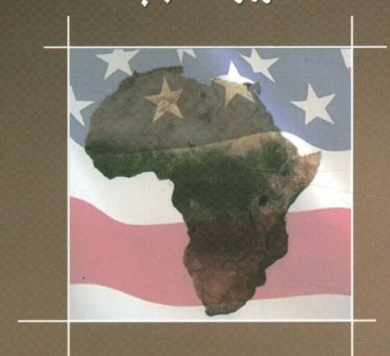


السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة

الدور والاستجابة



سامي السيد أحمد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه
الامارات العربية المتحدة

إهـــــــــداء ٢٠١٣

مركز الامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه
الامارات العربية المتحدة

السياسة الأمريكية تجاه صراعات
القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة
الدور والاستجابة

محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

النســـخة العـــادية: ISBN 978-9948-14-342-0

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-343-7

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبـوظـبـي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة
الدور والاستجابة

سامي السيد أحمد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

يُقصد بمنطقة القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية ذلك النتوء في شرق قارة أفريقيا الذي يضم جيبوتي، والصومال، وإريتريا، وأثيوبيا. وتتعدى الدلالة السياسية للمنطقة هذه الدول الأساسية الأربع لتضم إليها دولاً اختلفت الآراء حولها. ومن المنظور الأمريكي، تضم المنطقة عشر دول أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية "القرن الأفريقي الكبير" Greater Horn of Africa، وهي الدول الأربع المذكورة آنفاً، مضافاً إليها السودان، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي. وتتبنى هذه الدراسة المفهوم الأمريكي الواسع للقرن الأفريقي؛ وذلك من أجل متابعة ورصد وتحليل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وصراعاتها.

تحتل منطقة القرن الأفريقي موقعاً جغرافياً متميزاً، فهي تطل على مجموعة مهمة من الممرات المائية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يعد ممراً استراتيجياً مهماً يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويُستخدم في نقل نفط الخليج العربي إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تتحكم المنطقة أيضاً في منابع نهر النيل، فهي تضم ثماني دول من الدول العشر الأعضاء في حوض نهر النيل، وتعد المنطقة مدخلاً لوسط القارة الأفريقية وجنوبها من طريق الشرق.

ولقد شهدت منطقة القرن الأفريقي خلال فترة الحرب الباردة تنافساً شديداً ومحاولات عديدة للسيطرة عليها من قبل القطبين الكبيرين آنذاك، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتبادل الطرفان الأمريكي والسوفيتي الأدوار داخل المنطقة، وظلت سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة طوال فترة الحرب الباردة محكومة بهدف احتواء المد السوفيتي ومحاصرته وتقليل خطورته وتهديداته للمصالح الأمريكية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، دخل النظام الدولي مرحلة جديدة تميزت بتفوق نسبي لصالح الولايات المتحدة على باقي دول العالم في مجالات مختلفة

سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، وأصبح هيكل النظام الدولي أقرب إلى النظام الأحادي القطبية، وهو ما أعطى الولايات المتحدة مجالاً أوسع لصياغة سياسة جديدة تجاه القارة الأفريقية ككل، وتجاه منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص.

وفي ظل هذه الحقبة الجديدة في النظام الدولي، أصبحت منطقة القرن الأفريقي إحدى بؤر الصراع المشتعلة داخل القارة الأفريقية، حيث شهدت المنطقة أنماطاً مختلفة من الصراعات الداخلية والدولية، وبينما ترجع جذور بعض هذه الصراعات إلى مرحلة الحرب الباردة، وربما أبعد من ذلك، فقد نشب بعضها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وتحاول الدراسة توضيح دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات المختلفة التي شهدتها – ولاتزال تشهدها – منطقة القرن الأفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة، مع التركيز على الاستجابة الأمريكية لتلك الصراعات.

ويبدأ الإطار الزمني للدراسة منذ عام 1991، وهو العام الذي شهد تحولاً في بنية النظام الدولي، وأعلن خلاله الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش (الأب) عن قيام نظام عالمي جديد يختلف عن النظام الذي ساد طوال فترة الحرب الباردة. وينتهي الإطار الزمني للدراسة بانتهاء الولاية الثانية للرئيس جورج دبليو بوش (الابن) عام 2008. وتحاول الدراسة من خلال هذا الإطار الزمني رصد استجابة الولايات المتحدة للصراعات المختلفة التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي، إلى جانب محاولة توضيح مدى التشابه والاختلاف في استجابة الإدارات الديمقراطية والجمهورية لتلك الصراعات. وعلى الرغم من التزام الدراسة بالإطار الزمني السالف الذكر، فإنها في بعض الأحيان تُلقي الضوء بشكل مختصر على نشأة الصراع وجذوره، حتى يتيسر للقارئ فهم الخلفية التاريخية للصراع، كما أنها تعرض لتطوراته ما بعد عام 2008، حتى يتسنى له متابعة مدى التغير الذي طرأ على هذا الصراع، ومواقف الأطراف المتصارعة، والاستجابة الأمريكية ذاتها.

وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في أنها تساعد في فهم حقيقة التوجهات الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وهو ما يدعو صناع القرار في دول المنطقة إلى صياغة بدائل مختلفة إزاء تلك التوجهات الأمريكية، وترجمتها إلى واقع عملي يخدم في المقام الأول مصالح شعوب المنطقة ودولها. أما على الجانب العربي فلابد من دراسة التوجهات الأمريكية تلك على ضوء خمسة اعتبارات لا يمكن إغفالها، وهي:

- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي باعتبارها عمقاً استراتيجياً لبعض الدول العربية، وخصوصاً مصر، وطريقاً مهماً للتجارة وصادرات النفط بين منطقة الخليج العربي من جهة وأوربا والولايات المتحدة من جهة أخرى.
- وجود ثلاث دول عربية (السودان، والصومال، وجيبوتي) داخل منطقة القرن الأفريقي الكبير إلى جانب سبع دول أفريقية، ومن ثم تعتبر المنطقة حلقة وصل بين العالمين العربي والأفريقي يمكن تفعيلها لتوطيد العلاقات بين الجانبين.
- وجود أطماع إسرائيلية حقيقية في المنطقة تُمثل - في ظل الدعم والتأييد غير المحدود الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة - تهديداً للأمن القومي العربي.
- تشتمل المنطقة على ثروات طبيعية مهمة من بينها مياه نهر النيل التي تمثل شريان الحياة لدولتين عربيتين، هما: مصر والسودان، إلى جانب الثروة الجديدة المتمثلة بالنفط.
- التأثير السلبي لأوضاع عدم الاستقرار السياسي السائدة داخل منطقة القرن الأفريقي على الأمن القومي العربي، ولعل شيوع ظاهرة القرصنة وانتشار الحركات الراديكالية المتطرفة وغيرها أحد الأمثلة البارزة في هذا الإطار.

وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي طبيعة السياسات الأمريكية تجاه صراعات منطقة القرن الأفريقي؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها؛ من أهمها: ما هي أنماط الصراع في منطقة القرن الأفريقي؟ وما هي محددات الدور الأمريكي في صراعات منطقة القرن الأفريقي؟ وما هي

أشكال وأنماط الاستجابة الأمريكية للصراعات التي شهدتها المنطقة؟ وما هي المبادرات الأمريكية للتعامل مع الأوضاع السائدة على مستوى منطقة القرن الأفريقي؟

وتحاول الدراسة اختبار صحة الفروض الآتية:

- إن انتهاء الحرب الباردة لم يؤدِّ إلى تضاؤل الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الأفريقي - كما توقع البعض- بل أدى إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بها، وبخاصة في ظل تنامي أوضاع عدم الاستقرار التي اجتاحت المنطقة، ودخول قوى دولية جديدة إليها.
- إن نمط الاستجابة الأمريكية لا يتحدد وفقاً لنمط الصراع أو طبيعة الأطراف المتصارعة أو مدى حدته، وإنما يتحدد - بالأساس- استناداً إلى مقدار التهديد الذي يمثله هذا الصراع للمصالح الأمريكية في المنطقة.
- إن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ولاسيما الوجود العسكري المباشر في المنطقة وزيادة دعم بعض الوكلاء المحليين، لم تؤدِّ إلى زيادة تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، بل جعلتها أكثر عرضة للمخاطر والاستهداف، كما أن تلك السياسة لم تؤدِّ إلى تحسين أوضاع عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

لقد استخدمت الدراسة اقتراب حل الصراع Conflict Resolution Approach، وهو الاقتراب الذي يركز على عملية تحريك أوضاع الصراع (الداخلي أو الدولي) نحو الحل، كما يركز أيضاً على السياسات والممارسات التي يقوم بها الطرف الثالث إزاء الصراع، سواء لمنع الصراع وإدارته وتسويته وحله بالمعنى الإيجابي، أو لاستمرار الصراع وتصعيده على نحو يضر بمصالح طرفي الصراع أو أحد الأطراف على الأقل.

وفي ضوء هذا الاقتراب حاولت الدراسة رصد وتحليل الاستجابة الأمريكية للصراعات المختلفة التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك حاولت توضيح إلى أي مدى عملت الولايات المتحدة كطرف ثالث محايد يهدف في المقام

الأول والأخير إلى منع الصراعات وإدارتها وتسويتها وحلها، أو على العكس لم تلتزم الحياد وعملت على نحو يُلحق الضرر بأحد طرفي الصراع أو كليهما ويخدم في المقام الأول والأخير المصالح الأمريكية فقط، أو كانت استجابتها بين هذين البديلين الإيجابي والسلبي.

واستخدمت الدراسة أيضاً أسلوب دراسة الحالة، وذلك من أجل توضيح أهم ملامح الاستجابة الأمريكية في حالة من حالات الصراع الدولي وحالة أخرى من حالات الصراع الداخلي التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك رصد أهم ملامح التشابه والاختلاف في الاستجابة الأمريكية، في ظل اختلاف نمط الصراع وعبر مراحل تطور الصراع الواحد.

وقُسمت الدراسة إلى تمهيد وستة فصول رئيسة وخاتمة. ففي التمهيد وضح البحث المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة، وعرض الأدوار التي يلعبها الطرف الثالث في حل الصراع بمفهومه الواسع. كما تطرق البحث فيه إلى دلالات القرن الأفريقي ومناطق التماس الأخرى، إلى جانب موقع القرن الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة.

وتناول الفصلان الأول والثاني أنماط الصراع في منطقة القرن الأفريقي التي قُسمت إلى صراعات داخلية وأخرى دولية، فعرض الفصل الأول، الذي خُصص للصراعات الداخلية، لدراسة الصراع في كل من رواندا، وبوروندي، وأثيوبيا، والصومال، والسودان، وأوغندا. أما الفصل الثاني، الذي خُصص للصراعات الدولية، فتناول دراسة الصراع الأثيوبي-الإريتري، والصراع بين السودان ودول الجوار، والصراع الجيبوتي-الإريتري، والصراع حول الموارد الطبيعية.

وتناول الفصل الثالث محددات الدور الأمريكي في صراعات القرن الأفريقي، والتي قسمها إلى نوعين: المحددات النابعة من البيئة الداخلية للولايات المتحدة، والمحددات النابعة من البيئة الإقليمية والدولية.

وركزت الفصول اللاحقة على دراسة الاستجابة الأمريكية للصراعات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة محل الدراسة، فتناول الفصل الرابع المبادرات الأمريكية للتعامل مع الأوضاع السائدة على مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل، وفي هذا الإطار تم دراسة مبادرة القرن الأفريقي الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون والمبادرات الأخرى ذات الصلة، سواء تلك التي طرحتها إدارة بيل كلينتون أو جورج دبليو بوش (الابن).

وتناول الفصل الخامس أبرز أنماط الاستجابة الأمريكية للصراعات التي شهدتها المنطقة، وفي هذا الإطار تم التركيز على أربعة أنماط للاستجابة الأمريكية؛ وهي: نمط اللامبالاة والامتناع عن التدخل، ونمط مساندة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، ونمط التدخل القسري، ونمط التدخل العسكري.

وعرض الفصل السادس، كدراسة حالة، للاستجابة الأمريكية للصراع الأثيوبي-الإريتري، والاستجابة الأمريكية للصراع في السودان، وذلك من منطلق أن الصراع الأول يُعد نموذجاً للصراعات الدولية التي شهدتها المنطقة، كما يُعد الثاني نموذجاً للصراعات الداخلية التي شهدتها المنطقة.

وأجملت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها في ضوء التساؤلات البحثية والفروض التي طرحتها.

تمهيد

الإطار المفاهيمي والنظري

يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية التي تستخدمها الدراسة، وخاصة مفاهيم الصراع والدور والاستجابة، والمفاهيم المتصلة بحل الصراع. ويتناول أيضاً الدلالات المختلفة لمفهوم القرن الأفريقي ومناطق التماس الأخرى، ويقدم لمحة تاريخية عن موقع القرن الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة

هناك مجموعة من المفاهيم أصبحت شائعة الاستخدام في كثير من فروع العلوم الاجتماعية، ومن بينها العلوم السياسية، كما تعددت تعريفات ودلالات بعض هذه المفاهيم حتى داخل التخصص العلمي الواحد، ويعتبر مفهوم الصراع أحد هذه المفاهيم. وعلى الرغم من إسهامات الكثير من المتخصصين في العلوم السياسية بصفة عامة، وفي فرع العلاقات الدولية بصفة خاصة، في مجال الصراع، والتي أسفرت عن بزوغ وتبلور نظرية الصراع، فلا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم، وكثيراً ما يحدث خلط بينه وبين غيره من المفاهيم. ويعرض هذا البند لأهم المفاهيم التي تستخدمها الدراسة ويحاول التفرقة بينها وبين المفاهيم الأخرى التي تتداخل معها.

أولاً: مفهوم الصراع والمفاهيم ذات الصلة

يخلط كثير من الباحثين بين مفهوم الصراع ومجموعة من المفاهيم الأخرى؛ مثل الأزمة، والنزاع، والمشكلة. ونظراً لأن مفهوم الصراع يعد مفهوماً محورياً في هذه الدراسة فمن الأهمية تعريفه بشكل محدد، وتوضيح الفارق بينه وبين المفاهيم الأخرى السالفة الذكر.

يشير بعض المعاجم المتخصصة في مجال العلوم السياسية إلى أن كلمة صراع Conflict يتفاوت مدلولها من التعبير عن خلاف مجرد إلى التعبير عن خلاف يصل إلى حد القتال.[1] وهناك العديد من التعريفات النظرية لهذا المفهوم، ونعرض فيما يلي لبعض تعريفات الصراع، والتعريف الذي تتبناه الدراسة.

يرى جيمس لو James H. Laue أن الصراع هو منافسة طبيعية بين طرفين أو أكثر يوجد لديهما اعتقاد بتعارض أهدافهما، ويسعى كل طرف لتحقيق أهدافه على حساب الطرف الآخر. ويظهر الصراع في كافة المستويات بين الأفراد والجماعات والدول، وهو أمر طبيعي وحتمي.[2] ويُؤخذ على هذا التعريف أنه يفترض حتمية الصراع، وينظر إليه باعتباره أمراً طبيعياً، في حين أن الصراع في كثير من الحالات لا يكون حتمياً.

ويرى ليونيل كليف Lionel Cliffe وفيليب ويت Philip White أن الصراع تحدٍّ يظهر بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع نتيجة لوجود مصالح متعارضة، وأنه يأخذ حتماً أبعاداً سياسية، أو يكون ناشئاً في الأصل لأسباب سياسية.[3] ويؤخذ على هذا التعريف أنه لا يوضح طبيعة التحدي، كما أنه يفترض أن الصراع لابد من أن يأخذ أبعاداً سياسية، في حين أن الصراع في حالات كثيرة لا يأخذ أبعاداً سياسية.

ويقترح نيكلاس سوانستروم Niklas Swanstrom وميكال ويسمان Mikael Weissmann تعريفاً للصراع باعتباره اختلافاً في مواقف طرفين أو أكثر تجاه قضية معينة في لحظة زمنية معينة؛[4] إلا أن هذا التعريف يفتقر إلى التحديد والدقة.

ويرى محمد ربيع أن الصراع هو علاقة غير صافية بين طرفين أو أكثر يسودها عدم الاتفاق والتنافس الحاد والعداء المتبادل بسبب اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية واختلاف المعتقدات والقيم والتوجهات والمدركات لكل منهما. وقسّم ربيع الصراع إلى فئتين، هما: الصراع المرتبط بالمصالح Interest-Related Conflict، وتشمل هذه الفئة الصراع حول التجارة والموارد الاقتصادية، وغيرها؛ والصراع المرتبط بالقيم -Value

Related Conflict، وتشمل هذه الفئة الصراعات الناجمة عن اختلاف الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية، والعوامل العرقية، وغيرها.[5]

وعلى الرغم من شمول هذا التعريف، فهو لا ينظر للصراع باعتباره خلافاً حول المصالح الاقتصادية فقط ولكنه أشار أيضاً إلى القيم السياسية والمعتقدات المختلفة للأطراف المتصارعة، إلا أنه لم يوضح طبيعة الممارسات التي يقوم بها طرفا الصراع، وهل يصل الأمر إلى استخدام القوة، أو يظل مقصوراً على التنافس والعداء المتبادل.

ويرى روميل Rummel أن الصراع هو عملية التقاء القوى Powers وتوازنها.[6] وهناك تعريف آخر للصراع باعتباره موقفاً تنافسياً خاصاً، يكون طرفاه (أو أطرافه) على دراية بعدم التوافق في مواقفهما المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني (أو الأطراف الأخرى)، ويكون الهدف هو تحييد أو إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم.[7]

وفي ضوء التعريفات السالفة الذكر، وغيرها، يمكن القول إن الصراع هو حالة يشعر فيها طرفان أو أكثر بوجود تعارض وتهديد لمصالح وأهداف وقيم كل منهما، ولذلك يلجأ أحد طرفي الصراع (أو كلاهما) إلى استخدام مجموعة من الأساليب قد تصل إلى استخدام القوة لمواجهة تهديدات الطرف الآخر. ووفقاً لهذا التعريف فإن الصراع قد يكون بين جماعتين أو قبيلتين داخل الدولة الواحدة أو قد يكون بين دولتين، كما أن الأساليب التي يستخدمها أحد طرفي الصراع (أو كلاهما) في مواجهة الطرف الآخر تتراوح من مجرد الدعاية المضادة وتوجيه الانتقادات والاتهامات إلى استخدام القوة المسلحة.

ويختلف مفهوم الصراع وفقاً للتعريف السابق عن مفهوم الأزمة Crisis، فالأزمة حدث مفاجئ يؤدي إلى تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، ينشأ عنه تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية، ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراته المتوقعة.[8] والأزمة وفقاً للتعريف السابق تقترب من

مفهوم الصراع لكونها تعبر عن تصارع إرادتين أو أكثر وتعارض مصالحهما،[9] وهي أيضاً مرحلة متقدمة من مراحل الصراع،[10] حيث يتحول الصراع إلى أزمة حينما تزداد حدته ويصل إلى نقطة خطرة.[11]

وعلى الرغم من وجود تشابه بين الأزمة والصراع، فإنها تختلف عنه في كونها موقفاً مفاجئاً يتسم بالغموض وبدرجة عالية من التهديد ويتطلب قراراً عاجلاً للخروج منه، أما الصراع فهو ليس مفاجئاً وهو أقل حدة من الأزمة وأكثر وضوحاً منها، وتنخفض فيه نسبياً درجة عدم التأكد، ويستمر لفترة زمنية طويلة نسبياً.

ويعتبر مفهوم النزاع Dispute من أكثر المفاهيم تداخلاً وتشابهاً مع مفهوم الصراع. ويراه البعض مجرد معارضة وتضاد وعدم تطابق، سواء في الشكل أو في المضمون، بين طرفين أو أكثر.[12] ويُعرّف إيان براونلي Ian Brownlie النزاع بأنه خلاف بين دولتين حول مسألة قانونية أو حول حقيقة معينة، ويتضح هذا الخلاف من خلال تقديم أحد أطراف النزاع مزاعم أو احتجاجات في صور مختلفة، وتقابَل هذه المزاعم والاحتجاجات حتماً بالرفض من جانب الطرف الآخر.[13]

ويمكن القول إن النزاع هو خلاف غير عنيف بين طرفين أو أكثر حول قضايا يمكن التفاوض حولها والتوصل فيها إلى حلول وسط عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل من أهمها الوسائل القانونية، مثل القضاء والتحكيم.[14] وبالتالي، فإن مفهوم الصراع أوسع وأشمل من مفهوم النزاع، وقد يشتمل الصراع في داخله على نزاع، ولكن العكس ليس صحيحاً، كما أن النزاع لا يكون غالباً مقترناً باستخدام العنف، ويستمر لفترة زمنية قصيرة نسبياً مقارنة بالصراع.

أما مفهوم المشكلة فيختلف عن مفهوم الصراع؛ لأن المشكلة هي الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها.[15] وقد تكون المشكلة سبباً للصراع، فعلى سبيل المثال قد تكون مشكلة سوء التوزيع سبباً في اندلاع الصراع الداخلي (داخل

الدولة)، وقد تكون مشكلة عدم التحديد الدقيق للحدود بين دولتين سبباً في اندلاع صراع حدودي بينهما. وقد تتحول مشكلة ما إلى صراع إذا فشل أطرافها في القضاء عليها خلال فترة زمنية طويلة.

ثانياً: مفهوما الدور والاستجابة

على الرغم من وجود تداخل وتشابه بين مفهومي الدور والاستجابة، فإن ذلك لا يعني تطابق المفهومين، حيث يوجد اختلاف بينهما. وتركز الفقرات الآتية على توضيح مفهومي الدور والاستجابة، وأوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما.

1. مفهوم الدور

كانت بداية الاهتمام بمفهوم الدور في إطار علم الاجتماع، ومنه انتقل إلى حقل العلوم السياسية، بعد الحرب العالمية الثانية، على يد مجموعة من علماء السياسة الأمريكيين أمثال هاينز يولاو، وجابرييل ألموند، وجيمس روزيناو، وصدر لهؤلاء عشرات الأبحاث التنظيرية والتطبيقية التي ساهمت في بناء نظرية الدور. كما قام هولستي Holsti بتطبيق نظرية الدور داخل العلاقات الدولية، وأيده في ذلك باكمان Backman الذي أكد إمكانية الاستفادة من هذه النظرية في فهم العلاقات الدولية.[16]

وفي النصف الثاني من القرن العشرين انتقل مفهوم الدور إلى الدراسات الأفريقية على يد مجموعة من الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية أمثال ديفيد أبتر David Apter، وريموند هوبكنز Raymond F. Hopkins، وروبرت بريس Robert M. Price، ووالتر باروز Walter Barrows، وغيرهم. وكان التركيز في ذلك الوقت على فكرة تصادم الأدوار داخل المؤسسات البيروقراطية في النظم السياسية الأفريقية، وتم إرجاع ذلك لنوعين من العوامل الرئيسة، هما: العوامل الذاتية (أو الداخلية)، وهي نابعة من طبيعة النظم الأفريقية؛ والعوامل الخارجية، وهي العوامل التي سببتها الأنظمة الاستعمارية السابقة داخل الدول الأفريقية.[17]

وتتبنى الدراسة التعريف التالي للدور: وهو عبارة عن الأفعال والإجراءات التي تقوم بها إحدى الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، محكومة في ذلك بمجموعة من المحددات، وقد يترتب على ذلك آثار إيجابية أو سلبية للأطراف الخارجية. ونظراً لأن الحديث حول الدور الخارجي، فإن التركيز يكون على الأفعال والإجراءات التي تقوم بها الدولة في إطارها الإقليمي والدولي.

2. مفهوم الاستجابة

يستخدم مفهوم الاستجابة Response في تخصصات علمية مختلفة، ولذلك تعددت تعريفاته ودلالاته. ولقد شاع استخدام هذا المفهوم في الآونة الأخيرة في إطار العلوم السياسية، وخاصة في العلاقات الدولية التي شهدت أنماطاً مختلفة من الصراعات، كان لابد من وجود استجابة لها. ومن التعريفات المهمة لمفهوم الاستجابة تعريف الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" (IGAD)، التي ترى أن الاستجابة للصراع هي الأعمال التي تهدف إلى منع، وتخفيض، وإدارة الصراع.[18]

ويمكن القول إن الاستجابة هي كل الأعمال التي يقوم بها طرف ثالث تجاه صراع قائم بالفعل (داخلي أو خارجي) سواء بهدف منعه وإدارته وتسويته وحله، أو بهدف تأجيجه واستمراره، أو حسمه لصالح أحد أطرافه.

والاستجابة وفقاً لهذا التعريف تختلف عن الدور، رغم وجود تداخل وتشابه بينهما، فالدور أوسع وأشمل من الاستجابة، فقد يكون للطرف الثالث دور في خلق أو نشوب صراع بين طرفين، أما الاستجابة فهي تتعامل مع صراعات قائمة بالفعل ولا تشمل الأفعال التي من شأنها خلق صراع.

وفي ضوء متابعة استجابة الأطراف الثالثة للصراعات، حصرت الدراسة الأنماط الآتية للاستجابة:

- نمط اللامبالاة والامتناع عن التدخل؛ بمعنى أن الطرف الثالث يمتنع عن اتخاذ أي موقف تجاه صراع معين، ولا يعتبر ذلك غياباً للاستجابة ولكنه نمط سلبي للاستجابة.

- نمط طرح المبادرات؛ إذ يكتفي الطرف الثالث بطرح مبادرات ترشد وتساعد الأطراف المتصارعة في تسوية صراعها.

- نمط التدخل السلمي الفعّال؛ بمعنى أن الطرف الثالث يتدخل لتسوية الصراع مستخدماً وسائل سلمية؛ مثل التفاوض، أو التوفيق، أو المساعي الحميدة، أو الوساطة بين طرفي الصراع. وقد يكون هذا التدخل محايداً أو متحيزاً لصالح أحد أطراف الصراع.

- نمط مساندة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر. ووفقاً لهذا النمط، فإن الطرف الثالث ينحاز لصالح أحد الأطراف ويقدم له الدعم والمساندة، وتكون أحياناً متعددة الأشكال والأوجه، على حساب الطرف الآخر، وفي الوقت ذاته يغض الطرف الثالث طرفه عن كل الممارسات السلبية التي يقوم بها الطرف الذي يسانده.

- نمط التدخل القسري، وفيه يلجأ الطرف الثالث إلى استخدام وسائل قسرية، مثل ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها لإجبار الأطراف المتصارعة على تسوية صراعها، وقد يكون الضغط على طرف واحد أو على كل أطراف الصراع.

- نمط التدخل العسكري؛ ففي ظل فشل الطرق السلمية والقسرية في تسوية الصراع قد يلجأ الطرف الثالث إلى استخدام الأداة العسكرية لحسم الصراع، وغالباً ما يكون ذلك تحت غطاء المشروعية الدولية، وقد يكون هذا التدخل مباشراً أو غير مباشر.

- نمط المساهمة في حل الصراع وإعادة البناء، ووفقاً لهذا النمط يشارك الطرف الثالث في إزالة الأسباب الهيكلية التي دفعت الأطراف إلى الدخول في الصراع، ويعمل على منع تجدده مرة أخرى، ويساعد الطرفين في إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

ثالثاً: مفاهيم منع وإدارة وتسوية الصراع

إن تحول الصراع إلى ظاهرة يتطلب ضرورة التعامل معها بسبب وجوده بأنواع ومستويات مختلفة. وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من المفاهيم؛ مثل مفهوم منع الصراع، وإدارة الصراع، وتسوية الصراع، وغيرها من المفاهيم التي أصبحت وثيقة الصلة بدراسات الصراع. وتركز الفقرات الآتية على توضيح المفاهيم السالفة الذكر، بالإضافة إلى توضيح الآليات المختلفة التي يمكن استخدامها في عمليات المنع والإدارة والتسوية.

1. مفهوم منع الصراع

يقصد بمنع الصراع Conflict Prevention استخدام مجموعة من الوسائل للحيلولة دون نشوب صراع (داخلي أو خارجي)، ومساعدة الأطراف التي من المحتمل أن تدخل في صراع على التوصل إلى حلول سلمية لخلافاتها، وكذلك الحيلولة دون تصعيد صراع قائم بالفعل ووصوله إلى صراع مسلح ومستويات أكثر حدة.[19]

وطوال فترة الحرب الباردة كان يُنظر إلى منع الصراع نظرة ضيقة، باعتباره مجرد إجراءات وقائية تُستخدم قبل نشوب الصراع للحيلولة دون وقوعه، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة لم يعد منع الصراع مقصوراً على الأعمال الوقائية، بل أصبح يستخدم في أوقات الصراع ذاتها. وبدأ التمييز بين ثلاث مراحل للصراع يستخدم خلالها منع الصراع، وهي:[20]

- مرحلة ما قبل الصراع، ويكون الهدف في هذه المرحلة هو الحيلولة دون نشوب الصراع.
- مرحلة الصراع، ويستخدم فيها منع الصراع بهدف منع تصعيد الصراع وانتشاره على نطاق واسع، وتقليله إلى أدنى مستوياته.
- مرحلة ما بعد الصراع، وفي هذه المرحلة يكون الهدف منع تجدد الصراع مرة أخرى.

ويبدأ التمييز أيضاً بين اقترابين لمنع الصراع؛ أولهما اقتراب المنع المباشر Direct Prevention Approach، ويقصد به الأعمال البناءة كافة التي تقوم بها الأطراف الثالثة Third Parties قبل اندلاع الصراع من أجل مواجهة أية تهديدات باستخدام القوة من جانب الأطراف المتصارعة. ويستخدم هذا الاقتراب في المدى القصير، ويركز فقط على الأعمال الوقائية. أما الاقتراب الثاني فهو اقتراب المنع الهيكلي Structural Prevention Approach؛ ويستخدم في المدى الطويل وبعد اندلاع الصراع لتحقيق مجموعة أهداف من بينها منع تصعيد الصراع، وإعادة البناء بعد تسوية الصراع، ومنع تجدده مرة أخرى.[21]

ويتداخل مفهوم منع الصراع وفقاً للاقتراب الهيكلي مع مفاهيم أخرى؛ مثل مفهوم إدارة الصراع، وحل الصراع، وبناء السلم. ولكن هذه المفاهيم أكثر تعقيداً من مفهوم منع الصراع.[22]

ومن بين الوسائل التي تستخدم لمنع الصراع الدبلوماسية الوقائية، ونظم الإنذار المبكر. والدبلوماسية الوقائية وفقاً لتعريف بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، هي استخدام الوسائل الدبلوماسية لمنع تصعيد النزاعات ومنع تحولها إلى صراعات مسلحة، ومنع الصراعات المسلحة من الانتشار على نطاق واسع.[23] وعلى الرغم من التعريفات التي تم استحداثها لمفهوم الدبلوماسية الوقائية والتي تجعلها مساوية لمنع الصراع، إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة من وسائل منع الصراع.

أما نظم الإنذار المبكر فهي بمنزلة جرس إنذار يُصدر تنبيهاً في الوقت المناسب وبأسلوب مناسب.[24] ويعتبر الإنذار المبكر عاملاً أساسياً لنجاح الإجراءات الوقائية، خاصة إذا ترتب عليه استجابة سريعة ومناسبة.

وتقوم نظم الإنذار المبكر بمجموعة من الوظائف؛ من أهمها جمع البيانات وتحليلها، وصياغة السيناريوهات المحتملة وكيفية الاستجابة لكل سيناريو، والاتصال بصانعي القرار.[25] وهناك العديد من الصعوبات التي تعوق نظم الإنذار المبكر عن القيام بوظائفها لعل أهمها صعوبة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وصعوبة تحليلها.

2. مفهوم إدارة الصراع

يقصد بإدارة الصراع Conflict Management السيطرة عليه واحتواؤه وتخفيض حدته، وقد يكون ذلك خطوة نحو حله، إلا أن إدارة الصراع لا تؤدي بالضرورة إلى حل الصراع.[26]

وإدارة الصراع، وفقاً للتعريف السابق، لا تهدف إلى إنهاء الصراع، ولكنها تهدف في الأساس إلى الحيلولة دون تصعيده، وفي الوقت ذاته تعمل على تقليل درجة كثافته، وتستخدم في ذلك أدوات واستراتيجيات عديدة؛ منها ما يكون على المستوى الرسمي، ومنها ما يكون على المستوى غير الرسمي أو كما يسميه البعض "المسار الثاني" Track-two،[27] ويقصد به الجهود التي تقوم بها الأطراف غير الحكومية (مثل المنظمات غير الحكومية) لاحتواء الصراع ومنع تصاعده، ومساعدة أطرافه على التوصل إلى تسوية مقبولة.

وترتبط عملية إدارة الصراع بمجموعة من العمليات والاستراتيجيات، من أهمها عمليات صنع السلم، وحفظ السلم. ويقصد بصنع السلم استخدام مجموعة من الوسائل السلمية بهدف وقف الصدام بين الأطراف المتصارعة، وتحقيق قدر من الاستقرار النسبي يمكن في إطاره الوصول إلى حل سياسي سلمي يُنهي الصراع.[28]

أما حفظ السلم فيقصد به الأشكال المختلفة للتدخل الجماعي المشروع من أجل تجنب نشوب صراع أو تجدده مرة أخرى، عن طريق نشر قوات عسكرية، ومراقبين، ونزع السلاح، وتقديم مساعدات إنسانية. وفي الآونة الأخيرة بدأ التمييز بين ثلاثة جوانب داخل عمليات حفظ السلم، وهي:[29]

- الجانب الأول، ويسمى النظرية التقليدية لحفظ السلم The Traditional Peacekeeping Theory وتشير إلى استخدام طرف ثالث (عادة ما يكون منظمة دولية) القوة العسكرية للتدخل في صراع يوشك أن يتحول إلى حرب أو تحول

بالفعل إلى حالة حرب. ويؤدي نشر هذه القوات إلى الفصل بين الأطراف المتصارعة، وتخفيض حدة الصراع.

- الجانب الثاني، ويسمى نظرية مراقبة السلم The Peace Observation Theory، وتشير إلى نشر مراقبين دوليين في ظل وجود اتفاق لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتصارعة، ويعمل المراقبون الدوليون على مراقبة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار ورصد انتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها أطراف الصراع.

- الجانب الثالث، ويسمى نظرية المساعدات الإنسانية The Humanitarian Assistance Theory، وتختص فقط بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الصراع، سواء داخل الدول المتصارعة أو في دول الجوار المضيفة للاجئين.

ويبدو أن الجانبين الأول والثالث هما الأكثر استخداماً في حالة إدارة الصراع، أما الجانب الثاني فيستخدم في مرحلة لاحقة يكون فيها طرفا الصراع قد توصلا بالفعل إلى اتفاق من شأنه تسوية الصراع فيما بينهما.

3. مفهوم تسوية الصراع

يقصد بتسوية الصراع Conflict Settlement توصل طرفي الصراع إلى اتفاق يؤدي إلى وقف الصراع المسلح بينهما، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى حل الصراع.[30] وقد يتم تسوية الصراع بالطرق العسكرية أو بالطرق السلمية. ومن أهم الأدوات التي تستخدم في التسوية السلمية للصراعات التفاوض، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتحكيم، والقضاء.

ولنجاح عملية التسوية لابد من توافر مجموعة من الشروط في الاتفاق الذي يُتوصل إليه، من أهمها: أن يترتب عليه مزايا لجميع الأطراف وليس لطرف دون آخر؛ وألا يكون متعارضاً مع المصالح الحيوية والقيم الأساسية لأحد الأطراف؛ وأن يتسم

بالعدل والإنصاف؛ وألا تقوم الأطراف بتغييره أو إنكاره حتى ولو كانت في موضع يُمكّنها من ذلك.[31]

وتلعب الأطراف الخارجية (الأطراف الثالثة) دوراً مهماً في إتمام عملية التسوية، حيث تقوم عقب التوصل لاتفاق بين الأطراف المتصارعة بفرض السلم، أي إجبار طرفي الصراع على الالتزام ببنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه.[32]

وفي ضوء العرض السابق لمفاهيم منع وإدارة وتسوية الصراع، يمكن القول إنه لا يوجد فصل تام بين المفاهيم الثلاثة، ويخلط كثير من الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية، وتحديداً في حقل حل الصراع، بين تلك المفاهيم، بالإضافة إلى أن الأدوات والأساليب التي تستخدم في منع وإدارة وتسوية الصراع تكاد تكون واحدة.

ويمكن أن نطلق على المفاهيم الثلاثة السالفة الذكر مفاهيم حل الصراع Conflict Resolution، وحل الصراع هو عملية طويلة المدى تهدف إلى إزالة الأسباب الهيكلية للصراع، وتغيير علاقات وتوجهات الأطراف المتصارعة بما يؤدي إلى تحقيق سلام دائم.[33]

وتسير عملية حل الصراع في ثلاثة اتجاهات متكاملة في آن واحد، وهي: التعامل بشكل مباشر مع الأسباب الحقيقية للصراع وليس فقط مع الأعراض؛ وتغيير الإدراك المتبادل للخصوم بحيث يقبل كل منهما الآخر؛ وبناء علاقات تكاملية بشكل تدريجي تفصل بين المصالح والقيم، وتؤكد على المصالح وتروج للتعاون وتدعم السلام.[34]

وحل الصراع وفقاً للتعريف السابق هو عملية شاملة تضم في ثناياها كل عمليات منع وإدارة وتسوية الصراع؛ لأن علاج الأسباب الحقيقية والهيكلية للصراع لا يتم إلا بعد منع تصاعده وإدارته واحتوائه وتسويته بشكل فعال. ومن ثم تعتبر الدراسة عمليات منع وإدارة وتسوية الصراع جزءاً لا يُجتزأ من عملية حل الصراع، وتطلق عليها جميعاً مفاهيم حل الصراع.

ومن المفاهيم الوثيقة الصلة بمفهوم حل الصراع، والتي أصبحت تستخدم على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، مفهوم بناء السلم Peace Building، ويقصد به بناء القدرات المحلية من أجل حل الصراع، أي أن هدف بناء السلم هو تدعيم المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعم التوجهات التي تحول دون نشوب الصراعات مرة أخرى. ولذلك يقال إن بناء السلم هو نقطة البداية في العمل الوقائي.[35]

ويحدد مونتي مارشال Monty Marshall وتيد روبرت Ted Robert سبعة مؤشرات يمكن من خلالها معرفة قدرة الدول على بناء السلم، وهي: تفادي اندلاع الصراعات المسلحة؛ وتوفير مستوى مناسب من الأمن الإنساني؛ وعدم ممارسة التمييز السياسي والاقتصادي ضد الأقليات؛ وإدارة حركات تقرير المصير بشكل ناجح؛ ووجود مؤسسات ديمقراطية مستقرة؛ ووجود موارد مادية وبشرية كبيرة؛ وعدم وجود تهديدات خطيرة من دول الجوار.[36]

ويمكن القول إن جهود بناء السلم ليست منفصلة عن عملية حل الصراع، فهي أحد الدروب التي تساعد على تحقيقها ونجاحها.

رابعاً: دور الطرف الثالث في حل الصراع

يقصد بالأطراف الثالثة الدول، أو المنظمات الحكومية، أو المنظمات غير الحكومية، أو الجماعات، أو الأفراد (أو غير ذلك) التي تتدخل في الصراعات (سواء كانت دولية أو داخلية) لتحقيق عدة أهداف من بينها مساعدة الأطراف المتصارعة في التوصل إلى تسوية سلمية وإنهاء الصراع. وهناك عدة دوافع لتدخل الأطراف الثالثة في الصراعات؛ فقد تتدخل لاعتبارات إنسانية، أو لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة التي يوجد فيها الصراع، أو تتدخل بدافع الهيمنة، أو لاعتبارات أمنية أو اقتصادية للطرف المتدخل ذاته، أو غير ذلك من اعتبارات.[37]

ومع تنامي دور الأطراف الثالثة في الصراعات بدأ الحديث عن الصفات التي يجب توافرها في الطرف الثالث، ومن أهم هذه الصفات ما ذكره نوربرت روبرز Norbert Ropers، حيث حدد صفتين رئيستين لابد من وجودهما في الطرف الثالث، هما: الحياد، بمعنى عدم التحيز لصالح أحد أطراف الصراع؛ والنزاهة، بمعنى أن يكون الهدف الأساسي من تدخل الطرف الثالث هو حل الصراع وليس تحقيق أهداف خاصة به.[38] وبرغم أهمية ما ذكره روبرز فإن الأطراف الثالثة لا تعمل دائماً بنزاهة وحياد، وغالباً ما يكون لها أهداف خاصة تسعى لتحقيقها بتدخلها في صراع معين.

وظهر خلاف بين المتخصصين في حقل حل الصراع حول دور الطرف الثالث في عملية حل الصراع؛ إذ يرى البعض أنه كلما اقتصر دور الطرف الثالث على توفير المعلومات والاتصال بين طرفي الصراع من دون طرح أي حل للصراع، أدى ذلك إلى حل الصراع، وخاصة إذا كان كل طرف من أطراف الصراع يعلم مدركات الطرف الآخر وأهدافه.[39] بينما يرى آخرون أنه كلما طرح الطرف الثالث حلاً أو تسوية محايدة تقع في منتصف الطريق بين مزاعم طرفي الصراع ساعد ذلك على حل الصراع، ويعتبر الطرف الثالث في هذه الحالة الأكثر اعتدالاً في حين يعتبر طرفا الصراع هما الأكثر تطرفاً، كما أن علاقة الطرف الثالث بالأطراف المتصارعة في هذه الحالة علاقة ثالوثية.[40]

ورغم الخلاف حول حدود الدور الذي يلعبه الطرف الثالث في عملية حل الصراع، فإنه يمارس أدواراً عديدة تتراوح من مجرد تسهيل الاتصال والتفاوض بين الأطراف المتصارعة إلى استخدام القوة العسكرية لحسم الصراع. وقسَّم جريجوري رايموند Gregory A. Raymond الأدوار التي يقوم بها الطرف الثالث في عملية حل الصراع إلى ثلاث فئات، هي:[41]

- أدوار الموفق Intercessory Roles؛ مثل قيام الطرف الثالث بتسهيل الاتصال بين طرفي الصراع، وتقصي الحقائق حول القضايا محل الصراع، وبذل المساعي الحميدة

لتغيير مدركات أطراف الصراع بعضها تجاه بعض، وإجراء حوار بنّاء بينهم. وأطلق رونالد فيشر Ronald Fisher على أدوار هذه الفئة الأدوار الاستشارية Consultative Roles للطرف الثالث.[42]

- أدوار الوسيط Intermediary Roles؛ حيث لا يكتفي الطرف الثالث بمجرد بذل المساعي الحميدة، ولكنه يحاول التوصل إلى حل وسط للصراع، أو يقوم بطرح حل للصراع ويسعى إلى جعل الأطراف المتصارعة تقبل هذا الحل بوسائل عديدة.[43]

- دور المتدخل Interventionist Role؛ وتشمل هذه الفئة الاستخدام الفردي أو الجماعي للقوة لإجبار أحد طرفي الصراع أو كليهما على قبول حل معين للصراع.

وقد يكون التدخل العسكري من جانب الطرف الثالث مباشراً أو غير مباشر (تقديم مساعدات ومعدات عسكرية)، وإذا كان هذا التدخل متحيزاً لصالح أحد أطراف الصراع فإنه يؤثر سلبياً - في أغلب الأحوال - على عملية حل الصراع، لأن الطرف المستفيد من التدخل يكون أكثر رغبة في مواصلة القتال، حيث يوفر له الطرف الثالث قدرة أكبر على تحمل تكاليف الصراع.[44]

ويمكن القول، إن تدخل الأطراف الثالثة في الصراعات أصبح في الآونة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار حظيت باهتمام المتخصصين في حقل حل الصراع. ورغم الدور المحوري الذي يلعبه الطرف الثالث في تسوية وحل الكثير من الصراعات، إلا أنه في بعض الحالات لا يكون محايداً أو نزيهاً مما يؤثر سلبياً على عملية حل الصراع ويؤدي إلى استمرار الصراع لفترات طويلة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع مجموعة من القواعد أو الضوابط التي تحكم التدخل الخارجي من جانب طرف ثالث في الصراعات، سواء كانت دولية أو داخلية، لتقليل الآثار السلبية لهذا التدخل. وعلى الأطراف المتصارعة أن تتفهم نوايا ودوافع الطرف الثالث، لأنه قد يتدخل لتحقيق مصالح خاصة به على حساب الأطراف المتصارعة.

الإطار النظري

يتناول هذا البند دلالات مفهوم القرن الأفريقي، سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية السياسية، وكذلك التداخل بين منطقة القرن الأفريقي ومناطق التماس الأخرى. ويسلط الضوء أيضاً على موقع القرن الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين آنذاك.

أولاً: القرن الأفريقي ومناطق التماس الأخرى

وفقاً للمنظور الجغرافي، يضم مفهوم القرن الأفريقي أربع دول فقط، هي: جيبوتي والصومال وأثيوبيا وإريتريا (التي استقلت عن أثيوبيا في عام 1993)، وشكلت هذه الدول معاً المفهوم التقليدي الضيق للقرن الأفريقي. ونتيجة للتداخل والارتباط سواء الجغرافي أو السكاني بين هذه الدول الأربع ودول أخرى مثل كينيا والسودان وأوغندا وغيرها، فقد اتسعت دلالة القرن الأفريقي لتضم إلى جانب الدول الأربع الرئيسية دولاً أخرى اختلفت الآراء حولها. وبالتالي باتت الدلالة السياسية لمفهوم القرن الأفريقي أوسع من الدلالة الجغرافية للمفهوم، ولاسيما أن العوامل الجغرافية والديمغرافية والتاريخية بل والاستراتيجية لم تحُل دون - إن لم تكن ساعدت على - اتساع دلالة القرن الأفريقي.

وترتبط منطقة القرن الأفريقي بعدة مناطق أخرى وتتداخل معها بشكل يجعل تلك المناطق التي يمكن تسميتها بـ «مناطق التماس» عرضة للتأثر بالأوضاع السائدة في منطقة القرن الأفريقي، وهذه المناطق هي: البحر الأحمر، وخليج عدن، وحوض النيل، وشرق أفريقيا. وسنعرض لكل واحدة منها بإيجاز كما يأتي:

1. البحر الأحمر

هو المجرى المائي المهم الذي يمتد من خليج السويس وخليج العقبة في الشمال وحتى مضيق باب المندب وخليج عدن في الجنوب، ويبلغ طوله من أقصى الشمال الغربي وحتى

الجنوب الشرقي نحو 2400 كيلومتر وعرضه نحو 400 كيلومتر تقريباً، والدول التي تشترك في حوض البحر الأحمر هي مصر، والسودان، وإريتريا، وجيبوتي، واليمن، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وإسرائيل.[45]

وبعد شق قناة السويس اكتسب البحر الأحمر مكانة استراتيجية مهمة؛ لأنه أصبح طريقاً لحركة التجارة الدولية بديلاً من طريق رأس الرجاء الصالح، ومن ثم اكتسبت الدول المطلة على البحر الأحمر مكانة مهمة، وبات البحر الأحمر محط أطماع العديد من الأطراف الدولية. كما كانت الجزر الواقعة داخله مصدراً لتنافس الدول الأعضاء في حوضه ذاتها،[46] والمثال البارز في هذا الإطار هو الصراع اليمني الإريتري حول بعض الجزر (حنيش الصغرى وحنيش الكبرى وزقر)، والذي انتهى بلجوء الطرفين إلى التحكيم الدولي، وقد صدر حكم محكمة التحكيم للمرحلة الأولى في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وبناء عليه تم تحديد الجزر التابعة للجانب الإريتري والجزر التابعة للجانب اليمني، وفي 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 صدر حكم محكمة التحكيم للمرحلة الثانية وبناء عليه تم تعيين الحدود البحرية بين الجانبين.[47]

2. خليج عدن

هو المنطقة التي تقع بين السواحل اليمنية في الشمال والسواحل الصومالية في الجنوب، ويحدها من الشمال الغربي البحر الأحمر عند مضيق باب المندب، ومن الشرق بحر العرب في مياه المحيط الهندي.[48]

وتعتبر منطقة خليج عدن منطقة حيوية؛ لأنها تقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتمر خلالها السفن وناقلات النفط التي تحمل نفط الخليج العربي إلى أوربا والولايات المتحدة. ونتيجة لأوضاع عدم الاستقرار التي تسود الصومال منذ العام 1991 شهدت منطقة خليج عدن، وخاصة منذ عام 2008، تنامي عمليات القرصنة التي قام بها قراصنة صوماليون ضد السفن التجارية وناقلات النفط المارة في الخليج، وأدى ذلك إلى قيام

بعض الأطراف الدولية بنشر قوات وأساطيل بحرية تابعة لها في خليج عدن والمحيط الهندي، إلا أن التصدي لعمليات القرصنة لم يكن بالضرورة الهدف الوحيد لتلك القوات الدولية، بل كانت هناك أهداف أخرى.[49]

3. حوض نهر النيل

تتداخل منطقة القرن الأفريقي، سواء بمفهومها الضيق أو الواسع، مع منطقة حوض نهر النيل والتي تضم عشر دول عربية وأفريقية؛ هي مصر، والسودان، وأثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا.

وقد غلب الطابع الصراعي على العلاقات بين معظم دول حوض النيل لأسباب مختلفة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض الأشكال التعاونية بين دول الحوض. ولقد كانت مياه نهر النيل أحد العوامل التي أدت في بعض الأحيان إلى تردي العلاقات بين بعض دول الحوض، وخاصة مع مطالبة دول المنبع السبع بحقها في استغلال مياه النيل داخل أراضيها وزيادة حصصها من المياه، وهو ما اعتبرته دولتا المصب (مصر والسودان) خصماً من حصصهما الحالية من المياه.

وأصبح البحث عن إطار قانوني شامل ينظم العلاقات بين دول الحوض ويدعم العلاقات التعاونية بينها أمراً حتمياً، وهو ما تبلور بالفعل في إطار ما سمي مبادرة حوض النيل الموقعة عام 1999.

4. شرق أفريقيا

هناك تقسيمات مختلفة لمنطقة شرق أفريقيا. ووفقاً لقسم الخرائط التابع لمنظمة الأمم المتحدة، فإن المنطقة تضم جيبوتي، والصومال، وأثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي.[50] أما بالنسبة لقسم الإحصاءات التابع أيضاً للأمم المتحدة فإن المنطقة تضم: بوروندي، وجمهورية القمر المتحدة، وجيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا،

ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، وجزيرة مايوت، وموزمبيق، ورينيون، وسيشل، ورواندا، والصومال، وأوغندا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي،[51] ولكن هذا التقسيم أكثر اتساعاً ويضيف إلى المنطقة دولاً تقع بالفعل في جنوب القارة الأفريقية.

أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا Economic Commission for Africa (ECA) والتابعة أيضاً للأمم المتحدة، فإنها تنظر لمنطقة شرق أفريقيا باعتبارها تضم ثلاث عشرة دولة؛ هي: بوروندي، وجمهورية القمر المتحدة، والكونجو الديمقراطية، وجيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، ورواندا، وسيشل، والصومال، وتنزانيا، وأوغندا.[52]

أما بالنسبة للاتحاد الأفريقي، ففي إطار إنشاء القوات الأفريقية الجاهزة African Standby Force تم تقسيم القارة إلى خمسة أقاليم على أن يكون في كل إقليم فرقة، وأصبح شرق أفريقيا من هذا المنظور يضم: جمهورية القمر المتحدة، وجيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وسيشل، والصومال، والسودان، وأوغندا، وبوروندي، وتنزانيا، ومدغشقر، وموريشيوس. وأصبحت الدول الثلاث الأخيرة أعضاء في فرقة الجنوب الأفريقي بناء على طلبها.[53] ولعل هذه الدول السالفة الذكر هي الأكثر تعبيراً عن منطقة شرق أفريقيا، باستثناء السودان الذي ينتمي إلى الشمال الأفريقي.

وإلى جانب مناطق التماس السالفة الذكر، فإن منطقة القرن الأفريقي ترتبط بمناطق أخرى من قبيل الشرق الأوسط، والمحيط الهندي،[54] والخليج العربي، والبحر المتوسط، حيث تمتد الآثار الناتجة عن الأوضاع السائدة في منطقة القرن الأفريقي لتصل إلى تلك المناطق. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للأمن القومي العربي، فإلى جانب كونها تشمل دولاً عربية، فهي ممر استراتيجي للصادرات العربية، وبخاصة النفطية منها، وهي أيضاً تتحكم في منابع نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة لمصر والسودان، كما تنعكس التداعيات السياسية والأمنية للأحداث التي تشهدها المنطقة على العالم العربي بمجمله.

ثانياً: موقع القرن الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة

كانت الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ككل وتجاه منطقة القرن الأفريقي طوال فترة الحرب الباردة ترتكز بالأساس على مقاومة النفوذ السوفيتي من خلال التحالف الاستراتيجي مع الدول الأوربية التي لها تاريخ استعماري ومصالح في القارة السمراء، وخصوصاً فرنسا، ودعم بعض الدول الأفريقية الحليفة للولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً لصد التوسع السوفيتي في القارة.[55]

وفي المقابل، سعى الاتحاد السوفيتي لاختراق مناطق نفوذ الرأسمالية العالمية وتهديد المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال عدة استراتيجيات؛ من بينها تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى دول القرن الأفريقي، والذي تم تقييمه وإعادة إدماجه في دائرة الحرب الباردة، من منطلق كونه منطقة استراتيجية حقيقية على مقربة من مناطق النفط في الخليج العربي.[56]

ولقد عملت الولايات المتحدة على إدماج إريتريا في أثيوبيا، وتحركت في هذا الإطار عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أصدرت بالفعل قراراً في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1950 بضم إريتريا إلى أثيوبيا في اتحاد فيدرالي.[57] وفي مقابل ذلك وقّعت الولايات المتحدة وأثيوبيا في أيار/ مايو 1953 اتفاقية مساعدات عسكرية واتفاقية دفاع مشترك لمدة 25 عاماً، وأقامت الولايات المتحدة قاعدة كاجنو Kagnew Station في أسمرا (والتي كانت موقعاً للمحطة الإذاعية للأسطول الإيطالي في المنطقة)، وكانت هذه القاعدة تُكمل شبكة الاتصالات الدفاعية الأمريكية على مستوى العالم، وكان يتم من خلالها جمع المعلومات من الشرق الأوسط وأفريقيا.[58]

وكان الإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي Haile Selassie يطالب الولايات المتحدة دائماً بزيادة مساعداتها العسكرية والاقتصادية إلى أثيوبيا، ولكن لأن التهديد السوفيتي للمصالح الأمريكية في القرن الأفريقي كان منخفضاً، فإن إدارة آيزنهاور قررت في تشرين

الأول/ أكتوبر 1956 تثبيت مساعداتها العسكرية إلى أديس أبابا عند خمسة ملايين دولار سنوياً. ووافقت الإدارة الأمريكية في حزيران/ يونيو 1958 على برنامج يهدف إلى توفير تمويل مناسب لإمداد أثيوبيا باثنتي عشرة طائرة حربية مقاتلة من طراز Sabre Jet F-86، ومساعدتها في تطوير قواتها الجوية، وكانت هذه السياسة الأمريكية القائمة على «استمرار المساعدات وطمأنة النظام الأثيوبي» تهدف إلى تقليص مخاوف الإمبراطور الأثيوبي من التطويق الإسلامي لأثيوبيا والدعم الغربي للصومال التي كانت في طور الميلاد.[59]

ولقد ساندت الولايات المتحدة المشروع البريطاني لمنح الصومال استقلاله، وبعد حصول الأقاليم الصومالية التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني والإيطالي على استقلالها في تموز/ يوليو 1960، كانت الدولة الوليدة في حاجة إلى المساعدات المالية والفنية من الخارج، وأعلنت الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا ومصر ووكالات الأمم المتحدة استمرار برامجها الخاصة بتقديم المساعدات إلى الصومال بعد حصولها على الاستقلال. وكرد فعل لمساندة الولايات المتحدة فكرة استقلال الصومال قام الإمبراطور الأثيوبي في عام 1959 بزيارة موسكو وحصل على منحة مقدارها 110 ملايين دولار من الاتحاد السوفيتي، وكان هذا مؤشراً على بدء اهتمام السوفييت بالمنطقة. وقد كانت هناك مخاوف أثيوبية من أن يؤثر استقلال الصومال على مسلمي أثيوبيا الذين تتجاوز نسبتهم 40٪ من إجمالي السكان، أو أن يتم استخدام الصومال من جانب قوى دولية معينة لإضعاف مكانة أثيوبيا في القارة الأفريقية.[60]

وكرد فعل لزيارة هيلاسلاسي تلك إلى موسكو، وحرصاً من الولايات المتحدة على منع النفوذ السوفيتي من التغلغل إلى المنطقة، قام مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ألن ديلز Allen Dulles بالتشاور مع بعض جماعات المعارضة في الجيش الأثيوبي حول فكرة إحلال ولي العهد محل الإمبراطور الأثيوبي.[61]

وكان الهدف من قيام الولايات المتحدة بمساعدة الصومال في بادئ الأمر، برغم معارضة أثيوبيا، هو محاولة منع النفوذ السوفيتي من الوصول إليها، ولاسيما أن ذلك كان

سيؤدى إلى مطالبة هيلاسلاسي الولايات المتحدة بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية لأثيوبيا. ولكن مع بدء الإعلان عن رغبة الصومال في توحيد الأقاليم الصومالية المقتطعة والمتمثلة في إقليم النفد (Northern Frontier District (NFD، الذي ضمته كينيا إليها بمساعدة بريطانيا، والصومال الفرنسي (الذي يعرف حالياً بجيبوتي)، ومنطقة الأوجادين التي ضمتها إليها أثيوبيا والتي باتت تمثل نحو ربع الأراضي الأثيوبية، بدأ النظام الأثيوبي يشعر بالخطر.[62]

ولذلك عرض هيلاسلاسي على الولايات المتحدة توسيع عملياتها في قاعدة كاجنو في مقابل زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى بلاده، ووجد آيزنهاور أن من مصلحة بلاده الاستجابة لمطالب هيلاسلاسي، وبالتالي قدم آرثر ريتشاردز Arthur Richards السفير الأمريكي الجديد آنذاك إلى أديس أبابا (والذي تم تعيينه في 29 آب/ أغسطس 1960) مقترحاً جديداً إلى أثيوبيا، وكان مضمون هذا المقترح ينص على زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أثيوبيا بمقدار خمسة ملايين دولار سنوياً، وكذلك زيادة العائد السنوي لقاعدة كاجنو إلى 10 ملايين دولار؛ وموافقة الولايات المتحدة على تقديم المعدات العسكرية وتدريب القسم الرابع من الجيش الأثيوبي، وزيادة عدد القوات المسلحة الأثيوبية من 28 ألف جندي إلى 40 ألف جندي؛ وإعادة تأكيد واشنطن على مصلحتها في بقاء أثيوبيا آمنة ورفض أية أعمال تهدد وحدتها الإقليمية.[63]

وعلى الفور وافق هيلاسلاسي على المقترح الأمريكي، كما وافق من حيث المبدأ على السماح للولايات المتحدة بالحصول على مساحات إضافية (حوالي 1500 هكتار) لممارسة أنشطتها في قاعدة كاجنو. ومن جانبها، أعلنت الصومال أن المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أثيوبيا تهدد أمن الصومال، بينما أكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة ساندت استقلال الصومال، وسوف تستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية وتدريب قوات الشرطة الصومالية.

وفي أثناء إدارة الرئيس جون كينيدي، حاولت الولايات المتحدة تقديم مساعدات للصومال لإقصاء الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، ولاسيما بعد قيام رئيس الوزراء الصومالي بزيارة إلى موسكو في ربيع عام 1961، وتم خلالها توقيع اتفاق حصلت بمقتضاه مقديشو على 44 مليون دولار كمساعدات اقتصادية، وكذلك بعد توقيع موسكو ومقديشو اتفاقاً في أيلول/ سبتمبر 1962 يقضي بحصول الأخيرة على مساعدات في مجال البحث والتصميم لميناء بربرة. وحاولت الولايات المتحدة إقناع هيلاسلاسي أن الهدف من تقديم مساعدات إلى الصومال هو إقصاء السوفييت عن المنطقة، إلا أن هيلاسلاسي ظل مقتنعاً أن المساعدات الأمريكية للصومال لن تمنع الأخيرة من قبول المساعدات العسكرية من الدول غير الصديقة، ومع ذلك قررت الإدارة الأمريكية – استناداً إلى تقرير وفد عسكري أمريكي قام بزيارة للصومال في آذار/ مارس 1963– تقديم مساعدات عسكرية ضئيلة للصومال بمقدار ثلاثة ملايين دولار على مدار فترة زمنية مقدارها خمس أو ست سنوات. وفي أثناء زيارة هيلاسلاسي إلى واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه طلب من إدارة كينيدي أن تختار إما أثيوبيا أو الصومال، وبالطبع اختارت الإدارة الأمريكية أثيوبيا، ولذلك قام وفد عسكري صومالي بزيارة موسكو وأجرى مفاوضات حول تقديم مساعدات عسكرية للصومال، وعرضت موسكو صفقة سلاح على الصومال بمقدار 30 مليون دولار، وقبلت الصومال هذا العرض السوفيتي، رغم المحاولات الأمريكية لدفع الصومال إلى رفض العرض الذي أدى إلى زيادة التنافس الأمريكي السوفيتي في المنطقة.[64]

وتصاعدت الأعمال العدائية بين أثيوبيا والصومال؛ ففي شباط/ فبراير 1964 قامت أثيوبيا بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الصومال، وبطلب من الحكومة الصومالية تدخلت منظمة الوحدة الأفريقية (آنذاك) وقرر مجلس وزراء الخارجية في دورته التي انعقدت في دار السلام ولاجوس وقف إطلاق النار وتسوية الصراع بين الجانبين، وبالفعل اتفقت أثيوبيا والصومال على وقف إطلاق النار، بعد مفاوضات جرت بين الجانبين تحت رعاية الرئيس السوداني آنذاك.[65]

وفي العام التالي (1965) قام النظام الحاكم في الصومال بقيادة عبدالرشيد شارماركي بإرسال طيارين صوماليين إلى موسكو للتدريب، وعمل النظام على تدعيم علاقاته العسكرية مع موسكو وزيادة حجم القوات المسلحة الصومالية. وبعد تولي سياد بري زمام الأمور في الصومال في أعقاب انقلاب وقع في عام 1969، عمل على تدعيم العلاقات الصومالية السوفيتية، ووقع معاهدة صداقة مع النظام السوفيتي في عام 1974، وعمل على مضاعفة حجم قواته المسلحة بحلول عام 1976، واستعان بالخبراء السوفييت.[66]

وكانت مدة معاهدة الصداقة الصومالية السوفيتية 20 عاماً، وكانت تشمل ميادين مختلفة عسكرية واقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات حول المواقف المختلفة. ولقد وقع الطرفان هذه المعاهدة بعد طرد الخبراء السوفييت من مصر في عام 1972، وكانت هناك رغبة في أن تحل الصومال محل مصر فيما يتعلق بالوجود العسكري السوفيتي والمساعدات العسكرية. وبمقتضى هذه المعاهدة حصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في الصومال في قاعدتين؛ إحداهما في ميناء بربرة المطل على خليج عدن، والأخرى على حدود الصومال مع كينيا، وفي مقابل ذلك زودت موسكو الجيش الصومالي بأسلحة ومعدات متطورة،[67] وبحلول عام 1977 حصلت الصومال على أكثر من 250 مليون دولار كمساعدات عسكرية، واستضافت ما يزيد على 2000 خبير عسكري سوفيتي.[68]

وتزامناً مع الدعم السوفيتي للصومال ظلت الولايات المتحدة تقدم الدعم إلى أثيوبيا؛ فخلال الفترة (1953 – 1977) حصلت أثيوبيا على 279 مليون دولار كمساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، كما تم تدريب نحو 3552 جندياً أثيوبياً في الولايات المتحدة. ولم تقتصر المساعدات الأمريكية لأثيوبيا على المساعدات العسكرية، بل شملت أيضاً المساعدات الاقتصادية، فمن منتصف الخمسينات وحتى عام 1977 حصلت أثيوبيا على ما يتجاوز 350 مليون دولار من الولايات المتحدة كمساعدات اقتصادية.[69]

وكانت الولايات المتحدة بعد إعلان مبدأ نيكسون (في عام 1969)، قد تحولت نحو استراتيجية المشاركة الإقليمية، ولتأمين تدفق نفط الخليج العربي لها ولحلفائها الأوربيين

أحاطت المنطقة بعدد من القواعد والتسهيلات العسكرية أهمها قاعدة دييجو جارسيا Diego Garcia في المحيط الهندي، التي أصبحت جاهزة للعمل منذ عام 1973.[70] وبالطبع، فإن هذا الانتشار الأمريكي أثر سلبياً على أهمية قاعدة كاجنو، وعلى مكانة أثيوبيا بشكل عام لدى الولايات المتحدة.

ومع تنامي المعارضة الداخلية لنظام الإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي، الذي فشل في تخفيف حدة آثار المجاعة التي سادت البلاد خلال عامي 1972 و1973، بدأت السياسة الأمريكية تشهد تغيراً إزاء هيلاسلاسي، إذ أخذ المسؤولون الأمريكيون يميلون إلى عدم الارتباط بالنظام الأثيوبي الذي أصبح آيلاً للسقوط، وكرد فعل لهذه السياسة الأمريكية إزاء هيلاسلاسي، انضمت أثيوبيا إلى باقي دول منظمة الوحدة الأفريقية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل بعد حرب عام 1973، وأدى ذلك إلى تعقيد الموقف بين الولايات المتحدة وأثيوبيا.[71]

وبعد وقوع الثورة الأثيوبية في عام 1974، تبنت لجنة التنسيق العسكري "الدرج" أجندة سياسية واقتصادية واجتماعية جاءت على عكس التوقعات الأمريكية، حيث كانت أقرب إلى التوجه الشيوعي، ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات إلى النظام الأثيوبي الجديد، ولم تتوقف عن ذلك إلا في شباط/ فبراير 1977، وكان استمرار تقديم المساعدات الأمريكية راجعاً إلى ثلاثة اعتبارات: الأول أن قطع المساعدات الأمريكية قد يؤدي إلى استقلال إريتريا وانضمامها إلى الدول العربية، وبالتالي تحكم العرب في جانبي مضيق باب المندب، ومن ثم منع إسرائيل من الدخول في مياه المحيط الهندي. والاعتبار الثاني أنه إذا استقلت إريتريا عن أثيوبيا بسبب وقف المساعدات الأمريكية لأثيوبيا فإن هذا سوف يؤثر سلبياً على مصداقية الولايات المتحدة في باقي دول القارة. أما الاعتبار الثالث فهو أن وجود الاتحاد السوفيتي في الصومال وتسليحه لقواتها العسكرية يجعل لزاماً على الولايات المتحدة دعم أثيوبيا لمقاومة هذا الوجود السوفيتي في المنطقة.[72]

وبعد تولي منجستو هايلي مريام رئاسة الدرج اعتباراً من شباط/ فبراير 1977، تنامت الارتباطات الأثيوبية السوفيتية، وبالتالي سرعان ما أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تعليق كل المساعدات إلى أثيوبيا بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان، وأوقفت الإدارة الأمريكية الأسلحة التي تقرر تقديمها لأثيوبيا في وقت سابق، وأعلنت الإدارة الأمريكية عزمها بيع أسلحة إلى السودان والصومال اللتين اتهمتهما أثيوبيا مراراً بتقديم الدعم إلى حركات التحرير في إريتريا والأوجادين، والتي كانت الولايات المتحدة من قبل قد ساعدت هيلاسلاسي في قمعها. ومن ثم، فإن مسألة حقوق الإنسان كانت مجرد ذريعة تذرعت بها الولايات المتحدة لوقف مساعداتها إلى نظام منجستو، وكان السبب وراء هذا القرار الأمريكي هو تغير خريطة الأوضاع السياسية والتحالفات في المنطقة.[73]

وفي أعقاب قرار الإدارة الأمريكية في 21 نيسان/ إبريل 1977 إغلاق قاعدة كاجنو بحلول نهاية العام، قرر منجستو قطع العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة، كما ألغى اتفاقية الدفاع المشترك التي ظلت سارية قرابة ربع قرن بين البلدين، واتهم منجستو الولايات المتحدة بأنها لم تساعد أثيوبيا في شيء، وأنها كانت فقط تساعد الإمبراطور هيلاسلاسي في قمع المعارضة التحررية. وفي حين قدم الاتحاد السوفيتي المساعدات العسكرية إلى منجستو، فإن السودان قرر طرد الخبراء السوفييت من البلاد بسبب تدخلهم في الشؤون الداخلية، كما قرر سياد بري هو الآخر طرد الخبراء السوفييت من الصومال بسبب دعم موسكو لأديس أبابا على حساب الصومال.[74]

وبعد أن التزم الاتحاد السوفيتي الصمت لفترة طويلة إزاء المارسات الأثيوبية ضد حركات التحرير في إريتريا والأوجادين، تحول الاتحاد السوفيتي نحو دعم منجستو في مواجهة هذه الحركات واعتبرها حركات انفصالية، وخلال حرب الأوجادين التي وقعت بين الصومال وأثيوبيا في أواخر عام 1977 وحتى آذار/ مارس 1978 كان الاتحاد السوفيتي يدعم منجستو ويقدم له المساعدات العسكرية في حين أوقف كل مساعداته للصومال؛ ففي الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 وحتى تموز/ يوليو 1978 قدم الاتحاد السوفيتي

معدات عسكرية إلى أثيوبيا تبلغ قيمتها نحو مليار دولار.[75] وخلال الفترة من 1978 وحتى 1983 استخدم منجستو المساعدات العسكرية السوفيتية، التي بلغت قيمتها نحو خمسة مليارات دولار تقريباً، من أجل جعل القوات المسلحة الأثيوبية الأفضل تسليحاً في شرق أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء.[76]

وبينما ظلت الولايات المتحدة خلال حرب الأوجادين عازفة عن تقديم المساعدات إلى الصومال، وكان هذا الموقف الأمريكي يحمل في طياته استمرار رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على وحدة أثيوبيا رغم خلافها مع نظام منجستو، إلا أن هذا الموقف الأمريكي تغير بعد ذلك.

وبعد انتهاء حرب الأوجادين وخسارة الصومال في هذه الحرب حدث تغيير في خريطة التحالفات في القرن الأفريقي، حيث تم إعادة إدماج الصومال مع السودان وكينيا في إطار أمني إقليمي تم تأسيسه بالتعاون مع قوى غربية وأمريكية، وقدمت الدول الثلاث، إلى جانب مصر وسلطنة عمان، تسهيلات للقوات الأمريكية السريعة الانتشار وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها مع الولايات المتحدة في عام 1980، وكان ذلك في مواجهة الحلف الثلاثي الذي كان يضم ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي آنذاك.[77]

وأكد التغير الذي حدث في خريطة التحالفات في القرن الأفريقي، ولاسيما مع تحول الصومال إلى حليف للولايات المتحدة وتحول أثيوبيا إلى حليف للاتحاد السوفيتي، أنه لا يوجد أصدقاء ولا أعداء دائمون، وإنما توجد مصالح دائمة للقطبين الدوليين في المنطقة.

وكنوع من العمل الاحترازي أرسلت الولايات المتحدة قوات خاصة من أسطولها البحري إلى المحيط الهندي والبحر الأحمر في عام 1978، وقام مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية آنذاك ريتشارد موس Richard Moose بزيارة مقديشو لمناقشة إمكانية إمداد الصومال بالأسلحة الدفاعية، ولاسيما في ظل تسليم الولايات المتحدة بالأمر الواقع المتمثل بالوجود السوفيتي الكثيف في أثيوبيا.[78]

ووقعت الولايات المتحدة والصومال في عام 1980 اتفاقاً لمدة عشر سنوات ينص على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية للصومال في مقابل إقامة قواعد جوية وبحرية أمريكية داخل الحدود الصومالية.[79] وبعد تولي رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة، نظر بشكل براجماتي إلى المساعدات العسكرية الأمريكية بشكل عام. وقامت إدارة ريجان بإمداد الصومال ببعض المعدات العسكرية، خاصة في أعقاب الهجوم الأثيوبي على الأراضي الصومالية في عام 1982، والذي كان مدعوماً بالطبع من الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن الكونجرس الأمريكي قرر في عام 1988 وقف المعونات الأمريكية للصومال بسبب ما أسماه انتهاكات حقوق الإنسان، فإن إدارة ريجان ظلت تمد الصومال بالأسلحة ضمن مبيعات السلاح الخارجية.[80]

وفي إطار جهود لإسقاط نظام منجستو، قدمت الولايات المتحدة عبر وكلائها بالمنطقة كالصومال والسودان وحتى المملكة العربية السعودية مساعدات إلى حركات التحرير داخل أثيوبيا؛ مثل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، وجبهة تحرير الأورومو، وجبهة التحرير الوطنية للأوجادين، ومن ثم فإن السياسة الأمريكية في الثمانينيات كانت عكس سياستها في الخمسينيات فيما يخص إريتريا وأثيوبيا.[81]

وبنهاية الثمانينيات، بدأت سياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتغير نسبياً تجاه حلفائهما في المنطقة، حيث أوقفت موسكو ارتباطاتها بنظام منجستو في أثيوبيا بنهاية عام 1989، كما قامت واشنطن هي الأخرى بتخفيض مساعداتها العسكرية لوكلائها في المنطقة بشكل كبير،[82] وكان ذلك إيذاناً بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين في المنطقة.

وخلاصة القول، كان التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة القرن الأفريقي، خلال فترة الحرب الباردة، مجرد مظهر من مظاهر الصراع بين الجانبين لتحقيق هيمنة إقليمية وعالمية، وبخاصة في المناطق الاستراتيجية.

الفصل الأول

الصراعات الداخلية في منطقة القرن الأفريقي

تعاني القارة الأفريقية بصفة عامة، ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة، العديد من الصراعات الداخلية Intra-State Conflicts؛ وهي الصراعات التي تنشب داخل الدولة الواحدة بين جماعات عرقية، أو قبلية، أو بين إقليمين أو أكثر داخل الدولة. وتتعدد أسباب الصراع الداخلي؛ فقد ينشأ نتيجة المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، أو نتيجة المطالبة بالانفصال عن الدولة، أو غير ذلك من الأسباب. ويؤدي الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار السياسي، وربما يصل الأمر إلى انهيار الدولة ككل.

لقد أصبحت الصراعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة النمط الأكثر شيوعاً داخل القارة الأفريقية بصفة عامة، وداخل منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة، واستناداً إلى معايير مختلفة قدَّم الباحثون تصنيفات عدة للصراعات الداخلية توحي جميعها بأنه لا يوجد نمط واحد للصراعات الداخلية. فعلى سبيل المثال يصنف عبدالله بوجرا Abdalla Bujra،[1] الصراعات الداخلية إلى نمطين، هما: صراعات تكون الحكومة طرفاً فيها؛ وصراعات بين جماعات داخل الدولة ولا تكون الحكومة طرفاً فيها. ويصنف ديفيد كارمنت David Carment،[2] تلك الصراعات إلى نمطين أيضاً: أولهما، صراعات إثنية تنشأ بين جماعات إثنية مختلفة داخل الدولة؛ وثانيهما، صراعات غير إثنية. أما فلهيلم أوبرت Vilhelm Aubert،[3] فيُقسّمها إلى صراعات مرتبطة بالمصالح، وصراعات مرتبطة بالقيم.[4]

وفي ضوء التصنيفات السالفة الذكر وغيرها، مثل التصنيف الذي اعتمده محمود أبو العينين[5] أو نابليون أبدولي Napoleon Abduli،[6] يمكن القول إنه يصعب وضع تصنيف جامع مانع لكل أنماط الصراعات الداخلية؛ لأنها تختلف من دولة إلى أخرى، بل

تختلف داخل الدولة الواحدة. وبالتالي، فإن الدراسة لن تتبنى تصنيفاً محدداً للصراعات الداخلية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي، وإنما سوف تعرضها باعتبارها صراعات داخلية شهدتها دول المنطقة، وفي الوقت ذاته لا تغفل أنها في بعض الأحيان كانت لها أبعاد إقليمية وربما دولية. والصراعات التي يركز عليها هذا الفصل هي تلك التي اشتعلت داخل كل من رواندا، وبوروندي، وأثيوبيا، والصومال، والسودان، وأوغندا.

الصراع في رواندا وبوروندي

شهدت منطقة القرن الأفريقي، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، موجة عارمة من الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني[7] التي اجتاحت الكثير من دول المنطقة. وبرغم تعدد الأسباب التي أدت إلى نشوب تلك الصراعات،[8] فإنه غالباً ما كان يتم توظيف البعد الإثني بشكل سياسي، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى المطالبة بحق تقرير المصير، والذي اعتبره جوناثان فوكس Jonathan Fox السبب الرئيس لتصاعد الصراع الإثني وزيادة أعمال العنف.[9] وهناك عدة سياسات واستراتيجيات تتبعها الدول لمواجهة وإدارة الصراع الإثني، منها ما هو سلمي ومنها ما هو قسري.[10]

ويعد الصراع في رواندا وبوروندي أوضح مثال للصراع الإثني داخل المنطقة محل الدراسة. وتقدم الدراسة نبذة مختصرة حول تطور الصراع في تلكما الدولتين منذ حصولهما على الاستقلال، مع الأخذ في الاعتبار أن للاستعمار دوراً بشكل أو بآخر في خلق الأجواء التي ساهمت في إذكاء الصراع فيهما، كما لعبت الأطراف الإقليمية هي الأخرى دوراً في هذا الإطار، انطلاقاً من التداخل القبلي بينها وبين الدولتين محل الدراسة.

أولاً، الصراع في رواندا

يبلغ عدد سكان رواندا نحو 8.7 ملايين نسمة (حسب إحصاءات عام 2005)،[11] ويوجد بها ثلاث جماعات إثنية، هي: الهوتو Hutu (الذين يؤلفون نحو 85٪ من إجمالي

السكان)، والتوتسي Tutsi (14٪)، والتوا Twa (وهي جماعة هامشية لا تزيد نسبتها على 1٪ تقريباً من إجمالي السكان).[12] وترجع بداية الصراع الإثني في رواندا إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1959، حين بدأت ثورة الهوتو للقضاء على السيطرة التقليدية للتوتسي على البلاد خلال الحقبة الاستعمارية.[13] وفي عام 1962 استقلت رواندا، وفاز جريجوري كايباندا Gregoire Kayibanda (من الهوتو) في الانتخابات التي أجريت في العام ذاته وأصبح أول رئيس للدولة. ومع أن رواندا، في ظل نظام كايباندا كانت تأخذ رسمياً بنظام التعدد الحزبي، فإنها كانت من الناحية الواقعية تتبع نظام الحزب الواحد، وهو حزب حركة تحرير الهوتو "بارميهوتو" (PARMEHUTU)، الذي سعى لترسيخ هيمنة الهوتو داخل الدولة.[14]

وفي تموز/ يوليو 1973 تولى جوفنال هابياريمانا Habyarimana السلطة، وقام بتأسيس حزب الحركة الثورية القومية من أجل الديمقراطية والتنمية (MRND). وخلال العقد الأول من حكم هابياريمانا تمتع النظام بدعم شعبي واسع النطاق، ولكن سرعان ما تعرض لانتقادات بسبب تركيز الثروة في يد الرئيس وأفراد عائلته وأنصاره (الهوتو في شمال رواندا). كما استمر هابياريمانا على نهج سلفه كايباندا في التمييز ضد التوتسي، ورفض عودة اللاجئين التوتسي إلى رواندا، مما أدى إلى إعلان الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) (والتي تكونت من اللاجئين التوتسي في أوغندا) الحرب ضده.[15] واستجابة لمطالب أحزاب المعارضة وضغوط الجبهة الوطنية الرواندية تم تبني دستور جديد في حزيران/ يونيو 1991، وبمقتضاه أنشئ منصب رئيس الوزراء، وتلى ذلك تأسيس عدد من الأحزاب السياسية؛ مثل الحركة الديمقراطية الجمهورية (MDR)، والحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD)، والحزب الليبرالي (PL)، وطالبت هذه الأحزاب بالإصلاح السياسي والاقتصادي.[16]

وفي تموز/ يوليو 1992 بدأت مباحثات السلام بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية في مدينة أروشا التنزانية، وفي أثناء المباحثات قام المتطرفون الهوتو بإنشاء

حزب عنصري أطلقوا عليه اسم لجنة الدفاع عن الثورة (CDR)، وقام الحزب بتشكيل مليشيات مسلحة تابعة له أطلق عليها إنتراهاموي Interahamwe وإمبيوزاميوبي Impuzamuabi، وتلقت هذه المليشيات دعماً من الحرس الرئاسي الرواندي، وقامت بعمليات قتل عديدة ضد التوتسي.[17]

وفي الرابع من آب/ أغسطس 1993 انتهت مباحثات السلام بتوقيع اتفاقات أروشا للسلام بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، ونصت الاتفاقات على أن تكون هناك فترة انتقالية لا تزيد على 22 شهراً تتولى السلطة خلالها حكومة انتقالية ويتشكل مجلس تشريعي انتقالي، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية تُجرى انتخابات عامة في رواندا. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قرر مجلس الأمن الدولي تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (UNAMIR)؛ للمساهمة في استقرار الأوضاع داخلها خلال الفترة الانتقالية ومراقبة تنفيذ اتفاقات أروشا.[18]

وعقب التوقيع على اتفاقات أروشا أعلن الجناح المتطرف في حزب هابياريمانا وغيره من المتطرفين الهوتو رفضهم بعض أقسام الاتفاقات، لأنها لم تحقق - من وجهة نظرهم - أية مكاسب للهوتو، بل إنها تعتبر إنقاصاً من سلطتهم لمصلحة الجبهة الوطنية الرواندية، حيث نصت الاتفاقات على مشاركة الجبهة في الحكومة والجيش الوطني الرواندي. وتعبيراً عن رفض المتطرفين الهوتو الاتفاق قاموا بتنفيذ عمليات عنف وقتل ضد التوتسي.[19]

وفي السادس من نيسان/ إبريل 1994، وعقب إسقاط الطائرة التي كانت تُقل الرئيسين الرواندي والبوروندي لدى عودتهما من مؤتمر سلام انعقد في تنزانيا، شن المتشددون الهوتو وأنصار الرئيس الرواندي حملة هجمات للقضاء على المعارضة، وسرعان ما انتشر العنف الذي وصل إلى درجة الإبادة الجماعية Genocide للتوتسي في أرجاء البلاد كافة، وكانت محصلة القتلى نحو مليون شخص من التوتسي والهوتو المعتدلين. وبحلول تموز/ يوليو 1994 استطاعت الجبهة الوطنية الرواندية السيطرة على العاصمة الرواندية

كيجالي رغم مساندة القوات الفرنسية للجيش الرواندي (الذي يتزعمه الهوتو) والحكومة الرواندية المؤقتة التي شكلها المتشددون الهوتو.[20] وخوفاً من قيام الجبهة الوطنية الرواندية بأعمال عنف رداً على ما قام به المتشددون الهوتو، فر نحو مليوني لاجئ، معظمهم من الهوتو، إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية (زائير) وتنزانيا.[21]

وفي 19 تموز/ يوليو 1994 تم تشكيل حكومة انتقالية في رواندا طبقاً لاتفاقات أروشا للسلام، حيث تم تقسيم السلطة على أساس حزبي وليس عرقياً، مع استبعاد الحزب الحاكم السابق (الحركة الثورية القومية من أجل الديمقراطية والتنمية)، وتحويل حصته في مجلس الوزراء (خمس حقائب وزارية) لصالح الجبهة الوطنية الرواندية، كما اقتسمت الجبهة مع الأحزاب الأخرى المقاعد التي كانت مخصصة لذلك الحزب في المجلس التشريعي الانتقالي. وتولى باستير بيزيمونجو Pasteur Bizimungu (من الهوتو وينتمي للجبهة الوطنية الرواندية) منصب رئيس الدولة، واستحدثت الجبهة منصب نائب رئيس الجمهورية، وتولاه قائدها العسكري بول كاجامي Paul Kagame، وأصبحت كل السلطات داخل الدولة بالإضافة إلى الجيش تحت سيطرة التوتسي، وأعلنت الجبهة مد الفترة الانتقالية إلى خمس سنوات.[22]

وقد واجهت الحكومة الانتقالية الجديدة عقب تشكيلها بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية عدة مشكلات،[23] مثل إعادة توطين اللاجئين وإعادة البناء، ولكن من أهم تلك المشكلات المشكلة الأمنية التي تمثلت في قيام اللاجئين الهوتو (عناصر من مليشيات المتطرفين الهوتو المعروفة بـ "إنتراهاموي" وقوات الجيش الرواندي السابق) في شرق جمهورية الكونجو الديمقراطية بشن هجمات انتقامية على رواندا وبدعم من نظام موبوتو سيسي سيكو. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1996 قامت قوات الجيش الوطني الرواندي (RPA)، وبدعم من تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونجو (ADFL) بقيادة لوران كابيلا بشن هجمات على معسكرات اللاجئين الهوتو في شرق الكونجو، وأسفرت هذه الهجمات عن تدمير هذه المعسكرات وعودة الكثير من اللاجئين (نحو 1.2 مليون لاجئ)

إلى رواندا، وفر بعض اللاجئين إلى الغابات في شرق الكونجو. ولم تتحسن الأوضاع الأمنية في رواندا إلا لفترة زمنية قصيرة؛ لأن معظم اللاجئين الهوتو الذين عادوا للبلاد كانوا يحملون السلاح (رغم محاولة الحكومة نزع سلاحهم، إلا أن دخولهم المفاجئ وبأعداد كبيرة حال دون ذلك)، بالإضافة إلى قيام بعض العناصر التي تنتمي إلى مليشيات إنتراهاموي وقوات الجيش الرواندي السابق (FAR) بإعادة تنظيم صفوفهم من جديد لشن هجمات على رواندا انطلاقاً من جمهورية الكونجو الديمقراطية، وبالتالي عادت من جديد المعضلة الأمنية الرواندية.[24]

واستطاعت قوات لوران كابيلا إطاحة نظام موبوتو في أيار/ مايو 1997، وسرعان ما انقلب كابيلا على حلفائه (رواندا وبوروندي وأوغندا) ورفض تدخل رواندا في شؤون الكونجو، وبدأ يساند مليشيات إنتراهاموي وقوات الجيش الرواندي السابق الموجودة في شرق الكونجو، والتي أطلقت على نفسها القوات الشعبية لتحرير رواندا (PALIR)، مما أثار مخاوف رواندا من تكرار مذابح الإبادة الجماعية، ودفعها ذلك للتدخل في الصراع الداخلي في الكونجو الديمقراطية لإسقاط نظام كابيلا، ووقف الهجمات التي يشنها المتطرفون الهوتو على التوتسي في شرق الكونجو وعلى رواندا، وكذلك القبض على المتطرفين الهوتو وتقديمهم للمحاكمة.[25]

وفي حزيران/ يونيو 1999 صدر قانون بمد الفترة الانتقالية لمدة أربع سنوات أخرى على أن تُجرى الانتخابات العامة في عام 2003، ورفضت المعارضة مد الفترة الانتقالية وأكدت أن الهدف من ذلك إتاحة المزيد من الوقت لفرض سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على كل أجهزة الدولة.[26] وفي آذار/ مارس 2000 استقال بيزيمونجو من منصبه وخلفه في رئاسة الدولة بول كاجامي، الذي يعد أول توتسي يحكم البلاد منذ الاستقلال.[27]

وتم تبني دستور جديد في 26 أيار/ مايو 2003، وأجريت الانتخابات الرئاسية في 25 آب/ أغسطس من العام ذاته، وهي أول انتخابات رئاسية منذ وقوع الإبادة الجماعية عام

1994، وفاز فيها بول كاجامي بعد أن حصل على 95٪ من أصوات الناخبين، وأصبح رئيساً للدولة لمدة سبع سنوات. وتعرضت الانتخابات لانتقادات كثيرة بدعوى أنها لم تكن حرة أو نزيهة.[28] وفي 29 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته أجريت الانتخابات التشريعية، وفازت فيها الجبهة الوطنية الرواندية بأغلبية مقاعد البرلمان، وسرعان ما قامت الحكومة الجديدة عقب تشكيلها باستئناف الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.[29]

ويمكن القول إن الصراع العرقي في رواندا مازال مستمراً برغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة والرئيس كاجامي لتحقيق الوحدة الوطنية؛ وذلك بسبب هيمنة التوتسي مجدداً على السلطة والثروة داخل البلاد، واستمرار الهجمات التي يشنها المتطرفون الهوتو انطلاقاً من جمهورية الكونجو الديمقراطية، كما أن سيطرة الهوتو على السلطة في بوروندي قد يدفع الهوتو الروانديين إلى القيام بثورة جديدة ضد التوتسي، ويعني ذلك أن المأساة التي شهدتها رواندا في عام 1994 من المحتمل أن تتكرر في أي لحظة ما لم تُتخذ التدابير التي تحول دون وقوعها.

ثانياً، الصراع في بوروندي

بوروندي لها تاريخ طويل من الصراع الإثني بين الهوتو (الأغلبية) والتوتسي (الأقلية). ومنذ حصولها على الاستقلال في تموز/ يوليو 1962 سيطرت عليها الأقلية التوتسي، ووقعت عدة اشتباكات وصدامات بين الجماعتين،[30] كان من أشهرها مذابح الإبادة الجماعية التي نفذتها قوات التوتسي الحكومية في عام 1972 ضد الهوتو. وقد أسفرت أعمال العنف التي شهدتها البلاد منذ حصولها على الاستقلال عن مقتل نحو 300 ألف شخص وهروب نحو 800 ألف إلى خارج البلاد، فضلاً عن نزوح 700 ألف شخص داخل الدولة.[31]

وفي محاولة لوقف الاضطراب والعنف المتواصل في البلاد قام الرئيس بيير بويويا Pieere Buyoya (الذي تولى السلطة في عام 1987 من خلال انقلاب عسكري) ببدء

عملية حوار سياسي ومصالحة وطنية داخل الدولة، وأشرف على عملية صياغة ميثاق للوحدة الوطنية ودعا الشعب إلى التصديق عليه، وبالفعل تم تبني هذا الميثاق في استفتاء عام عُقد في آذار/ مارس 1992، ووفقاً لهذا الميثاق تم الاعتراف بالتعددية السياسية وظهر العديد من الأحزاب السياسية داخل الدولة.[32]

وفي الأول من حزيران/ يونيو 1993 أجريت الانتخابات الرئاسية في بوروندي، ووصفت بأنها أول انتخابات ديمقراطية تعددية تشهدها البلاد، وأسفرت الانتخابات - خلافاً لكل التوقعات - عن فوز ميلشيور نداداي Melchior Ndadaye بمنصب رئيس الجمهورية بعد حصوله على نسبة 65٪ من إجمالي أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه بيير بويويا على 33٪ من أصوات الناخبين، ويعتبر نداداي أول رئيس لبوروندي من الهوتو. وفي 29 حزيران/ يونيو من العام ذاته أجريت الانتخابات التشريعية وفاز فيها الحزب الذي يتزعمه نداداي (حزب الجبهة الديمقراطية FRODEBU) بأغلبية مقاعد البرلمان، حيث حصل على 65 مقعداً من إجمالي مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 81 مقعداً. وعقب إعلان نتيجة الانتخابات أعلن المتشددون التوتسي أنها لا تمثل نصراً ديمقراطياً ولكنها تمثل نصراً عرقياً للهوتو. وفي الثاني من تموز/ يوليو قامت مجموعة من الضباط التوتسي بمحاولة انقلاب فاشلة في أثناء تشكيل الحكومة الجديدة، وفي الشهر ذاته تم تشكيل الحكومة وضمت سبعة وزراء من التوتسي وخمسة عشر وزيراً من الهوتو، كما تولى سيلفي كينيجي Sylvie Kinigi منصب رئيس الوزراء.[33]

وقام بعض عناصر الجيش الذي يسيطر عليه التوتسي بمحاولة انقلاب فاشلة في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 أسفرت عن مقتل الرئيس المنتخب وعدد من الوزراء وآلاف المواطنين.[34] وفي أعقاب محاولة الانقلاب اندلعت أعمال عنف واسعة النطاق بين الهوتو والتوتسي أسفرت عن مصرع نحو 50 ألف شخص (60٪ منهم من التوتسي)، وفر نحو 30 ألف لاجئ من الهوتو إلى رواندا.[35] وفي محاولة لاحتواء الأوضاع تم تعديل الدستور ليكون انتخاب رئيس الدولة عن طريق الجمعية الوطنية، وتم إقرار هذا التعديل في كانون

الثاني/ يناير 1994 رغم معارضة حزب أبرونا UPRONA (الذي يمثل التوتسي) لهذا التعديل، وفي الشهر ذاته تم اختيار سيبرين نتارياميرا Cyprien Ntaryamira (من الهوتو) مرشح حزب "فروديبو" (FRODEBU) لمنصب رئيس الجمهورية. وفي السادس من نيسان/ إبريل 1994 لقي نتارياميرا مصرعه في حادث تحطم الطائرة التي كانت تقله ورئيس رواندا في أثناء عودتها من تنزانيا، ورغم أن الحادث لم يسفر عن وقوع أعمال عنف حادة داخل البلاد بسبب استجابة المواطنين لدعوة رئيس الجمعية الوطنية سيلفستر نتيبانتونجانيا Sylvestre Ntibantunganya (الذي تولى منصب رئيس الدولة لفترة مؤقتة مدتها ثلاثة أشهر) إلى ضبط النفس، إلا أن أعمال العنف ازدادت بشدة داخل البلاد خلال النصف الثاني من العام ذاته.[36]

وفي أيلول/ سبتمبر 1994 وقّع حزبا أبرونا وفروديبو اتفاقاً لتقاسم السلطة، وبمقتضى ذلك الاتفاق أصبح رئيس الدولة من الهوتو ونائبه من التوتسي، ولكن ظلت مسألة سلطات الرئيس ونائبه محل خلاف. وفي الشهر نفسه تم اختيار نتيبانتونجانيا ليشغل منصب رئيس الجمهورية.[37]

وقام الجيش بانقلاب عسكري في 25 تموز/ يوليو 1996 أطاح الرئيس نتيبانتونجانيا ونصّب بيير بويويا حاكماً عسكرياً للبلاد، ورغم إعلان بويويا أن الهدف من الانقلاب هو وقف موجة العنف العرقي التي تجتاح البلاد، إلا أن الثوار الهوتو أعلنوا أن الانقلاب يعكس رغبة التوتسي في استعادة السيطرة على البلاد. كما تعرض الانقلاب لإدانة دولية واسعة النطاق، حيث أصدرت القمة الطارئة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي عُقدت في أروشا بعد وقوع الانقلاب بستة أيام، قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على بوروندي حتى يتم إعادة الحاكم الشرعي للبلاد.[38]

وقام بويويا، استجابة للضغوط الداخلية والخارجية، ببعض الإصلاحات الداخلية، وعمل على مشاركة الهوتو في السلطة. وفي حزيران/ يونيو 1998 بدأت مفاوضات إحلال

السلام في بوروندي في مدينة أروشا، وانتهت في 28 آب/ أغسطس 2000 بتوقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.[39]

وشمل الاتفاق عدة نقاط من أهمها: تحديد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يليها إجراء انتخابات ديمقراطية؛ وإنشاء مجلس شيوخ، وإدخال بعض التعديلات على عضوية الجمعية الوطنية؛ وإصلاح النظام القضائي؛ وإصلاح الجيش وإدماج قوات المتمردين فيه، وتقليل هيمنة التوتسي عليه؛ وتدخل قوات دولية لمساعدة بوروندي خلال الفترة الانتقالية.[40]

ونص الاتفاق أيضاً على أن يتولى أحد أبناء التوتسي منصب الرئيس بينما يتولى أحد أبناء الهوتو منصب نائب الرئيس خلال النصف الأول (18 شهراً) من الفترة الانتقالية، ويحدث العكس خلال النصف الثاني من الفترة الانتقالية. ورفضت أكبر جماعتين من متمردي الهوتو التوقيع على الاتفاق؛ وهما المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD)، وحزب تحرير شعب الهوتو (باليبهوتو)/ قوات التحرير الوطني (Palipehutu-FNL)، وقامتا بأعمال عنف واسعة النطاق احتجاجاً على الاتفاق.[41]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 تم تشكيل الحكومة الانتقالية وفقاً لاتفاق أروشا للسلام، حيث تولى بويويا منصب رئيس الدولة وتولى دوميتين نداييزيي Domitien Ndayiyzeye (من الهوتو) منصب نائب الرئيس. وفي الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 2002 تحسنت الأوضاع نسبياً بسبب توقيع اتفاق الهدنة ووقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (FDD) بقيادة بيير نكورونزيزا Pierre Nkurunziza، وتم توقيع الاتفاق في أروشا بحضور أعضاء المبادرة الإقليمية لإحلال السلام في بوروندي. ونص الاتفاق على تحويل الجناح السياسي للحركة إلى حزب سياسي وإدماج جناحها العسكري في الجيش، فضلاً عن تأسيس لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار، ونشر قوات عسكرية تابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي.[42]

واستمرت الحكومة الانتقالية في سعيها لإشراك جماعتي الهوتو المتمردتين (قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني) في عملية السلام، ففي 27 كانون الثاني/ يناير 2003 بدأت الحكومة مباحثات جديدة مع قوات الدفاع عن الديمقراطية لمناقشة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، واستمرت المباحثات حتى آذار/ مارس من العام ذاته وأسفرت عن قبول قوات الدفاع عن الديمقراطية بنود اتفاق أروشا للسلام المتعلقة بتقاسم السلطة، كما بدأت في الشهر نفسه مباحثات سلام بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطني ولكنها لم تسفر عن أية نتائج إيجابية، واستمرت قوات التحرير في رفضها الاعتراف بالحكومة ووقف القتال.[43]

وفي الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 2003 وقّعت الحكومة الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية، في بريتوريا، بروتوكولاً للدفاع والأمن وتقاسم السلطة حصلت بمقتضاه الثانية على أربع حقائب وزارية في الحكومة الانتقالية و40٪ من مناصب الضباط داخل الجيش، وأدى ذلك إلى انخفاض حدة العنف داخل العاصمة بوجمبورا. ولم يتوقف العنف خارج العاصمة بسبب استمرار القتال بين الجيش وقوات التحرير الوطني بقيادة أجاثون رواسا Agathon Rwasa. وأدى استمرار القتال إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وإعاقة عمليات إعادة توطين النازحين وعودة اللاجئين.[44]

وفي 21 أيار/ مايو 2004 أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 1545 الخاص بنشر قوات تابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB)، وجاء القرار استجابة للنداءات المتكررة من جانب رئيس بوروندي ومن جانب فريق الوساطة الدولية بقيادة جاكوب زوما Jacob Zuma (نائب رئيس جنوب أفريقيا حينئذٍ) لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي الموجودة في بوروندي منذ نيسان/ إبريل 2003،[45] إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وتم نشر هذه القوات رسمياً في الأول من حزيران/ يونيو 2004.[46]

وفي 28 شباط/ فبراير 2005 أجري استفتاء عام أقر خلاله الشعب البوروندي الدستور الجديد. وفي الرابع من تموز/ يوليو من العام ذاته أجريت الانتخابات التشريعية

وفاز فيها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD) بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، حيث حصل على 57.8٪ من أصوات الناخبين. وفي 19 آب/ أغسطس من العام ذاته اختار البرلمان بيير نكورونزيزا زعيم حزب قوات الدفاع عن الديمقراطية لرئاسة بوروندي في المرحلة ما بعد الانتقالية.[47]

وفي السابع من أيلول/ سبتمبر 2006 تم في مدينة دار السلام توقيع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات حزب تحرير الهوتو (باليبهوتو)/ قوات التحرير الوطني، وحضر مراسم التوقيع على الاتفاق رؤساء أوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا، وممثلون للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.[48]

وكانت هناك جملة من التحديات أمام بوروندي في الفترة ما بعد الانتقالية، ومن أهمها مدى قدرة النظام الجديد على استقطاب قوات التحرير الوطني وإدماجها في الجيش الوطني، فضلاً عن استيعاب الأقلية التوتسي وإتاحة الفرصة الكافية لهم للمشاركة في الحكم وفقاً للدستور الجديد، لمنع تورطهم في محاولة انقلابية جديدة بدعم من التوتسي الروانديين المسيطرين على الحكم في رواندا أو غيرهم.

وسرعان ما أعلنت الحكومة في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2006 تشكيل آلية مشتركة للتحقيق والمراقبة Joint Verification and Monitoring Mechanism، ولكن ظلت هذه الآلية معطلة بسبب عدم مشاركة قوات التحرير الوطني ومطالبتها بالإفراج عن كل المعتقلين من أنصارها. وعقدت الآلية اجتماعات متعددة خلال عام 2007 بين وفدي الحكومة ووفد قوات التحرير الوطني، دون أن تتمخض عن اتفاق. وفي نيسان/ إبريل 2008 كثفت قوات التحرير الوطني عملياتها العسكرية ضد أهداف مدنية وعسكرية في العاصمة بوجمبورا، ما أدى إلى انهيار المفاوضات.[49]

وفي الرابع من أيار/ مايو 2008 أصدر وزيرا خارجية أوغندا وتنزانيا إنذاراً نهائياً إلى قيادة قوات التحرير الوطني لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى بوجمبورا خلال عشرة أيام

لاستئناف المفاوضات، وبالفعل عادت معظم قيادات قوات التحرير إلى العاصمة وتم توقيع اتفاق غير مشروط لوقف الأعمال العدائية في 26 أيار/ مايو من العام ذاته. وعقدت الحكومة وقوات التحرير الوطني عدة اجتماعات، كما التقى نكورونزيزا ورواسا غير مرة كان آخرها في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 في كمبالا، وخلال الاجتماع تم طرح فكرة تغيير اسم قوات التحرير وإسقاط الجزء الأول منها (حزب تحرير شعب الهوتو- باليبهوتو) نظراً لصفته العرقية وحتى يتم تسجيلها كحزب سياسي. واعتباراً من 9 كانون الثاني/ يناير 2009 أسقطت قوات التحرير الوطني رسمياً الجزء الأول من اسمها لكي تصبح حزباً سياسياً.[50] وفي نيسان/ إبريل من العام ذاته تم تسجيل جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي، لتصبح الحزب الثاني والأربعين في بوروندي.[51]

ويمكن القول إن مستقبل الأوضاع في بوروندي مرهون بنتائج الانتخابات الرئاسية التي من المقرر عقدها في 28 حزيران/ يونيو 2010، وهناك مخاوف من أن تسفر هذه الانتخابات عن تجدد أعمال العنف في البلاد لاسيما إذا لم تتم بنزاهة وحرية كاملة، ولعل إعلان أحزاب المعارضة مقاطعتها للانتخابات الرئاسية اعتراضاً على نتائج الانتخابات التحضيرية Communal Elections (التي جرت في 24 أيار/ مايو من العام ذاته وفاز فيها الحزب الحاكم بغالبية الأصوات)، يعني أن نكورونزيزا أصبح المرشح الوحيد لخوض الانتخابات الرئاسية، وهذا لا يدعو إلى التفاؤل.

الصراع في أثيوبيا

تتميز أثيوبيا، على عكس رواندا وبوروندي، بوجود عدد كبير من الجماعات العرقية، وتختلف هذه الجماعات في عددها وأماكن انتشارها ووزنها السياسي داخل الدولة، ومن أهم هذه الجماعات الأمهرا (الذين يؤلفون ما يقرب من 25٪ من عدد السكان)، والأورومو (40-50٪)، والتيجراي (8-16٪)، بالإضافة إلى جماعات أخرى كالصوماليين، والعفر، والسيدامو، وغيرها.[52]

ولقد سيطرت جماعة الأمهرا لفترة زمنية طويلة على أثيوبيا في ظل تفاوت توزيع الثروة والسلطة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة، ومن ثم نتج الصراع العرقي في أثيوبيا بسبب عوامل عديدة أهمها تهميش بعض الجماعات مثل الأورومو والصوماليين لصالح جماعات أخرى مثل الأمهرا والتيجراي.[53] كما أدى تقاطع البعد الديني مع البعد العرقي إلى تعميق الانقسامات وزيادة حدة الصراع في أثيوبيا، وخاصة بين الأورومو والصوماليين (المسلمين)، والأمهرا والتيجراي (المسيحيين).

وفي ربيع عام 1974 قامت الجماعات المعارضة للإمبراطور هيلاسلاسي بانتفاضة واسعة النطاق،[54] وقام الجيش بانقلاب أسفر عن خلع هيلاسلاسي وحل محله مجموعة من الضباط ذوي الرتب الصغيرة أُطلق عليهم "الدرج" Derg (أو اللجنة). وسرعان ما تعرض نظام الدرج للانتقادات والمواجهات المسلحة من جانب قوى المعارضة الراديكالية. وفي نيسان/ إبريل 1977 أعلن "الدرج" حملة أسماها الإرهاب الأحمر بهدف القضاء على المعارضة، وتم اعتقال نحو 30 ألف شخص (من الطلاب وشبان المدن) خلال عامي 1977 و1978.

لقد ظلت العرقية طوال الفترة من 1970 وحتى 1980 هي الأداة الفاعلة في تعبئة الصراع داخل أثيوبيا.[55] وقد تحولت حركات المعارضة المتعددة العرقيات، التي حاربها نظام الدرج وحاول القضاء عليها، إلى حركات تحرير على أساس عرقي،[56] وأخذت هذه الحركات طابعاً قومياً،[57] وطالب بعضها بحق تقرير المصير، ومن أهم هذه الحركات: الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (EPLF)، والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي (TPLF)،[58] وجبهة تحرير الصومال الغربي (WSLF)، وجبهة تحرير الأورومو (OLF).[59]

وعلى الرغم من تباين أهداف هذه الجبهات، فقد استطاعت تنسيق جهودها العسكرية لإسقاط نظام الدرج، حيث كانت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تقاتل فقط من أجل الحصول على استقلال إريتريا، في حين كانت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي تقاتل من أجل سيادة التيجراي وبمرور الوقت بدأت تطالب بتمثيل مناسب داخل

الدولة الأثيوبية، أما جبهة تحرير الأورومو فكانت دائماً تعاني انقسامات داخلية، حيث طالب بعض أعضائها بالانفصال وتكوين دولة مستقلة للأورومو، في حين كان البعض الآخر يطالب بتمثيل مناسب للأورومو داخل الدولة الأثيوبية. وفي عام 1988 قامت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بالتنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بالتحرك من قاعدتها الشمالية وتوجهت صوب الجنوب ونفذت بعض العمليات العسكرية في مناطق وولو Wollo وشووا Shoa. وفي عام 1990 قامت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، بالتنسيق مع بعض القوى المعارضة، بتأسيس الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا (EPRDF).[60]

وعلى الرغم من دعم الاتحاد السوفيتي لنظام منجستو هايلي ماريام (حيث قدم له طوال فترة حكمه من عام 1977 حتى عام 1991 معدات عسكرية بلغت قيمتها نحو 12 مليار دولار)،[61] إلا أن ذلك لم يحل دون سقوطه وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ذاته، حيث حققت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا سلسلة من الانتصارات العسكرية واستولت على عدد من المدن والمناطق الاستراتيجية المهمة. وفي 21 أيار/ مايو 1991 فر منجستو هارباً إلى زيمبابوي. وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه تحركت قوات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا صوب العاصمة أديس أبابا وسيطرت عليها.[62]

وفي تموز/ يوليو 1991 عُقد مؤتمر في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا حضره معظم القوى السياسية الأثيوبية وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا. وأسفر المؤتمر عن تبني دستور مؤقت وتشكيل مجلس نواب لتمثيل الأحزاب والقوى السياسية الأثيوبية المختلفة. وتكوَّن المجلس من 87 مقعداً وزِّعت على مختلف القوى السياسية (أكثر من 20 تنظيماً وحزباً سياسياً)، وحصلت الجبهة وحدها على 32 مقعداً، بينما حصلت جبهة تحرير الأورومو على 12 مقعداً من مقاعد المجلس.[63]

وأسفر المؤتمر عن تشكيل حكومة انتقالية سيطرت عليها الجبهة الديمقراطية الثورية بقيادة مليس زيناوي. وتم الاتفاق على ألا تزيد مدة عمل هذه الحكومة على عامين

ونصف العام. وطبقت الحكومة الجديدة الفيدرالية العرقية Ethnic Federalism، حيث تم تقسيم الدولة إلى 14 منطقة على أساس عرقي، واعترفت الحكومة بحق هذه المناطق في تقرير مصيرها. وسرعان ما تعرضت الحكومة الانتقالية لانتقادات من جانب بعض القوى السياسية، وخاصة الأمهرا والأورومو، بدعوى التهميش وضعف تمثيلها داخل الحكومة في مقابل هيمنة الجبهة الثورية عليها، وانسحبت جبهة تحرير الأورومو من الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 1992، وعاد بعض أفرادها إلى شن حرب عصابات ضد الحكومة.[64]

وقام بعض أحزاب المعارضة أيضاً بالانسحاب من انتخابات عام 1992، مثل منظمة كل شعوب الأمهرا (AAPO)، والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو (IFLO)، ومجموعة العمل الديمقراطية الأثيوبية (EDAG)، ومنظمة الجيديو الشعبية الديمقراطية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1993 عقدت أحزاب المعارضة مؤتمراً في أديس أبابا كان الخطوة الأولى نحو تشكيل جبهة موحدة للمعارضة ضد الجبهة الديمقراطية الثورية.[65]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1994 تم التصديق على دستور جديد للدولة نص على الأخذ بالنظام الفيدرالي، وتقسيم الدولة على أساس عرقي إلى تسع ولايات، بالإضافة إلى العاصمة القومية أديس أبابا، وأقر الدستور حق هذه الولايات في تقرير مصيرها وفقاً لإجراءات معينة. كما نص الدستور على الأخذ بالنظام البرلماني، وتقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين، هما: مجلس نواب الشعب ولا يزيد عدد أعضائه عن 550 عضواً يتم انتخابهم بشكل مباشر من جميع الولايات، والمجلس الاتحادي أو الفيدرالي ويضم عضواً عن كل قومية وجماعة عرقية، وعضواً آخر عن كل مليون شخص من أبناء الجماعة نفسها.[66]

وأجريت الانتخابات الفيدرالية والإقليمية وفقاً للدستور الجديد في السابع من أيار/ مايو 1995، وفازت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية بأغلبية مقاعد مجلس نواب الشعب، حيث حصلت على 484 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس والبالغ عددها 547 مقعداً.[67]

وأجريت الانتخابات التشريعية الثانية في أثيوبيا لاختيار أعضاء مجلس نواب الشعب في 14 أيار/ مايو 2000، وفازت الجبهة الديمقراطية الثورية بالانتخابات، حيث حصلت على 467 مقعداً من مقاعد المجلس، كما حصلت على 100 مقعد من مقاعد المجلس الاتحادي. وفي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قام البرلمان بإعادة انتخاب زيناوي رئيساً للوزراء. وظلت هناك معارضة قوية لنظام زيناوي وخاصة من جانب جبهة تحرير الأورومو، وجبهة التحرير الوطنية للأوجادين (ONLF)، والتي أعلنت عن رغبتها في التفاوض مع الحكومة لمنح الإقليم استقلاله، كما أعلنت أنها لن تتردد في استخدام القوة لتحقيق ذلك.[68]

وفي 15 أيار/ مايو 2005 أجريت انتخابات تشريعية جديدة في أثيوبيا، وفازت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية بأغلبية مقاعد مجلس نواب الشعب، حيث حصلت على 327 مقعداً من مقاعد المجلس (296 مقعداً في الجولة الأولى، و31 مقعداً في انتخابات الإعادة)، ومن ثم قامت الجبهة بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة زيناوي وأقرها المجلس في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته وسط انتقادات وصدامات مع المعارضة الداخلية، وخاصة حزب الائتلاف من أجل الوحدة والديمقراطية (CUD)، الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة، والقوات الديمقراطية الأثيوبية المتحدة (UEDF).[69]

وأجريت الانتخابات التشريعية الرابعة في أثيوبيا في 23 أيار/ مايو 2010، وحققت خلالها الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا انتصاراً ساحقاً، حيث حصلت على 499 مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس نواب الشعب البالغ عددها 547 مقعداً.[70]

بيد أن الانتخابات تعرضت لانتقادات من جانب المعارضة الأثيوبية، كما أعلنت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوربي أن العملية الانتخابية - رغم العوامل الإيجابية العديدة - أخفقت في تحقيق بعض المعايير الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بالشفافية والحرية المتاحة للأحزاب المتنافسة، كما لاحظت البعثة في بعض الحالات استخدام موارد الدولة لمصلحة الحملة الانتخابية للحزب الحاكم.[71]

ويمكن القول إن الصراع في أثيوبيا أضحى في الآونة الأخيرة صراعاً من أجل الديمقراطية، ولم تعد الصبغة العرقية - رغم استمرار وجودها - واضحة كما كانت في الماضي، حيث بدأت تتوارى خلف التكتلات والائتلافات التي أصبحت سمة الحكومة والمعارضة في آن واحد.

ولعل ما قالته جوليا ماكستد Julia Maxted وأبيبي زيجي Abebe Zegye، بأن الصراع في القرن الأفريقي هو صراع حول الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية يأخذ في أغلب الأحيان طابعاً إثنياً،[72] ينطبق إلى حد كبير على الصراع في أثيوبيا وعلى معظم الصراعات التي شهدتها - ولاتزال تشهدها- المنطقة.

الصراع في الصومال

تُعد القبيلة أكثر الأشكال والكيانات الاجتماعية وجوداً في أفريقيا، وهي وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية متماسكة يسودها الولاء الطوعي من جانب الأفراد نحو الجماعة، فهي تحمي هويتهم وتحقق أهدافهم.[73] وتقوم القبيلة على رابطة القرابة، سواء كانت مستندة إلى رابطة الدم أو مكتسبة من طريق النسب. وتتفرع القبيلة إلى عدة تفريعات؛ منها العشائر، والأفخاذ، والبطون، والبدنات، والفصائل، والأرهاط، والأسر، وغيرها.[74]

ويعتبر الصراع في الصومال من أشهر حالات الصراع ذات الطابع القبلي العشائري التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي.

أولاً: التوزيع القبلي داخل الصومال

يتراوح عدد السكان في الصومال ما بين 9 و10 ملايين نسمة، ويتحدث هؤلاء لغة واحدة هي اللغة الصومالية ويدينون بالإسلام وينتمون إلى أصول عرقية واحدة. وتأخذ غالبية السكان بالتقاليد البدوية الرعوية؛[75] ولذا كان يُنظر إلى الصومال دائماً باعتباره أحد

الأمثلة النادرة للدولة المتجانسة عرقياً في أفريقياً، والتي تتميز غالبية دولها بالتعدد والتنوع العرقي واللغوي.[76]

وعلى الرغم من تجانس الشعب الصومالي، إلا أنه يعاني عدة انقسامات على أسس قبلية وعشائرية وتقسيمات أخرى فرعية. وتوجد داخل الصومال ست قبائل رئيسية، هي: قبيلة الدارود Daarood (وتمثل نحو 35٪ من إجمالي السكان)، والهوية Hawiye (وتمثل 23٪ من إجمالي السكان)، والإسحاق Isaaq (وتمثل نحو 23٪ من إجمالي السكان)، والدير Dir (وتمثل نحو 7٪ من إجمالي السكان)، والديجل Digil والرحانوين Rahanwayan اللتان تمثلان معاً نحو 11٪ من إجمالي السكان.[77]

وتنقسم هذه القبائل إلى عشائر Clans، حيث تنقسم قبيلة الإسحاق على سبيل المثال إلى ثماني عشائر رئيسية هي: هبر أوال Habar Awal، وهبر يونس Habar Yunnis، وهبر الإديجال Habar Lidegalle، والعرب، وأربعة عشائر لهبر جالو Habar Ja'Lo. وتنقسم العشائر إلى فصائل Sub-Clans، وتنقسم الفصائل إلى مجموعات النسب الأساسية Primary Lineage Group، وتنقسم الأخيرة إلى مجموعات دفع الدية The Dia-Paying Group. وعلى الرغم من أنه لا توجد منطقة جغرافية محددة لكل قبيلة، فإن قبائل الإسحاق والدير تتركز في الشمال، بينما تتركز قبائل الديجل والرحانوين في الجنوب، وتنتشر قبيلة الهوية حول العاصمة مقديشو، في حين تنتشر قبيلة الدارود في الجنوب والشمال.[78] واشتغلت القبائل التي سكنت المناطق الجنوبية Sab بالزراعة، بينما اشتغل سكان المناطق الشمالية Samaale بالرعي.[79]

وقد ساهم الاستعمار في تعميق الفوارق والاختلافات بين القبائل داخل الأقاليم الصومالية المختلفة، وخاصة أنها لم تخضع لمستعمر واحد، حيث خضع الإقليم الشمالي والمنطقة التي تقع الآن في شمال كينيا (النفد) للاستعمار البريطاني، وخضع الجنوب للاستعمار الإيطالي، وسيطرت فرنسا على المنطقة التي تُعرف الآن بجيبوتي، كما قامت أثيوبيا بضم الصومال الغربي (الأوجادين) إليها.[80] ومن ثم فقد ساهم الاستعمار في تقسيم

وتفتيت ما كان يُعرف بالصومال الكبير (الأقاليم الخمسة)، وانعكس ذلك بالطبع على الصراع في الصومال وعلى علاقة الصومال بالدول المجاورة، ولاسيما التي اقتطعت أقاليم صومالية وضمتها إليها، خاصة مع وجود بعض الآمال - المحدودة - لدى البعض في عودة الصومال الكبير مرة أخرى.

ثانياً، نشأة الصراع في الصومال

ظهرت جمهورية الصومال المستقلة في تموز/ يوليو 1960 نتيجة اتحاد الصومال البريطاني والإيطالي معاً، وأحيت هذه الدولة الصومالية فكرة الصومال الكبير.[81] وأخذت الصومال بنظام الحكم البرلماني حتى وقع انقلاب عسكري غير دموي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 بقيادة الجنرال محمد سياد بري. ولم يكن النظام الذي أقامه سياد بري أفضل من سابقه فقد كان مثالاً للدكتاتورية العسكرية، وحاول إقامة قومية ماركسية جديدة،[82] حيث أعلن سياد بري في العام التالي للانقلاب تبنيه الاشتراكية العلمية، وتم إنشاء الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي في عام 1976 كمحاولة لتعبئة الجماهير والتغلب على الانتماءات القبلية المتزايدة، ومع ذلك تزايدت الانتماءات القبلية والعشائرية، وخاصة في ظل حصول أبناء عشيرة سياد بري (الماريحان) على معظم المناصب العليا داخل الدولة.[83]

ووقعت محاولة انقلاب فاشلة في نيسان/ إبريل عام 1978 قام بها ضباط من عشيرة الماجرتين Majerteen، وفر من بقي على قيد الحياة من مدبري الانقلاب إلى أثيوبيا وقاموا بتأسيس الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال (SSDF)، وقامت هذه الجبهة بشن بعض الهجمات على الصومال عبر المناطق الحدودية، وأسفرت هذه الهجمات عن قيام قوات الأمن الصومالية بأعمال عنف ضد أبناء العشيرة.[84] كما قام بعض أبناء الشمال من عشيرة إسحاق بتشكيل الحركة القومية الصومالية (SNM) في عام 1981، وكان هدفها إطاحة الرئيس سياد بري. وفي الإطار نفسه قام بعض أبناء عشيرة الهوية في عام 1989 في روما بتأسيس تنظيم

سياسي وعسكري أطلقوا عليه المؤتمر الصومالي الموحد (USC)، وتولى قيادة الجناح العسكري للمؤتمر الجنرال محمد فارح عيديد. وطالب المؤتمر باستقالة سياد بري.

وخلال النصف الأخير من الثمانينيات وبداية التسعينيات توالى تأسيس الكثير من التنظيمات والحركات السياسية والعسكرية، وكان معظمها على أسس قبلية وعشائرية،[86] وشنت هذه الحركات صراعاً عنيفاً ضد نظام سياد بري بهدف إسقاطه. ومع مطلع عام 1990 بدأ نظام سياد بري يفقد السيطرة على الدولة الصومالية ولم يعد يسيطر إلا على مقديشو، وخاصة بعد أن اتحدت الحركة الوطنية الصومالية SPM (الدارود) مع المؤتمر الصومالي الموحد USC (الهوية) – رغم صراعهما الطويل على الأراضي الزراعية في جنوب الصومال – للقتال معاً ضد القوات الحكومية الصومالية. ورداً على ذلك أعلن سياد بري حالة الطوارئ في البلاد كمحاولة للحفاظ على وجوده في السلطة، ولكن سرعان ما وقعت مقديشو في أيدي المتمردين في كانون الثاني/ يناير 1991، وانهار بذلك نظام سياد بري.[87]

وأعلن المؤتمر الصومالي الموحد في 29 كانون الثاني/ يناير 1991 سيطرته على البلاد، ودعا كل الجماعات المعارضة إلى المشاركة في المؤتمر الوطني الذي عُقد لمدة يومين وأسفر عن اختيار علي مهدي محمد (الهوية، فصيل إبجال Abgal) رئيساً مؤقتاً للبلاد. وأعلن الفصيل الآخر داخل الهوية (فصيل هبر جيدر Habar Gidir) بقيادة محمد فارح عيديد رفضه تنصيب علي مهدي رئيساً للبلاد وأعلن أحقيته بهذا المنصب، وبدأ الصراع المسلح بين الفصيلين في أيلول/ سبتمبر من العام ذاته.[88] وقامت الحركة القومية الصومالية (SNM) بإحكام سيطرتها على الشمال، وأعلنت استقلاله في 18 أيار/ مايو 1992 تحت اسم جمهورية أرض الصومال برئاسة عبدالرحمن علي تور.[89] وتحوّل الصراع القبلي العشائري في الصومال إلى حرب أهلية،[90] ترتب عليها انهيار الدولة وكل مؤسساتها الحكومية.[91]

ثالثاً: الصومال في ظل انهيار الدولة والأدوار الخارجية لمحاولة إحيائها

تواصل القتال بين فصيل علي مهدي وفصيل عيديد، وتوصل الطرفان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في آذار/ مارس 1992، وقد أسفر القتال فيما بين الطرفين (منذ بدء القتال وحتى وقف إطلاق النار) عن مقتل ما لا يقل عن 300 ألف شخص، وفرار نحو مليون لاجئ إلى خارج البلاد وخاصة إلى أثيوبيا وجيبوتي.[92] واستجابة لتردي الأوضاع الإنسانية في الصومال تم نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في العام ذاته، وأُطلق على هذه القوات "يونوصوم 1" UNOSOM I، وكانت مهمتها تأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين. وعقدت الأمم المتحدة مؤتمراً في آذار/ مارس 1993 ضم 15 فصيلاً من الفصائل الصومالية، وأسفر المؤتمر عن توقيع ما عُرف باتفاق أديس أبابا للسلام. وفي الشهر ذاته أصدر مجلس الأمن القرار رقم 814 الذي تم بمقتضاه تحويل عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ما عُرف بـ "يونوصوم 2" UNOSOM II، وأصبحت مهامها واسعة تشمل نزع سلاح الفصائل المتحاربة وتحقيق مصالحة وطنية في الصومال. ورغم كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في الصومال، إلا أنها فشلت في نزع سلاح الفصائل المتحاربة وتحقيق المصالحة الوطنية، ولذلك سحبت قواتها في آذار/ مارس 1995 وسط خسائر بالغة.[93]

ونصّب عيديد نفسه رئيساً للصومال في حزيران/ يونيو 1995، ولكنه لقي حتفه في آب/ أغسطس من العام ذاته، وخلفه ابنه حسين عيديد في قيادة التحالف الوطني الصومالي، حيث بايعه أنصار عيديد خليفة لأبيه ورئيساً لجمهورية الصومال.[94] وفي تموز/ يوليو 1998 أعلنت بونتلاند **Puntland** في شمال شرقي الصومال حصولها على الحكم الذاتي، وقامت بتشكيل حكومة وإدارة خاصة تحت رئاسة الكولونيل عبدالله يوسف. وعلى الرغم من أن بونتلاند - على عكس جمهورية أرض الصومال - لا تطمح في الانفصال عن الصومال، إلا أن رئيسها عبدالله يوسف كان يطمح إلى السيطرة على العاصمة مقديشو ورئاسة الدولة الصومالية ككل (وقد حدث ذلك بالفعل)، ويؤكد ذلك

مزاعم بونتلاند حول منطقتي سول Sol وساناج Sanaag في جارتها جمهورية أرض الصومال، وكان واضحاً أن هذه المزاعم كانت لاعتبارات سياسية بالأساس.[95]

وعلى الرغم من طرح عدة مبادرات لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية (12 مبادرة حتى عام 1999 ولا يتسع المقام لتوضيحها)، إلا أنها باءت جميعاً بالفشل. وفي محاولة لمواجهة الأوضاع المتردية في الصومال، طرح الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1999 مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، وحظيت المبادرة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وأيدتها بعد ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك،[96] كما حظيت المبادرة أيضاً بموافقة الأطراف الصومالية المختلفة داخل الدولة وخارجها، ومن بينهم محمد إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال، والذي أعلن أنها إذا نجحت فسوف تسفر عن تأسيس حكومة داخل جنوب الصومال وسوف يتفاوض معها.

وفي الثاني من أيار/ مايو 2000 بدأ مؤتمر المصالحة الصومالية في مدينة عرتا بجيبوتي في إطار مبادرة جيبوتي، وأسفر المؤتمر عن تبني ميثاق وطني لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يليها إجراء انتخابات عامة، وقسّم الميثاق الدولة إلى 18 منطقة إقليمية وفقاً للحدود التي كانت قائمة عند سقوط نظام سياد بري. كما تمخض المؤتمر عن انتخاب جمعية وطنية انتقالية ضمت 225 عضواً، من بينهم 25 مقعداً للنساء و24 مقعداً للأقليات. وفي 13 آب/ أغسطس 2000 عقدت الجمعية الوطنية اجتماعها الأول واختارت خلاله عبدالله ديرو إسحاق رئيساً لها. ومن بين 45 مرشحاً لمنصب الرئيس المؤقت اختارت الجمعية الوطنية في 26 آب/ أغسطس من العام ذاته عبد القاسم صلاد حسن ليشغل منصب الرئيس المؤقت للصومال.[97]

بيد أن الحكومة الانتقالية فشلت في السيطرة على الأوضاع داخل الصومال، وركزت كل جهودها نحو الحصول على المساعدات الخارجية، وطالبت بما أسمته "خطة مارشال عربية من أجل الصومال"، وحصلت خلال عامين فقط على أكثر من 50 مليون دولار

معظمها من دول الخليج العربية، مما أثار حفيظة ومخاوف أثيوبيا ودفعها لدعم المعارضين للحكومة الانتقالية. ولقد بذرت الحكومة الانتقالية بتركيزها على جلب المساعدات الخارجية بذور فشلها، وخاصة أنها لم تعطِ الاهتمام الكافي لإدارة الدولة أو حتى للأجزاء التي كانت تسيطر عليها داخل العاصمة، كما واجهت الحكومة معارضة شديدة من جانب عدة أطراف داخلية، في مقدمها بونتلاند (التي رفضت عملية جيبوتي للمصالحة الصومالية)، وكذلك الجماعات الأخرى التي لم تحصل على مناصب عليا داخل الحكومة، بالإضافة إلى بعض الأطراف التي كانت تعارض الحكومة طمعاً في الحصول على دعم من أثيوبيا، وأخيراً المستفيدون من استمرار القتال.[98]

وقام معارضو عملية جيبوتي للمصالحة الصومالية بتشكيل تحالف مشترك مضاد لحكومة صلاد حسن في آذار/ مارس 2001 وأطلقوا عليه "مجلس المصالحة والإصلاح الصومالي"، وهو تحالف ضم زعماء الحرب المعارضين في جنوب الصومال، وكان يحظى بدعم من جانب أثيوبيا،[99] وكان الهدف من تشكيل هذا التحالف هو التحضير لعقد مؤتمر جديد للمصالحة الوطنية وتشكيل مؤسسات انتقالية، ودعا التحالف جميع الجماعات السياسية والقبلية الصومالية، بما فيها الحكومة الانتقالية، إلى الانضمام للتحالف الذي وصل عدد أعضائه إلى 16 فصيلاً من الفصائل المعارضة للحكومة. وفي نيسان/ إبريل 2002 قام جيش الرحانوين للمقاومة بالإعلان عن قيام الدولة الإقليمية لجنوب غربي الصومال، وجرى اختيار حسن محمد نور رئيساً لها لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات. وعقب تنصيب نور رئيساً للدولة الإقليمية نشب صراع داخل جيش الرحانوين بسبب رفض بعض القيادات تنصيب نور رئيساً للدولة.[100]

وفي ظل استمرار الصراع داخل الأقاليم الصومالية كافة، عقدت الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) مؤتمر قمة في الخرطوم في منتصف عام 2002، وقررت تفويض كينيا للقيام بدور المنسق مع دول الجوار الجغرافي للصومال (أثيوبيا وجيبوتي) للإعداد لعقد مؤتمر للمصالحة الصومالية يضم جميع الأطراف السياسية الصومالية والحكومة الانتقالية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته بدأت أعمال المؤتمر في مدينة إلدوريت الكينية.[101]

وقد تميزت مبادرة الإيجاد للمصالحة الصومالية عن المبادرتين السابقتين (مبادرة القاهرة 1997، ومبادرة جيبوتي 2000)، ففي حين ركزت مبادرة القاهرة على القوى المسيطرة على أرض الواقع (قادة الفصائل) وأهملت القوى الأخرى (رؤساء العشائر)، ركزت مبادرة جيبوتي على رؤساء العشائر وأهملت قادة الفصائل، بينما عملت مبادرة الإيجاد على التوفيق بين المبادرتين السابقتين ودعت قادة الفصائل وزعماء العشائر وقيادات المجتمع المدني وكافة القيادات السياسية لحضور مؤتمر إلدوريت للمصالحة الصومالية، والذي حظي بدعم إقليمي ودولي غير مسبوقين.[102]

رابعاً: مؤتمر إلدوريت وتعاقب الحكومات الانتقالية الضعيفة

استمر مؤتمر إلدوريت للمصالحة الصومالية فترة زمنية تقترب من العامين (من تشرين الأول/ أكتوبر 2002 حتى آب/ أغسطس 2004) ومر بثلاث مراحل رئيسية، تم خلال المرحلة الأولى التوقيع على وثيقة لوقف الأعمال العدائية بين الأطراف المتصارعة. وأسفرت المرحلة الثانية عن تبني القيادات الصومالية ميثاقاً وطنياً يحكم البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي تم الاتفاق على أن يكون مداها الزمني خمس سنوات يليها إجراء انتخابات عامة ووضع دستور دائم للبلاد. وفي تموز/ يوليو 2004 بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات، وتم خلالها اختيار أعضاء البرلمان الانتقالي والبالغ عددهم 275 عضواً على أساس قبلي عشائري، حيث تم تخصيص 61 مقعداً لكل قبيلة من القبائل الأربع التالية: الدارود، والدير، والهوية، والديجل، بالإضافة إلى تخصيص 31 مقعداً للقبائل والعشائر الصغيرة التي تمثل أقليات داخل الصومال، كما تم تخصيص 12٪ من مقاعد البرلمان للمرأة.[103]

وفي 22 آب/ أغسطس 2004 تم تشكيل البرلمان الانتقالي الجديد وحلف معظم أعضائه اليمين الدستورية. وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قام البرلمان بانتخاب الكولونيل عبدالله يوسف أحمد رئيساً لجمهورية الصومال من بين 28 مرشحاً

لهذا المنصب، حيث حصل يوسف على 189 صوتاً من إجمالي مقاعد البرلمان في مقابل 79 صوتاً حصل عليها منافسه عبدالله أدو (وزير المالية السابق). وبعد بضعة أسابيع قام الرئيس بتعيين علي محمد جيدي رئيساً للوزراء، والذي قام بدوره بتشكيل حكومة جديدة.[104]

وكانت هناك آمال عريضة في أن يكون انتخاب رئيس جديد للصومال وتشكيل حكومة انتقالية جديدة نقطة مهمة نحو إعادة بناء الدولة التي ظلت منهارة طوال ما يقرب من عقد ونصف من الزمان، إلا أنه كانت هناك تحديات كثيرة تواجه الرئيس عبدالله يوسف وحكومته.[105] وقد دخل أمراء الحرب في مقديشو في صراع مع اتحاد المحاكم الإسلامية، بدفع ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وحقق اتحاد المحاكم انتصاراً عسكرياً على أمراء الحرب وسيطر على مقديشو في حزيران/ يونيو 2006، وسرعان ما بدأت المواجهات المسلحة بين الحكومة الصومالية الانتقالية ومليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية، وزادت حدة الصراع بعد استعانة الحكومة الصومالية بقوات أثيوبية. ورغم هزيمة اتحاد المحاكم وخروج المليشيات التابعة له من مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر 2006، فإن الصومال لم تشهد تحسناً في الأوضاع الأمنية، ولجأت المحاكم إلى شن هجمات متتالية على القوات الحكومية والأثيوبية في مناطق مختلفة داخل الصومال. واضطرت الحكومة الصومالية إلى الدخول في مفاوضات مع الجناح المعتدل من المحاكم الإسلامية بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد.

وبعد استقالة عبدالله يوسف انتخب البرلمان الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد رئيساً جديداً للصومال في 31 كانون الثاني/ يناير 2009، ورغم ذلك لم تتوقف أعمال العنف داخل الصومال، فسرعان ما دخلت حكومة شريف في مواجهات مسلحة مع مليشيات الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، ومن ثم بات تحقيق الأمن داخل الصومال حلماً بعيد المنال، فضلاً عن فكرة إحياء الصومال الكبير.

الصراع في السودان

قد يكون من الأصح إطلاق تسمية «الصراعات في السودان» على هذا الجزء؛ فقد اشتعلت صراعات في أقاليم عدة داخل الأراضي السودانية؛ كالصراع بين الشمال والجنوب، والصراع في شرق السودان،[106] والصراع في إقليم دارفور غرب السودان. وحتى داخل الإقليم الواحد كانت هناك صراعات مختلفة، مثل الصراع الشمالي الشمالي والصراع الجنوبي الجنوبي.[107]

أولاً: الصراع بين الشمال والجنوب

تضافرت مجموعة من العوامل وساهمت في خلق وتأجيج الصراع بين شمال وجنوب السودان، ومن هذه العوامل الاختلافات العرقية بين الشمال والجنوب، والسياسات الاستعمارية، وسياسات الحكم الوطني، فضلاً عن الدور الإقليمي والدولي في الصراع.

ويتميز السودان (الذي تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر مربع) بتنوع عرقي وقبلي واسع النطاق، ومن أهم الجماعات العرقية والقبلية داخل السودان مجموعة القبائل العربية، ومجموعة البجا، ومجموعة الفور، والمجموعات النوبية، بالإضافة إلى مجموعة قبائل جنوب السودان التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات فرعية، هي: القبائل النيلية، مثل الدنكا، والشلك، والنوير، والأنواك، وغيرهم، ومعظمهم يعيش في بحر الغزال ومنطقة أعالي النيل. والقبائل النيلية-الحامية، وتشمل المورلي، والباري، والديدينجا، والبويا، والتوبوسا وغيرهم، ويعيشون في المنطقة الاستوائية. والمجموعة السودانية، وتشتمل على قبائل الزاندي، والمورو، والمادي وغيرها، وتنتشر في الجزء الجنوبي الغربي من جنوب السودان.[108]

وبجانب الانقسامات العرقية عملت السياسة البريطانية على تعميق الاختلافات والانقسامات بين الشمال والجنوب من خلال نشر المسيحية داخل الجنوب، واعتبار اللغة

الإنجليزية هي اللغة الرسمية داخله، وإصدار قانون المناطق المغلقة في عام 1922 الذي فرض قيوداً صارمة على حرية التنقل بين الشمال والجنوب، ومنع السودانيين الشماليين من الإقامة في الجنوب وقيّد حرية أهل الجنوب في النزوح إلى الشمال، بالإضافة إلى منع نشر اللغة العربية والإسلام في الجنوب، وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال.[109]

وفي آب/ أغسطس 1955، قبيل الحصول على الاستقلال (1956)، بدأ الصراع بين الجنوب والشمال، حيث تمرد بعض أفراد الفرقة الجنوبية والبالغ عددهم 1370 فرداً ضد الشمال وبتحريض من الحكومة البريطانية،[110] وكان هذا التمرد هو بداية الحركة العسكرية الجنوبية؛ لأن بعض الجنود هربوا بأسلحتهم إلى الغابات والأحراش. وفي بداية الستينيات من القرن الماضي اتحد متمردو ما قبل الاستقلال مع بعض القيادات الجنوبية والطلاب الذين تضرروا من برامج وسياسات الحكم العسكري الأول بقيادة إبراهيم عبود (1958-1964) وشكلوا معاً ما أطلق عليه حركة الأنيانيا Anyanya، والتي أخذت طابعاً عسكرياً لقتال الشماليين.[111]

واستمر الصراع المسلح بين الشمال والجنوب في ظل رفض نظم الحكم السودانية المتتالية الاستجابة لمطالب الجنوبيين واستخدامها الأساليب القمعية في مواجهة المتمردين الجنوبيين.[112] وفي شباط/ فبراير 1972 تم التوصل إلى اتفاق أديس أبابا بين الحكومة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان، وبناء عليه صدر قانون الحكم الذاتي الإقليمي للإقليم الجنوبي في إطار السودان الموحد، وفي العام التالي صدر الدستور السوداني الدائم ونص على الحكم الذاتي الإقليمي للإقليم الجنوبي.[113]

وعلى الرغم من رفض بعض القيادات الجنوبية اتفاق أديس أبابا وتأسيسهم لحركة "أنيانيا 2"، فإن الاتفاق أدى إلى فترة من الهدوء النسبي استمرت قرابة عشر سنوات. وفي تموز/ يوليو 1983 أصدر الرئيس جعفر نميري قراراً بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، وكان هذا القرار مخالفاً لاتفاق أديس أبابا، كما أصدرت الحكومة قراراً بنقل جنود

الكتيبة 105 في مدينة بور (مسقط رأس جون قرنق) وجنود آخرين من القوات الجنوبية إلى الشمال، كما أعلن نميري في أيلول/ سبتمبر من العام ذاته تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، فأدى كل ذلك إلى اشتعال الصراع المسلح من جديد وهربت القوات الجنوبية بقيادة جون قرنق إلى الغابات وأعلنت تشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتلقت هذه الحركة دعماً من ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي آنذاك.[114]

وأعلنت الحركة الشعبية وجناحها العسكري أن هدفها هو تأسيس سودان جديد قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتستطيع فيه العناصر المختلفة تنمية ثقافاتها بحرية، ولا يتم اختيار ديانة خاصة كعقيدة للدولة.[115]

وبعد سقوط نظام نميري في عام 1985، قامت الحكومة الانتقالية بقيادة سوار الذهب ومن بعدها الديمقراطية الثالثة[116] بعدة محاولات من أجل التوصل إلى تسوية للصراع في جنوب السودان، وكان آخر هذه المحاولات لقاء محمد عثمان الميرغني وجون قرنق في أديس أبابا في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، واتفق الجانبان على تجميد قوانين أيلول/ سبتمبر الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وعقد مؤتمر دستوري للفصل النهائي في مسألة القوانين. إلا أن الانقلاب العسكري، الذي وقع في 30 حزيران/ يونيو 1989 بقيادة الفريق عمر حسن البشير، حال دون تطبيق هذه الاتفاقية،[117] وأعلنت حكومة الإنقاذ في بيانها الأول أن القوات المسلحة السودانية قامت بالثورة لإنقاذ الوطن من التردي والانهيار الذي أدت إليه سياسات الحكومة المنتخبة، وخاصة في ظل استمرار الحرب في الجنوب. وعقدت حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان جولتين من المفاوضات، عُقدت الجولة الأولى في أديس أبابا في آب/ أغسطس بينما عُقدت الجولة الثانية في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، ولم يتوصل الجانبان خلال الجولتين إلى اتفاق.[118]

وسرعان ما أفصح قادة الجبهة الإسلامية القومية عن دورهم في تدبير الانقلاب بعدما كانوا ينكرون دورهم في التخطيط والتنفيذ ويدّعون أنهم أيدوا فقط الانقلاب مثل

غيرهم من الجماعات التي ساندت حركة الإنقاذ،[119] ورفعت حكومة الإنقاذ راية الجهاد الإسلامي ضد القوى الجنوبية وشنت حملة عسكرية واسعة النطاق ضد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما قامت بتسليح مليشيات أطلقت عليها قوات الدفاع الشعبي، وساهمت هذه المليشيات بدورها في العمليات العسكرية ضد قوات الحركة الشعبية، وحققت الحكومة سلسلة من الانتصارات العسكرية ضد قوات الحركة، وفي الوقت ذاته فقدت الحركة قواعدها في أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو، وحدثت انشقاقات وانقسامات في صفوف الحركة في آب/ أغسطس 1991.[120]

فقد انشق رياك مشار ولام أكول عن الحركة وشكّلاً مجموعة الناصر، والتي تشكلت بالأساس من النوير وركزت فقط على استقلال الجنوب. وعُرفت المجموعة الثانية من الحركة الشعبية والتي كان يتزعمها جون قرنق بمجموعة توريت،[121] حيث قامت هذه المجموعة بعقد مؤتمر في مدينة توريت في أيلول/ سبتمبر 1991 وأصدرت ما عُرِف بإعلان توريت، والذي أوضحت خلاله أن انفصال الجنوب سيكون البديل المحتمل إذا تعذر إقامة سودان علماني ديمقراطي موحد. وسعت الحكومة لاستغلال هذه الانقسامات في صفوف الحركة الشعبية فأجرت اتصالات منفردة مع لام أكول، وتم التوصل إلى ما عُرف بوثيقة فرانكفورت في كانون الثاني/ يناير 1992، والتي اعترفت فيها الحكومة السودانية لأول مرة بحق تقرير المصير للجنوب، إلا أن الحكومة أنكرت هذه الوثيقة بعد ذلك.[122]

وجرت عدة محاولات لتسوية الصراع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ففي أيار/ مايو 1992 جرت المفاوضات بين الطرفين في العاصمة النيجيرية أبوجا تحت رعاية الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابانجيدا (وكانت نيجيريا تتولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك)، وشاركت الحركة الشعبية في المفاوضات بوفدين (وفد عن مجموعة الناصر ووفد عن مجموعة توريت)، ولم تسفر هذه الجولة عن نتائج حقيقية بسبب الانقسام الذي مُنيت به الحركة الشعبية. وفي أيار/ مايو 1993 جرت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا، ولكنها انتهت أيضاً دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.[123]

وفي عام 1993 تدخلت منظمة الإيجاد كوسيط لتسوية الصراع في السودان، وكان هذا التدخل تلبية لرغبة الحكومة السودانية. وقررت قمة الإيجاد التي كانت منعقدة في أديس أبابا في ذلك الوقت تشكيل لجنة (ضمت رؤساء أثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا) برئاسة الرئيس الكيني السابق دانيال أراب موي للإشراف على مفاوضات السلام في السودان، وجرت بالفعل أربع جولات من المفاوضات (في آذار/ مارس، وأيار/ مايو، وتموز/ يوليو، وأيلول/ سبتمبر 1994) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار مبادرة الإيجاد، وقدمت الإيجاد خلال الجولة الثانية من المفاوضات ما سُمي إعلان المبادئ، ونص الإعلان على إقامة سودان علماني موحد والسماح للجنوب بتقرير مصيره.[124]

ولقد وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على إعلان المبادئ بينما رفضته الحكومة السودانية وعادت إلى ممارسة القوة ضد قوات الحركة. وفي محاولة لزيادة الضغط على الحكومة، قامت الحركة بالاتحاد مع أحزاب المعارضة الشمالية وانضمت إلى التجمع الوطني الديمقراطي.[125] بينما عملت الحكومة على تحقيق ما أسمته السلام من الداخل، وأجرت مفاوضات مع الحركات المنشقة عن جون قرنق، وخاصة حركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار والحركة الشعبية لتحرير السودان/ مجموعة بحر الغزال بقيادة كريبينو كوانين بول، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع ميثاق السلام بين الحكومة والحركتين في نيسان/ إبريل 1996.[126]

وفي 21 نيسان/ إبريل 1997 وقّعت الحكومة السودانية وستة فصائل من فصائل المقاومة في الجنوب منشقة عن الحركة الشعبية اتفاقية الخرطوم للسلام، وهذه الفصائل هي: حركة استقلال جنوب السودان بقيادة رياك مشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان/ مجموعة بحر الغزال بقيادة كريبينو بول، وقوة الدفاع الاستوائية بقيادة ثيوفيلوس أوشانج، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، ومجموعة بور بقيادة أروك طون أروك ، واتحاد الأحزاب الأفريقية السودانية بقيادة صمويل أرو بول. ونصت الاتفاقية

على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات.[127] ولكن استبعاد قرنق وعدم دعوته للمشاركة في الاتفاقية فضلاً عن عودة بعض الحركات المنشقة للاتحاد معه مرة أخرى حال دون نجاح هذه الاتفاقية.

ولقد أدركت الحكومة السودانية استحالة الحسم العسكري للصراع، أو حله سياسياً ودبلوماسياً في ظل استبعاد الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق، ولذلك عادت الحكومة إلى المفاوضات وأعلنت قبولها إعلان المبادئ الذي تقدمت به الإيجاد لتبدأ مبادرتها من جديد. وفي هذه الأثناء حدث بعض التطورات على الصعيد الداخلي، حيث تبنى السودان دستوراً جديداً في عام 1998 نص على الأخذ بالفيدرالية وحق الجنوب في تقرير مصيره.[128] كما نشب خلاف بين البشير وحسن الترابي ترتب عليه قيام البشير في كانون الأول/ ديسمبر 1999 بإعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وتجميد أمانة حزب المؤتمر الوطني الحاكم واعتقال الترابي بعد ذلك (في شباط/ فبراير 2001).[129]

وعلى الرغم من تقديم مصر وليبيا في أواخر العام 1999 مبادرة مشتركة لتسوية الصراع في السودان والحفاظ على وحدته، فإنها لم تفعَّل وتم إحياء مبادرة الإيجاد وعُقدت في إطارها وتحت رعايتها عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأسفرت هذه المفاوضات عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات من أهمها: اتفاق ماشاكوس في 20 تموز/ يوليو 2002، والذي نص، بين أمور أخرى، على منح الجنوب حق تقرير مصيره بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات،[130] وكذلك اتفاق الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية في 25 أيلول/ سبتمبر 2003، واتفاق تقاسم الثروة في السابع من كانون الثاني/ يناير 2004،[131] وبروتوكول تقاسم السلطة في 26 أيار/ مايو 2004،[132] وبروتوكولان حول المناطق المتنازع عليها (الأول يتعلق بجنوب كردفان/ جبال النوبة ومنطقة الانقسنا بولاية النيل الأزرق، والثاني يتعلق بمنطقة أبيي) في 26 أيار/ مايو 2004،[133] وقد تم التوصل إلى هذين البروتوكولين خارج إطار مبادرة الإيجاد، حيث أصرت الحكومة السودانية على إخراج المناطق الثلاث من إطار

مبادرة الإيجاد حتى لا ينطبق عليها المعايير الواردة في اتفاق ماشاكوس نفسها (فصل الدين عن الدولة، ووجود فترة انتقالية، ثم حق تقرير المصير). وتم التوصل أيضاً في إطار مبادرة الإيجاد إلى إعلان نيروبي حول المرحلة النهائية في الخامس من حزيران/ يونيو 2004،[134] والذي شمل الاتفاقات الستة السالفة الذكر. وأخيراً، توصل الجانبان إلى اتفاقية وقف إطلاق النار الدائم في نيفاشا في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2004.[135]

وفي التاسع من كانون الثاني/ يناير 2005 وقّعت الحكومة السودانية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاق السلام الشامل في مدينة نيروبي الكينية، وشمل هذا الاتفاق كافة اتفاقيات وبروتوكولات نيفاشا (الثماني) السالفة الذكر. ووفقاً لهذا الاتفاق، يقرر جنوب السودان بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات (تسبقها فترة تمهيدية مدتها ستة أشهر) استمرار الوحدة مع الشمال أو الانفصال عنه، كما يتولى رئيس الحركة الشعبية خلال الفترة الانتقالية منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى إنشاء نظام مصرفي قائم على نافذة إسلامية في الشمال ونافذة تقليدية في الجنوب، كما تحتفظ الحركة بجيشها وكذلك الحكومة خلال الفترة الانتقالية، وغير ذلك من الترتيبات التي تضمنها الاتفاق. ورغم أهمية هذا الاتفاق لكونه أنهى حرباً دموية استمرت قرابة 22 عاماً (منذ بدء التمرد الثاني في عام 1983)، فإنه تعرض لعدة انتقادات من بينها إهمال فصائل المعارضة الأخرى في الشمال والجنوب، وترك بعض القضايا عالقة دون حسم مثل قضية أبيي، وغير ذلك من الانتقادات.[136]

ورغم كل الانتقادات التي تعرض لها اتفاق السلام الشامل، فإنه دخل حيز التنفيذ الفعلي وبدأت الفترة الانتقالية في التاسع من تموز/ يوليو 2005، وتولى جون قرنق منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وفي الشهر ذاته (تحديداً في 31 تموز/ يوليو) لقي حتفه إثر سقوط الطائرة التي كانت تقله في أثناء عودته من أوغندا إلى جنوب السودان.[137] ورغم غموض أسباب سقوط طائرة قرنق، وتوجيه البعض أصابع الاتهام نحو الحكومة السودانية، فإن الحركة الشعبية سرعان ما اختارت سلفا كير ميارديت ليحل محل قرنق في

قيادة الحركة الشعبية وفي منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية. وعقب تولي كير رجّحت بعض الاتجاهات انفصال جنوب السودان بعد نهاية الفترة الانتقالية، إلا أن كير - حتى وإن كانت ميوله انفصالية - لن يقرر بمفرده مصير الجنوب، فهو مرهون بما ستشهده الفترة الانتقالية بالإضافة إلى أدوار قوى كثيرة داخلية وخارجية في هذا الصدد.

وبعد بدء الفترة الانتقالية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل، ظهرت مجموعة من الخلافات بين شريكي الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، وتبادل الطرفان الاتهامات بعدم الالتزام ببنود الاتفاق على النحو المطلوب، ووصل الأمر إلى تعليق الحركة الشعبية مشاركتها في الحكومة ثم عودتها مرة أخرى بعد فترة وجيزة. وبالتالي يمكن القول إن اتفاق السلام الشامل، وإن كان بمنزلة تسوية مهمة للصراع بين الشمال والجنوب، والذي تعتبر سمته الأساسية الصراع على السلطة والثروة، إلا أنه لايزال هناك العديد من النقاط الخلافية بين شريكي الحكم فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاتفاق.

ثانياً: الصراع في دافور

رغم تسوية الصراع في جنوب السودان، فإن الصراع اشتعل في إقليم دارفور غرب السودان. ويعتبر الصراع في دارفور من أهم الصراعات التي يشهدها السودان في الوقت الراهن، وخاصة أنه يحظى باهتمام دولي غير مسبوق رغم كونه بالأساس صراعاً داخلياً على الموارد الطبيعية، وفيما يلي توضيح لنشأة الصراع وتطوره وكيفية إدارته من جانب الحكومة السودانية.

يبلغ عدد سكان دارفور نحو ستة ملايين نسمة، وعادة ما يتم تصنيفهم إلى قبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول أفريقية، ويدينون جميعاً بالإسلام.[138] وتشهد دارفور منذ سبعينيات القرن الماضي صراعاً حول مصادر المياه بين الرعاة (ذوي الأصول العربية) والمزارعين (ذوي الأصول الأفريقية). وأدت موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تصعيد الصراع بين

الرعاة والمزارعين، خاصة مع تحرك الرعاة ناحية الجنوب بحثاً عن المياه والكلأ، كما ساهمت وفرة السلاح داخل المنطقة والأدوار التي لعبتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في تصعيد الصراع في دارفور.[139]

وفي شباط/ فبراير 2003 قام المتمردون في دارفور، خاصة حركة/ جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بتصعيد الصراع مع الحكومة. وتتشكل حركة وجيش تحرير السودان بالأساس من قبائل الزغاوة والفور والمساليت. واتهمت الحركة الحكومة السودانية بالتحيز ضد القبائل ذات الأصول الأفريقية لصالح القبائل البدوية ذات الأصول العربية في صراعها حول الموارد، بالإضافة إلى تهميش القبائل ذات الأصول الأفريقية وخاصة الزغاوة والفور والمساليت على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقام جيش تحرير السودان بشن هجمات على المؤسسات والقوات الحكومية. ونظراً لأن معظم القوات الحكومية كانت موجودة في الجنوب قامت الحكومة بتسليح مليشيات الجنجويد العربية لمساعدتها في قمع المتمردين.[140]

وفي ظل تدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور، تنامت الانتقادات الدولية للحكومة السودانية مما دفعها إلى التفاوض مع المتمردين. وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر 2003 وقّعت الحكومة وجيش تحرير السودان في مدينة أبشي التشادية اتفاقاً لوقف إطلاق النار. ورفضت حركة العدل والمساواة هذا الاتفاق واستمرت في مواصلة القتال ضد الجنجويد والقوات الحكومية، وساندها في ذلك بعض عناصر جيش تحرير السودان التي اعترضت على الاتفاق. وفي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته عُقدت جولة أخرى من المفاوضات بين الحكومة وجيش تحرير السودان، وتبادل خلالها الطرفان الاتهامات بخرق اتفاق وقف إطلاق النار. وفي 15 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته عُقدت جولة أخرى من المفاوضات عُرفت باسم "نجامينا الأولى"، وسرعان ما انهارت هذه الجولة في اليوم التالي، ووصفت تشاد (وسيط التفاوض) شروط المتمردين بأنها غير مقبولة.[141]

وبعد فشل المفاوضات بدأت الحكومة السودانية حملة عسكرية واسعة النطاق، وأعلنت أن هدفها الأساسي من تلك الحملة هو سحق متمردي دارفور وتدمير معسكراتهم، وبعد تواصل الجهد العسكري الحكومي لما يقرب من شهرين أعلن البشير في التاسع من شباط/ فبراير 2004 أن القوات الحكومية سحقت التمرد في ولايات دارفور الثلاث وبسطت نفوذها على القرى والمعسكرات التي كانت خاضعة للتمرد. وأعلن البشير مبادرة تضمنت، بين أمور أخرى، إقامة مؤتمر قومي جامع للتنمية والسلام والتعايش بدارفور لا يُستثنى منه حتى حملة السلاح، على أن تقوم الدولة برعاية المؤتمر وتنفيذ توصياته، وأعلن جيش تحرير السودان رفضه هذه المبادرة وطالب الخرطوم بالدخول في حوار جاد برعاية دولية، كما أعلنت حركة العدل والمساواة مقاطعتها للمؤتمر وأصرت أن يكون التفاوض على أرض محايدة وبرعاية دولية. واضطرت الحكومة في ظل استئناف القتال من جانب المتمردين ضد القوات الحكومية إلى عقد جولة أخرى من المفاوضات أطلق عليها "نجامينا الثانية"، وأسفرت هذه الجولة في الثامن من نيسان/ إبريل 2004 عن توقيع اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية من جانب وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جانب آخر، كما تم الاتفاق على تكوين لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، وأوكلت مهمة إنشاء هذه اللجنة إلى الاتحاد الأفريقي.[142]

وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 إرسال قوات إلى دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار والمساهمة في بناء الثقة بين الحكومة والمتمردين، وقد بلغ قوام هذه القوات في البداية نحو 3320 جندياً، ثم قرر المجلس بعد ذلك في 28 نيسان/ إبريل 2005 زيادة هذه القوات لتصل إلى 6171 جندياً بالإضافة إلى 1560 فرداً مدنياً.[143]

وتم استئناف المفاوضات بين الطرفين (الحكومة وحركات التمرد في دارفور) في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2004 في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، حيث عُقدت

الجولة الثالثة في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وعقدت الجولة الرابعة في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، وعقدت الجولة الخامسة في الفترة من 10 حزيران/ يونيو حتى 5 تموز/ يوليو 2005، وأسفرت عن توقيع إعلان المبادئ. وتم تأجيل موعد انعقاد الجولة السادسة من المفاوضات (وكان من المقرر عقدها في 24 آب/ أغسطس 2005) بسبب خلافات داخل حركة تحرير السودان بين رئيس الحركة عبدالواحد محمد النور (من قبيلة الفور) والأمين العام للحركة منّي أركو ميناوي (من قبيلة الزغاوة).[144] وفي الفترة من 21 أيلول/ سبتمبر حتى 20 تشرين الأول/ أكتوبر أجريت الجولة السادسة من المفاوضات، وتم خلالها مناقشة قضايا المشاركة في السلطة والثروة والترتيبات الأمنية، ومن أهم العقبات التي واجهت هذه الجولة اشتداد حدة الخلاف بين عبدالواحد النور ومنّي ميناوي. وفي الفترة من 29 حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر عقدت حركة تحرير السودان مؤتمرها العام دون حضور رئيس الحركة عبدالواحد النور، وفي أثناء المؤتمر أجريت انتخابات أسفرت عن تغيير رئيس الحركة، حيث أصبح منّي ميناوي الرئيس الجديد للحركة، ونائبه وبعض القيادات الأخرى. ورفض عبدالواحد النور وأنصاره من قبيلة الفور هذه الانتخابات بدعوى بأنها غير قانونية. وثار خلاف بين عبدالواحد النور ومنّي ميناوي حول من الذي يمثل الحركة في الجولة السابعة من المفاوضات، والتي كان من المقرر التوصل خلالها إلى اتفاق سلام ينهي الصراع في دارفور. وطالب عبدالواحد النور أن يشارك في المفاوضات بوفد مستقل ولكنه يمثل الحركة باعتبارها انقسمت إلى فصيلين بعد الانتخابات الأخيرة، في حين أعلن منّي أن فقدان عبدالواحد منصب رئيس الحركة جعله مجرد عضو وليس من حقه أن يشارك في المفاوضات بوفد مستقل، وأن الحركة سوف تشارك بوفد واحد ولن تسمح بوجود وفدين.[145]

وبفضل جهود الوساطة بين الطرفين، عبدالواحد النور ومنّي ميناوي، تقرر حضورهما معاً الجولة السابعة للمفاوضات، وتعهدا بتنسيق مواقفهما التفاوضية وإنشاء

لجنة للمصالحة داخل حركة تحرير السودان. وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بدأت الجولة السابعة من مفاوضات أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، واستمرت المفاوضات خلال هذه الجولة قرابة خمسة أشهر، وفي نيسان/ إبريل 2006 قدم وسيط الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم مسودة اتفاق شامل لإنهاء الصراع في دارفور وعرضها على الأطراف المعنية، الحكومة وحركات التمرد، للتوقيع عليها. وأعلنت الحكومة السودانية موافقتها على المشروع، مع إبداء بعض التحفظات عليه، بينما رفضته حركات التمرد. وبعد إدخال بعض التعديلات على المشروع أعلن منّي ميناوي وفصيله قبول الاتفاق، ووقّع عليه في الخامس من أيار/ مايو 2006، بينما رفض عبدالواحد النور وخليل إبراهيم محمد، رئيس حركة العدل والمساواة، التوقيع على الاتفاق.[146]

وينص اتفاق سلام دارفور على إقامة حكومة إقليمية مؤقتة في دارفور، ومشاركة حركات التمرد في الحكومة الفيدرالية والجيش الوطني، وغير ذلك من ترتيبات تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية.[147]

وازداد الصراع في دارفور تعقيداً مع إعلان بعض العناصر التي تنتمي إلى فصيل ميناوي اعتراضها على اتفاق سلام دارفور، حيث أعلن جناح بقيادة إبراهيم أحمد إبراهيم انفصاله عن فصيل ميناوي وطالب بتدخل دولي لوقف تنفيذ الاتفاق. وفي حزيران/ يونيو 2006 تضامّت بعض الفصائل والأجنحة المعارضة لاتفاق سلام دارفور وشكلت جبهة الخلاص الوطني واتخذت من أسمرا مقراً لها. ومع أن الجبهة تتكون بالأساس من معارضي الاتفاق، فإنها لم تكن تضم عبدالواحد النور.[148]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006، قامت القوات المسلحة السودانية بحملة عسكرية ضد حركات التمرد في دارفور التي لم توقع على اتفاق أبوجا للسلام، وشملت هذه الحملة قصفاً جوياً لبعض المناطق إضافة إلى الاجتياح البري. كما استمرت الحكومة السودانية في تسليح مليشيات الجنجويد. ووصل عدد القتلى من المدنيين في دارفور منذ انفجار الصراع

في أوائل عام 2003 إلى أكثر من 200 ألف نسمة، في حين وصل عدد النازحين إلى مليوني شخص. وأصبح حوالي أربعة ملايين نسمة في دارفور يعتمدون بشكل كلي على المعونات الغذائية للبقاء على قيد الحياة.[149]

وعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار في دارفور لمدة 60 يوماً، بدءاً من كانون الثاني/ يناير 2007، فإن المتمردين واصلوا هجماتهم ضد الجيش السوداني في مناطق مختلفة داخل دارفور،[150] كما شهدت حركات المعارضة انقسامات شتى في صفوفها.

ومع جمود عملية التسوية في دارفور وقعت أحداث ومواجهات دامية، لعل أهمها هجوم حركة العدل والمساواة - كبرى الحركات المتمردة في دارفور - على أم درمان في العاشر من أيار/ مايو 2008، ولقد استطاعت قوات الدفاع الشعبي وقوات الأمن السودانية التصدي للهجوم ومنعته من تحقيق أهدافه. وخسرت حركة العدل والمساواة معظم قياداتها الذين أصبحوا في عداد القتلى والأسرى، ووفقاً للبيانات الصادرة عن الحكومة السودانية فقد أسفر الهجوم عن مقتل 79 فرداً من قوات الأمن و57 مدنياً و329 مقاتلاً من حركة العدل والمساواة. وفي أعقاب الهجوم أعلنت الحكومة السودانية عن قطع علاقاتها بتشاد متهمة إياها بالتورط فيه.

ومازال الصراع في دارفور يشهد بين الحين والآخر موجات من الهدوء والتصعيد، فقبيل إجراء الانتخابات السودانية، والتي تم تأجيلها غير مرة حتى تقرر إجراؤها في نيسان/ إبريل 2010، حاولت الحكومة السودانية التوصل إلى تسوية للصراع في دارفور في محاولة لكسب المزيد من الأصوات في الانتخابات، وفي هذا الإطار أجرت الحكومة السودانية مفاوضات مباشرة مع حركة العدل والمساواة في إنجامينا، وفي 20 شباط/ فبراير 2010 وقّع الطرفان اتفاقاً لوقف إطلاق النار وبدء مباحثات سلام.

وكبادرة حسن نية، أعلن الرئيس السوداني عمر البشير العفو عن مئة من أنصار الحركة من المحكوم عليهم بالإعدام لتورطهم في الهجوم على أم درمان. وفي 23 شباط/ فبراير 2010 وقّعت الحكومة السودانية والحركة اتفاقاً إطارياً في الدوحة بدولة قطر

في حضور الرئيس السوداني، وخليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، وأمير دولة قطر، والرئيس التشادي، والرئيس الإريتري. ويعتبر الاتفاق الإطاري تأكيداً لاتفاق إنجامينا الذي وقّعه الطرفان قبل ثلاثة أيام. ونص الاتفاق الإطاري على وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل لإنهاء الصراع في دارفور.

وعلى الرغم من أن حركة التحرير والعدالة -التي كانت تتألف من بعض الحركات المسلحة في دارفور، ثم توحدت في الدوحة تحت هذا المسمى قبيل التوقيع على الاتفاق الإطاري- لم تلتزم بالاتفاق الإطاري، فإن التوقيع على الاتفاق أعطى بادرة أمل بإمكانية تسوية الصراع في دارفور، وسرعان ما دخلت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في مفاوضات كان من المتصور أن تنتهي في منتصف آذار/ مارس 2010 بتوقيع اتفاق سلام شامل بين الطرفين، ولكن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق وتعثرت المفاوضات نوعاً ما، خاصة أن تركيز الحكومة كان منصباً على إجراء الانتخابات في موعدها. وأجريت الانتخابات العامة في السودان في 11 نيسان/ إبريل 2010، وذلك لاختيار رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، وأعضاء المجلس الوطني، وأعضاء المجلس التشريعي للجنوب، ومجالس الولايات الخمس والعشرين، وولاة الولايات السودانية.

وفي 27 نيسان/ إبريل 2010 أعلنت مفوضية الانتخابات السودانية نتائج الانتخابات، حيث فاز عمر البشير بمقعد الرئاسة حاصلاً على 68.24٪ من إجمالي أصوات الناخبين، بينما حصل ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان (والذى تم الإعلان عن انسحابه قبيل إجراء الانتخابات بفترة وجيزة) على 21.69٪ من أصوات الناخبين، وحصل عبدالله دينق نيال مرشح حزب المؤتمر الشعبي المعارض على 3.92٪ من أصوات الناخبين. وفاز سلفا كير ميارديت في انتخابات رئيس حكومة الجنوب، حيث حصل على 92.99٪ من إجمالي أصوات الناخبين في الولايات الجنوبية، بينما حصل لام أكول أجاوين على 7.01٪ من أصوات الناخبين في الجنوب. كما حقق حزب المؤتمر الوطني تقدماً على غيره من الأحزاب في الانتخابات التشريعية.[151]

وفي ظل توقف المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وتبادل الاتهامات بين الطرفين، ازداد الوضع تعقيداً في دارفور. ودخلت حركة التحرير والعدالة في مفاوضات مباشرة مع الحكومة السودانية في إطار منبر الدوحة، ولكن كي تكون المفاوضات فعالة لابد من أن تشمل كل أطراف المعادلة في دارفور، بما فيها حركة العدل والمساواة؛ لأن التوقيع على اتفاق مع بعض الحركات دون الأخرى لن يضمن إنهاء الصراع في الإقليم.

ويمكن القول إن الصراع في السودان بشكل عام، سواء بين الشمال والجنوب أو في دارفور أو في شرق السودان، ذو طبيعة متشابكة ومعقدة، ويشتمل في طياته على أبعاد عرقية وقبلية ودينية وغيرها من الأبعاد، ومن ثم يمكن وصف السودان بأنه نموذج يجسد الأنماط المختلفة للصراع الداخلي التي تعانيها منطقة القرن الأفريقي.

الصراع في أوغندا

أدت الأوضاع البيئية والجغرافية والعرقية ومن ثم التاريخية إلى تقسيم أوغندا إلى شمال وجنوب، فالشقاق بين الشمال والجنوب ليس من فعل مؤامرة استعمارية بل هو حقيقة موضوعية أحسن الاستعمار البريطاني استغلالها لتكريس أوضاع الفرقة بين أبناء البلد الواحد، حيث طبقت السلطة الاستعمارية سياسة تقوم على تحقيق التنمية والبناء والتعليم في الجنوب في مقابل إهمال الشمال الأوغندي، وحصر استخدام أبناء الشمال خاصة جماعة الأتشولي Acholi في مجال الخدمة العسكرية، وأدى ذلك إلى انقسام أوغندا إلى جنوب على درجة من التنمية والتطور والرفاهية النسبية وشمال متخلف يسيطر على القوة العسكرية.[152]

وشهدت أوغندا منذ استقلالها عن بريطانيا في عام 1962 عدة حلقات من الصراعات والحروب الأهلية، من أهمها أزمة بوجندا Buganda Crisis في عام 1966، والتي قام خلالها ميلتون أوبوتي بانقلاب عسكري أطاح حكم الكاباكا، وكذلك النظام

العسكري الوحشي للجنرال عيدي أمين (1971-1979)، والذي قتل حوالي 500 ألف من المدنيين الأوغنديين، وكذلك الحرب الدامية خلال فترة حكم أوبوتي الثانية (1980-1985)، والفترة القصيرة للجنرال تيتو أوكيلو (1985-1986). وفي عام 1986 قام جيش المقاومة الوطني (NRA) بقيادة يوري موسيفيني بإسقاط نظام أوكيلو وتم تنصيب موسيفيني رئيساً للبلاد.[153] وبنجاح الانقلاب الذي قاده موسيفيني انتقلت السلطة إلى أيدي أبناء الجنوب بعد أن كانت في يد الجماعات العرقية التي تنتمي إلى شمال أوغندا منذ حصولها على الاستقلال.

وعمل موسيفيني تحت مظلة حركة المقاومة الوطنية (NRM)، وقام بحظر كل الأحزاب السياسية بدعوى أنها أحزاب طائفية ومثيرة للشقاق، وعمل فيما بعد على إدخال بعض الإصلاحات الدستورية.[154] ولقد واجه موسيفيني منذ توليه السلطة معارضة شديدة وخاصة في شمال أوغندا، حيث هربت قوات جيش التحرير الوطني الأوغندي (UNLA) والذي كان يسيطر عليه الأتشولي إلى شمال أوغندا، وبعد هزيمة هذا الجيش على يد قوات جيش المقاومة الوطني بقيادة موسيفيني أعادت عناصر جيش التحرير تنظيم صفوفها مجدداً تحت مسمى جيش الدفاع الشعبي الأوغندي (UPDA). وفي عام 1986 قامت أليس أوما لاكوينا بإنشاء حركة الروح القدس The Holy Spirit Movement في شمال أوغندا، واستطاعت لاكوينا إقناع بعض قادة جيش الدفاع الشعبي الأوغندي بالانضمام إليها لإسقاط نظام موسيفيني. وخلال عام 1986 استطاعت قوات الحركة تحقيق بعض الانتصارات في المعارك والاشتباكات التي وقعت بينها وبين جيش المقاومة الوطني. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 استطاع جيش المقاومة الوطني سحق قوات حركة الروح القدس في مدينة جينجا. وبعد هزيمة لاكوينا وهروبها إلى كينيا حاول والدها سيفرينو ليكويا قيادة ما أسماه «الكفاح من أجل خلاص شعب الأتشولي».[155]

وفي عام 1988 قام جوزيف كوني بتأسيس جيش الرب للمقاومة (LRA) من بقايا حركة الروح القدس، وزعم كوني اتصاله بالروح القدس وأنه يمتلك قدرات خارقة،

وأعلن أن هدف جيش الرب للمقاومة هو إسقاط حكومة حركة المقاومة الوطنية بزعامة موسيفيني وتنفيذ "الوصايا العشر". وحاول كوني تأليب الأتشولي سكان شمال أوغندا ضد الحكومة، ولكنه فشل بسبب قيامه بعمليات خطف للأطفال وتجنيدهم في جيش الرب للمقاومة (حوالي 85٪ من قوات جيش الرب للمقاومة من الأطفال المختطفين)، حيث يقوم الجيش ليلاً بشن هجمات على القرى لاختطاف الأطفال، وأدى ذلك إلى نزوح آلاف المواطنين إلى المدن ليلاً ثم العودة إلى منازلهم في الصباح، وخاصة الأطفال الذين أطلق عليهم "المسافرون ليلاً" Night Commuters. ووفقاً لبعض التقارير، فإن جيش الرب للمقاومة قام باختطاف حوالي 26615 طفلاً حتى عام 2001، بالإضافة إلى حوالي 12 ألفاً آخرين خلال الفترة من تموز/ يوليو 2002 حتى آب/ أغسطس 2004. كما يقوم جيش الرب للمقاومة بعمليات إرهابية تستهدف المدنيين من الأتشولي، وتهدف هذه العمليات إلى نشر الرعب في صفوف المدنيين وضمان طاعتهم لأوامر جيش الرب وزعيمه كوني.[156]

وظهرت حركات تمرد أخرى في شمال وغرب أوغندا مثل جبهة ضفة غرب النيل (WNBF)، والتي ظهرت في مسقط رأس عيدي أمين وبدأت عملياتها في أيار/ مايو 1995 بقيادة الكولونيل جمعة إدريس، وهو ضابط سابق في جيش أمين وينتمي إلى قبيلة الكاكوا المسلمة، وتضم الجبهة في صفوفها الكثير من العسكريين السابقين في جيش أمين، وتسعى إلى استعادة المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتمتع بها أفراد الجبهة سابقاً، وتقع قواعدها في السودان وفي جمهورية الكونجو الديمقراطية قبل سقوط نظام موبوتو. وظهرت أيضاً القوات الديمقراطية المتحدة (ADF)، وتحالف الطائفة الإسلامية (Tabliqs)، ومقاتلو المجموعة التي أسسها روونزوري Ruwenzori سابقاً، والجيش الوطني لتحرير أوغندا (NALU).[157]

وفي 29 حزيران/ يونيو 2000 تم إجراء استفتاء حول طبيعة النظام السياسي الأوغندي، حيث اختار الشعب الأوغندي بنسبة 90.7٪ نظام حركة المقاومة الوطنية

بدلاً من نظام التعدد الحزبي.[158] وفي 21 كانون الثاني/ يناير 2001 أصدرت الحكومة قراراً بالعفو العام عن الأشخاص الذين قاموا بأعمال تمرد مسلح ضد الحكومة منذ عام 1986 في مقابل قيام هؤلاء بتسليم أسلحتهم، إلا أن قادة جيش الرب للمقاومة رفضوا هذا العفو بسبب شكوكهم في صدق نية الحكومة ورغبتها في حل الصراع بشكل سلمي.[159]

وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF) ببدء ما أسمته "عملية القبضة الحديدية الأولى" اعتباراً من آذار/ مارس 2002، حيث تحرك نحو عشرة آلاف جندي أوغندي نحو الأراضي السودانية، بموافقة الحكومة السودانية، لتدمير قواعد جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، وترتب على هذه العملية عودة جيش الرب إلى شمال أوغندا، وقيامة بعمليات عنف واسعة النطاق في حزيران/ يونيو 2003 شملت مدينتي لانجو Lango وتيسو Teso. وعلى الرغم من إعلان الحكومة أنها حققت نصراً عسكرياً على ما أسمتهم بالمجرمين والإرهابيين في جيش الرب، فإن الحل العسكري لم يكن حاسماً وأدى إلى تصعيد هجمات جيش الرب على معسكرات النازحين في المناطق الآمنة.

وفي ظل النجاح المحدود لعمليتي القبضة الحديدية الأولى والثانية اضطرت الحكومة إلى إعادة فتح الباب للحوار مع المتمردين، وأرسل ممثل أوغندا الدائم في الأمم المتحدة خطاباً إلى مجلس الأمن الدولي أكد خلاله دعوة أوغندا المتمردين إلى إنهاء أعمال العنف وبدء الحوار حتى يمكن تسوية الصراع. وطُرحت عدة مبادرات لتسوية الصراع بين الحكومة وجيش الرب من بينها مبادرة زعماء الأتشولي الدينيين للسلام (ARLPI)، وكذلك محاولة بيتي بجومبي التوسط بين الحكومة وجيش الرب، وخاصة أنها تحظى بثقة الطرفين، واستطاعت عندما كانت تشغل منصباً وزارياً التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين في عام *1994*، لكنه سرعان ما انهار. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارات باعتقال خمسة من قيادات جيش الرب للمقاومة ومن بينهم جوزيف كوني.[160]

وفي أواخر عام 2005 قام جيش الرب للمقاومة بتصعيد عملياته العسكرية، التي استهدفت بجانب المدنيين والقوات الحكومية، فرق المساعدات الإنسانية وأعضاء المنظمات غير الحكومية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن أعمال جيش الرب خلّفت نحو 1.7 مليون نازح في شمال أوغندا يعيشون في معسكرات غير ملائمة، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية التي تقدم لهم، وتتعرض هذه المعسكرات لهجمات من جانب قوات جيش الرب، ويموت ما يزيد على ألف نسمة كل أسبوع داخل هذه المعسكرات.[161]

وفي إطار محاولات تسوية الصراع، استضافت حكومة جنوب السودان مباحثات سلام بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة في مدينة جوبا في عام 2006. وجرت المفاوضات بين الطرفين على أجندة من خمس نقاط؛ هي: وقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى حل شامل للصراع، والمصالحة والمحاسبة، ووقف إطلاق النار، ونزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج. وفي 26 آب/ أغسطس 2006 توصل الطرفان إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية، وبمقتضى ذلك الاتفاق كان على مقاتلي جيش الرب التجمع في نقطتين خارج أوغندا، الأولى في جنوب السودان والثانية في جمهورية الكونجو الديمقراطية. وأصدر مجلس الأمن الدولي في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته بياناً يؤيد ويدعم مفاوضات السلام الجارية بين الجانبين في جوبا، كما قام الأمين العام للأمم المتحدة حينئذٍ كوفي أنان بتعيين جواكيم شيسانو Joaquim Chissano، رئيس موزمبيق السابق، مبعوثاً خاصاً له في المنطقة.[162]

وأصيبت المفاوضات بانتكاسة حينما أعلن جيش الرب في 12 كانون الثاني/ يناير 2007 انسحابه من مفاوضات السلام المنعقدة في جوبا، وطالب بتغيير الوسيط الرئيسي في المفاوضات (وهو رياك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان)، وكذلك تغيير مكان المفاوضات بدعوى أن جوبا منطقة غير آمنة. وبعد فترة من القتال، اتفق الطرفان مجدداً على استئناف المفاوضات في جوبا اعتباراً من 26 نيسان/ إبريل من العام ذاته.[163] وبعد استئناف المفاوضات مرة أخرى سرعان ما تعثرت بسبب رفض جوزيف كوني التوقيع

على الاتفاق الذي انتهت إليه المفاوضات في نيسان/ إبريل 2008، ومن ثم تجددت الاشتباكات بين قوات جيش الرب والقوات الأوغندية المدعومة من جانب جمهورية الكونجو الديمقراطية وحكومة جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويرى بعض المراقبين أن الصراع في أوغندا لن ينتهي مادام جوزيف كوني زعيماً لجيش الرب؛ لأنه يدعي بأنه مرسل من عند الله لكي ينفذ الوصايا العشر ويقود شعبه نحو أرض الميعاد التي تقوم عليها دولة الأتشولي النقية، حيث يعيش فيها شعب الأتشولي فقط.[164] ولعل تعثر المفاوضات بين كوني والحكومة الأوغندية يؤكد - إلى حد ما - صحة هذا الرأي، وخاصة لدى الحكومة الأوغندية وقياداتها المختلفة.

الفصل الثاني

الصراعات الدولية في منطقة القرن الأفريقي

شهدت منطقة القرن الأفريقي عدداً من الصراعات الدولية Inter-State Conflicts التي نشبت بين دولتين (أو أكثر) من دول المنطقة؛[1] إما بسبب خلاف حول مناطق حدودية بينهما، أو بسبب وجود موارد طبيعية مشتركة داخل المحيط الجغرافي لكل منهما، أو بسبب تدخل إحداهما - أو كليهما - في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، أو غيرها من الأسباب. ويأخذ الصراع الدولي أشكالاً مختلفة؛ فقد يكون مجرد توجيه انتقادات وتوتر في العلاقات، أو قد يصل الأمر إلى قيام أحد الأطراف - أو كليهما - باستخدام القوة المسلحة تجاه الطرف الآخر.

ويتناول هذا الفصل أربع حالات من الصراعات الدولية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة؛ وهي: الصراع الأثيوبي الإريتري، والصراع بين السودان وبعض دول الجوار، والصراع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، والصراع حول الموارد الطبيعية.

الصراع الأثيوبي الإريتري

سيطرت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بزعامة أسياس أفورقي على أسمرا في السادس والعشرين من أيار/ مايو 1991، وقدمت الجبهة دعماً مالياً وعسكرياً للجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، والتي تحالفت مع بعض القوى المعارضة لنظام منجستو هايلي ماريام وأقامت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا، واستطاعت الأخيرة دخول أديس أبابا في 28 أيار/ مايو من العام ذاته. وبعد فترة قصيرة من الانتصارات السالفة الذكر بدأ الخلاف يظهر بين الجبهتين، حيث قام أفورقي خلال عامي 1991 و1992 بطرد نحو 120 ألف أثيوبي من إريتريا وصادر ممتلكاتهم.[2]

ولم تقم أثيوبيا بالمثل بطرد الإريتريين المقيمين فيها والبالغ عددهم نحو 350 ألف إريتري. وعندما أُجري استفتاء عام لتقرير مصير إريتريا في عام 1993،[3] صوت نحو 60 ألف إريتري مقيمين في أثيوبيا لصالح الاستقلال. وبعد فترة من حصول إريتريا على استقلالها الرسمي تنامت الخلافات والعداءات بينها وبين أثيوبيا، وذلك بسبب اختلاف سياسات وتوجهات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، ففي حين سعت الأولى لإقامة اتحاد طوعي بين قومياتها المختلفة ونص الدستور الذي تبنته في عام 1995 على حق هذه القوميات في تقرير مصيرها، رفضت الثانية ذلك وأقامت دولة موحدة وأعلنت أن الخبرة الاستعمارية أوجدت لدى الجماعات العرقية الإريترية (تسع جماعات) هوية إريترية تسمو فوق الاختلافات العرقية. وساهمت العوامل النفسية المتمثلة في الشعور بالاستعلاء من جانب الإريتريين، والذي أوجده الاستعماران الإيطالي والبريطاني، في تعميق الخلاف بين الدولتين.[4]

وعندما قامت إريتريا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 بإصدار عملة جديدة "النقفة" Naqfa or Nakfa، بدلاً من البر Birr الأثيوبي الذي كانت تستخدمه منذ حصولها على الاستقلال، أدى ذلك إلى زيادة التوتر بين البلدين، ورفضت أثيوبيا قبول العملة الإريترية في المعاملات التجارية بين البلدين وأصرت على أن تتم تلك المعاملات بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك لم يعد الإريتريون قادرين على بيع سلعهم في الأسواق الأثيوبية. وفي المقابل، قامت إريتريا بفرض رسوم مرتفعة على السلع الأثيوبية التي تدخل إريتريا، مما دفع أثيوبيا إلى تحويل بضائعها من الموانئ الإريترية (عصب ومصوّع) إلى جيبوتي وومومبسا، وكانت رسوم الشحن التي تدفعها أثيوبيا آنذاك تمثل نحو 18٪ من إجمالي الدخل السنوي الإريتري.[5]

وبجانب الخلافات السالفة الذكر، كانت هناك خلافات بين الجانبين حول بعض المناطق الحدودية. وعقب استقلال إريتريا تم تشكيل مفوضية الحدود بين الجانبين لبحث خلافاتها حول بعض المناطق الحدودية؛ مثل مثلث يرجا Yirga Triangle، وبادا Badda

في الشمال (حيث وقعت مواجهات حولها عام 1996)، وبيرو Biru في شمال غرب ميناء عصب. ودخلت القوات الأثيوبية الأراضي الإريترية غير مرة بحجة مواجهة المعارضة العفرية. وفي عام 1997 أصدرت السلطات الأثيوبية خريطة لمنطقة التيجراي الإدارية، فأعلنت إريتريا أن هذه الخريطة توضح مزاعم أثيوبيا حول بعض المناطق غرب مثلث يرجا، مثل كل الأراضي الواقعة بين مأرب Gash/Mareb وتاكازي Takazze.[6]

وتبادل الطرفان الإريتري والأثيوبي إطلاق النار في منطقة بادمي Badme الحدودية في السادس من أيار/ مايو 1998، وسرعان ما تصاعد ذلك الحادث حتى وصل في 12 أيار/ مايو إلى حرب حدودية بين البلدين حول عدة مناطق، حيث قامت القوات الإريترية بغزو بادمي وبعض المناطق الحدودية الأخرى. وفي اليوم التالي أصدر البرلمان الأثيوبي قراراً يطالب إريتريا بالخروج الفوري وغير المشروط من الأراضي الأثيوبية التي احتلتها والعودة إلى مواقعها قبل السادس من أيار/ مايو، وحذرها بأن أثيوبيا لها حق الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. ومن جانبها أعلنت إريتريا أن قواتها توجد داخل أراضي إريترية، وأنها لم تنتهك الحدود الدولية المعترف بها.[7]

وقامت أثيوبيا في 22 أيار/ مايو بنشر ما يقرب من 200 ألف جندي على حدودها الشمالية مع إريتريا، وبدأت الجولة الأولى للحرب بين الطرفين حول بادمي وشيرارو Sheraro وزالامبيسا Zalambessa وأليتينا Alitena وآيجا Aiga، وكذلك اشتعلت الحرب بين الطرفين في الجنوب للسيطرة على الطريق المؤدي إلى ميناء عصب. وتفوقت القوات الإريترية خلال هذه الجولة على القوات الأثيوبية. وفي السادس من شباط/ فبراير 1999 بدأت الجولة الثانية للحرب وتصاعد القتال خلالها حول بادمي وشيرارو وتسورونا Tsorona وبيوري Bure (بالقرب من ميناء عصب)، وقامت القوات الأثيوبية خلال هذه المرحلة بعملية أطلق عليها غروب الشمس ضد القوات الإريترية، وأسفرت هذه العملية عن استعادة السيطرة الأثيوبية على بادمي بعد سحب القوات الإريترية منها. وفي 12 أيار/ مايو 2000 بدأت الجولة الأخيرة للحرب بقيام أثيوبيا بتصعيد عملياتها

العسكرية ضد القوات الإريترية، واستطاعت القوات الأثيوبية السيطرة على بارينتو Barentu (60 كيلومتراً داخل إريتريا)، وزالامبيسا، وسينافي Senafe، وقصفت القوات الجوية الأثيوبية مطار أسمرا. وفي 31 أيار/ مايو أعلن مليس زيناوي أن الحرب قد انتهت لأن القوات الأثيوبية استطاعت تحرير كافة الأراضي التي احتلتها إريتريا.[8]

وخلال فترة الحرب الحدودية بين الطرفين، والتي استمرت مدة عامين،[9] كانت هناك جهود عديدة لوقف القتال وتسوية الصراع بينهما، ومن أبرزها جهود منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)، والتي قدمت في أواخر عام 1998 خطة سلام من إحدى عشرة نقطة دعت، بين أمور أخرى، إلى انسحاب القوات الإريترية من بادمي إلى مواقعها قبل السادس من أيار/ مايو. وبينما أعلنت أثيوبيا موافقتها على الخطة، طلبت إريتريا توضيحات لبعض نقاطها. وبعد قيام القوات الأثيوبية بطرد القوات الإريترية من منطقة بادمي في شباط/ فبراير 1999 أعلنت إريتريا موافقتها على خطة منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن أثيوبيا طالبت بانسحاب القوات الإريترية من كل المناطق المتنازع عليها،[10] واعترضت إريتريا وأعلنت أن الخطة نصت على الانسحاب من بادمي فقط. وفي تموز/ يوليو 1999 عُقدت القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، وتبنت القمة خطة السلام، والتي سميت اتفاقية إطار عمل، وكذلك آليات تنفيذ هذه الاتفاقية. وأعلنت إريتريا وأثيوبيا قبولهما للاتفاقية وآليات تنفيذها. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قدمت منظمة الوحدة الأفريقية وثيقة الترتيبات الفنية، وأعلنت إريتريا موافقتها على الوثيقة بينما أعلنت أثيوبيا رفضها للوثيقة مدعية أنها تتعارض مع اتفاقية إطار العمل وآليات تنفيذها. وعلى الرغم من استئناف المفاوضات بين الطرفين في نيسان/ إبريل 2000 في الجزائر،[11] فإن الجولة الثالثة من القتال بدأت بين الجانبين في الثاني عشر من أيار/ مايو من العام ذاته.

وفي إطار مساعي تسوية الصراع، وقّع الطرفان (الإريتري والأثيوبي) في 18 حزيران/ يونيو 2000 في الجزائر اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية، نص على وقف إطلاق النار

ونشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في منطقة عازلة بعمق 25 كيلومتراً داخل الأراضي الإريترية وعلى طول الحدود بين البلدين.[12] وفي 31 تموز/ يوليو من العام ذاته أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1312، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا (UNMEE). وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 1320 الصادر في 15 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته أصبح قوام البعثة نحو 4200 جندي. ومن بين المهام التي حددها المجلس للبعثة مراقبة وقف أعمال القتال بين الجانبين، ومراقبة إعادة نشر القوات الأثيوبية من المواقع التي استولت عليها بعد السادس من شباط/ فبراير 1999، ومراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة.[13]

وتحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية (وغيرها من الوسطاء الدوليين)، توصل الطرفان في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2000 في الجزائر إلى اتفاق سلام شامل أنهى القتال بين الجانبين، ونص الاتفاق، بين أمور أخرى، على وقف الأعمال العدائية وامتناع الطرفين عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمحتجزين، وتشكيل مفوضية أو لجنة الحدود بين إريتريا وأثيوبيا (وتتكون من خمسة أفراد وتتخذ من لاهاي مقراً لها) لتعيين وتخطيط الحدود بين الجانبين وفقاً لاتفاقيات الحدود الموروثة من الاستعمار (اتفاقيات 1900، 1902، 1908) وقواعد القانون الدولي.[14]

وتشكلت لجنة الحدود بين إريتريا وأثيوبيا، وفقاً لاتفاق السلام الشامل، تحت رعاية المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي، وبعد أكثر من عملية تأجيل أصدرت اللجنة في 13 نيسان/ إبريل 2002 قرارها النهائي حول المناطق المتنازع عليها بين الجانبين، وحصل كل طرف بمقتضى القرار على بعض – وليس كل – الأقاليم والمدن التي كان يطالب بها. ومن جانبها أعلنت إريتريا التزامها بالقرار ووصفته بأنه نصر للطرفين، بينما زعمت أثيوبيا أنها انتصرت بمقتضى هذا القرار على إريتريا وأقامت احتفالات بهذا النصر. ونظراً لأن قرار لجنة الحدود لم يحدد بشكل دقيق موقع مدينة بادمي في القطاع الغربي، فقد أعلن كل طرف فوزه بالمنطقة.[15]

وبسبب الخلاف الأثيوبي الإريتري حول تفسير قرار لجنة الحدود فيما يتعلق بمنطقة بادمي أصدرت اللجنة بياناً في 21 آذار/ مارس 2003 أوضح أن بادمي تقع داخل الحدود الإريترية. وأعلنت أثيوبيا اعتراضها على القرار ولكنها لم تقم بتصعيد الخلاف مجدداً بينها وبين إريتريا لعدة أسباب؛ من بينها أوضاع الجفاف والمجاعة التي شهدتها أثيوبيا خلال عامي 2002 و2003.[16] وطالبت أثيوبيا لجنة الحدود بتقديم بعض التوضيحات، وقامت ببعض الإجراءات التي تهدف لعرقلة عملية ترسيم الحدود بين البلدين.[17]

وفي 19 أيلول/ سبتمبر 2003 أرسل مليس زيناوي خطاباً إلى مجلس الأمن الدولي أوضح خلاله رفض أثيوبيا قرار لجنة الحدود ووصفه بأنه غير عادل وغير قانوني، مطالباً المجلس بإنشاء آلية جديدة بديلة للجنة الحدود تتولى مهام تخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها بين أثيوبيا وإريتريا لضمان تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وامتنعت أثيوبيا عن دفع التزاماتها المالية للجنة الحدود، ولم تقم بتعيين ضباط للمشاركة في عملية ترسيم الحدود. وفي محاولة للخروج من هذا المأزق، قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان بتعيين وزير خارجية كندا السابق ليود أكسووري Lioyd Axworrhy مبعوثاً خاصاً له في إريتريا وأثيوبيا، ورحبت أثيوبيا بالمبعوث الخاص للأمين العام في حين رفضت إريتريا استقباله. وأوضح أسياس أفورقي في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن في شباط/ فبراير 2004 أنه لا توجد قضايا جديدة توجب النقاش وتعيين مبعوث خاص، وأن المشكلة تكمن في انتهاك أثيوبيا اتفاق الجزائر ورفضها قرار لجنة الحدود وإعاقة عملية ترسيم الحدود بين البلدين، وطالب أفورقي المجلس بضرورة التدخل لضمان احترام أثيوبيا لقرار لجنة الحدود.[18]

ولتحسين صورة أثيوبيا أمام المجتمع الدولي، قام زيناوي في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 بطرح مبادرة جديدة من خمس نقاط لحل الصراع الأثيوبي الإريتري، وأطلق عليها مشروع السلام ذا الخمس نقاط Five-Point Peace Proposal، وهذه النقاط هي: حل النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية؛ وحل الأسباب الجذرية للصراع

وتطبيع العلاقات بين الطرفين؛ وقبول أثيوبيا من حيث المبدأ قرار لجنة الحدود؛ وقيام أثيوبيا بدفع التزاماتها المالية للجنة الحدود وتعيين ضباط للتعاون معها؛ والبدء الفوري للحوار بين الطرفين حول تطبيق قرار لجنة الحدود بما يتفق وتعزيز السلم بين الجانبين.[19]

وعلى الرغم من تبني البرلمان الأثيوبي هذا المشروع وترحيب مجلس الأمن به،[20] فإن إريتريا رفضته، وطالبت أثيوبيا بالموافقة أولاً على قرار لجنة الحدود والبدء في تنفيذه قبل إجراء أي حوار بين الطرفين.

ونتيجة لرفض أثيوبيا القبول الكامل، دون شروط مسبقة، لقرار لجنة الحدود تجمدت عملية ترسيم الحدود بين البلدين، وخاصة بعد قيام أثيوبيا بنشر قواتها في مواقع أمامية في كانون الأول/ ديسمبر 2004. ومن جانبها قامت إريتريا بفرض قيود على بعثة الأمم المتحدة، ووصلت هذه القيود في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2005 إلى حظر الطيران المروحي التابع للبعثة فوق الأراضي الإريترية، وحال ذلك دون قيام البعثة بالمهام الموكولة إليها؛ ولذلك قدم الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2006 تقريراً إلى مجلس الأمن طرح خلاله عدة خيارات تتعلق بمستقبل البعثة، من بينها خيار سحب البعثة.[21] وفي 31 أيار/ مايو من العام ذاته قرر مجلس الأمن تخفيض عدد أفراد البعثة إلى 2300 فرد، وناشد الطرفين التعاون مع لجنة الحدود لاستئناف عملية ترسيم الحدود فيما بينهما.[22]

وقد أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي في 29 آذار/ مارس 2007 في كلمته أمام البرلمان الأثيوبي قبول بلاده التام وغير المشروط لقرار تعيين الحدود الذي أصدرته لجنة الحدود بين أثيوبيا وإريتريا، ورغم ذلك عجزت لجنة الحدود عن المضي قُدماً في الترسيم المادي للحدود، وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن عدم القدرة على استكمال عملية الترسيم. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 أعلنت لجنة الحدود انتهاء ولايتها واعتبار الحدود بين الطرفين مرسومة وفقاً للإحداثيات التي وضعتها اللجنة، وفي حين قبلت إريتريا الإحداثيات فإن أثيوبيا رفضتها واعتبرتها باطلة من الناحية القانونية. ونتيجة لاستمرار فرض إريتريا المزيد من القيود على بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا، قرر

مجلس الأمن الدولي إنهاء ولاية البعثة اعتباراً من 31 تموز/ يوليو 2008.[23] وبالفعل انسحبت بعثة الأمم المتحدة وتركت خلفها الصراع الأثيوبي الإريتري قائماً دون حل.

ويمكن القول، إن الصراع الأثيوبي الإريتري ليس مجرد صراع حدودي عادي،[24] وخاصة أن المناطق المتنازع عليها على جانبي الحدود بين البلدين أرضٍ صحراوية قاحلة قليلة الأهمية ولا تستحق الخسائر الفادحة المترتبة على الحرب بين الطرفين، والتي ضاعف من آثارها أوضاع الجفاف والمجاعة داخل البلدين. وفي ظل استمرار الموقف الأثيوبي الرافض للترسيم المادي لقرار لجنة الحدود فمن المرجح استمرار الصراع بين البلدين إلى أمد غير معلوم.

الصراع بين السودان وبعض دول الجوار

تزخر منطقة القرن الأفريقي بالعديد من الصراعات الدولية الناجمة عن تدخل دولة أو أكثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ويأخذ هذا التدخل أشكالاً مختلفة أشهرها دعم حركات المعارضة (الداخلية والخارجية) مما يؤثر سلبياً على النظام الحاكم، وقد يصل الأمر إلى إطاحة نظام الحكم. ومن أبرز حالات الصراع الدولي الناجم عن التدخل في الشؤون الداخلية في منطقة القرن الأفريقي الصراع الإريتري السوداني، والصراع السوداني الأوغندي، والصراع السوداني التشادي. ويتناول هذا المبحث دراسة الحالات الثلاث السالفة الذكر.

أولاً، الصراع الإريتري السوداني

ظل السودان طوال ثلاثين عاماً، هي عمر النضال الإريتري (1961-1991)، الحليف الأهم بالنسبة للمقاومة الإريترية، وبعد نجاح الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في السيطرة على مقاليد الأمور في إريتريا وقّع البلدان في آب/ أغسطس 1991 اتفاقية للتعاون الدفاعي والأمني، وتم تشكيل لجنة أمنية مشتركة لضمان تطبيق الاتفاقية.[25]

وبعد حصول إريتريا على استقلالها كانت قضية عودة اللاجئين الإريتريين في الأراضي السودانية (الذين فروا إلى السودان من جراء سياسة القسر التي اتبعها هيلاسلاسي ومن بعده منجستو) من القضايا المهمة على جدول أعمال الحكومة الإريترية، ولذلك وقع الجانبان (الإريتري والسوداني) بروتوكولاً تحت إشراف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإعادة اللاجئين الإريتريين، والبالغ عددهم نحو 600 ألف لاجئ. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 بدأت عملية إعادة توطين نحو 25 ألف لاجئ أريتري، واتفق الجانبان على إقامة جسر بري بين البلدين لترحيل نحو 1500 لاجئ أريتري كل أسبوع.[26]

ولم تدم العلاقات الودية بين إريتريا والسودان طويلاً بفعل عدة عوامل، من بينها اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية بين البلدين، وكذلك أخذ النظام الحاكم في السودان بالتوجه الإسلامي، مما أثار المخاوف الإريترية خاصة في ظل دعم السودان لحركة الجهاد الإسلامي الإريتري.[27] وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1993 وقعت مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية الإريترية وقوات حركة الجهاد الإسلامي الإريتري التي تتخذ من السودان قاعدة لها، وأسفرت هذه المواجهات عن مقتل نحو 20 فرداً من قوات حركة الجهاد. وفي أعقاب هذه المواجهات أعلن الرئيس الإريتري في الأول من كانون الثاني/ يناير 1994 أن السودان يساند الهجوم الذي تشنه المعارضة الإريترية وحركة الجهاد الإسلامي ضد إريتريا، وقدمت إريتريا شكوى ضد السودان إلى منظمة الوحدة الأفريقية حينذاك، وقبل صدور أي رد فعل من جانب المنظمة أرسل الرئيس الإريتري رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في الثالث من كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، أوضح خلالها أن الحكومة السودانية والجبهة الإسلامية القومية تقدمان الدعم إلى الحركات الأصولية الإسلامية التي تشن هجوماً ضد إريتريا. ومن جانبها رفضت الحكومة السودانية الاتهامات الإريترية ونفت وجود أية صلة بينها وبين الأعمال التي تقوم بها حركة الجهاد الإسلامي الإريتري، ونفت أيضاً وجود عناصر للحركة داخل أراضيها.[28]

وعلى الرغم من المحاولات والزيارات الكثيفة المتبادلة بين البلدين لاحتواء الموقف، إلا أن العلاقات بينهما ظلت متوترة. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 أصدرت وزارة الخارجية الإريترية بياناً شاملاً تضمن المآخذ والانتقادات الإريترية للحكومة السودانية، كما تضمن أيضاً انتقادات لمجلس الأمن الدولي بسبب ما وصفته إريتريا بالفشل في ردع الأعمال الهدامة Subversive Actions التي يقوم بها السودان ضد إريتريا. وفي الخامس من كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه أعلنت إريتريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، وبذلت اليمن جهود وساطة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل في ظل ازدياد حدة التوتر بين البلدين. وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 1995 أرسل الرئيس الإريتري رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة محتجاً فيها على معاملة السودان للاجئين الإريتريين في الأراضي السودانية، ومحاولة حركة الجهاد الإسلامي تجنيد عناصر جديدة من هؤلاء اللاجئين لشن هجمات ضد إريتريا.[29]

ومن جانبها قامت إريتريا بإنشاء معسكرات لتدريب المعارضة السودانية في أسمرا، وأعلن الرئيس الإريتري في غير مناسبة عن رغبته في إطاحة الحكومة الإسلامية في الخرطوم، وفتحت إريتريا موانيها لاستقبال الأسلحة القادمة لدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي حزيران/ يونيو 1995 استضافت إريتريا اجتماعاً مشتركاً بين أحزاب المعارضة الشمالية السودانية والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأسفر هذا الاجتماع عن بيان أسمرا الخاص بالقضايا المصيرية، والذي تبنى الخيار العسكري لإسقاط النظام القائم في السودان. وفي شباط/ فبراير 1996 سلمت إريتريا مقر السفارة السودانية في أسمرا إلى المعارضة السودانية. كما قامت إريتريا بدعم المعارضة السودانية في زرع ألغام على الشريط الحدودي بينها وبين السودان، ووقعت اشتباكات عديدة على جانبي الحدود بين البلدين.[30]

وفي حزيران/ يونيو 1997 أعلنت إريتريا اكتشافها مؤامرة لاغتيال الرئيس الإريتري، وأعلنت أن المؤامرة من تدبير الحكومة السودانية، وتقدمت بشكوى رسمية ضد الحكومة

السودانية إلى مجلس الأمن، ذكرت فيهـا أن هـذه المحاولـة تمثـل إرهابـاً دوليـاً، وطالبـت المجلس باتخاذ إجراء مناسب ضد الجبهة الإسلامية القومية في السـودان.[31]

وظلت العلاقات العدائية بين البلدين مستمرة حتى تقـدمت دولـة قطـر بمبـادرة للتوسط بين الجانبين، وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 وقّع الطرفان مذكرة تفاهم في الدوحة. وفي الثاني من أيار/ مايو 1999 اجتمع عمر البشير وأسياس أفورقي في الدوحة وأسفر الاجتماع عن توقيع اتفاق الدوحة، ومن أبرز بنـوده عـدم تـدخل كـل طـرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلـدين، والعمـل على حل الخلافات العالقة بين البلـدين بـالطرق الـسلمية، وإنـشاء لجـان مـشتركة بـين البلدين للنظر في القضايا العالقة وخاصة القضايا الأمنية. وفي حزيران/ يونيو من العـام نفسه أعاد السودان سفيره إلى أسمرا وتم افتتاح السفارة السودانية، وقامت إريتريا أيضاً بإعادة فتح سفارتها في الخرطوم في كانون الثاني/ يناير 2000 في أثناء زيارة وزير الخارجية الإريتري للسودان.[32]

ويمكن القول، إن التقارب الإريتري السوداني والتحسن النـسبي في العلاقـات فـيما بينهما منذ أواخر 1998 كان بفعل عدة عوامل، من أهمها اندلاع الحرب الإريترية الأثيوبية، حيث حاول كل طرف تحسين علاقاته بالسودان، ونظرت أثيوبيا إلى السودان كجسر مهـم يمكن من خلاله التواصل مع العالم العربي لتقليل دعمـه إلى إريتريـا. ومـن أجـل تحـسين علاقاتها مع السودان قامت أثيوبيا بطرد بعض عناصر التجمع الـوطني الـديمقراطي مـن أراضيها، كما قامت بطرد قوات التحالف السودانية المعروفة بعلاقاتها الوطيدة مع إريتريـا وأغلقت قاعدتها في بحر دار في كانون الأول/ ديسمبر 1999، وقامت أيضاً بطـرد مقـاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان من أراضيها، وأوقفت دعمها للحركـة الـشعبية لتحريـر السودان، وأعربت أثيوبيا عن رغبتها في اسـتخدام مينـاء بورسـودان عـلى البحـر الأحمـر (ليكون بجانب مواني جيبوتي بديلاً للمواني الإريترية) ورد السودان مرحباً، ولكن العقبـة الكبرى كانت الحالة السيئة للطرق بين البلدين، ولذلك شرع الطرفـان في تحـسين الطـرق

فيما بينها. وفي ظل التقارب الأثيوبي السوداني بدأت إريتريا أيضاً في تحسين علاقاتها مع السودان، وتم بالفعل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[33]

وعلى الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين إريتريا والسودان، فإن التوتر ظل السمة الغالبة على العلاقات فيما بينهما خاصة منذ مطلع عام 2002، حيث اتهم السودان إريتريا بتقديم الدعم للمعارضة السودانية والتورط في الأعمال الهجومية على شرق السودان، واعتبر القبض على أسرى إريتريين مسلحين في منطقة همشكوريب السودانية دليلاً دامغاً على مشاركة إريتريا في العدوان على السودان. وتقدم السودان بشكوى إلى مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ضد الممارسات الإريترية والتدخل في الشؤون الداخلية للسودان وانتهاك حدوده الشرقية. وفي المقابل نفت إريتريا الاتهامات السودانية، وأكد الرئيس الإريتري أن تلك الاتهامات باطلة ولا أساس لها من الصحة، وأن الموقف الإريتري يتلخص في ضرورة تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة السودانية، وأكد حياد بلاده وعدم سعيها إلى فرض أي موقف على المعارضة السودانية. واتهمت إريتريا السودان بدعم جماعات إرهابية على علاقة بتنظيم القاعدة، حيث صرح وزير الخارجية الإريتري علي سيد عبدالله أن إريتريا لديها أدلة قوية على تسلل بعض الجماعات الإرهابية إلى إريتريا عبر السودان، واتهم الرئيس الإريتري أيضاً السودان بمساعدة أثيوبيا خلال الحرب الإريترية الأثيوبية.[34]

وتقدمت الحكومة السودانية بدعوة إلى قادة المعارضة الإريترية لزيارة السودان، وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 قام وفد رفيع المستوى من قادة التحالف الوطني الإريتري المعارض بزيارة للسودان، وعقد الوفد لقاءات مع الأجهزة المختصة والمسؤولين السودانيين، وتم الاتفاق على فتح ثلاثة مكاتب سياسية للتحالف في العاصمة السودانية والولايات الشرقية.[35]

وبعد نشوب الصراع في دارفور بغرب السودان اتهمت الحكومة السودانية إريتريا بدعم حركتَي التمرد (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) في إقليم دارفور،

لاسيما بعد انضمام الحركتين إلى عضوية التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتخذ من أسمرا مقراً له، وكذلك بعد توقيع حركة تحرير السودان وحركة مؤتمر البجا (حركة التمرد الرئيسية في شرق السودان) إعلاناً يقضي بتنسيق الكفاح ضد الحكومة السودانية في كانون الثاني/ يناير 2004 .[36]

وأعلنت إريتريا من جانبها في بيان لوزارة الشؤون الخارجية الإريترية أن اتهامات الحكومة السودانية لإريتريا بأنها ستغزو الشرق وأنها تقدم مساعدات إلى متمردي دارفور اتهامات باطلة، ولا تعدو أن تكون مجرد محاولة سودانية لتوجيه الأنظار بعيداً عن ممارسات حكومة الخرطوم ضد الشعب السوداني بصفة عامة وأهالي دارفور بصفة خاصة. واعتبر البيان الحكومة السودانية مسؤولة عن التفجيرات الإرهابية التي وقعت في شهر أيار/ مايو 2004 في مدينتي بارنتو وتسني الإريتريتين.[37]

وفي آذار/ مارس 2005 تم الإعلان عن تشكيل التحالف الديمقراطي الإريتري، والذي ضم في عضويته ستة عشر تنظيماً سياسياً تؤيد في مجملها فكرة العمل من أجل إسقاط النظام الحاكم في إريتريا، واتخذ التحالف من الخرطوم مقراً له.[38]

وعلى الجانب الإريتري، حضر وزيرا الخارجية والدفاع الإريتريين في أواخر آذار/ مارس 2005 الاجتماع الذي عقدته جبهة الشرق، وهي الحركة السياسية والعسكرية الناجمة عن اندماج مؤتمر البجا وحركة الأسود الحرة، لاختيار قيادة لها، والخروج برؤية سياسية مشتركة وتعبئة قاعدتها. وحضر الاجتماع أيضاً قادة حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.[39]

ولكن يبدو أن البلدين وجدا أن من مصلحتهما تطبيع العلاقات بينهما، فعقدت اللجنة المشتركة السودانية الإريترية أول اجتماعاتها في الفترة 6-7 كانون الأول/ ديسمبر 2005، وقررت رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفراء، واستمرار التواصل الرسمي بينهما على كافة المستويات.[40] ولكن تطبيع العلاقات بين

البلدين لا يمكن أن ينجح إلا إذا امتنع كل طرف عن دعم قوى المعارضة للطرف الآخر. وهكذا، نتيجة للدور الإيجابي الذي لعبته إريتريا في تسوية الصراع في شرق السودان في عام 2006، بدأت العلاقات السودانية الإريترية تشهد تحسناً ملحوظاً. وعندما صدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني من المحكمة الجنائية الدولية كانت إريتريا إحدى الدول التي زارها البشير في محاولة لتحدي قرار المحكمة وكسر الحصار الدولي الذي فرضته عليه. كما شارك الرئيس الإريتري في مفاوضات الدوحة التي جرت في شباط/ فبراير 2010 بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة. وبعد إجراء الانتخابات السودانية، شارك أسياس أفورقي في حفل تنصيب عمر البشير لفترة رئاسية جديدة في أيار/ مايو 2010.

ثانياً: الصراع السوداني الأوغندي

يتبادل السودان وأوغندا منذ زمن طويل الاتهامات بشأن تأييد كل منهما لحركات المقاومة المسلحة في الدولة الأخرى.[41] ولقد قدمت الحكومات الأوغندية المتعاقبة منذ حصول أوغندا على الاستقلال، بلا استثناء، دعماً للحركة الشعبية لتحرير السودان ولحركات التمرد التي سبقتها في جنوب السودان. وعندما تولى يوري موسيفيني السلطة زاد الدعم الأوغندي للحركة الشعبية وجناحها العسكري، وكان ذلك بدعم غربي في إطار المواجهة الغربية لما سمّي الأصولية الإسلامية التي كان يُنظر لنظام الإنقاذ باعتباره مصدراً لها داخل المنطقة. وفي المقابل قدمت الحكومة السودانية الدعم لحركات التمرد الأوغندية، وفي مقدمها حركة الروح القدس وجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا.[42]

وفي نيسان/ إبريل 1995 وصل التوتر بين البلدين إلى ذروته، حيث أعلنت أوغندا قطع علاقاتها الدبلوماسية بالسودان،[43] وساندت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الاشتباكات التي وقعت بينه وبين القوات الحكومية السودانية في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، واستطاع الجيش الشعبي بفضل المساندة الأوغندية السيطرة على بعض المدن السودانية. وفي المقابل، قامت الحكومة السودانية بزيادة الدعم الذي تقدمه لقوات

جيش الرب للمقاومة الذي تتمركز قواعده في جنوب السودان، والجبهة ضفة غرب النيل. وفي ظل الدعم السوداني كثفت حركتا التمرد الأوغنديتان قتالها ضد أوغندا وخاصة في منطقة الشمال. وطالب موسيفيني بالحصول على تفويض من البرلمان الأوغندي لشن الحرب على السودان إذا وجد ذلك ضرورياً، وشهدت الحكومة الأوغندية انقسامات حول فكرة التدخل المباشر في جنوب السودان، وكان موسيفيني يؤيد فكرة القيام بعمليات كوماندوز ضد قواعد المتمردين الأوغنديين.[44]

وفور قطع العلاقات الدبلوماسية بين السودان وأوغندا وازدياد حدة التوتر والخلاف بينهما، طرحت عدة دول من داخل القارة الأفريقية وخارجها مبادرات لتسوية الخلافات بين البلدين، حيث قدمت كل من ليبيا ومالاوي وإيران وجنوب أفريقيا مبادرات لتحقيق ذلك الهدف، إلا أن كافة هذه المبادرات باءت بالفشل.[45]

وفي الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 1999 وقّع السودان وأوغندا في نيروبي اتفاقاً لتحسين العلاقات بينهما، وتعزيز السلم داخل المنطقة. وتعهد الطرفان بمقتضى هذا الاتفاق بالتزام عدة أمور؛ منها احترام سيادة كل طرف وسلامته الإقليمية، وعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بين البلدين، وامتناع كل طرف عن إيواء أية حركات معارضة أو حركات تمرد معادية للطرف الآخر، وكذلك عدم تقديم دعم لوجستي وعسكري لهذه الحركات، والإفراج عن الأسرى المحتجزين لدى كل طرف، وتسهيل عمليات عودة اللاجئين وتوطينهم، وإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين خلال شهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.[46]

ولم يلتزم الطرفان ببنود اتفاق نيروبي، بدليل أن قطع العلاقات الدبلوماسية ظل مستمراً، خلافاً لنص الاتفاق حتى منتصف عام 2001، رغم زيارة عمر البشير لكمبالا في آذار/ مارس من العام ذاته بطلب من القذافي لحضور مراسم تنصيب موسيفيني. وفي يونيو 2001 أعيد افتتاح السفارة الأوغندية في الخرطوم، وكذلك أعيد افتتاح السفارة السودانية في كمبالا في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته. ورغم عودة العلاقات

الدبلوماسية بين البلدين فإن أوغندا كانت الدولة الأفريقية الوحيدة التي صوتت ضد السودان في الأمم المتحدة لمصلحة الاقتراح الأوربي بإدانة السودان في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.[47]

وفي آذار/ مارس 2002 توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بسماح الخرطوم للجيش الأوغندي بمطاردة مقاتلي جيش الرب للمقاومة داخل الأراضي السودانية، وتم تمديد هذا الاتفاق عدة مرات. واستطاعت أوغندا – نسبياً – بمقتضى هذا الاتفاق قمع قوات جيش الرب.[48] وفي إطار التعاون العسكري بين السودان وأوغندا قامت القوات الأوغندية والقوات السودانية وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعمليات عسكرية مشتركة في شمال طريق جوبا ـ توريت، والذي يسمى الخط الأحمر Red Line، وأعرب قادة القوات الأوغندية أن استمرار هذه العمليات العسكرية من شأنه فرض ضغوط إضافية على جيش الرب للمقاومة. وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 اجتمع قادة الجيش الأوغندي والجيش السوداني وقادة قوات الحركة الشعبية وأكدوا استمرار العمليات العسكرية المشتركة ضد مقاتلي جيش الرب، ورغم ذلك يرى بعض القادة الأوغنديين أن السودان يلعب دوراً مزدوجاً، حيث إنه يقدم الدعم المباشر لجيش الرب ويساعده في التحرك إلى مناطق أكثر أمناً وبعيدة عن المناطق التي تتعرض لهجوم القوات الأوغندية والسودانية، ويرى هؤلاء أن جيش الرب لا يستطيع البقاء من دون الدعم والحماية السودانية.[49]

وحاولت حكومة جنوب السودان القيام بجهود وساطة لتسوية الصراع بين جوزيف كوني والحكومة الأوغندية، وعُقدت سلسلة من المفاوضات في مدينة جوبا خلال عام 2007، ولكن كوني ظل يرفض التوقيع على اتفاق سلام مع الحكومة الأوغندية، وبالتالي تعاونت حكومة جنوب السودان مع الحكومة الأوغندية وجمهورية الكونجو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وقاموا بعمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة. ورداً على ذلك، استمرت قوات جيش الرب في شن هجمات استهدفت المدنيين داخل أقاليم هذه الدول. ومازال جيش الرب يمثل عقبة كأداء أمام استقرار الأوضاع في المنطقة.

ثالثاً: الصراع السوداني التشادي

يبلغ طول الحدود المشتركة بين السودان وتشاد نحو 1300 كيلومتر، ولا توجد موانع طبيعية تحول بين البلدين. ومع أن السودان يعد أكبر دول الجوار التشادي، فلم تكن له رؤية واضحة حول الأزمات والتحولات التي مرت بها تشاد. ولقد بدأت بوادر التوتر في العلاقات بين البلدين حينما أكدت الحكومة التشادية الوجود الكثيف للقوات الليبية في دارفور، وأن الحكومة السودانية (بقيادة الصادق المهدي آنذاك) تغض الطرف عن هذا الوجود الليبي. ووصلت العلاقات السودانية التشادية إلى أدنى مستوى لها عندما صرح الصادق المهدي بأن شريط أوزو (المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد آنذاك) هو أرض ليبية عربية. وقدم السودان الدعم العسكري والتسهيلات اللازمة للحركة الوطنية للإنقاذ بزعامة إدريس ديبي ضد الحكومة التشادية برئاسة حسين هبري.[50]

ورغم أن دخول الحركة الوطنية للإنقاذ العاصمة نجامينا في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1990 وتوليها السلطة كان بدعم من السودان، فإنه سرعان ما تكونت في دارفور جبهة معارضة للنظام الحاكم في تشاد، وأطلقت هذه الجبهة على نفسها الجبهة الوطنية التشادية، وعملت الجبهة وفق أيديولوجية الجبهة الإسلامية القومية السودانية. وفور تشكيل الجبهة قامت بعدة اشتباكات مسلحة مع القوات التشادية على طول المنطقة الحدودية بين تشاد ودارفور. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1992 وقّعت الجبهة والحكومة التشادية اتفاقاً في ظل وساطة سودانية كانت متحيزة لمصلحة الجبهة. وعلى الرغم من الإعلان عن قيام عناصر الجبهة الوطنية التشادية بتسليم أسلحتهم للقوات المسلحة السودانية، فإن الحكومة التشادية رفضت الاعتراف بالجبهة كحزب سياسي، وقامت القوات الحكومية التشادية بعملية عسكرية داخل الأراضي السودانية أسفرت عن القبض على بعض عناصر الجبهة. وفي كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر 1994 وقعت اشتباكات عنيفة بين الجبهة وبين القوات الحكومية التشادية، وخاصة بعد انضمام رئيس الأركان السابق محمد جارفا وأتباعه إلى الجبهة، كما رفضت الجبهة في العام ذاته

التفاوض مع لجنة المصالحة التي عيّنها إدريس ديبي وأعلنت مواصلتها النضال حتى تتحقق أهدافها، والتي من بينها تسليم السلطة للمؤتمر الوطني المستقل لحين إجراء انتخابات رئاسية.[51]

وأدى الصراع الداخلي في تشاد بين الحكومة وحركات المعارضة إلى هروب نحو ثلاثة ملايين تشادي إلى السودان، واستقر معظمهم في دارفور حيث المناطق الحدودية بين البلدين، وأصبحت دارفور – في ظل غياب الموانع الطبيعية– معبراً للسلاح وللمتمردين. وفي ظل أوضاع الجفاف والتصحر التي شهدها الإقليم حدثت عمليات نهب مسلح، واشترك في هذه العمليات عسكريون سابقون في الجيش التشادي وأفراد من القبائل العربية وقبيلة الزغاوة من تشاد والسودان.[52]

وعندما اندلع الصراع في دارفور أدت أعمال العنف التي وقعت بين القوات الحكومية السودانية ومليشيات الجنجويد من جانب وقوات المتمردين في دارفور من جانب آخر إلى نزوح نحو مليوني شخص في دارفور وهروب نحو 220 ألف لاجئ إلى تشاد. وقامت مليشيات الجنجويد بأعمال هجومية في عدة قرى حدودية تشادية استهدفت اللاجئين السودانيين وسرقة الماشية، وأسفرت هذه العمليات عن مقتل الكثير من المدنيين.[53]

ونظراً لأن العدد الأكبر من متمردي دارفور ينتمي إلى قبيلة الزغاوة، والتي تمتد فروعها إلى تشاد، بل إن الرئيس التشادي نفسه (إدريس ديبي) ينتمي إلى هذه القبيلة بفرعها التشادي، فإن نظام ديبي كان في موقف بالغ الحساسية؛ فهو لا يستطيع تجاهل مطالب الحكومة السودانية بالامتناع عن دعم المتمردين في دارفور والمساهمة في احتواء التمرد، وخاصة أن السودان ساعده في الوصول إلى سدة الحكم في تشاد، وفي الوقت ذاته واجه ديبي مطالب من قواته العسكرية وأبناء قبيلته بالتدخل لمساعدة أبناء عمومتهم من قبيلة الزغاوة في دارفور، والتي احتضنت ديبي وحركته حين كان ناشطاً في المعارضة المسلحة ضد نظام حسين هبري. وللخروج من هذا المأزق حاول ديبي

القيام بجهود وساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور (مفاوضات نجامينا الأولى والثانية)، إلا أن هذه المفاوضات تعثرت بعد فترة قصيرة بسبب اتهام المتمردين للنظام التشادي بالتحيز لصالح الحكومة السودانية، وطالبوا بنقل المفاوضات إلى دولة أخرى خلاف تشاد.[54]

وكان رفض إدريس ديبي تقديم دعم مباشر لمتمردي دارفور من قبيلة الزغاوة أحد أسباب وقوع محاولة انقلاب فاشلة (لم تكن الأولى) في تشاد في أيار/ مايو 2004، قام بها أفراد من فصيل ديبي نفسه. وخلال عام 2005 تبادل البلدان (السودان وتشاد) الاتهامات بدعم وإيواء المتمردين والتدخل في الشؤون الداخلية. وفي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر وحتى كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه قامت عناصر من الجيش التشادي، وخاصة الحرس الجمهوري، وبعض أفراد عائلة ديبي بالانضمام إلى المعارضة المسلحة في شرق تشاد ودارفور. وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر قام التجمع من أجل الديمقراطية والحرية، إحدى حركات التمرد التشادية المتمركزة في دارفور، بهجوم على مدينة أدري Adre التشادية على الحدود السودانية التشادية، وأسفر الهجوم عن قتل العديد من المدنيين التشاديين، ورداً على الهجوم أعلنت تشاد في الشهر نفسه (23 كانون الأول/ ديسمبر) حالة الحرب State of Belligerence مع السودان، وقام الطرفان بحشد قواتهما على جانبي الحدود. وفي 28 كانون الأول/ ديسمبر 2005 قام التجمع من أجل الديمقراطية والحرية وسبع جماعات معارضة سياسية وعسكرية أخرى بتشكيل الجبهة المتحدة من أجل التحول الديمقراطي في تشاد، وقامت هذه الجماعات بتوحيد قواتها العسكرية تحت قيادة محمد نور عبدالكريم القائد السابق للتجمع من أجل الديمقراطية والحرية. وحاربت تشاد الحملة التي قام بها السودان لرئاسة قمة الاتحاد الأفريقي، التي كان من المقرر عقدها في الخرطوم في يومي 23 و24 كانون الثاني/ يناير 2006، بدعوى أنه يدعم ويروج عدم الاستقرار في المنطقة، ونجحت في إقصاء السودان عن رئاسة القمة. وفي محاولة لاحتواء الموقف أجريت في مدينة طرابلس الليبية مباحثات بين الجانبين (السوداني والتشادي) أسفرت عن التوصل إلى إعلان واتفاقية طرابلس لتحسين

العلاقات بين البلدين في الثامن من شباط/ فبراير 2006، وتعهد كل طرف بمقتضى هذا الإعلان بوقف الدعم للحركات المعارضة للطرف الآخر.[55]

وفي 13 نيسان/ إبريل 2006 قام المتمردون التشاديون بهجوم على العاصمة التشادية نجامينا بهدف إسقاط نظام إدريس ديبي، ولكن سرعان ما قامت القوات الحكومية التشادية بسحق التمرد، وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة أعلنت تشاد (في 14 نيسان/ إبريل) قطع علاقاتها الدبلوماسية بالسودان، واتهمته بالوقوف خلف محاولة الانقلاب، كما أعلنت تشاد انسحابها من مفاوضات أبوجا لإحلال السلام في دارفور (حيث كانت تعمل كوسيط في المفاوضات). ودعا إدريس ديبي إلى نشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، وتم نشر قوات فرنسية على الجانب التشادي للحدود السودانية التشادية، إلا أن الحكومة السودانية نفت الاتهامات التشادية بدعم محاولة الانقلاب والمتمردين التشاديين.[56]

ولقد أسفرت محاولة الانقلاب عن مقتل نحو 291 شخصاً من العسكريين والمتمردين والمدنيين، وأعلنت السلطات التشادية أنه تم اعتقال مئات المتمردين في نجامينا، وأن أكثر من نصف المعتقلين من السودانيين،[57] وهو ما عدَّته تشاد دليلاً على تورط السودان في محاولة الانقلاب.

وعلى هامش القمة الفرنسية الأفريقية التي انعقدت في شباط/ فبراير 2007، عُقدت تحت رعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك قمة ثلاثية بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى (وحضر القمة الرئيسان المصري والغاني)، وصدر عن القمة ما عُرف بـ "بيان كان" الذي تضمن تعهد كل دولة بعدم السماح لمتمردي الدول الأخرى بالعمل داخل أراضيها، وكذلك عدم السماح بمرور أسلحة للمتمردين في أي دولة من الدول الثلاث.[58] وخلال عام 2007 كانت هناك محاولات سعودية وإيرانية لتحسين العلاقات بين السودان وتشاد، إلا أن هذه الجهود ذهبت سُدى.

وفي أوائل عام 2008 قام المتمردون التشاديون بعدة محاولات فاشلة لإطاحة الرئيس ديبي، وكان نتيجة هذه المحاولات تصاعد وتيرة الانتقادات التشادية للحكومة السودانية بدعوى مساندة المتمردين. وعلى هامش قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في العاصمة السنغالية داكار، وقّع الرئيسان السوداني والتشادي اتفاقاً جديداً للسلام في 14 آذار/ مارس 2008، وتنامت الآمال بأن يفتح هذا الاتفاق آفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين، إلا أن هذه الآمال لم تصمد طويلاً.

وفي أعقاب الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان قرب العاصمة السودانية في العاشر من أيار/ مايو 2008 أعلنت السودان قطع علاقاتها الدبلوماسية بتشاد واتهمتها بالوقوف خلف هذا الهجوم. واتفق الطرفان، بوساطة من جانب ليبيا، في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 على عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وبالفعل تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، ولكن سرعان ما عادت العلاقات بينهما إلى التدهور مرة أخرى، ولاسيما في ظل تجدد الهجمات التي شنها المتمردون التشاديون على الأراضي التشادية. وبرعاية قطرية وليبية تم توقيع اتفاق الدوحة بين السودان وتشاد في أيار/ مايو 2009، ولكن في تموز/ يوليو من العام ذاته شن الطيران التشادي هجمات على الأراضي السودانية استهدفت مواقع المتمردين التشاديين في إقليم دارفور، ما أغضب الحكومة السودانية. وفي مطلع عام 2010 وقّع السودان وتشاد اتفاقاً لتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود بين الجانبين، وقام الرئيس التشادي بزيارة إلى الخرطوم في شباط/ فبراير من العام ذاته، والتقى خلالها بنظيره السوداني.

واستكمالاً لجهود التقارب بين البلدين، جرت في نجامينا في الشهر نفسه مفاوضات مباشرة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، وكانت هذه المفاوضات تحت رعاية الرئيس التشادي إدريس ديبي، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار[59] تلاه بعد ذلك الاتفاق الإطاري الذي وقعته الحكومة مع الحركة في الدوحة.

وحضر الرئيس التشادي حفل تنصيب الرئيس السوداني لفترة رئاسية جديدة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نيسان/ إبريل من العام ذاته.

ورغم التحسن الحالي في العلاقات السودانية التشادية إلا أن سرعة وتيرة التغير في العلاقات بين البلدين خلال الفترة الماضية لا تدعو إلى المغالاة في التفاؤل، ومع ذلك لا يمكن إغفال الانعكاسات الإيجابية لهذا التحسن على فرص تسوية الصراع في دارفور.

الصراع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا

تمتد الحدود بين إريتريا وجيبوتي لمسافة 110 كيلومترات تقريباً،[60] ولم يتم ترسيم الجانب الأعظم من الحدود بين البلدين. وفي عام 1897 أبرمت فرنسا (التي كانت تحتل جيبوتي) والملك منليك الثاني ملك إثيوبيا معاهدة تحدد الجزء الشمالي الشرقي من الحدود بين البلدين من نقطة رأس دوميرة في أقصى الشمال إلى بيسيديرو، ولكن لم يتم ترسيم هذا الجزء على أرض الواقع. وفي عامي 1900 و1901 وقعت فرنسا وإيطاليا (التي كانت تحتل إريتريا) بروتوكولين حول الحدود بين جيبوتي وإريتريا، إلا أنه لم يُحدد وضع جزيرة دوميرة في البروتوكولين، واتفقت فرنسا وإيطاليا على السيادة المشتركة على الجزيرة، وتعهدتا بعدم احتلالها سواء من جانبهما أو من جانب طرف آخر. وفي عام 1935 وقِّع اتفاق جديد منح جزيرة دوميرة لإريتريا، كما نقل الاتفاق الحدود البرية جنوباً داخل الأراضي التي كانت تعتبر ضمن حدود جيبوتي بمقتضى بروتوكولي 1900 و1901، ولكن لم يتم التصديق على هذه الاتفاقية، وبالتالي ظل البروتوكلان نافذين. وفي عام 1954 وقعت فرنسا وإثيوبيا (التي كانت تضم إريتريا إليها في ذلك الوقت) بروتوكولاً لترسيم الحدود، ولكن لم يتم ترسيم الحدود على أرض الواقع إلا بين دركو كوما (بالقرب من جبل موسى علي) ودداتو، وبالتالي بقي جزء طويل من الحدود يمتد من داداتو إلى البحر الأحمر من دون ترسيم، ولكن ظل هناك توافق عام على الالتزام بما جاء في البروتوكولين.[61]

وكادت تنشب حرب بين إريتريا وجيبوتي في عام 1996، عندما أعلن مسؤول جيبوتي أن إريتريا قصفت منطقة رأس دوميرة (منطقة حدودية بين البلدين يقطنها العفر)، وأشارت تقارير إلى قيام إريتريا بنشر خريطة تضع المنطقة المتنازع عليها ضمن حدودها، ولكن نفت إريتريا صحة هذه التقارير. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997 وقّع الطرفان اتفاقية لتدعيم العلاقات بينهما، ولكن لم تكن هذه الاتفاقية كافية وسرعان ما انهارت العلاقات بين البلدين، ولاسيما بعد نشوب الحرب الأثيوبية الإريترية واتهام الأخيرة لجيبوتي بالانحياز لصالح أثيوبيا والسماح لها باستخدام مينائها في استيراد أسلحة ومعدات عسكرية. ورفضت إريتريا محاولة الرئيس الجيبوتي آنذاك حسن جوليد القيام بجهود وساطة لتسوية الصراع الأثيوبي الإريتري، وبالتالي قطعت جيبوتي علاقاتها بإريتريا واستدعت سفيرها في أسمرا. وفي آذار/ مارس 2000 تمكنت ليبيا من القيام بجهود وساطة أسفرت عن عودة العلاقات الإريترية الجيبوتية، وفي العام التالي (2001) قام الرئيس الإريتري بزيارة إلى جيبوتي، كما قام نظيره الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة بزيارة أسمرا. واتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع سنوياً لمراجعة مجالات التعاون بين البلدين، وفي عام 2004 وقع الطرفان اتفاقيات تعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[62]

وفي شباط/ فبراير 2008 بدأت القوات الإريترية في عمل تحصينات وتعزيزات عسكرية في منطقة رأس دوميرة، وفي الثاني والعشرين من نيسان/ إبريل من العام ذاته قام رئيس جيبوتي بجولة في المنطقة الحدودية، وبعد ذلك أعلنت وزارة الخارجية الجيبوتية أن المواقع العسكرية الإريترية تمتد داخل الأراضي الجيبوتية لعدة مئات من الأمتار، ومن جانبها نفت إريتريا قيام جنودها بحفر خنادق على جانبي الحدود بين البلدين، وقامت جيبوتي بإرسال جنودها إلى الحدود. وفي الرابع والعشرين من الشهر ذاته اجتمع مسؤولون عسكريون من البلدين لدراسة الحالة ومناطق تمركز الجيشين. وأكد عمر جيلة في التاسع من أيار/ مايو من العام ذاته أن هناك عملاً عدائياً وانتهاكاً صارخاً لسلامة أراضيه الإقليمية.[63]

وأرسلت جيبوتي رسالة إلى مجلس الأمن الدولي في الخامس من أيار/ مايو 2008، أعربت خلالها عن انزعاجها الشديد من قيام إريتريا بحشد تدريجي لقواتها على الحدود منذ شباط/ فبراير من العام ذاته، وإقامة تحصينات وخنادق وإرسال جنود مسلحين إلى الجانب الجيبوتي في سلسلة جبال رأس دوميرة المطل على خطوط النقل البحري في البحر الأحمر، وأكدت جيبوتي أنها حاولت تسوية هذا الأمر مع السلطات الإريترية، كما أطلعت مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على الأوضاع، ولكن لم تسفر هذه التحركات عن أي رد ذي مصداقية، وبالتالي قامت جيبوتي بوضع قواتها في حالة تأهب تحسباً لقيام إريتريا بهجوم على أراضيها، وباتت قوات البلدين في مواجهة بعضهما بعضاً، وطالبت جيبوتي مجلس الأمن باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع نشوب نزاع في المنطقة.[64]

وسرعان ما نشبت مواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الجيبوتية وقوات الدفاع الإريترية خلال الفترة من 10 إلى 12 حزيران/ يونيو 2008، وأسفرت هذه المواجهات عن مقتل ما يزيد على 35 شخصاً وجرح العشرات من الأشخاص من الجانبين.[65] وأصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً في الثاني عشر من الشهر ذاته، أعرب خلاله عن قلقه الشديد بشأن الحوادث الخطرة التي وقعت على الحدود بين البلدين، ودان المجلس العمل العسكري الذي نفذته إريتريا ضد جيبوتي في رأس دوميرة وجزيرة دوميرة، ودعا المجلس الطرفين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، وحثهما على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وسحب القوات إلى مواقعها المعروفة سابقاً، وبذل جهود دبلوماسية بغرض حل المسألة سلميا وبصورة تتفق مع القانون الدولي.[66]

وكانت الخارجية الإريترية قد أصدرت في 11 حزيران/ يونيو 2008 بياناً صحفياً اتهمت فيه جيبوتي بشن حملات عدائية ضد إريتريا. وفي اليوم التالي قامت الإذاعة الحكومية الإريترية بتوجيه اللوم إلى جيبوتي، واتهمت الولايات المتحدة بإشعال الصراعات الإقليمية في المنطقة، وكان ذلك رداً على النشرة الصحفية التي أصدرتها

الخارجية الأمريكية والتي دانت العدوان العسكري الإريتري على جيبوتي. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته أعلن ممثل إريتريا لدى الأمم المتحدة أن جيبوتي بدأت بالهجوم، وأن إريتريا ردت دفاعاً عن النفس، ووجه اللوم إلى الولايات المتحدة لتسببها- على حد قوله - في إشعال الحروب في القرن الأفريقي. وفي المقابل، أعلن ممثل جيبوتي لدى الأمم المتحدة أن جيبوتي لم تكن لديها مطلقاً نية لشن الحرب، ولكنها اضطرت إلى الرد على هجمات إريتريا التي فشلت في تبرير سبب وجودها العسكري في الأراضي الجيبوتية.[67]

واجتمع مجلس الأمن الدولي في 24 حزيران/ يونيو من العام ذاته للنظر في رسالة قدمتها جيبوتي إلى المجلس في الحادي عشر من الشهر ذاته، وحضر الاجتماع دليتا محمد دليتا، رئيس وزراء جيبوتي، ومحمود علي أبو يوسف، وزير خارجية جيبوتي. وأكد رئيس الوزراء الجيبوتي في كلمته أمام الاجتماع أن القوات الإريترية لم تنتهك أراضي جيبوتي فحسب، بل احتلت أرضاً وشرعت في أعمال البناء على التراب الوطني لجيبوتي، وأكد أنه في ظل غموض الدوافع الإريترية، فإن هناك شكوكاً لدى جيبوتي بأن إريتريا تريد الحيلولة دون تحول جيبوتي إلى مركز بحري للمرور العام ببناء ميناء حديث وهياكل أساسية، وكذلك تريد إريتريا متابعة مواجهتها مع أثيوبيا من خلال إثارة نزاع مع جيبوتي التي تمر منها كل البضائع المتجهة إلى أثيوبيا، وهذه محاولة لتحويل النزاع إلى نزاع إقليمي. وأكد رئيس الوزراء أن جيبوتي تحركت على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لتسوية الصراع، ولكن إريتريا رفضت كل مبادرات الوساطة وأصرت على عدم الاعتراف بوجود أي مشكلة مع جيبوتي. وفي المقابل، أكد ممثل إريتريا خلال كلمته أمام الاجتماع أن جيبوتي اختارت الانخراط في توجيه اتهامات متواصلة ولا أساس لها ضد إريتريا خلال الشهرين الماضيين، كما أكد أن إريتريا لم تغزُ أراضي جيبوتي وليس لها أي طموحات إقليمية في المنطقة، ولا يوجد نزاع على الأراضي أو أي نزاع آخر بين إريتريا وجيبوتي، وأن حملة جيبوتي العدائية غير المبررة ترتكز على دوافع خارجية وتطورات إقليمية تتزامن معها. وأشار ممثل إريتريا إلى أن النظام الأثيوبي قام في 23 نيسان/ إبريل 2008 ببناء معسكر على

جبل موسى علي الذي يقع عند تقاطع حدود البلدان الثلاثة (جيبوتي وأثيوبيا وإريتريا)، وشق شبكة من الطرق المتعرجة إلى أعلى الجبل، وقام بنشر مدفعية هجومية بعيدة المدى ومعدات ثقيلة موجهة إلى إريتريا. وأكد ممثل إريتريا أن الهدف من الاستفزاز العسكري واستعمال جيبوتي كحصان طروادة هو صرف إريتريا عن خطتها الرئيسية وسعيها القانوني لضمان إخراج أثيوبيا من أراضيها بموجب قرار لجنة الحدود الأثيوبية الإريترية، وكذلك توريط إريتريا في جبهة أخرى.[68]

وأكد ممثل الولايات المتحدة خلال اجتماع مجلس الأمن أنه في حين لم تقع أعمال عنف جديدة بين الجانبين بعد البيان الرئاسي لمجلس الأمن في 12 حزيران/ يونيو، إلا أن إريتريا مازالت في وضع عسكري عدائي ضد جيبوتي وترفض الانخراط مباشرة أو من خلال طرف ثالث في التفاوض على حل سلمي للأزمة. ودعا الطرفين إلى سحب قواتهما العسكرية من المنطقة الحدودية والانخراط في عملية دبلوماسية لحل القضية سلمياً، وأكد أنه إذا لم تنخرط إريتريا في حل سلمي وتسحب قواتها إلى الوراء ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.[69]

وأرسل مجلس الأمن بعثة لتقصي الحقائق بين جيبوتي وإريتريا خلال الفترة من 28 تموز/ يوليو حتى 6 آب/ أغسطس 2008، ورفعت البعثة تقريرها إلى مجلس الأمن في 11 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، وأكد التقرير أن السلطات الإريترية رفضت السماح للبعثة (ولكل بعثات تقصي الحقائق الأخرى التابعة للمنظمات الإقليمية) بزيارة أسمرا أو الجانب الإريتري من الحدود. وبعد عرض تطورات الأزمة، أكد التقرير أن القوات الجيبوتية انسحبت بالفعل إلى حوالي أربعة أو خمسة كيلومترات بعيداً من المناطق المتنازع عليها استجابة لمطالب مجلس الأمن، بينما تجاهلت القوات الإريترية النداءات الداعية إلى الانسحاب من مواقعها على مرتفعات رأس دوميرة.[70]

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 1862 في 14 كانون الثاني/ يناير 2009، وطالب القرار إريتريا بسحب قواتها وجميع معداتها إلى مواقعها السابقة، كما طالبها بأن تقر بنزاعها

الحدودي مع جيبوتي في رأس دوميرة وجزيرة دوميرة، وتشارك بنشاط في حوار من أجل نزع فتيل التوتر، وتشارك أيضاً في بذل جهود دبلوماسية تُفضي إلى تسوية مقبولة من الطرفين لقضية الحدود، كما طالبها بتنفيذ التزاماتها الدولية بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، وأن تتعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً تاماً. وأعطى القرار إريتريا مهلة خمسة أسابيع من تاريخ صدور القرار لتنفيذ الالتزامات السالفة الذكر، كما طالب القرار الأمين العام بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تطور الحالة وامتثال الطرفين لالتزاماتهما في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع من تاريخ صدور القرار.[71]

ورفضت إريتريا قرار مجلس الأمن، وأصدرت الخارجية الإريترية في 15 كانون الثاني/ يناير من العام ذاته بياناً وصف القرار بأنه غير مدروس وغير متوازن وغير ضروري، وكررت بأنها لم تحتل أي أرض تمتلكها جيبوتي. وامتثالاً لقرار مجلس الأمن، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون رسالة إلى المجلس في الثلاثين من آذار/ مارس من العام ذاته، أكد فيها أنه لا توجد لديه معلومات بأن إريتريا امتثلت للقرار 1862، وأنها لاتزال تصر على أنها لم تحتل أي أرض تمتلكها جيبوتي، وأنها لا يمكن أن تقبل قراراً يطالب بانسحاب قواتها من أراضيها.[72]

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 1907 في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009، الذي أكد مجدداً قلق المجلس إزاء عدم سحب إريتريا قواتها إلى مواقعها السابقة، ورفضها الدخول في حوار مع جيبوتي أو قبول قيام منظمات إقليمية بجهود وساطة بين الجانبين. وأكد المجلس أن تصرفات إريتريا التي تقوض السلام والمصالحة في الصومال والنزاع بين جيبوتي وإريتريا يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وتصرف المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفرض حظراً على توريد السلاح لإريتريا وقيوداً على سفر بعض القادة السياسيين والعسكريين.[73]

وفي إثر صدور القرار 1907 أرسل أسياس أفورقي رسالة إلى مجلس الأمن في 28 كانون الثاني/ يناير 2010، انتقد فيها بشدة الممارسات الأمريكية ضد إريتريا، ولاسيما

توقيع الرئيس الأمريكي في حزيران/ يونيو 2009 الأمر التنفيذي رقم 1349 الذي وضع إريتريا على قائمة الدول التي تمارس الاتجار بالبشر وفرض عليها سلسلة من الجزاءات المالية. ونفى أفورقي مجدداً الاتهامات الموجهة لإريتريا بالتدخل في الصومال، كما نفى وجود نزاع حدودي مع جيبوتي وأكد أن الإدارة الأمريكية اختلقت هذا النزاع لدواعٍ تتعلق باستراتيجيتها في المنطقة، وطالب أفورقي بنقض وإلغاء القرار 1907. [74]

وفي تطور إيجابي، وقعت جيبوتي وإريتريا اتفاقية في الدوحة في 7 حزيران/ يونيو 2010، ونصت الاتفاقية على أنه استناداً إلى العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين بدولة قطر، ورغبة من الطرفين بأن يعهدا إلى دولة قطر بذل جهود الوساطة لإيجاد حل للخلاف الحدودي بينهما بالطرق السلمية، فقد اتفقتا على أن يفوضا الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بالصلاحيات الكاملة لإصدار وثيقة تتضمن ما يراه مناسباً من إجراءات قانونية وفنية وآليات لحل هذا الخلاف الحدودي بشكل نهائي وملزم للطرفين وقبولهما بوثيقة العمل التي ستعلنها دولة قطر، وبما سيتم من حل. [75]

وتم إصدار الوثيقة التنفيذية للاتفاقية، وتضمنت النقاط السبع الآتية: [76]

- تشكيل لجنة برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر، وعضوية ممثل من كل من الطرفين للنظر في الخلاف الحدودي. وتتولى اللجنة اختيار إحدى الشركات العالمية بموافقة الطرفين لكي تقوم بترسيم الحدود بينهما وفقاً للأصول والقواعد المتعارف عليها دولياً لترسيم الحدود وبما يتفق مع أحكام الاتفاقيات والقواعد الدولية الملزمة لهما بشأن تحديد الحدود بين بلديهما، ولرئيس اللجنة أن يشكل لجاناً ويستعين بمن يراه مناسباً من سياسيين وفنيين ومهنيين وقانونيين لإنهاء مهمة اللجنة.
- تهدف هذه اللجنة إلى إنهاء الخلاف الحدودي بين الطرفين والعمل على ترسيم الحدود بين البلدين بما يخدم علاقات حسن الجوار.

- يقوم الطرفان بتزويد قطر بكشف يوضح عدد وأسماء الأسرى لدى كل طرف، إن وجدوا، وكذلك بكشف يوضح عدد أسماء المفقودين، ويتم تبادل الأسرى بين البلدين، كما يقوم كل طرف بتقصي مصير المفقودين، وكل ذلك بإشراف دولة قطر.
- يقوم كل من الطرفين بتزويد دولة قطر بكافة المعلومات والوثائق والمستندات التي تيسر عمل اللجنة بغية تقديمها للشركة العالمية المكلفة بترسيم الحدود.
- تقدم الشركة المتفق عليها لترسيم الحدود نتائج عملها إلى اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذه الوثيقة، ويعتبر قرار اللجنة نهائياً وملزماً للطرفين.
- تتولى دولة قطر بوصفها الوسيط في حل الخلاف بين الطرفين بالإشراف على مراقبة الحدود من خلال بقاء قواتها في المناطق الحدودية لحين صدور القرار النهائي بشأن الخلاف من اللجنة المشار إليها في المادة الأولى.
- تقوم دولة قطر بإيداع الاتفاقية والوثيقة التنفيذية للاتفاقية حول تسوية الخلاف الحدودي لدى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي.

ويمكن القول إن نجاح دولة قطر في تسوية وإنهاء النزاع الحدودي مرهون بمدى رغبة الطرفين في إنهاء هذا النزاع، وبخاصة إريتريا، ولاسيما أن بقاء هذا النزاع من دون حل قد يتحول إلى بؤرة جديدة للصراع تُضفي مزيداً من التعقيد والاضطراب على الأوضاع في القرن الأفريقي.

الصراع حول الموارد الطبيعية "مياه نهر النيل"

يوجد في أفريقيا الكثير من الموارد الطبيعية (نفط، ومعادن، ومياه، وغيرها). ويشير كلارنس Clarence إلى نمطين للموارد الطبيعية، يُطلق على النمط الأول الموارد المحدودة Point Resources، وهي الموارد غير المتجددة التي ترتبط بمنطقة جغرافية محددة مثل المعادن، أما النمط الثاني فهو الموارد المنتشرة Diffuse Resources، وهي الموارد المتجددة

التي تنتشر على نطاق جغرافي واسع مثل المياه. ويرى كلارنس أن نشوب صراعات حول الموارد الطبيعية يكون في حالة النمط الأول أكثر حدوثاً من النمط الثاني.[77]

وقد شهدت القارة حالات كثيرة من الصراع حول الموارد الطبيعية،[78] وأخذ بعض هذه الصراعات طابعاً داخلياً، وأثبت بعض الدراسات أن هناك علاقة قوية بين وجود موارد طبيعية داخل الدولة ونشوب حرب أهلية داخلها، وعادة ما يكون للموارد الطبيعية صلة بمدة الصراع وكثافته.[79] كما تأخذ الصراعات حول الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان طابعاً دولياً.

وتعد الموارد المائية أحد الموارد الطبيعية المهمة على مستوى العالم بصفة عامة وعلى مستوى القارة الأفريقية بصفة خاصة، وهناك من يرى أن حروب القرن الحادي والعشرين سوف تدور حول المياه، كما أن الصراعات الأساسية التي ستشهدها القارة الأفريقية خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ستكون حول أهم سلعة وهي المياه.[80]

ويوجد في أفريقيا مجموعة من أحواض الأنهار تشكل تقريباً نصف إجمالي مساحة القارة الأفريقية. ومع ذلك، فإن القارة لا تستخدم سوى 2٪ فقط من المياه الموجودة داخلها. ويعتبر نهر النيل من أهم الأنهار الموجودة داخل القارة، فهو من أطول أنهار العالم، حيث يبلغ طوله نحو 6825 كيلومتراً، ويضم حوض نهر النيل عشر دول عربية وأفريقية.[81]

وتشترك ثماني دول من دول القرن الأفريقي في حوض نهر النيل؛ وهي السودان وأثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وإريتريا، ويُضاف لها من خارج منطقة القرن الأفريقي مصر وجمهورية الكونجو الديمقراطية، لتشكل هذه الدول العشر معاً حوض نهر النيل. وتبلغ مساحة الحوض نحو 3.1 ملايين كيلومتر مربع، وتساهم دول نهر النيل بنسب مختلفة في المساحة الكلية لحوض نهر النيل (انظر الجدول 2-1).

وبعد حصول دول حوض نهر النيل على استقلالها من القوى الاستعمارية نشب بينها صراع مستمر حول مياه نهر النيل. وعندما طرحت الحكومة المصرية في عام 1952 مشروع إنشاء السد العالي بسعة تخزين بلغ مقدارها نحو 156 مليار متر مكعب سنوياً، جرت عدة جولات من المفاوضات بينها وبين السودان (قبيل حصولها على الاستقلال وبعده)، وبدأت الجولة الأولى للمفاوضات بين الجانبين خلال الفترة من أيلول/ سبتمبر حتى كانون الأول/ ديسمبر 1954. وفي عام 1955 تم استئناف المفاوضات بين الجانبين، ولكنها لم تسفر عن نتائج حاسمة. وفي عام 1958 تدهورت العلاقات بين البلدين (وكانت السودان قد حصلت على استقلالها الرسمي في الأول من كانون الثاني/ يناير 1956)، وأصبح هناك احتمال وقوع مواجهة عسكرية بين الجانبين، وخاصة بعد أن أرسلت مصر فرقة عسكرية إلى المنطقة المتنازع عليها بين البلدين. وفي عام 1959 أعلنت السودان منفردة مشروع سد سنار على نحو مخالف لاتفاقية عام 1929 التي وقعتها مصر وبريطانيا نيابة عن السودان في السابع من أيار/ مايو 1929 .[82]

وفي الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 1959 وقّع الجانبان (المصري والسوداني) اتفاقية مياه النيل. ووفقاً لهذه الاتفاقية، فإن متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل عند بحيرة ناصر هو 84 مليار متر مكب، تم تقسيمها بين مصر والسودان بحيث تحصل مصر على 55.5 مليار متر مكعب، وتحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب، وتُركت العشرة المليارات الأخرى كفاقد بالتبخر في بحيرة ناصر. ونصت الاتفاقية أيضاً على أن أية زيادة في متوسط إيرادات النهر يتم تقسيمها بالتساوي بين البلدين، وإنشاء لجنة فنية مشتركة ودائمة لحل النزاعات ومراجعة ادعاءات باقي دول الحوض. كما اتفق الجانبان على مواجهة أية مطالب وادعاءات من جانب دول الحوض بموقف مصري سوداني موحد.[83]

وعلى الرغم من دعوة باقي دول الحوض لحضور المفاوضات قبيل التوصل إلى اتفاقية مياه النيل، إلا أنهم لم يحضروا ولم يوافقوا على الاتفاقية، وانتقدتها بشدة أثيوبيا وكينيا،[84] حيث أعلنت أثيوبيا أن الاتفاقية ملزمة فقط لأطرافها، ولا تؤثر على حقوقها

في استخدام مياه النيل داخل إقليمها بالشكل الذي يخدم أهداف التنمية، وخاصة أنها في حاجة إلى زيادة إنتاجها الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، ولمواجهة الجفاف والمجاعة والنمو السكاني المتزايد.[85]

الجدول (2-1)

الأراضي الواقعة داخل حوض نهر النيل في كل الدول الأعضاء

الدولة	المساحة الكلية (كم^2)	المساحة الواقعة داخل الحوض (كم^2)	نسبة المساحة الواقعة داخل الحوض من إجمالي مساحته (٪)	نسبة المساحة الواقعة داخل الحوض من إجمالي مساحة الدولة (٪)
بوروندي	27834	13260	0.4	47.6
الكونجو الديمقراطية	2344860	22143	0.7	0.9
مصر	1001450	326751	10.5	32.6
إريتريا	121890	24921	0.8	20.4
أثيوبيا	1100010	365117	11.7	33.2
كينيا	580370	46229	1.5	8
رواندا	26340	19876	0.6	75.5
السودان	2505810	1978506	63.6	79
تنزانيا	945090	84200	2.7	8.9
أوغندا	235880	231366	7.4	98.1

المصدر:

Simon A. Mason, "From Conflict to Cooperation in the Nile Basin: Interaction Between Water Availability, Water Management in Egypt and Sudan, and International Relations in the Eastern Nile Basin-Conflict Sensitive Interviewing and Dialogue Workshop Methodology", Doctoral Thesis, Swiss Federal Institute of Technology, Zurich, 2004, p. 3. Available at: http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?id=7387&lng=en

وتعتبر أثيوبيا واحدة من أكبر الدول التي توجد بها مياه سطحية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يوجد بها نحو 11 بحيرة و14 نهراً رئيسياً من بينها 12 نهراً عابراً للحدود. وعلى الرغم من مصادر المياه الضخمة الموجودة داخل أثيوبيا، فإن نسبة ضئيلة من هذه المياه تستخدم داخل الدولة (1٪ تقريباً من إيرادات الأنهار الأثيوبية يستخدم في إنتاج

الطاقة، وحوالي 1.5٪ يستخدم لأغراض الري التقليدي)، وتتدفق معظم المياه إلى خارج أثيوبيا حيث الدول المجاورة. وتساهم أثيوبيا بحوالي 86٪ من إجمالي إيرادات نهر النيل التي تصل إلى السودان ومصر (انظر الجدول 2-2). ومن أهم الروافد في أثيوبيا النيل الأزرق والسوباط وعطبرة، وتساهم هذه الروافد الأثيوبية خلال فترة الفيضان التي تستمر من تموز/ يوليو حتى أيلول/ سبتمبر من كل عام بنحو 95٪ من إجمالي إيرادات نهر النيل التي تصل إلى مصر والسودان.[86]

الجدول (2-2)

مساهمة الروافد في إيرادات نهر النيل

الموقع	الرافد	المساهمة السنوية (٪)	المساهمة خلال فترة الفيضان (٪)
المرتفعات الأثيوبية	النيل الأزرق	59	68
	السوباط	14	5
	عطبرة	13	22
البحيرات الاستوائية	بحر الجبل (النيل الأبيض الأعلى)	14	5
الإجمالي		100	100

المصدر:

Fiona Flintan & Imeru Tamrat, "Spilling Blood over Water?: The Case of Ethiopia", Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds.), *Scarcity and Surfeit: The Ecology of Africa's Conflicts* (Pretoria: Institute of Security Studies, 2002), p. 295.

ولتقليل الفاقد في المياه وزيادة إيرادات نهر النيل التي تصل إلى مصر والسودان تم طرح مشروع قناة جونجلي Jonglei Canal من جانب مصر،[87] ووافق عليه السودان في عام 1976. وفي عام 1978 بدأت شركة فرنسية في حفر القناة، وبعد حفر نحو 250 كيلومتراً من أصل 360 كيلومتراً (إجمالي طول القناة) قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعدة هجمات أدت إلى وقف الحفر في القناة في عام 1984. وبعد سقوط نظام جعفر نميري

تدهورت العلاقات المصرية السودانية بسبب معارضة مصر الشديدة للمطالب السودانية بمراجعة اتفاقية عام 1959 وزيادة حصة السودان في مياه النيل.

وحين وقعت أثيوبيا والسودان اتفاقيتين للتعاون حول استخدام مياه النيل في كانون الأول/ ديسمبر 1991 ونيسان/ إبريل 1994، لم تُخفِ مصر قلقها من تأثر حصتها سلبياً من مياه النيل، ولاسيما أنها تعتبر أن الحفاظ على حصتها من مياه النيل ليست مجرد مسألة أمن قومي فقط، إنما هي مسألة تتعلق بالبقاء القومي، كما صرح مرة السفير المصري في أثيوبيا، مروان بدر، في عام 1998 .[88]

وعلى الرغم من طرح مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiative في عام 1999 لدفع التعاون الجماعي بين دول حوض النيل إلى الأمام،[89] فإن الطابع الصراعي ظل السمة الغالبة للعلاقات بين دول الحوض، خاصة في ظل إعلان كينيا وتنزانيا وأوغندا في كانون الأول/ ديسمبر 2003 عدم اعترافها باتفاقية عام 1929 بين مصر والسودان، ومطالبة الدول الثلاث بحقها في استخدام مياه بحيرة فيكتوريا في الأغراض الزراعية. كما تنامى تيار داخل الدول الثلاث يطالب بمعاملة مياه النيل كسلعة يمكن بيعها ونقلها إلى أي دولة داخل الحوض أو خارجه، وهو اتجاه يلقى معارضة رئيسية من طرف كل من مصر والسودان.[90]

وإذا كان الصراع حول مياه نهر النيل أخذ في كثير من الأحيان أبعاداً سياسية، حيث تم تسييس المياه واستخدامها كوسيلة للضغط على بعض دول الحوض،[91] إلا أنه بات في الآونة الأخيرة أكثر ارتباطاً بقضية نقص المياه ومتطلبات التنمية المتزايدة داخل دول الحوض. وقد أفاد بيان وزاري وقعت عليه 22 دولة أفريقية، شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة عن المياه في كانون الأول/ ديسمبر 2001، أنه بحلول عام 2010 ستعاني 17 دولة أفريقية على الأقل نقصاً في المياه، من بينها ست من دول حوض النيل؛ هي مصر، وأثيوبيا، وبوروندي، وإريتريا، وتنزانيا، وأوغندا.[92] كما أشارت بعض الدراسات إلى أن ثلث سكان القارة (حوالي 300 مليون نسمة) يعاني بالفعل من ندرة المياه Water Scarcity،

وبحلول عام 2025 سيعاني نصف دول القارة من جراء الإجهاد المائي Water Stress، وسيؤدي النمو السكاني المتزايد وموجات الجفاف المتكررة والمجاعات في بعض مناطق القارة إلى زيادة الطلب على المياه.[93]

وفي هذا الإطار، أعلن وزير المياه التنزاني، إدوارد لوواسا، في آذار/ مارس 2004 أنه في ظل حاجة المواطنين التنزانيين إلى المياه لن تقف الحكومة دون حراك بينما تقبع بحيرة فيكتوريا أمامها. وفي نيسان/ إبريل من العام ذاته دعا الرئيس الأوغندي مجدداً إلى إعادة النظر في اتفاقية عام 1929. وطالب وزير المياه الأوغندي بضرورة توحيد جهود كينيا وتنزانيا وأوغندا في جبهة واحدة خلال المفاوضات الجارية في إطار مبادرة حوض النيل، وأن تعمل الدول الثلاث على الحفاظ على بحيرة فيكتوريا والاستفادة القصوى من مواردها. وكذلك طالب مودي أوري نائب الرئيس الكيني بضرورة استبدال اتفاقية عام 1929؛ لأنها - على حد قوله - حرمت العديد من الدول التي تقع على ضفاف النيل من استخدام مياهه. وأكد المتحدث باسم وزارة الموارد المائية الأثيوبية في 26 شباط/ فبراير 2004 أن أثيوبيا لديها تحفظات على معاهدة عام 1929، كما أن أثيوبيا أعلنت دوماً رفضها لاتفاقية عام 1929 واتفاقية عام 1959.[94]

وعقدت دول حوض النيل عدة جولات من المفاوضات في إطار مبادرة حوض النيل، والتي تضمنت برنامجاً للرؤية المشتركة (SVP) وبرامج مشروعات الأحواض الفرعية (SAPs)، وتهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال الاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل،[95] وحاولت التوصل إلى إطار قانوني ومؤسسي للمبادرة.

وتم التوصل إلى مشروع للإطار القانوني والمؤسسي للمبادرة يشتمل على 39 مادة موزعة على ثلاثة أجزاء، على غرار المبادئ الواردة في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997)، ولكن ظلت

هناك ثلاث نقاط خلافية حالت دون اكتمال الإطار القانوني للمبادرة؛ وهي الإخطار المسبق، والاتفاقيات القائمة والموقف منها، ومبدأ الحقوق المكتسبة.[96]

وظل الخلاف قائماً بين دول المنابع من جانب ودولتي المصب والمجرى (مصر والسودان) من جانب آخر حول معايير وقواعد تقاسم واستخدام مياه النيل، وتمخض عن وجهتي نظر: الأولى تدعو إلى إعادة تقسيم الإيراد الحالي للنهر بين دول الحوض دون إلحاق ضرر ذي شأن بإحداها، والثانية تطالب باحترام الحقوق والاستخدامات القائمة بما يعني الإبقاء ضمنياً على الوضع القائم وتنمية موارد النهر لصالح كل دول الحوض. وفي حين أن دول المنابع تبنت وجهة النظر الأولى، نجد أن مصر والسودان تبنتا وجهة النظر الثانية.[97]

وظل وجوب شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قُطرية من قبل دول المنابع إحدى نقاط الخلاف بينها وبين مصر والسودان، وكان ذلك انعكاساً للجدل الفقهي بين اتجاهين في القانون الدولي العام للمياه: الاتجاه الأول يقر بالحرية المطلقة لدول المنابع في إقامة أية مشروعات مائية قُطرية على أراضيها دون أن تكون ملزمة بإخطار دول المصب مسبقاً بالأعمال المزمع القيام بها (نظرية هارمون)؛ والاتجاه الثاني يقر بأن دول المنابع ملزمة بالتشاور المسبق مع دول أسفل النهر قبل إقدامها على القيام بمشروعات قُطرية في أعالي النهر للتأكد من أن تلك المشروعات لا تسبب ضرراً من أي نوع للإيراد المائي الطَبيعي للنهر عند دول المصب. وتمسكت دول المنابع بالاتجاه الأول، في حين تمسكت مصر والسودان بالاتجاه الثاني. ورأت دول المنابع أن تطبيق هذا الشرط يقيد حريتها وينتقص من سيادتها، وأنه في حالة تطبيق هذا الشرط لابد من أن يطبق بشكل تبادلي، أي أن يكون التزامها بإخطار مصر مسبقاً بأية مشروعات مائية مرهوناً بالتزام مصر بالتشاور المسبق معها عند إقامة أية مشروعات مائية.[98]

واستمرت المفاوضات بين وزراء دول حوض النيل من أجل استكمال مشروع الاتفاق الإطاري وإيجاد صيغ توفيقية لنصوص الاتفاق، وتم الاتفاق على أن تحل مادة الأمن المائي محل المادة الخاصة بالحفاظ على الاتفاقيات القائمة. وأصرت مصر والسودان

على أن الأمن المائي لأي دولة من دول الحوض لا يؤثر على الحقوق والاستخدامات الحالية للدول الأخرى. وخلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد في أوغندا في حزيران/ يونيو 2007 تم الاتفاق على تبني الفقرة الخاصة بالأمن المائي محتوية على التحفظ المصري السوداني بشأنها، مع رفع الأمر إلى رؤساء دول وحكومات حوض النيل لإيجاد حل لهذا الخلاف، كما تم الاتفاق على أن تتولى اللجنة الفنية الاستشارية بحث الإجراءات المتعلقة بالإخطار المسبق.

وفي أيار/ مايو 2009، عُقد اجتماع وزاري غير عادي في كينشاسا اتفقت خلاله دول المنابع السبع على التوقيع على مشروع الاتفاق الإطاري مع إدراج بند الأمن المائي في ملحق الاتفاقية، وأعلنت مصر عدم موافقتها على توقيع الاتفاق الإطاري دون الوصول إلى اتفاق حول النقاط الخلافية، والتي حددتها مصر في ثلاث نقاط، هي: ضرورة وجود بند خاص بالأمن المائي يتضمن الحفاظ على الحقوق والاستخدامات الحالية، وتضمين الاتفاق الخطوات الخاصة بالإخطار المسبق، وعدم تعديل مواد الاتفاق الإطاري إلا بالتوافق (الإجماع) أو بالأغلبية على أن تتضمن هذه الأغلبية مصر والسودان، وتضامن السودان مع الموقف المصري.[99]

وعُقد في الفترة 27–28 تموز/ يوليو 2009 في الإسكندرية الاجتماع الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل، وبعد مناقشة القضايا الاستراتيجية الأساسية لم يتم التوصل إلى حل وسط بشأن النقاط محل الخلاف في الاتفاق، وأرادت دول المنبع التوقيع على الاتفاق ولكن الرفض المصري والسوداني حالا دون ذلك،[100] وبالتالي تم تكليف اللجنة الفنية واللجنة التفاوضية بعقد اجتماعات لحل نقاط الخلاف، على أن يُعقد اجتماع وزاري غير عادي في شرم الشيخ لاستعراض نتائج هذه الاجتماعات.

وعُقد الاجتماع الأخير في سلسلة الاجتماعات التفاوضية حول اتفاقية الإطار التعاوني (CFA) في مدينة شرم الشيخ في 13 نيسان/ إبريل 2010، وذلك للاطلاع على نتائج الاجتماعات الفنية وإجراء مشاورات نهائية حول اتفاقية الإطار. وخلال الاجتماع

اتفقت الدول السبع (بوروندي، والكونجو الديمقراطية، وأثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا) على التوقيع على الاتفاقية الإطارية، وفتح باب التوقيع على الاتفاقية اعتباراً من 14 أيار/ مايو من العام ذاته ولمدة لا تزيد على عام. ورفضت مصر والسودان هذا الاقتراح شكلاً وموضوعاً، واعتبرتاه يعكس فقط رؤية الدول السبع.[101]

وفي 14 أيار/ مايو 2010 في مدينة عنتيبي الأوغندية قام ممثلو أربع دول من دول منابع نهر النيل (هي: أثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا) بالتوقيع بشكل منفرد على اتفاقية الإطار التعاوني بين دول حوض نهر النيل. وسرعان ما انضمت كينيا إلى الدول الموقعة على الاتفاق. وهكذا باتت الاتفاقية الإطارية مفتوحة للتوقيع عليها خلال عام ينتهي في 13 أيار/ مايو 2011.

وظل الموقف المصري والسوداني رافضاً التوقيع على الاتفاق الإطاري، ومشدداً على أن فتح باب التوقيع عليه لا يعد ملزماً لهما بأي شكل من الأشكال من الناحية القانونية، فضلاً عن أنه يهدد بفشل مبادرة حوض النيل.[102]

واستضافت العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 26 و27 حزيران/ يونيو 2010 اجتماعاً لوزراء دول حوض النيل تحت شعار «معاً من أجل مستقبل أفضل»، وخلال الاجتماع أكد وزير الموارد المائية والري المصري حرص بلاده على الحوار والتفاهم الهادئ مع دول حوض النيل للوصول إلى حلول للقضايا العالقة بين دول المصب والمنبع، مشيراً إلى أن الحوار يتم من خلال مبادرة حوض النيل وفي إطار اجتماعاتها الدورية، وأكد الوزير المصري أن مبدأ مصر لم يتغير بشأن العلاقات مع دول الحوض بالرغم من انفراد عدد من دول المنبع بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية.

وعقب انتهاء الاجتماع الوزاري، أعلن وزير الري السوداني أن بلاده قررت تجميد عضويتها في مبادرة حوض النيل بعد أن رفضت دول المنبع الخمس التي وقعت الاتفاقية الإطارية التراجع عن موقفها. وأعلن وزير الري المصري فور عودته للقاهرة أن موافقة

دول الحوض مجتمعة على عقد اجتماع استثنائي على مستوى الوزراء لمناقشة تداعيات التوقيع المنفرد من جانب خمس دول على الاتفاقية الإطارية هو تطور إيجابي، ويوفر هذا الاجتماع الاستثنائي فرصة أكبر لدول الحوض لمناقشة القضايا الخلافية، حيث ركز اجتماع أديس أبابا على مناقشة الميزانية والمشروعات المشتركة في مبادرة حوض النيل. ولم يتم تحديد موعد عقد الاجتماع الاستثنائي ولا مكان انعقاده، ومن المتوقع أن يُعقد خلال الفترة من أول أيلول/ سبتمبر حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر في الخرطوم أو نيروبي.[103]

ونظراً إلى أن مصر تعتبر الحفاظ على حصتها من مياه النيل مسألة بقاء قومي، فهناك من يشير إلى احتمال لجوء مصر إلى استعمال القوة إذا كان ذلك ضرورياً لحماية مصالحها المائية، وثمة تصريحات لمسؤولين مصريين تنحو هذا المنحى.[104] وإذا كانت مصر قد لجأت في الآونة الأخيرة إلى مبدأ التعاون، وانتهجت سياسات مرنة في علاقاتها مع دول الحوض، فإن هذا لا يعني – وفق هذا الرأي – أنها أسقطت من حساباتها أسلوب الحسم أو المواجهة إذا وجدت ما يهدد مصالحها في مياه النيل.[105] وفي المقابل، هناك من يستبعد فكرة نشوب صراع مسلح بين مصر وبعض دول حوض النيل، وخاصة أثيوبيا، وذلك لعدة اعتبارات على رأسها العامل الجغرافي.[106] ومن غير المتصور لجوء مصر إلى استخدام القوة العسكرية في مواجهة أي دولة من دول حوض النيل.

لقد أضحت دول حوض النيل في الوقت الراهن في حاجة إلى التعاون والتنسيق المشترك أكثر من أي وقت مضى؛ وذلك من أجل التوصل إلى صيغة توافقية تعزز التعاون والعمل الجماعي من أجل مواجهة متطلبات التنمية في كل دول الحوض، وللحيلولة دون مزيد من التصعيد حتى لا تتاح الفرصة لأطراف خارجية تتدخل وتتلاعب بمستقبل شعوب ودول المنطقة.

الفصل الثالث

محددات الدور الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي

يُقصد بالمحددات العوامل التي تفرض نفسها على صانعي القرار ومتخذيه داخل الدولة بحيث لا يمكن تجاهلها، وينبع بعض هذه المحددات من البيئة الداخلية للدولة، بينما ينبع بعضها الآخر من البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية). وتتفاوت المحددات الداخلية والخارجية من حيث مدى تأثيرها على صانعي القرار، ومن ثم يصعب الفصل في إشكالية أيهما أكثر تأثيراً على صانعي القرار، لأن ذلك يختلف من حالة إلى أخرى.

ويتأثر الدور الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي بعدة محددات داخلية وإقليمية ودولية. وتتمثل المحددات الداخلية في المصالح الأمنية التي تنامى دورها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، والمصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة. أما المحددات الإقليمية فتتمثل في نشأة شبكة من المنظمات والتجمعات الإقليمية الفرعية داخل المنطقة، وسرعان ما بدأت هذه المنظمات والتجمعات في ممارسة أدوار سياسية جعلتها تحظى باهتمام دولي كبير. أما المحددات الدولية فتتمثل في تغير النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعدد المنافسين للولايات المتحدة داخل منطقة القرن الأفريقي.

المحددات النابعة من البيئة الداخلية للولايات المتحدة

يتأثر الدور الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي بعدة عوامل نابعة من البيئة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل هذه العوامل المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة، والدور الذي تمارسه جماعات الضغط الداخلية، وبخاصة اللوبي الصهيوني والأمريكيون ذوو الأصول الأفريقية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

أولاً: المصالح الأمنية الأمريكية ومحاربة الإرهاب

تحتل الاعتبارات الأمنية المرتبة الأولى بين المحددات الداخلية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة القرن الأفريقي، ولاسيما بعد بدء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

فبعد انتهاء الحرب الباردة اختفى التهديد السوفيتي للمصالح الأمريكية في أفريقيا، وظهرت عوامل أخرى جديدة باتت – من المنظور الأمريكي – تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية داخل القارة، ويؤكد ذلك ديفيد أولبرايت David Albright، إذ يرى أن ظهور الجماعات الإسلامية الأصولية (المتطرفة) المعادية للغرب أصبح يمثل التهديد الحقيقي الوحيد لمصالح الولايات المتحدة في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة.[1] وفي السياق نفسه، يرى بيتر شريدر Peter J. Schraeder أن انهيار الاتحاد السوفيتي خلق نوعاً من الفراغ في السلطة داخل القارة الأفريقية، وحاولت الحركات الأصولية الإسلامية ملء هذا الفراغ بعدة أشكال وصور راديكالية، وساندتها في ذلك دول مثل إيران والسودان وليبيا، وشكلت – على حد قوله – تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في أفريقيا.[2]

ولقد حظيت منطقة القرن الأفريقي باهتمام كبير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لعدة اعتبارات، وفي مقدمها الاعتبارات الأمنية، حيث تعاني المنطقة أوضاع عدم الاستقرار السياسي على نحو قد يجعلها ملاذاً للجماعات "الإرهابية"، وخاصة أنها تضم بعض التنظيمات التي وصفتها الولايات المتحدة بالإرهابية (مثل الاتحاد الإسلامي الصومالي، وحركة الجهاد الإسلامي الإريتري، والجبهة الإسلامية القومية السودانية). كما شهدت المنطقة وقوع عدة عمليات إرهابية؛ مثل محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران/ يونيو 1995، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في السابع من آب/ أغسطس 1998،[3] وأسفرت تلك التفجيرات عن مقتل 224 شخصاً (12 أمريكياً و212 من الأفارقة) وجرح المئات من الكينيين والتنزانيين.

وقد حمّلت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة المسؤولية عن تلك التفجيرات،[4] علماً أن زعيم التنظيم أسامة بن لادن كان قد غادر السودان إلى أفغانستان عام 1996.[5]

ولمواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي، اتجهت إلى تعزيز تعاونها الأمني مع دول المنطقة، فأنشأت مكتبين لتقديم المساعدات الأمنية في جيبوتي وكينيا، وقدمت مساعدات ومنحاً عسكرية لجيوش معظم دول القرن الأفريقي (مثل منحة الدراسة العسكرية في الولايات المتحدة التي قدمتها في عام 1995 لجيوش سبع من دول القرن الأفريقي، هي: بوروندي، وجيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا)، كما أرسلت خبراء عسكريين أمريكيين لتلك الدول لتحسين المهارات العسكرية لجيوشها. واتخذت الولايات المتحدة من أسمرا مقراً لممثل القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM).[6]

وبعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حاولت الولايات المتحدة على الفور بناء تحالف دولي يتجاوز التحالفات العسكرية التقليدية ويغلب عليه الطابع السياسي، ويركز على التعاون الدولي والتنسيق الإجباري (الناتج عن ضغوط دبلوماسية وسياسية واقتصادية) بين الولايات المتحدة وباقي الدول في المجالات الأمنية والاستخباراتية والمالية، من أجل تعقب الجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية لتفكيك شبكتها العالمية ووقف مواردها المالية.[7] فبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بثلاثة أيام فقط اجتمع والتر كانستينر Walter Kansteiner مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية في ذلك الوقت بمبعوثي معظم السفارات الأفريقية في واشنطن، بما فيها سفارات دول القرن الأفريقي، وطالبهم بتأييد الحرب الأمريكية على الإرهاب من خلال التعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، فضلاً عن تسهيل مهام البعثات الاستخباراتية الموفدة إليها، وكذلك فرض مزيد من الرقابة على المنافذ والحدود والقبض على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى الولايات المتحدة.[8]

وفي ندوة انعقدت في واشنطن عام 2002 تحت رعاية معهد أمريكا – أفريقيا The Africa-America Institute، وصف كانستينر استجابة الدول الأفريقية لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بأنها كانت رائعة، حيث أعلنت كل الدول الأفريقية تعاطفها ودعمها للولايات المتحدة، كما تعاونت الدول الأفريقية بشكل كامل مع الولايات المتحدة في ثلاثة ميادين مهمة؛ هي تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة تدفقات الأموال، وتحركات الأفراد.[9]

وبمقتضى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة التي قدمها جورج دبليو بوش في 17 أيلول/ سبتمبر 2002،[10] تخلت الولايات المتحدة عن سياستي الردع Deterrence والاحتواء Containment لصالح فكرة الضربات الوقائية Preemptive Actions ضد مصادر التهديد للأمن القومي الأمريكي، وأصبح ذلك يعرف بمبدأ (أو نظرية) بوش Bush Doctrine.[11]

وكانت الحرب الأمريكية على أفغانستان التي بدأت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 تطبيقاً أولياً لنظرية بوش، وأدت هذه الحرب إلى تفكيك تنظيم القاعدة الذي ارتكز لسنوات عديدة في أفغانستان، وبدأت مجموعات منه في البحث عن بيئة جديدة تشبه أفغانستان، ومن ثم اتجهت إلى منطقة باب المندب والقرن الأفريقي حيث جبال اليمن الشديدة الارتفاع والتضاريس الحادة، وكذلك المساحة الصحراوية الهائلة في الصومال التي تطل على العديد من الموانئ، ومن ثم يمكن الدخول والخروج إلى هذه المنطقة بسهولة.[12]

وقد أعلن مسؤولون أمريكيون بشكل متكرر أن الصومال والسودان واليمن تقع على قمة المرحلة الثانية للحرب الأمريكية على الإرهاب؛ لأن هذه الدول، وخاصة الصومال، لديها ولاء قديم لأسامة بن لادن، ووفرت الملجأ لفلول تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان.[13] وفي كانون الثاني/ ديسمبر 2001 أعلن وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت كولن باول أن أتباع ابن لادن يقيمون في الصومال، وساعدهم في ذلك غياب

حكومة صومالية فعالة. وفي الشهر ذاته أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز أن الولايات المتحدة لديها مؤشرات قوية على وجود علاقة بين الصومال وأسامة بن لادن.[14]

وكاستجابة لهذا التحدي، عملت الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري في المنطقة؛ فشرعت في إقامة قواعد عسكرية جديدة في دول المنطقة، منها إريتريا وجيبوتي وأوغندا، بالإضافة إلى تعزيز القواعد الموجودة بالفعل في كينيا. ففي كانون الثاني/ يناير 2003 أبرم وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد وأسياس أفورقي اتفاقاً لإقامة قاعدة جوية أمريكية ضخمة بالقرب من العاصمة الإريترية أسمرا، على أن تكون هذه القاعدة مجهزة بأحدث المعدات ومنظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع لمراقبة الأنشطة والتحركات في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، كما نص الاتفاق على تطوير منشآت مينائي عصب ومصوع الإريتريين مقابل تقديم تسهيلات للأسطولين الخامس والسابع الأمريكيين.[15]

وتحولت جيبوتي إلى قاعدة ارتكاز سواء للقوات الأمريكية أو للقوات الغربية المساندة لها، وخاصة البريطانية والإسبانية والإيطالية. وفي النصف الأول من أيار/ مايو 2003 أصدرت القيادة المركزية الأمريكية بياناً يوضح انتقال مقر القيادة العسكرية من البحر إلى القاعدة الأمريكية الجديدة في جيبوتي،[16] حيث اتخذت قوات المهام القتالية المشتركة في القرن الأفريقي Combined Joint Task Force-Horn of Africa من قاعدة كامب ليمونيه Camp Lemonier مقراً لها بعد مغادرة السفينة الحربية USS Mt. Whitney سواحل شرق أفريقيا في الثامن من أيار/ مايو 2003، ويبلغ حجم القوات الأمريكية في هذه القاعدة الجديدة نحو 1800 جندي،[17] وذكرت مصادر أخرى أن عدد القوات الأمريكية في هذه القاعدة يصل إلى 2000 جندي.[18] وأعلنت الولايات المتحدة أن الهدف من وجود تلك القوات هو تدريب جيوش دول منطقة القرن الأفريقي على إجراءات وطرق مكافحة الإرهاب.[19] وتشكل تلك القاعدة أيضاً قلب العمليات السرية الأمريكية التي تستهدف نشطاء تنظيم القاعدة في الصومال واليمن والقرن الأفريقي.

وبالإضافة إلى القواعد العسكرية الجديدة التي أقامتها الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي، فإن لديها قاعدة عسكرية قديمة في مومبسا بكينيا، وتضم ثلاث سفن حربية، وعشر طائرات استطلاع وإنذار مبكر، وأربع طائرات نقل جوي، كما توجد بها محطتان للرصد الجوي ومجموعة من قوات المارينز الأمريكية.[20] وقد حصلت كينيا على حوالي أربعة ملايين دولار من الولايات المتحدة كمساعدات لمحاربة الإرهاب، وخاصة بعد قيامها بإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب، وشملت هذه المساعدات تدريب نحو 500 فرد من قوات الأمن الكينية داخل الولايات المتحدة.[21] وبرغم الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذتها كينيا ضد الإرهابيين فقد وقعت في عام 2003 محاولة لتفجير السفارة الأمريكية في نيروبي باستخدام طائرة خفيفة، ولكن السلطات الكينية أحبطت المحاولة.[22]

وواجهت الولايات المتحدة انتقادات لبعض دول المنطقة (مثل تنزانيا في آذار/ مارس 2004) بزعم عدم وضع تدابير واتخاذ إجراءات كافية للتعامل مع الإرهاب. كما هددت الولايات المتحدة بوقف المساعدات العسكرية التي تقدمها إلى كينيا إذا قامت الأخيرة بالتصديق على معاهدة روما للمحكمة الجنائية الدولية من دون استثناء الجنود الأمريكيين.[23]

هكذا، فإن الولايات المتحدة استخدمت منهجاً متعدد الأوجه لمواجهة التهديدات الإرهابية، واعتمدت أركان هذا المنهج على عدة أمور؛ منها توسيع النفوذ الأمني/ العسكري الأمريكي داخل القارة، وتدريب الجيوش والشرطة الأفريقية، وممارسة الضغوط على السلطات الرسمية (وخاصة التشريعية) داخل الدول الأفريقية لاتخاذ تدابير وإصدار تشريعات مناهضة للإرهاب.[24]

ويمكن القول إن المدى الزمني لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي غير معروف، وقد صرح دونالد رامسفيلد في أثناء زيارته إلى جيبوتي في كانون الأول/ ديسمبر 2002 بأن القوات الأمريكية ستظل في المنطقة لسنوات عديدة قادمة،[25] ولعل القرار الأمريكي بإنشاء قيادة أمريكية موحدة لأفريقيا يوضح أن الأمر لا يرتبط

بمحاربة الإرهاب فحسب، بل بأمور عديدة، من بينها حماية المصالح الأمريكية في القارة بصفة عامة، وفي منطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص.

ثانياً: المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة

يحتل القرن الأفريقي مكانة اقتصادية بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بفعل موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي جعله يتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة؛ هي البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، ومن ثم أصبح حلقة وصل بين شمال العالم وجنوبه من ناحية، وبين شرقه وغربه من ناحية أخرى.[26] وتتحكم منطقة القرن الأفريقي في طرق التجارة الدولية، وطرق نقل النفط من الجزيرة العربية والخليج العربي إلى دول غرب أوربا والولايات المتحدة، ولذلك سعت الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الدولية الأخرى، لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها.[27]

وإذا كان البعض يرى أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى تقليل الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لمنطقة القرن الأفريقي نسبياً،[28] فإنها أصبحت منطقة مهمة في الميدان الاقتصادي العالمي بفعل عدة عوامل، من بينها اكتشاف وإنتاج النفط فيها، ولاسيما في السودان.[29]

لقد تم اكتشاف أول حقل نفط في السودان في عام 1979، وأدى الصراع بين الشمال والجنوب إلى انسحاب بعض الشركات العاملة في مجال النفط من السودان، مثل شركة شيفرون الأمريكية؛ وذلك لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان اعتبرت حقول النفط وخطوط أنابيب نقله ومنشآته وشركاته أهدافاً لعملياتها العسكرية. ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين عادت بعض شركات النفط إلى السودان مرة أخرى. وكان التنقيب عن النفط في أول الأمر مقصوراً على جنوب السودان، وبحلول حزيران/ يونيو 2000 أعلنت الحكومة السودانية بدء التنقيب عن النفط في شمال السودان وفي الشمال الغربي وفي حوض النيل الأزرق.[30] وفي عام 2001 أنتج السودان 209.1 آلاف برميل نفط يومياً،[31] وفي حزيران/ يونيو 2004 وصل إنتاج النفط في السودان إلى 345 ألف برميل يومياً.[32]

ويوضح تقرير أعده ريتشارد تشيني، نائب الرئيس بوش، في أيار/ مايو 2001 أهمية النفط لدى الولايات المتحدة، حيث أشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة سوف تستورد بعد 20 عاماً برميلين من كل ثلاثة براميل نفط تستهلكها.[33] وتشير بعض التوقعات إلى زيادة الطلب والاستهلاك الأمريكي للنفط من 19.7 مليار برميل سنوياً (تقديرات عام 2001) إلى 26 مليار برميل بحلول عام 2020، وفي ظل تراجع الإنتاج النفطي الأمريكي يزداد الاعتماد على المصادر الخارجية (الواردات النفطية).[34] وقد وصلت نسبة واردات النفط الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2001 إلى 16٪ من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط، وتتجاوز هذه النسبة ما تستورده الولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 25٪ خلال عام 2015. ويضاف إلى ما سبق أن أفريقيا لديها احتياطي كبير من النفط يصل إلى 7.2٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويُقدر هذا الاحتياطي بنحو 76.7 مليار برميل، وهو يتجاوز احتياطي أمريكا الشمالية (54.2 مليار برميل)، واحتياطي أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق (58.4 مليار برميل).[35]

ويمكن القول إنه بالرغم من ضآلة إنتاج النفط في منطقة القرن الأفريقي مقارنة بغيرها من المناطق الأفريقية (مثل غرب أفريقيا)، فإن زيادة الطلب الأمريكي على النفط، بجانب عوامل أخرى، يجعل المنطقة في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالتجارة بين الولايات المتحدة ودول القرن الأفريقي، يمكن القول إن الفترة منذ بداية التسعينيات وحتى نهاية فترة الرئاسة الأولى للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد شهدت تدني قيمة كلٍّ من الصادرات الأمريكية إلى دول القرن الأفريقي والواردات الأمريكية منها (انظر الجدول 3-1). وكان الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة مع كل دول القرن الأفريقي التي توافرت فيها بيانات باستثناء أوغندا؛ ويعني ذلك أن معظم دول القرن الأفريقي تعد سوقاً للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدراً للمنتجات والمواد الخام ذات الطلب الأمريكي.

وفي نهاية جولة أورجواي في عام 1994 قدمت إدارة كلينتون، وبطلب من الكونجرس الأمريكي، تقريراً سنوياً حول العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وطرحت عدة مبادرات لزيادة وتشجيع التجارة بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية بصفة عامة. وفي هذا الإطار طُرح مشروع النمو والفرص الأفريقي "الأجوا" African Growth and Opportunity Act (AGOA) في الكونجرس الأمريكي، ويهدف المشروع إلى تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وتشجيع الاستثمار الأمريكي في القارة، وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها المشروع، والتي تتعلق بقضية المنافسة في قطاع المنسوجات، فإن الكونجرس بمجلسيه وافق على المشروع وأصبح قانوناً في أيار/ مايو 2000،[36] ويعكس هذا القانون التوجه الذي تبناه كلينتون والخاص بتحول الولايات المتحدة في تعاملها مع القارة الأفريقية إلى التجارة بدلاً من تقديم المعونات، أو ما أُطلق عليه From Aid to Trade.[37]

وقام كلينتون في 23 آذار/ مارس 1998 بجولة في القارة الأفريقية، شملت ست دول أفريقية، منها دولتان من دول القرن الأفريقي (هما أوغندا ورواندا). كما التقى كلينتون في عنتيبي بأوغندا عدداً من رؤساء الدول والحكومات في شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى. وقد ركزت الزيارة على الجوانب الاقتصادية في العلاقات الأمريكية- الأفريقية، حيث تقرر خلالها إلغاء 30 مليون دولار من الديون المستحقة للولايات على بعض الدول الأفريقية، وكذلك تخصيص 30 مليون دولار لبرنامج تنمية التجارة والاستثمار والتنمية، وتم الإعلان عن زيادة المساعدات الأمريكية المقدمة لأفريقيا في عام 1999 بمقدار 30 مليون دولار (أي بنسبة 4٪) لتصبح 730 مليون دولار.[38]

وقد زادت قيمة الصادرات الأمريكية لأفريقيا جنوب الصحراء في عام 1998 بنسبة 7.4٪، حيث وصلت إلى 6.5 مليارات دولار بدلاً من 6.1 مليارات دولار عام 1997، أما الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء فقد انخفضت بنسبة 16.5٪ ، حيث وصلت قيمتها إلى 13.4 مليار دولار بدلاً من 16 مليار دولار في عام 1997، ومن ثم فقد

انخفض حجم التجارة بين الجانبين بنسبة 10٪، حيث وصل في عام 1998 إلى 19.9 مليار دولار بعد أن كان 22 مليار دولار في عام 1997؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الواردات الأمريكية من المنتجات المرتبطة بالطاقة، وخاصة النفط الخام والذي يساهم بنسبة كبيرة في الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء.[39] وترتب على زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء إلى تقليل العجز في الميزان التجاري الأمريكي، حيث وصل إلى -6838 مليون دولار بدلاً من -9926 مليون دولار عام 1997 .[40]

الجدول (3-1)

حجم الصادرات والواردات الأمريكية من دول القرن الأفريقي

خلال الفترة (1990-1994)

الدولة	الصادرات الأمريكية (بالمليون دولار)	الواردات الأمريكية (بالمليون دولار)	الميزان التجاري (بالمليون دولار)
جيبوتي	7	-	7
إثيوبيا	143	34	109
كينيا	170	109	61
الصومال	30	-	30
السودان	55	35	19
تنزانيا	49	15	34
أوغندا	28	35	7-
رواندا	*	*	
بوروندي	*	*	
إريتريا	*	*	

* قيمة غير كافية للتسجيل في تقارير رسمية أمريكية.

المصدر:

James E. Winkates, "US Policy toward East Africa: Crisis Response amid Limited Interests," in Karl P. Magyar (ed.), *United States Interests and Policies in Africa: Transition to a New Era* (London: Macmillan Press Ltd., 2000), p. 125.

وبالرغم من أن الميزان التجاري للصادرات والواردات الأمريكية مع أفريقيا جنوب الصحراء كان طوال الفترة من 1999 وحتى 2003 في غير صالح الولايات المتحدة (انظر الجدول 3-2)، فإن الميزان التجاري للصادرات والواردات الأمريكية مع دول القرن الأفريقي، باستثناء بوروندي، كان في صالح الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها (انظر الجدول 3-3). وهذا يؤكد أن منطقة القرن الأفريقي ظلت بمنزلة سوق للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدراً للمواد الخام والسلع ذات الطلب الأمريكي؛ ومن ثم فهي تساهم مع غيرها من المناطق الجاذبة للصادرات الأمريكية في خلق فرص عمل جديدة داخل الولايات المتحدة، وخاصة أن فرصة عمل من كل سبع فرص داخل الولايات المتحدة مرتبطة بالتجارة، وتحديداً بالصادرات الأمريكية للخارج التي أصبحت تقدر قيمتها بما يتجاوز 400 مليار دولار سنوياً خلال فترة التسعينيات.[41]

الجدول (3-2)

حجم الصادرات والواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء

خلال الفترة (1999-2003)

السنة	الصادرات الأمريكية (بالألف دولار)	الواردات الأمريكية (بالألف دولار)	الميزان التجاري (بالألف دولار)
1999	5331697	13749714	8418018-
2000	5563285	22212649	16649364-
2001	6750164	21060499	14310335-
2002	5891760	18208044	12316284-
2003	6664711	25470342	18805632-

المصدر:

United States International Trade Commission, "U.S. Trade and Investment with Sub-Sahara Africa", Fifth Annual Report, Investigation No. 332-415, Publication No. 3741, December 2004, p. 1-7.

الجدول (3-3)

حجم الصادرات والواردات الأمريكية من دول القرن الأفريقي

خلال الفترة (1999-2003)

(الأرقام بالدولار)

الدولة	السنة				
	1999	2000	2001	2002	2003
بوروندي					
الصادرات الأمريكية	2266400	1667697	5295802	1710961	2943654
الواردات الأمريكية	7003849	7994937	2788774	689333	5870408
الميزان التجاري	4737449-	6327240-	2507028-	1021628	2926754-
جيبوتي					
الصادرات	26555057	16609378	18573432	55945016	34287450
الواردات	110152	419099	950571	1915270	615451
الميزان التجاري	26444905	16190279	17622861	45029746	33671999
إريتريا					
الصادرات	3697562	16236047	21428884	28591422	86488062
الواردات	479950	203163	88586	368930	251414
الميزان التجاري	3217612	16032884	21340299	28222492	86236648
أثيوبيا					
الصادرات	164297080	165015512	60659106	60122513	407353835
الواردات	30210775	28659924	29041095	25658988	30495628
الميزان التجاري	134086305	136355588	31618011	34463525	376858207
كينيا					
الصادرات	187089428	235412958	573181982	267971746	193008700
الواردات	106143711	109394035	128582454	189156457	249137247
الميزان التجاري	80945717	126018923	445236528	78815289	56128547

رواندا					
الصادرات	47489832	18921730	17385659	10162227	7913959
الواردات	3685527	5061286	7220871	3086211	2622754
الميزان التجاري	43804305	13860444	10164788	7076016	5291205
الصومال					
الصادرات	2813019	4861939	6591251	6161431	7012577
الواردات	191956	442986	343295	348030	183182
الميزان التجاري	2621063	4418953	6247956	5813401	6829395
السودان					
الصادرات	8821290	16882033	17119103	10854119	26058541
الواردات	57235	1808412	3385389	1350050	2775261
الميزان التجاري	8764055	15073621	13733714	9504069	23283280
تنزانيا					
الصادرات	60682250	44548068	63740539	61799503	63639421
الواردات	34495270	35287568	27229207	25343176	24234441
الميزان التجاري	26186980	9260500	36511332	36456327	39404980
أوغندا					
الصادرات	24518306	26766160	32150057	22635364	42239520
الواردات	20255757	29064084	17835352	15196982	34883237
الميزان التجاري	4262549	2297927-	14314705	7438382	7356283

المصدر: مستمدة من:

United States International Trade Commission, "U.S. Trade and Investment with Sub- Saharan Africa," Fifth Annual Report, Investigation No. 332-415, Publication No. 3741, December 2004, pp. B-3-B-6.

ويتضح من الجدولين السابقين (3-2) و (3-3) أن إجمالي الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2003 كان 6664711 ألف دولار، في حين كان إجمالي

الصادرات الأمريكية إلى دول القرن الأفريقي في ذات العام نحو 870945 ألف دولار، أي أن الصادرات الأمريكية إلى دول القرن الأفريقي بلغت نحو 13٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في ذات العام. أما الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء في ذات العام فقد وصلت إلى 25470342 ألف دولار، في حين وصلت الواردات الأمريكية من دول القرن الأفريقي في ذات العام إلى 329258 ألف دولار، أي أنها كانت تمثل فقط نحو 1.2٪ من إجمالي الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد وقّع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في 13 تموز/ يوليو 2004 قانون تسريع الأجوا AGOA Acceleration Act (AGOA III) لتحسين فرص دخول صادرات الدول الأفريقية المؤهلة إلى الأسواق الأمريكية حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2015.[42] وطالب بوش بإجراء دراسة عن كل دولة من الدول المؤهلة في إطار الأجوا (وعددها 37 دولة، منها ست دول من دول القرن الأفريقي هي: أثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا)؛ لتحديد: القطاعات الاقتصادية التي من المحتمل أن تنمو بشكل كبير داخل تلك الدول، والمعوقات المحلية والدولية التي تحول دون تحقيق ذلك النمو المحتمل، وتقديم توصيات حول كيفية مساعدة الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي للدول في إزالة تلك المعوقات وتحسين الاستثمار.[43]

وفيما يتعلق بدول القرن الأفريقي المؤهلة في إطار الأجوا، فقد تم تصنيف رواندا في إطار الدول المصدرة للمعادن، حيث وصلت نسبة صادراتها من المعادن والمنتجات المعدنية نحو 29.4٪ من إجمالي صادراتها خلال الفترة 1999 - 2003، كما تم تصنيف أثيوبيا وكينيا وأوغندا في إطار الدول المصدِّرة للبن والشاي والتوابل، حيث وصلت نسبة الصادرات من هذه المنتجات نحو 52.8٪، 24.6٪ ، 47.8٪ على التوالي من إجمالي صادرات الدول الثلاث خلال الفترة نفسها. أما جيبوتي فلقد تم تصنيفها في إطار الدول المصدرة للخدمات. وتم تصنيف تنزانيا في إطار الدول المصدرة للسمك، حيث وصلت نسبة صادراتها من السمك والمنتجات ذات الصلة نحو 20.5٪ من إجمالي صادراتها خلال الفترة نفسها.[44]

وزادت الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2005 بنسبة 22.2٪ (زادت من 8438.5 مليون دولار عام 2004 إلى 10314.7 مليون دولار عام 2005)، بينما زادت الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 40.2٪ (ارتفعت من 35879.5 مليون دولار عام 2004 إلى 50289.7 مليون دولار في عام 2005).[45] ومع ذلك، فإن الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء مازالت تمثل فقط 1٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية للعالم الخارجي، وكذلك تمثل الواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء نحو 2٪ فقط (70.8٪ منها منتجات نفطية) من إجمالي الواردات الأمريكية من الخارج.[46] وخلال عامي 2004 و2005 زاد حجم الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى دول القرن الأفريقي (انظر الجدول 3-4).

الجدول (3-4)

حجم الواردات والصادرات الأمريكية من وإلى دول القرن الأفريقي

خلال عامي 2004 و2005

الدولة	السنة			
	2004 (بالمليون دولار)		2005 (بالمليون دولار)	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
بوروندي	17.4	3.3	7.5	4.4
جيبوتي	43.7	1	47.9	1.1
إريتريا	54	0.5	31.1	1.3
أثيوبيا	354.8	41.2	514.9	61.8
كينيا	393.9	325.2	362.3	348
رواندا	11.2	5.4	10.5	6.3
الصومال	9.1	0.7	8,8	0.3
السودان	68.4	3.7	103.2	13.6
تنزانيا	127.6	24.2	96.4	33.7
أوغندا	63.4	25.9	62.5	25.9
إجمالي الصادرات والواردات الأمريكية من دول القرن الأفريقي	1143.5	458.1	1515.1	496.4

إجمالي الصادرات والواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء	8438.5	35879.5	10314.7	50289.7
نسبة الصادرات والواردات الأمريكية من دول القرن الأفريقي إلى إجمالي الصادرات والواردات الأمريكية من أفريقيا جنوب الصحراء	13.55٪	1.27٪	14.68٪	0.98٪

المصدر: مستمدة ومحسوبة من:

U.S. Trade with Sub-Saharan Africa. Available at: http://www.agoa.gov/resources/annstats05.pdf

والصف الأخير في الجدول محسوب بمعرفة الباحث من واقع الأرقام التي أشارت إليها المصادر التي سبق ذكرها.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأمريكي المباشر في أفريقيا، فقد وصل حجمه في عام 1994 إلى 5.5 مليارات دولار (أي حوالي 1٪ من إجمالي الاستثمار الأمريكي المباشر على مستوى العالم)، وكان نصف هذا المبلغ مخصصاً لصالح مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا فقط. وخصصت وزارة التجارة الأمريكية من النصف الآخر (وقيمته 2.7 مليار دولار) مبلغ 150 مليون دولار لصالح بعض دول شرق أفريقيا؛ وهي كينيا (131 مليون دولار)، وموريشيوس (8 ملايين دولار)، وأثيوبيا (5 ملايين دولار)، وجيبوتي (4 ملايين دولار)، ورواندا (2 مليون دولار)، وكانت باقي دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ذلك الوقت مهملة من جانب الاستثمار الأمريكي المباشر.[47]

وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة 1997 – 2002 مستقراً عند متوسط 8.75 مليارات دولار سنوياً. وفي عام 2003 زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 14 مليار دولار.[48] وفي العام التالي (2004) زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 1.7٪، حيث وصل إلى 14.3 مليار دولار. وكان حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء في العام ذاته نحو 13.5 مليار دولار، وكان متركزاً بنسبة 85.3٪ (11.4 مليار دولار) في ست دول فقط، هي: جنوب أفريقيا (5 مليارات دولار)، وغينيا الاستوائية (3.1 مليارات دولار)، وأنجولا (1.1 مليار دولار)، ونيجيريا (955 مليون دولار)، وتشاد (894 مليون دولار)، والجابون (537 مليون دولار). وظل نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من

الاستثمارات الأمريكية المباشرة أقل من 1٪ من إجمالي الاستثمار الأمريكي المباشر على مستوى العالم.[49]

وخلال عامي 2003 و2004 شهدت بعض القطاعات داخل بعض دول القرن الأفريقي مزيداً من الاستثمار الأمريكي المباشر المقدم في إطار قانون الأجوا، حيث شهد قطاع المنسوجات في أثيوبيا وقطاع الملابس في كل من أوغندا وتنزانيا زيادة في حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة. وحصلت كينيا على نحو 12.8 مليون دولار كاستثمارات أمريكية مباشرة لزيادة صادراتها من البن إلى الولايات المتحدة.[50]

ويمكن القول إن ضآلة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة وتركزها في عدد محدود من الدول الأفريقية، انعكس سلبياً على نصيب دول القرن الأفريقي من تلك الاستثمارات.

ثالثاً: جماعات الضغط الداخلية في الولايات المتحدة

توجد داخل الولايات المتحدة مجموعات مختلفة من جماعات المصالح التي تمارس تأثيراً متفاوتاً على صانعي ومتخذي القرار السياسي داخل الدولة.[51] ويعتبر اللوبي الإسرائيلي واللوبي الأفريقي (الأمريكيون الأفارقة أو كما يُطلق عليهم أحياناً الأمريكيون السود)،[52] من أهم جماعات الضغط الداخلية التي تؤثر على الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة داخل القارة الأفريقية بصفة عامة وداخل منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان. ويوضح هذا الجزء المصالح المختلفة لهذه الجماعات، وطبيعة ومدى التأثير الذي تمارسه كل منها على الإدارة الأمريكية.

1. اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة

على الرغم من القلة العددية لليهود في الولايات المتحدة (إذ تنحصر نسبتهم بين 2.2٪ و2.5٪ من إجمالي السكان وفقاً لتعداد عام 2000)،[53] فإنهم أكثر اهتماماً بالمشاركة

السياسية من المواطن الأمريكي العادي.[54] ويلعب اللوبي الإسرائيلي دوراً مهماً ومؤثراً داخل الولايات المتحدة، ويعتمد في ذلك على ثلاث ركائز أساسية؛ الأموال اليهودية الوفيرة التي يستخدمها في تمويل الحملات الانتخابية لمرشحي مجلسي الشيوخ والنواب، والسيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية، وأصوات الناخبين اليهود داخل الولايات المتحدة. كما يحرص اليهود على الوجود داخل الكونجرس الأمريكي ولجانه المختلفة، وخاصة المعنية بأمور السياسة الخارجية، والشرق الأوسط، والموازنة، والدفاع.[55]

ويُضاف للركائز الثلاث السالفة الذكر عوامل أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي الأمريكي والثقافة الأمريكية؛ فالنظام السياسي الأمريكي نظام مفتوح يقوم على أساس احترام قيم التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية، مما يتيح المجال أمام القوى الضاغطة لممارسة تأثيرها في صنع القرار. كما تتميز الثقافة الأمريكية بعدة خصائص استغلتها الدعاية الصهيونية في خلق المناخ المؤيد والمساند لإسرائيل؛ ومن هذه الخصائص النزعة البراجماتية، وشيوع قيم الاستيطان، والربط بين اليهودية والمسيحية، وفكرة صهر الأقليات في بوتقة واحدة، وغيرها. وساهمت هذه العوامل في مجملها في زيادة تأثير اللوبي الإسرائيلي في عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة.[56]

ويمتاز اللوبي الإسرائيلي بالتنظيم الجيد، ويتضح ذلك في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك" (AIPAC)، التي تم تأسيسها في عام 1954،[57] وتعتبر الإيباك بمنزلة مظلة تجمع معظم المؤسسات والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة (ويتجاوز عددها خمسين ألف منظمة)، والتي تمارس جميعها ضغوطاً على صانعي القرار السياسي لمصلحة إسرائيل في الغالب.[58] وجاء صعود اليمين المسيحي إلى دوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدة (والذي بدأ يتنامى دوره منذ انتخاب رونالد ريجان، ووصل إلى ذروته في ظل إدارة جورج دبليو بوش) في مصلحة إسرائيل، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن مساعدة إسرائيل ودعمها واجب يفرضه الكتاب المقدس. وتحالف اليمين المسيحي مع المثقفين من المحافظين الجدد (وأكثرهم من اليهود)، في دعم إسرائيل.[59]

ويلعب اللوبي الإسرائيلي دوراً مهماً في الضغط على الإدارات الأمريكية لمساعدة إسرائيل وحماية مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة. واستطاعت "إيباك" التحكم في قرارات الكونجرس الأمريكي تجاه الشرق الأوسط وجعل الولايات المتحدة تتبنى سياسة مؤيدة لإسرائيل في الشرق الأوسط.[60] ومن الأمثلة الواضحة على الصعيد الأفريقي، قيام منظمتين يهوديتين في الولايات المتحدة - هما الجمعية الأمريكية لليهود الأثيوبيين (AAEJ) والمؤتمر الأمريكي الشمالي لليهود الأثيوبيين (NACEJ) - بممارسة ضغوط على الإدارة الأمريكية لمساعدة اليهود الأثيوبيين في الهجرة إلى إسرائيل والإقامة فيها. وبالفعل قام السيناتور الأمريكي الجمهوري السابق رودي بوشويتز Rudy Boschwitz بزيارة إلى أثيوبيا من أجل التفاوض حول هجرة اليهود الأثيوبيين ولعب دور الوسيط من أجل التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن في 24 نيسان/ إبريل 1991. وقد رافق بوشويتز في هذه الزيارة إيرفن هيكس Irvin Hicks نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية آنذاك، وروبرت فراشر Robert Frasure مدير الشؤون الأفريقية بمجلس الأمن القومي الأمريكي. وقد حمل بوشويتز في أثناء الزيارة رسالة من الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الأب إلى منجستو، أكد خلالها دعم الولايات المتحدة لوحدة أثيوبيا، وكان ذلك في أحد أبعاده محاولة لتشجيع منجستو للسماح بهجرة اليهود الأثيوبيين، وبالفعل وعد منجستو بوشويتز بتسريع هجرة نحو 18 ألف يهودي، وهو ما حدث بالفعل في عملية سليمان (في 24-25 أيار/ مايو 1991)، وأعلنت إسرائيل في 29 من الشهر ذاته أنها قدمت 35 مليون دولار للحكومة الأثيوبية لكي تساند هجرة اليهود الأثيوبيين. ويُذكر أيضاً أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد ساعدت في نقل وتهجير يهود أثيوبيين في عامي 1984 و1985 بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي والحكومة السودانية، في العملية التي سميت بعملية موسى، والتي تم خلالها نقل حوالي ثمانية آلاف شخص إلى إسرائيل، وبلغت تكلفة نقلهم وتوطينهم (إلى جانب الرشى التي تم دفعها) نحو 300 مليون دولار تم جمعها من الحكومة الأمريكية واليهود الأمريكيين.[61]

ومن جهة أخرى، تعتبر منطقة القرن الأفريقي موضعاً للعديد من الأطماع الإسرائيلية؛ ومن أهمها ما يلي:

- **محاولة التأثير على المجال الحيوي للدول العربية**، وخصوصاً مصر والسودان، وذلك من خلال التغلغل في المنطقة وإقامة علاقات وتحالفات استراتيجية مع دولها، على نحو يساعد على تطويق الدول العربية.

- **كسر العزلة التي حاولت بعض الدول العربية فرضها على إسرائيل**، وإقامة شبكة علاقات أمنية مع دول القرن الأفريقي، والحصول على تأييد دول المنطقة في المحافل الدولية المختلفة، مثل الأمم المتحدة. وكذلك الحصول على المواد الخام اللازمة لإسرائيل، وتسويق المنتجات الإسرائيلية في دول المنطقة.[62]

- **ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر**، وقد استطاعت إسرائيل إيجاد موطئ قدم لها على ساحل البحر الحمر عند خليج العقبة، وساعدها ذلك على الاتصال بالعالم الخارجي. ولكن تنامت المخاوف الإسرائيلية من تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ومن ثم فرض حصار على السفن الإسرائيلية، خاصة بعد قيام العرب بالفعل بإغلاق مضايق تيران (في عام 1967) وباب المندب (في عام 1973) في وجه السفن الإسرائيلية؛ ولذلك عملت إسرائيل على تدعيم وجودها العسكري في جزر البحر الأحمر وإقامة علاقات بدول المنطقة.[63] وفي هذا الإطار وقعت إسرائيل والولايات المتحدة، قبل توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، مذكرة اتفاق في 27 شباط/ فبراير 1976، تضمن البند الرابع عشر منها دعم الولايات المتحدة ومساندتها لحق إسرائيل في حرية المرور في المضايق الدولية مثل مضيق باب المندب وجبل طارق، وكذلك حق إسرائيل في الطيران فوق البحر الأحمر وهذه المضايق الدولية.[64]

- **الحصول على حصة من مياه نهر النيل**؛ إذ تعتبر الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل قديمة،[65] ولاسيما في ظل إدراك الآباء الأوائل للصهيونية أهمية المياه بالنسبة

لإسرائيل، حيث أدرك تيودور هرتزل أهمية المياه في عملية الاستيطان الإسرائيلي.[66] وفي عام 1974 طرح إيلش كالي Elish Kally، الخبير الإسرائيلي في شؤون المياه، مشروعاً لنقل مياه النيل إلى إسرائيل من أجل تلبية احتياجاتها من المياه.[67] وفي كانون الأول/ ديسمبر 1975 تم الإعلان عن رغبة مصر في إنشاء خط أنابيب يعبر قناة السويس وينقل مياه النيل إلى سيناء، وكان من المفترض أن يساهم هذا المشروع فى البداية في ري حوالي خمسة آلاف فدان. وعندما قام الرئيس الراحل أنور السادات بزيارته إلى حيفا (عام 1979) أعلن عن خطته لنقل مياه النيل إلى سيناء، وذكرت بعض المصادر أن السادات اقترح على الإسرائيليين تحويل جزء من هذه المياه إلى منطقة النقب الإسرائيلية، وكان ذلك جزءاً من الاستراتيجية المصرية الرامية إلى تهديد أثيوبيا ومنعها من إقامة السدود على النيل الأزرق، سواء من خلال تهديدها بلجوء مصر للحرب أو بإمداد إسرائيل بالمياه.[68]

وبعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، برزت آراء إسرائيلية تدعو إلى شراء مليار متر مكعب من مياه نهر النيل سنوياً وتحويلها إلى صحراء النقب مروراً بسيناء، ورأى الخبراء الإسرائيليون أن ذلك المشروع يعتبر أفضل المشروعات لتأمين احتياجات إسرائيل من المياه؛ لأنه يمتاز بانخفاض تكلفته مقارنة بمشروعات تحلية مياه البحر، كما أنه يحل مشكلات التخزين التي تعترض المشروعات الأخرى المقترحة للتعاون مع الأردن أو لبنان.[69]

ولكن لم يتم تنفيذ الحلم الإسرائيلي الذي ألمح إليه السادات (والذي كان من المفترض أن ينقل 400 مليون متر مكعب من مياه النيل سنوياً إلى إسرائيل عبر خط أنابيب يمر بصحراء سيناء)؛ وذلك نتيجة لمعارضة مختلف القوى السياسية المصرية، ونتيجة لاحتجاج أثيوبيا على نقل مياه النيل خارج دول الحوض.[70]

وعملت إسرائيل على توطيد علاقاتها بعدة دول من منابع نهر النيل مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وشجعت هذه الدول على إقامة سدود

على نهر النيل سواء لتوليد الكهرباء أو لأغراض الزراعة؛ فعلى سبيل المثال ساعدت إسرائيل أثيوبيا وحثتها على إقامة سدود على منابع النيل داخل أراضيها بدعوى استثمار المياه في مشروعات زراعية وتنموية تنقل أثيوبيا من مرحلة الحاجة والقحط إلى مرحلة الوفرة.[71] ويبدو أن الهدف من هذا المسلك الإسرائيلي تجاه دول المنبع هو إضعاف وتهديد الأمن القومي لمصر؛ لأن هذه المشروعات والسدود قد تؤثر سلبياً على حصة مصر من المياه، وقد تكون محاولة للتقرب من دول المنابع وإقناعها فيما بعد ببيع حصة من مياه النيل إلى إسرائيل وإجبار مصر على ذلك.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر وغيرها اتبعت إسرائيل عدة استراتيجيات بدأت بمحاولة الربط بين إسرائيل وأفريقيا، عن طريق خلق أساس أخلاقي ومعنوي بينهما، منطلقة في ذلك من ربط تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية الحديثة، في كتابه *Altneuland* أو **الأرض القديمة-الجديدة** *Old-New Land* الذي كتبه في عام 1902، بين كفاح الدول الأفريقية للحصول على الاستقلال من القوى الاستعمارية وبين كفاح اليهود لإقامة وطن قومي لهم بعد معيشتهم في دول المنفى.[72] وسعت إسرائيل للتعامل مع جماعات أفريقية معينة داخل الدول الأفريقية،[73] سواء كانت تلك الجماعات في السلطة أو في المعارضة (مثل جماعة الأمهرا في أثيوبيا، وجماعة الدينكا في السودان).[74] كما لجأت أيضاً إلى استخدام القوة الناعمة Soft Power للتأثير على دول القارة والمنطقة محل الدراسة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تقديم المساعدات والدعم الفني وغير ذلك من الوسائل.[75]

2. الأمريكيون الأفارقة داخل الولايات المتحدة

تبلغ نسبة الأمريكيين الأفارقة (السود) 12.3٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة وفقاً لتعداد عام 2000، وهي أعلى نسبة حققها الأمريكيون ذوو الأصول الأفريقية طوال القرن العشرين.[76]

وفي أوائل القرن العشرين بدأ السود في تكوين منظمات سياسية واجتماعية لها شأن داخل الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين بدأت هذه المنظمات في الاهتمام بقضايا القارة

الأفريقية.[77] ولقد أسفرت حركة الحقوق المدنية داخل الولايات المتحدة في الستينيات من القرن الماضي عن عدد من النتائج المهمة، من بينها زيادة مشاركة السود في المناصب الحكومية (بمستوياتها المختلفة)، وبالتالي شاركوا في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي، وعلى مستوى الولايات، وعلى المستوى الوطني.[78]

وقام عدد من أعضاء حركة الحقوق المدنية في عام 1971 بتشكيل تنظيم أطلقوا عليه "الجماعة البرلمانية السوداء" Congressional Black Caucus، واعتبرت هذه الجماعة نفسها ممثلاً لكل الأفارقة السود داخل الولايات المتحدة، ولذلك كان أعضاؤها يتحدثون باسم كل السود وليس فقط باسم المقيمين في دوائرهم الانتخابية.[79]

واستطاع السود أن يسيطروا في عام 1991 على 25 مقعداً من مقاعد مجلس النواب الأمريكي (والبالغ عددها 435 مقعداً)، أي أنهم سيطروا على نحو 6٪ من إجمالي مقاعد المجلس، في حين كانوا يمثلون نحو 12٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وكانت غالبية النواب السود ينتمون إلى الحزب الديمقراطي.[80]

وعلى الرغم من اتباع السود الأمريكيين استراتيجية تقوم على تنويع عضويتهم في الأحزاب السياسية للحصول على دعم الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء،[81] فإن الديمقراطيين كانوا أكثر دعماً للسود، ومن ثم صوّت غالبية السود لصالح المرشحين الديمقراطيين، وبالتالي حصل المرشحون الجمهوريون لرئاسة الجمهورية أمثال رونالد ريجان وجورج بوش (الأب) على نسبة ضئيلة تقل عن 15٪ من أصوات الناخبين السود.[82]

ومع تولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة بات ملحوظاً زيادة عدد الأمريكيين الأفارقة المشاركين في الإدارة الأمريكية، وكان ذلك متزامناً مع زيادة اهتمام كلينتون بقارة أفريقيا،[83] وخاصة في فترة ولايته الثانية، كما زاد عدد النواب السود داخل الكونجرس الأمريكي حتى وصل إلى 39 عضواً في عام 2000 .[84]

وفي ظل الإدارة الأولى لجورج دبليو بوش (الابن) شغلت كونداليزا رايس منصب مستشارة الأمن القومي، وهي من أصل أفريقي.[85] وفي الإدارة الثانية أصبحت رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، وعلى الرغم من أن وجودها في الإدارة الأمريكية لم ينعكس بشكل مباشر على السياسة الأمريكية تجاه القارة، فإن ذلك لا يقلل من حقيقة زيادة مشاركة السود في دوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدة، ولم يبق سوى تفعيل هذه المشاركة على نحو يخدم مصالح القارة. كما تولى الأمريكيون الأفارقة مناصب مهمة داخل المكاتب والأقسام المعنية بالشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال تولت جنداي فريزر Jendayi Frazer منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية طوال فترة جورج دبليو بوش الثانية. ولعل فوز باراك أوباما بمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، وهو من أصول أفريقية، خير دليل على تنامي دور السود ومشاركتهم في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى مشاركة السود في مراكز صنع القرار داخل الولايات المتحدة، فقد تم تأسيس مجموعة من المراكز البحثية المؤيدة لأفريقيا Pro-Africa Think Tanks، وشكلت معاً ما أسماه بيل مارتن Bill Martin الائتلاف المهيمن Hegemonic Coalition، بهدف الضغط على الإدارات الأمريكية المختلفة لتغيير سياساتها تجاه أفريقيا، ومن بين هذه المراكز والمنظمات ما يلي:[86]

- **مجموعة أنصار أفريقيا** Constituency for Africa، وتأسست في عام 1990 على يد مجموعة من النشطاء من بينهم رون براون Ron Brown (الذي شغل منصب وزير التجارة بعد ذلك في إدارة كلينتون). وكان هدف هذه المجموعة هو وضع أفريقيا على خريطة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وانضمت لها مجموعة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. وطالبت المجموعة بتدخل أكبر من جانب الولايات المتحدة في أفريقيا.

- **المجلس المتحد لأفريقيا Corporate Council on Africa**، وتشكل المجلس في عام 1992 كأحد المراكز العلمية المتخصصة الرامية إلى تحويل أفريقيا إلى سوق للمنتجات الأمريكية وتدعيم الاستثمارات الأمريكية داخل القارة، بالإضافة إلى إقامة روابط جديدة بين الشركات الأمريكية من جانب والقادة الأفارقة والشركات الأفريقية من جانب آخر. وضم المجلس في عضويته مجموعة من الشخصيات المهمة عملت في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، مثل ديفيد ميلر David G. Miller (المدير التنفيذي للمجلس)، الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة في تنزانيا وزيمبابوي خلال إدارة رونالد ريجان، وكذلك شيستر كروكر Chester Crocker، الذي شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الفترة ذاتها.

- **الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا Global Coalition for Africa**، ولعب الائتلاف دورا مكملاً للمجلس المتحد لأفريقيا، وكان من بين أعضائه هيرمان كوهين Herman Cohen مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية خلال إدارة جورج بوش (الأب)، وكذلك روبرت ماكنمارا Robert McNamara الرئيس السابق للبنك الدولي.

ويمكن القول إن انضمام بعض الأشخاص الذين شغلوا مناصب مهمة في إدارات أمريكية سابقة إلى عضوية المراكز البحثية المعنية بالشأن الأفريقي أعطى هذه المراكز حافزاً قوياً، وساعد على استمرار جهودها الرامية إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا بصفة عامة.

ولقد عمل الأمريكيون الأفارقة من خلال القمة الأفريقية/ الأفريقية الأمريكية African/African-American Summit على تدعيم الروابط الاقتصادية والثقافية بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية، وعُقدت القمة عدة مرات (في أبيدجان 1991، وفي ليبرفيل 1993، وفي دكار 1995، وفي هراري 1995، وفي أكرا 1999)، وأصبحت بمنزلة منتدى أمريكياً أفريقياً.[87]

وعلى الرغم من الكثرة العددية للسود داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفوق عدد اليهود على مستوى العالم، فإنهم أقل تأثيراً في دوائر صنع القرار الأمريكي مقارنة باللوبي الإسرائيلي. ولذلك، فإن عليهم أن يتعلموا من اليهود - على حد قول البروفيسور علي المزروعي - عدة أمور لتفعيل دورهم؛ منها التضامن وتوحيد الهدف، والتنظيم والتعبئة Mobilization، والمعالجة Manipulation الهادفة للعملية السياسية، وتجميع المضطهدين وتوحيد صفوفهم.[88]

ولعل من الأمور التي تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق هذه الأهداف وضع السود داخل المجتمع الأمريكي ووجود فارق كبير بينهم وبين اليهود، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى المادي.

ويرى أديكي أديباجو Adekeye Adebajo أن اللوبي الأفريقي لابد أن يقوم بعدة أشياء حتى يصبح مؤثراً، من بينها ضرورة خلق جمهور قوي مؤيد لأفريقيا داخل الولايات المتحدة عن طريق زيادة فرص التعليم وإجراء البحوث حول القضايا الأفريقية، وكذلك استمرار التنسيق بين الجماعة البرلمانية السوداء والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشؤون الأفريقية، وأخيراً ضرورة الحفاظ على استمرار عقد القمة الوطنية من أجل أفريقيا National Summit for Africa.[89]

ويمكن القول إنه إذا كان اللوبي الإسرائيلي يمارس ضغوطاً على الإدارة الأمريكية عادة من أجل حماية المصالح والأهداف الإسرائيلية داخل القارة الأفريقية، فإن اللوبي الأفريقي كان في أغلب الأحوال مؤيداً للدول الأفريقية، وطالب بمنحها المزيد من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة. ولذلك، فإن من مصلحة الدول الأفريقية بصفة عامة ودول القرن الأفريقي بصفة خاصة العمل على زيادة التنسيق والتعاون مع الأمريكيين الأفارقة من أجل تفعيل دورهم داخل النظام السياسي الأمريكي على نحو يخدم المصالح الأفريقية.

3. منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان

بخلاف اللوبي الإسرائيلي واللوبي الأفريقي، هناك قاعدة عريضة تضم منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمنظمات الكنسية (مثل مجلس الكنائس العالمي) وغيرها، وكل هذه المنظمات بات تأثيرها واضحاً على الإدارة الأمريكية وعلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ولاسيما تجاه القارة الأفريقية وأقاليمها ودولها المختلفة.

ويعتبر ائتلاف إنقاذ دارفور Save Darfur Coalition مثالاً بارزاً لقدرة هذه المنظمات على التأثير في قرارات الإدارة الأمريكية وسياستها الخارجية. وقد نشأ ائتلاف إنقاذ دارفور في 14 تموز/ يوليو 2004 نتيجة للجهود المشتركة للمتحف التذكاري للهولوكوست والخدمة العالمية اليهودية الأمريكية (AJWS)، وخلال ثلاث سنوات أصبح الائتلاف السمة الأساسية لمحاربة ما يسميه الإبادة الجماعية في دارفور، وبحلول عام 2007 تحول الائتلاف إلى تحالف Alliance يضم أكثر من 180 منظمة من المنظمات الدينية والإنسانية والحقوقية، وتضم قائمة المشتركين في البريد الإلكتروني للائتلاف أكثر من مليون شخص. ويزعم الائتلاف أنه يشبه رابطة مكافحة العبودية Anti-Slavery League التي سادت في القرن التاسع عشر، وهو يسعى لتشكيل سياسة الولايات المتحدة (والقوى الغربية) تجاه قضية دارفور من خلال الضغط الشعبي. ولم يعد تحالف إنقاذ دارفور قاصراً على الولايات المتحدة بل أصبح موجوداً على مستوى العالم، على حد قول جيري فولر Jerry Fowler رئيس التحالف.

واستجابة للضغوط التي مارسها الائتلاف قرر الكونجرس الأمريكي (بمجلسيه النواب والشيوخ) في 22 تموز/ يوليو 2004 وصف ما يجري في دارفور بأنه "إبادة جماعية"، كما تراجعت الإدارة الأمريكية عن موقفها الذي أعلنه كولن باول بعد زيارته لدارفور في الثلاثين حزيران/ يونيو من العام ذاته من عدم وجود أدلة تثبت وجود إبادة جماعية في دارفور، حيث أعلن باول في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في

التاسع من أيلول/ سبتمبر من العام ذاته أن ما يجري في دارفور إبادة جماعية المسؤول عنها الحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد.[90]

ويمكن القول إن جملة المحددات الداخلية السالفة الذكر، ولاسيما المحددات الأمنية والاقتصادية، تأخذها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الاعتبار عند التعامل مع القارة الأفريقية بشكل عام ومع دول المنطقة بالتحديد. وتحاول الإدارات الأمريكية دائماً الحفاظ على هذه المصالح وتعظيمها عبر مجموعة من الأدوات؛ هي الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الثقافية، وتُعرف هذه الأدوات بأدوات السياسة الخارجية، وسوف يتضح في مواضع لاحقة كيف استخدمت الإدارات الأمريكية تلك الأدوات، سواء للترغيب أو للترهيب، بهدف حماية المصالح الأمريكية المختلفة في المنطقة.

المحددات النابعة من البيئة الإقليمية والدولية

منذ بدء العقد الأخير من القرن العشرين شهدت البيئة الإقليمية والدولية مجموعة من التغيرات التي أثرت في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بصفة عامة، وتجاه منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة. وتتمثل المحددات الإقليمية في ظهور شبكة من *المنظمات والتجمعات الإقليمية الفرعية داخل منطقة القرن الأفريقي سرعان ما أخذت* على عاتقها إحلال السلم والأمن داخل الدول الأعضاء، أي أنها بدأت تلعب أدواراً سياسية داخل المنطقة، ومن ثم أصبحت محدداً إقليمياً للدور الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي. أما المحددات الدولية، فتتمثل في انهيار نظام القطبية الثنائية ونشأة نظام دولي جديد، وتعدد المنافسين للولايات المتحدة داخل منطقة القرن الأفريقي.

أولاً، المحددات النابعة من البيئة الإقليمية الأفريقية

شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي ظهور عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية الفرعية Sub-Regional Organizations داخل منطقة القرن الأفريقي، وهي:

الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" Inter-Governmental Authority on Development (IGAD)، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA)، وجماعة شرق أفريقيا East African Community (EAC)، وتجمع صنعاء للتعاون. وعلى الرغم من أن تلك المنظمات والتجمعات نشأت بالأساس لأغراض اقتصادية، فإنها أضحت بفعل التغيرات التي شهدتها المنطقة (وعلى رأسها شيوع ظاهرة الصراع الداخلي والدولي) تحاول القيام بأدوار سياسية لإحلال السلم داخل الدول الأعضاء، وذلك من خلال أجهزة وبرامج خاصة بها. ويتناول هذا الجزء المنظمات والتجمعات السالفة الذكر باعتبارها محدداً إقليمياً مهماً يؤثر في الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة داخل المنطقة.

1. الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)

نشأت الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) في عام 1996، وتعد امتداداً وتطويراً للهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر (IGADD) التي تم تأسيسها في عام 1986. وتضم الإيجاد في عضويتها سبع دول أفريقية تقع داخل منطقة القرن الأفريقي؛ هي: كينيا، وجيبوتي، وأثيوبيا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وإريتريا. ومقرها الرئيسي في جيبوتي.[91]

وتسعى الإيجاد لتحقيق مجموعة من الأهداف حددتها المادة السابعة من الاتفاقية المنشئة لها،[92] من أهمها تعزيز السلم والاستقرار داخل منطقة شرق أفريقيا، وإنشاء الآليات المناسبة لمنع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول الأعضاء أو داخلها. وتطبيقاً لهذا الهدف أنشأت الإيجاد عدداً من اللجان الخاصة لإحلال السلم داخل الدول الأعضاء التي تشهد صراعات داخلية، مثل اللجنة المختصة بعملية السلام في السودان، واللجنة المختصة بعملية السلام في الصومال. وطرحت الإيجاد عدداً من المبادرات لإحلال السلم والأمن داخل هاتين الدولتين.[93]

وفي مجال منع وإدارة وحل الصراع داخل منطقة القرن الأفريقي قدمت الإيجاد أربعة مشروعات مهمة؛ ركز المشروع الأول على بناء قدرات الأمانة العامة للإيجاد وكذلك الدول الأعضاء في مجال منع وإدارة وحل الصراع، وتم تمويله من قبل الاتحاد الأوربي وحكومة السويد، واهتم المشروع الثاني بعمليات إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع وتسريح الجنود ووقف عمليات تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتم تمويله من طرف قسم التنمية الدولية بالمملكة المتحدة Department for International Development (DFID)، واهتم المشروع الثالث بنشر ثقافة السلام والتسامح داخل القرن الأفريقي، وأما المشروع الرابع فيعنى بإنشاء آلية للإنذار المبكر والاستجابة للصراع.[94]

وفي التاسع من كانون الثاني/ يناير 2002 وقع ممثلو الدول الأعضاء البروتوكول التأسيسي لآلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع، وحدد البروتوكول الوظائف المنوط بالآلية القيام بها؛ ومنها تعزيز عمليات تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في مجال الإنذار المبكر والاستجابة، مع مراعاة الشفافية وحرية انتقال المعلومات، وجمع وتحقيق وتحليل البيانات حول صراعات منطقة شرق أفريقيا وفقاً لضوابط محددة أوردها الملحق المرفق بالبروتوكول، ونقل كافة المعلومات والتحليلات التي يتم التوصل إليها إلى صانعي القرار داخل أجهزة الإيجاد، وكذلك للحكومات الوطنية في الدول الأعضاء.[95]

ويتكون الهيكل التنظيمي للآلية كما ورد في المادة الرابعة من البروتوكول التأسيسي من خمسة أجهزة؛ هي الجهاز السياسي، والجهاز الإداري، والجهاز الفني، وأجهزة التعاون، وأجهزة التنسيق. وتم اختيار العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لتصبح المقر الرئيسي للآلية، وافتتح رسمياً في حزيران/ يونيو 2003 بتمويل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[96]

وقد شهدت منطقة القرن الأفريقي في عام 2002 عدة عمليات إرهابية، حيث وقع هجوم في مدينة مومبسا الكينية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه على فندق برادايس Paradise Hotel المملوك لشركة إسرائيلية وأسفر عن مقتل خمسة عشر شخصاً،

وتزامن الهجوم مع إطلاق إرهابيين قذائف SA-7 Missiles على طائرة ركاب في أثناء إقلاعها من مطار مومبسا. وكانت هناك إنذارات متكررة باحتمال تعرض عدة مدن مثل جيبوتي وبمبا Pemba وزنجبار لعمليات إرهابية. واستجابة لتلك الأحداث التي تزامنت مع الحرب الأمريكية على الإرهاب عقدت الإيجاد في أديس أبابا في الفترة من 24 إلى 27 حزيران/ يونيو 2003 مؤتمراً دولياً حول منع ومحاربة الإرهاب داخل منطقة القرن الأفريقي، وتبنى المؤتمر "خطة تنفيذية" لمحاربة الإرهاب داخل المنطقة.[97] وتناولت الخطة عدداً من الإجراءات التي يجب على الدول الأعضاء القيام بها لمواجهة الإرهاب؛ ومنها إجراءات تتعلق ببناء اقتراب إقليمي لمحاربة الإرهاب يعمل في إطار الاستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب، وإجراءات تتعلق بوقف تمويل الإرهاب، وإجراءات تتعلق بتحسين القدرات العملية في مجال مواجهة الحركة غير الشرعية عبر الحدود.[98]

وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 عقدت الإيجاد في مدينة مومبسا الكينية المؤتمر الثاني حول منع ومحاربة الإرهاب في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وعُقد المؤتمر بتمويل أوربي ممثلاً في المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، وحضره ممثلون لعدة دول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والمفوضية الأوربية، وإسبانيا، وغيرها.[99]

وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2005 نظمت الإيجاد مؤتمراً دولياً بهدف التوصل إلى استراتيجية شاملة للسلم والأمن الإقليمي، وأوضحت الوثيقة الجماعية الصادرة عن المؤتمر أن السلم والأمن أصبحا من المتطلبات الضرورية للدول وللمواطنين؛ ولذلك لابد من التوصل إلى استراتيجية إقليمية شاملة للسلم والأمن تهدف لتحقيق ما يلي:[100]

- تطوير الآليات الوطنية المختصة بتعزيز السلم والأمن على المستوى الوطني وفقاً للقيم والأطر الوطنية.
- تقييم هياكل وآليات الإنذار المبكر وإدارة وحل الصراع داخل المنطقة.

- تحقيق إجماع على مبادئ وأهداف تعزيز السلم والأمن الإقليمي.
- مراقبة ودعم تحولات مرحلة ما بعد الصراع.

واستكمالاً للجهود القارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإنشاء قوات التدخل السريع الأفريقية African Standby Forces (التي تتكون من خمس فرق عسكرية موزعة على الأقاليم الجغرافية للقارة الأفريقية، ومن المقرر الانتهاء من تشكيلها بحلول 30 حزيران/ يونيو 2010)،[101] عقدت الإيجاد اجتماعاً على مستوى القادة العسكريين خلال الفترة من 16 إلى 17 شباط/ فبراير 2004 في مدينة جنجا الأوغندية لمناقشة كيفية إنشاء فرقة التدخل السريع لشرق أفريقيا، وحضر الاجتماع قادة عسكريون من جمهورية القمر المتحدة، وجيبوتي، وكينيا، ومدغشقر، ورواندا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وشاركت تنزانيا بصفة مراقب.[102] وأسفر الاجتماع عن التوصل إلى بروتوكول تضمن تشكيل الفرقة وهيكلها التنظيمي، وأوضح أن الغرض من إنشاء الفرقة هو المشاركة في عمليات السلام التي يفوضها فيها مجلس الأمن الدولي أو مجلس السلم والأمن الأفريقي.[103]

وعلى الرغم من أن منطقة شرق أفريقيا - وفقاً لمنظور الاتحاد الأفريقي - تشمل ثلاث عشرة دولة؛ هي جمهورية القمر المتحدة، وجيبوتي، وكينيا، ومدغشقر، ورواندا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وتنزانيا، وإريتريا، وأثيوبيا، وموريشيوس، وسيشل، فإن تنزانيا وموريشيوس أعلنتا مشاركتهما في قوات التدخل السريع الأفريقية في إطار جماعة التنمية للجنوب الأفريقي "السادك" South Africa Development Community (SADC) بدلاً من الإيجاد، وكذلك لم تستطع الصومال المشاركة بفاعلية بسبب الظروف التي تمر بها، ولم تحضر إريتريا وسيشل أية اجتماعات تتعلق بالفرقة، ومع ذلك قررت باقي الدول التي حضرت قمة رؤساء دول وحكومات الفرقة في عام 2005 تخصيص نحو 2564 مليون دولار لاستكمال تشكيل الفرقة.[104]

ويمكن القول إن تشكيل فرقة التدخل السريع لشرق أفريقيا (إلى جانب آلية الإنذار المبكر والاستجابة للصراع) يزيد من قدرة الإيجاد على التدخل في الصراعات التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي، وخاصة أنها تحظى بتفويض من قبل الاتحاد الأفريقي لإدارة هذه الفرقة.

2. السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

تحولت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (التي نشأت في أيلول/ سبتمبر 1982) إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا"، ودخلت الاتفاقية المؤسِّسة لها حيز التطبيق في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 1994.[105] وتضم الكوميسا في عضويتها عشرين دولة أفريقية؛ هي أنجولا، وبوروندي، وجمهورية القمر المتحدة، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشل، والسودان، وسوازيلاند، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، وناميبيا. وقد انضمت مدغشقر (1995) وسيشل (1998) ومصر (1998) إلى الكوميسا بعد تأسيسها، في حين انسحبت ثلاث دول متذرعة بالاكتفاء بعضوية جماعة التنمية للجنوب الأفريقي "السادك"، وهي: ليسوتو (في عام 1996) وموزمبيق (1997) وتنزانيا (2000). ولم تشارك الصومال في أعمال الكوميسا بسبب احتدام الصراع الداخلي وعدم وجود حكومة مركزية.[106] ويتكون الهيكل التنظيمي للكوميسا من سبعة أجهزة؛ هي هيئة رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، ومحكمة العدل، ولجنة محافظي البنوك المركزية، واللجنة الحكومية المشتركة، واللجان الفنية، والأمانة العامة.[107]

وحددت المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة للكوميسا الأهداف التي تسعى لتحقيقها؛ وهي تحقيق تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة مع هياكلها الإنتاجية والتجارية، وتشجيع التنمية المشتركة في مجالات النشاط الاقتصادي، واتباع سياسات وبرامج اقتصادية كلية من شأنها رفع مستوى معيشة شعوب الإقليم،

وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وتعاون الدول الأعضاء في مجال خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية وتوفير ما يلزم لها من أنشطة البحث والتطوير بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية، والتعاون لتعزيز السلم والأمن والاستقرار داخل الدول الأعضاء، والتعاون لتقوية العلاقات بين الكوميسا وباقي دول العالم، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية، وأخيراً الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.[108]

وتميزت الكوميسا عن غيرها من المنظمات الإقليمية الفرعية داخل القارة الأفريقية، في بادئ الأمر، بكونها ركزت فقط على النواحي الاقتصادية ولم تكن ذات طابع سياسي، حيث سعت لتحقيق تكامل اقتصادي وابتعدت عن الدخول في الصراعات السياسية القائمة بين الدول الأعضاء أو داخلها.[109] وظلت الكوميسا لا تهتم بالبعد السياسي والأمني حتى عُقدت القمة الرابعة لرؤساء الدول والحكومات في مدينة نيروبي الكينية على مدار يومي 24 و25 أيار/ مايو 1999، وشهدت القمة اهتماماً غير مسبوق بقضايا السلم والأمن وأكدت على ضرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراع، باعتبار أن السلم والأمن والاستقرار عوامل أساسية لزيادة الاستثمار والتنمية والتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.[110]

وتطبيقاً لقرارات القمة الرابعة لرؤساء الدول والحكومات شكّل فريق بحثي لتحديد الأسباب الأساسية للصراعات. وعقدت الكوميسا ورشة العمل الأولى حول السلم والأمن في مدينة لوساكا بزامبيا خلال الفترة 27-29 آذار/ مارس 2000،[111] وتلاها الاجتماع الأول للجنة الكوميسا للسلم والأمن خلال يومي 25 و 26 نيسان/ إبريل من العام ذاته وفي المكان ذاته. وفي الفترة من 17 إلى 19 أيار/ مايو 2000 عُقدت القمة الخامسة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في مدينة بورت لويس بموريشيوس، وقررت الاستفادة من خبرات المنظمات الإقليمية الفرعية في مجال السلم والأمن، وإشراك المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والبرلمانيين في الجهود التي تبذلها الكوميسا لتحديد الأسباب الأساسية للصراعات وإحلال السلم والأمن داخل الدول الأعضاء.[112]

ويتكون البرنامج الذي طرحته الكوميسا لإحلال السلم والأمن من سبع نقاط هي:[113]

- إنشاء هيكل مؤسسي يختص بمنع وإدارة وحل الصراع، ويتكون من ثلاثة أجهزة هي: هيئة رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، ولجنة السلم والأمن. وفي التاسع من حزيران/ يونيو 2004 عُقدت قمة رؤساء الدول والحكومات، وحث البيان الختامي للقمة الدول الأعضاء على إيجاد آلية لتبادل المعلومات التي تساعد على صيانة السلم والأمن والاستقرار داخل المنطقة.[114]
- إشراك البرلمانيين من دول الكوميسا والفاعلين من غير الدول في عمليات منع الصراع وجهود بناء السلم.
- التعامل مع قضايا السلم والأمن باعتبارها وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي للكوميسا (تحقيق التكامل الاقتصادي) ومطلباً أساسياً لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- التنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى مثل الإيجاد والسادك في مجال السلم والأمن منعاً لتكرار الجهود ولإزالة التنافس المؤسسي.
- العمل بشكل تدريجي والأخذ في الحسبان القيود البشرية والمالية للدول الأعضاء.
- استخدام المؤسسات الوطنية داخل الدول الأعضاء من أجل بناء القدرات في مجال منع وإدارة وحل الصراع.
- تطوير قدرات الكوميسا في مجالات الإنذار المبكر، وحل الصراع، وعمليات التحول في مرحلة ما بعد الصراع.

ويتميز برنامج الكوميسا للسلم والأمن بإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في منع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول الأعضاء أو داخلها، وفي هذا السياق عُقدت مجموعة من ورش العمل لبحث إمكانية مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برنامج الكوميسا للسلم والأمن وفقاً للضوابط التي حددتها الكوميسا، حيث عُقدت ورشة عمل في الفترة من 19 إلى 21

شباط/ فبراير 2001 في مدينة نيروبي الكينية،[115] وعُقدت ورشة عمل أخرى في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2004 في القاهرة وحضرها ممثلو خمس عشرة دولة هي بوروندي، والكونجو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، ومالاوي، وموريشيوس، ورواندا، والسودان، وسوازيلاند، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. كما حضر الورشة ممثلون للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).[116]

وشارك روبرت زوليك Robert Zoellick مساعد وزير الخارجية الأمريكية حينذاك، في أعمال القمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا، والتي عُقدت في الثاني والثالث من حزيران/ يونيو 2005 في مدينة كيجالي العاصمة الرواندية. وأعلن زوليك أن الولايات المتحدة تدرك أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال دفع التنمية، وتعزيز الأمن، وتحقيق الحكم الجيد والديمقراطية. وأوضح زوليك أن الولايات المتحدة وقّعت اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار (TIFA) مع الكوميسا في عام 2001. كما قدمت الولايات المتحدة للكوميسا منحة تُقدر قيمتها بنحو سبعة ملايين دولار عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بالإضافة إلى مبلغ نصف مليون دولار قدمها صندوق الدعم الاقتصادي Economic Support Fund. وأشار زوليك إلى أن قيمة صادرات الكوميسا للولايات المتحدة في إطار قانون الأجوا (AGOA) ارتفعت بمقدار 227٪ (2.3 مليار دولار، منها 48٪ صادرات غير نفطية).[117]

ومن المتوقع أن تمضي الكوميسا قدماً في مجال إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في برنامجها لإحلال السلم والأمن داخل الدول الأعضاء، وذلك للاستفادة من خبرات تلك المنظمات في مجال منع وإدارة وحل الصراعات.

3. جماعة شرق أفريقيا

ترجع جذور إنشاء جماعة شرق أفريقيا إلى عام 1968، إلا أنها تم حلها في عام 1977. وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 وقعت كينيا وتنزانيا وأوغندا معاهدة إنشاء جماعة

شرق أفريقيا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في السابع من تموز/ يوليو 2000، وبدأت الجماعة في ممارسة عملها بشكل رسمي اعتباراً من 15 كانون الثاني/ يناير 2001. [118] وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 قررت الجماعة قبول انضمام رواندا وبوروندي إليها كأعضاء دائمين، على أن يتم ذلك فعلياً اعتباراً من أول تموز/ يوليو 2007. وعقدت الجماعة القمة الخامسة الاستثنائية في مدينة كمبالا الأوغندية في 18 حزيران/ يونيو 2007، وحضر القمة الرئيسان الرواندي والبوروندي، وناقشت القمة موضوع توسيع الجماعة لاعتبارات السلم والأمن والاستقرار في منطقة شرق أفريقيا ورحبت بانضمام رواندا وبوروندي للجماعة. [119]

4. تجمع صنعاء للتعاون

عقدت اليمن وأثيوبيا والسودان قمة ثلاثية خلال الفترة 13-15 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 في العاصمة اليمنية صنعاء، واتفقت الدول الثلاث على إنشاء تجمع صنعاء. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2003 عقدت الدول الثلاث قمة في أديس أبابا جرى خلالها التوقيع على الاتفاق المنشئ للتجمع. [120]

وتنحصر الأهداف المعلنة التي يسعى تجمع صنعاء لتحقيقها في التعاون بين الدول الثلاث في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية؛ وتعزيز السلم والاستقرار في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ومكافحة الإرهاب في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر. [121]

واتخذت إريتريا موقفاً مناهضاً للتجمع، وشنت هجوماً إعلامياً عنيفاً ضد الدول الأعضاء فيه، حيث عقد الرئيس الإريتري مؤتمراً صحفياً تزامن مع انعقاد القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات التجمع انتقد خلاله التجمع ووصفه بأنه يدعم الإرهاب، وحاول أفورقي خلال المؤتمر الصحفي نقل رسالة للشعب الإريتري للوقوف ضد التجمع باعتباره موجهاً من أثيوبيا ضد الشعب الإريتري. [122]

وواقع الأمر أن تجمع صنعاء هو تجمع مفتوح تستطيع أي دولة تنتمي إلى منطقتي القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر الانضمام إلى عضويته، وقد انضمت الصومال بالفعل إلى عضوية التجمع في عام 2004. ولعل انضمام المزيد من دول المنطقة إلى عضوية التجمع يزيد من أهميته وثقله السياسي.[123]

وعُقدت القمة الرابعة لتجمع صنعاء في مدينة عدن اليمنية في يومي 28 و29 كانون الأول/ ديسمبر 2005 وحضرها رؤساء اليمن والسودان والصومال ورئيس وزراء أثيوبيا، وأكد القادة الأربعة حرصهم على استكمال مسيرة التجمع والدفع به نحو مزيد من التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بما يعزز أمن واستقرار الدول الأعضاء وباقي دول الإقليم.[124]

ولم تقتصر ميادين التعاون بين الدول الأعضاء في تجمع صنعاء على الميدان السياسي والأمني فقط، بل شملت أيضاً الميادين الاقتصادية والثقافية، حيث وقّعت الدول الأعضاء عدداً من الاتفاقيات والبروتوكولات في مجالات متعددة؛ من أهمها اتفاقية التعاون الزراعي، واتفاقية التعاون الثقافي والرياضي، واتفاقية التجارة الحرة، واتفاقية التعاون بين المناطق الحرة في دول التجمع، والبرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم حول تنمية الصادرات، ومشروع مركز الثروة الحيوانية، ومشروع التعاون الجمركي.[125]

ومن العرض السابق للمنظمات والتجمعات السالفة الذكر يمكن القول إنه بالرغم من تداخل العضوية في المنظمات الأربع ووجود العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق غالبية الأهداف المعلنة لكل منها، فإنها أضحت واقعاً لا يمكن إغفاله، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح ذلك ويليام زارتمان William Zartman الذي يرى أن المنظمات الإقليمية الفرعية داخل القارة الأفريقية اكتسبت أهمية خاصة بعد الحرب الباردة؛ لأن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في التدخل المباشر في الصراعات الأفريقية – رغم أن تدخلها في بعض الأحيان يكون ضرورياً– ومن ثم أضحت السياسة الأمريكية تركز على دعم وتشجيع الدول الأفريقية ذاتها على تحمل المسؤولية الجماعية وحل

الصراعات الأفريقيـة مـن خـلال منظمـة الوحـدة الأفريقيـة (الاتحـاد الأفريقـي حاليـاً) والمنظمات الإقليمية الفرعية.[126]

وفي السياق نفسه يذكر تيموثي سيسك Timothy D. Sisk أن مرحلة ما بعد الحرب البـاردة اسـتحدثت مـا يمكـن تـسميته "الاسـتجابة المتعـددة المـستويات أو الطبقـات" Layered Responses للصراعات الأفريقية، والتي تبدأ باستجابة منظمات المجتمع المدني داخل الدولة، ثم يليها استجابة المنظمات الإقليميـة الفرعيـة والمـنظمات الإقليميـة داخـل القارة الأفريقية، وأخيراً استجابة المجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق يرى سيسك أنه حتـى تتمكن الولايات المتحدة من تسوية وحل الصراعات الأفريقية لابد لها من أن تقدم الدعم المباشر لتلك المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية.[127]

وبطبيعة الحال، أثرت هذه التغيرات الإقليمية الفرعية بطريقة أو بأخرى عـلى الـدور الأمريكي في القارة الأفريقية ككل وفي منطقة القرن الأفريقي بـشكل خـاص، ففـي ظـل محاولة هذه المنظمات القيام بأدوار سياسية اضطرت الولايات إلى التدخل بـشكل أو بـآخر في هذه الأدوار للحيلولة دون خلق أطر جديدة تتعارض مع المصالح الأمريكيـة، والمثـال الواضح في هذا الإطار الدور الذي لعبته الولايات المتحدة عبر منبر الإيجاد لتسوية الصراع في الـسودان.

وبجانب التغيرات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي هناك تغيرات أخـرى حـدثت على المستوى القاري لا يمكن إغفالها؛ مثل إنشاء مبادرة الـشراكة الجديـدة لتنميـة أفريقيـا "النيبـاد" New Partnership for Africa's Development (NEPAD)، وتأسـيس الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، ففي التاسع من أيلول/ سـبتمبر 1999 أصدر قادة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية "إعلان سرت"، الذي دعا إلى تأسيس الاتحاد الأفريقي. وفي قمة لومبي عام 2000 تـم تبنـي القـانون التأسيـسي للاتحاد الأفريقي، ورسمت قمة لوسـاكا 2001 خريطـة الطريـق للاتحـاد، وعقـد الاتحـاد الأفريقي أول قمة لرؤساء الـدول والحكومـات في ديربـان عـام 2002. ويـسعى الاتحـاد

الأفريقي إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ من بينها تحقيق الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الأفريقية، والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وتسريع عملية التكامل في الميادين السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار داخل القارة، وتعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الجيد، ودعم التنمية المستدامة.[128]

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر وغيرها، استحدث الاتحاد الأفريقي مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الجديدة التي لم تكن موجودة في منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم أصبح الهيكل التنظيمي للاتحاد يتكون من الأجهزة التالية: جمعية رؤساء الدول والحكومات، والمجلس التنفيذي، ومفوضية الاتحاد، ولجنة المندوبين الدائمين، ومجلس السلم والأمن، وبرلمان عموم أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومحكمة العدل، واللجان الفنية المتخصصة، والمؤسسات المالية.

ويعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقي إحدى الآليات المهمة التي استحدثها الاتحاد الأفريقي، والتي تساعد على مواجهة الصراعات والحروب التي تعانيها كثير من دول القارة. وفي هذا الإطار يسعى الاتحاد الأفريقي أيضاً لإنشاء القوات الأفريقية الجاهزة، وهي عبارة عن خمس فرق عسكرية موزعة على الأقاليم الخمسة للقارة الأفريقية، وقد عهد الاتحاد الأفريقي مهمة إنشاء فرقة شرق أفريقيا إلى منظمة الإيجاد، واتخذت الإيجاد بالفعل خطوات إيجابية في هذا الإطار.

ويسعى الاتحاد الأفريقي لإقامة "حكومة الاتحاد الأفريقي" تمهيداً لإقامة ولايات متحدة أفريقية، وقد بدأت دراسة فكرة إقامة حكومة الاتحاد منذ قمة أكرا في تموز/ يوليو 2007، حيث تم الاتفاق على الإسراع بالتكامل الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك تشكيل حكومة الاتحاد الأفريقي بهدف نهائي هو إنشاء ولايات متحدة أفريقية،[129] ومازالت فكرة إقامة حكومة الاتحاد موضع دراسة واهتمام من جانب لجان مختلفة شكلها الاتحاد لبحث كيفية إقامة هذه الحكومة.

ومن دون شك فإن الاتحاد الأفريقي يعد تطوراً إيجابياً لصالح القارة الأفريقية وخطوة صحيحة نحو تحقيق الوحدة الأفريقية. وبالطبع فإنه من غير المنطقي أن تتجاهل الولايات المتحدة منظمة الاتحاد الأفريقي عند بلورة سياسات واستراتيجيات خاصة بالقارة أو ببعض أقاليمها أو دولها، وبالتالي فإن وجود الاتحاد الأفريقي بات محدداً إقليمياً وقارياً للسياسات الأمريكية تجاه أفريقيا.

ثانياً: المحددات النابعة من تغير البيئة الدولية

إلى جانب المحددات الداخلية والإقليمية هناك محددات دولية أثرت على الدور الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي، ومن أهم تلك المحددات الدولية تعدد المنافسين الدوليين للولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي؛ فقد أصبحت منطقة القرن الأفريقي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ميداناً للتنافس بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الدولية الأخرى، على رأسها الصين والاتحاد الأوربي. وفيما يلي بيان لارتباطات تلك الدول بمنطقة القرن الأفريقي.

1. الصين ومنطقة القرن الأفريقي

ترفض الصين الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وتتخذ في بعض الأحيان مواقف متعارضة مع السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة على المستوى الدولي،[130] والمثال الواضح في هذا الإطار هو رفض الصين الطرح الذي قدمته الولايات المتحدة (وبعض الدول الغربية الأخرى) في اجتماعات الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999، والخاص بتعديل مفهوم السيادة التقليدي والسماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية، وإعطاء هذا الحق لمن يمتلك القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية.[131]

وخلال حملته الانتخابية الأولى تحدث جورج دبليو بوش (الابن) عن الصين كمنافس استراتيجي وليس كشريك استراتيجي كما كان يصفها سلفه كلينتون، ووعد

بوش باتباع سياسات متشددة تجاه الصين وعدد من الدول الأخرى مثل كوريا الشمالية وكوبا.[132]

ومع تنامي قوة الصين الاقتصادية زاد بحثها عن المواد الخام ومصادر الطاقة وبخاصة النفط، وأصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر مستهلك للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، ووصل حجم استهلاكها اليومي إلى 6.37 ملايين برميل (تقديرات عام 2004)، ومن المتوقع أن يصل ذلك الاستهلاك إلى 12 مليون برميل في عام 2020. وفي ظل زيادة الطلب الصيني على النفط أشارت بعض المصادر (من بينها وثائق رسمية أمريكية) إلى إمكانية نشوب صراعات بين الولايات المتحدة والصين حول مصادر الطاقة وعلى رأسها النفط.[133]

وتحصل الصين على 25٪ من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الأفريقية.[134] ومع اكتشاف النفط السوداني دخلت الصين في مجال إنتاج النفط السوداني، ففي عام 1996 دفعت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) مبلغ 441 مليون دولار للحصول على 40٪ من أسهم شركة نفط النيل الأعظم (GNPOC). وفي عام 1997 حصلت شركة النفط الصينية على مشروع لإنتاج ونقل النفط لمدة عشرين عاماً في غرب كردفان في ثلاث مناطق (هي: هجليج والوحدة وكايكانق) في حوض المجلد، ووصل إنتاج المناطق الثلاث في كانون الثاني/ يناير 2005 إلى 325 ألف برميل يومياً. وأصبحت الصين أكبر منتج ومصدِّر ومستورد للنفط السوداني.[135]

وفي عام 1998 شاركت شركة النفط الصينية في إنشاء خط أنابيب بطول 1506.6 كيلومترات لنقل النفط من حقول استخراجه إلى البحر الأحمر، كما قامت الشركة ببناء مصفاة لتكرير النفط قرب الخرطوم. وبجانب سيطرة الشركة الصينية على معظم حقول النفط جنوب دارفور امتلكت أيضاً 41٪ من حقل نفط موجود في حوض ميلوت، وتقوم شركة صينية أخرى ببناء خط أنابيب يمتد من ذلك الحقل حتى ميناء بورسودان، وتقوم

مجموعة الإنشاءات الهندسية النفطية الصينية ببناء ناقلة نفط بتكلفة 215 مليون دولار عند نهاية خط الأنابيب.[136]

وتحصل الصين على نحو 7٪ من إجمالي وارداتها النفطية من السودان، ولا يقتصر التعاون الصيني السوداني على قطاع النفط فقط، بل شمل أيضاً مجالات أخرى؛ مثل إنشاء محطات لتوليد الكهرباء، وتمويل مشروع سد كجبار، وإنشاء خط أنابيب بتكلفة 345 مليون دولار لنقل المياه من النيل إلى بورسودان، وغيرها. ولقد بلغ إجمالي حجم الاستثمار الصيني في السودان نحو أربعة مليارات دولار، وبذلك تصبح الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان.[137]

الجدول (3-5)

صادرات السودان لبعض الأطراف الدولية خلال عامي 2004 و2005

المستوردون	2004		2005	
	القيمة بالمليون دولار	٪ من إجمالي قيمة الصادرات	القيمة بالمليون دولار	٪ من إجمالي قيمة الصادرات
الصين الشعبية	2527	66.9	3427.1	71
اليابان	402.2	10.6	577.5	12
الاتحاد الأوربي	103.5	2.7	109.9	2.3
المملكة المتحدة	59.1	1.5	21.8	0.4
الولايات المتحدة	2.8	0.1	12.3	0.3

المصدر: حسن حاج علي أحمد، «مستقبل التكامل في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2007)، ص 557-558.

وفي عام 2000 أقامت الصين منتدى التعاون الصيني الأفريقي، وذلك لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول القارة، وكان حجم التجارة الصينية الأفريقية في ذلك العام عشرة مليارات دولار، وبعد أربع سنوات تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 40 مليار دولار. وبالنظر إلى الصادرات الصينية للقارة

الأفريقية، نجد أن هناك دولتين من دول القرن الأفريقي تقعان داخل أكبر عشر أسواق أفريقية تستوعب الصادرات الصينية للقارة؛ وهي على التوالي: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، والجزائر، والسودان، والمغرب، وبنين، وغانا، وتوجو، وكينيا، وأنجولا. وتحتل السودان المرتبة الثالثة بين أكبر عشر دول أفريقية مصدِّرة للصين؛ وهي على التوالي: أنجولا، وجنوب أفريقيا، والسودان، والكونجو الديمقراطية، وغينيا، ونيجيريا، والجابون، والمغرب، وتشاد، وبنين،[138] وتعتبر الصين الشريك التجاري الأول للسودان (انظر الجدول 3-5).

وتعد الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين لدول القرن الأفريقي (انظر الجدول 3-6). ومن أهم الواردات التي تحصل عليها الصين من دول القرن الأفريقي (بجانب النفط) البن، والجلود، والحبوب الزيتية. أما الصادرات الصينية للمنطقة فمن أهمها المنسوجات، والمواد الكيماوية، والمنتجات الطبية، والمعدات، ومواد البناء. ولقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الأفريقي، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض دول المنطقة من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفضيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل إنشاء الطرق والجسور ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات، وكانت معظم الشركات التي ساهمت في تلك المشروعات مملوكة للحكومة الصينية.[139]

ومن الناحية العسكرية، قدمت الصين مساعدات عسكرية إلى السودان، وساهمت في بناء ثلاثة مصانع للأسلحة بالقرب من الخرطوم، وأرسلت عدداً من قوات جيش التحرير الشعبي إلى جنوب السودان لحماية خطوط النفط،[140] وبلغ إجمالي عدد القوات التي ساهمت بها الصين في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان نحو 400 جندي.[141]

الجدول (3-6)

حجم الصادرات والواردات الصينية من دول القرن الأفريقي خلال عام 2003

الدولة	الصادرات الصينية (بالألف دولار)	الواردات الصينية (بالألف دولار)
جيبوتي	65860	150
إريتريا	5740	صفر
أثيوبيا	152750	4740
كينيا	241710	8740
الصومال	3900	6620
السودان	478310	1442060
تنزانيا	191450	27570
أوغندا	51390	3500
رواندا	-	-
بوروندي	-	-

المصدر:

David H. Shinn, "China's Approach to East, North and the Horn of Africa," Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on: China's Global Influence: Objectives and Strategies, U.S. Senate, Washington, DC, July 21, 2005, p. 15.

وكانت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها الصومال. وباعت الصين أسلحة قيمتها مليار دولار إلى إريتريا وأثيوبيا خلال فترة الحرب الحدودية التي دارت بينهما في الفترة من 1998 حتى 2000، وكان ذلك تجاوزاً للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح إلى الطرفين. وحرصت الصين على دعم وتعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، وخاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها بدعوى محاربة الإرهاب.[142] كما باعت الصين أسلحة إلى بوروندي وتنزانيا، كان معظمها في الخفاء.[143]

ومن الأمور التي مثلت إزعاجاً شديداً للولايات المتحدة استخدام الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي لحماية بعض دول منطقة القرن الأفريقي (وخاصة السودان) من التعرض لعقوبات دولية، حيث وقفت الصين إلى جانب الحكومة السودانية وعملت

على تخفيف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص دارفور، ولعبت دوراً مهماً للحيلولة دون فرض عقوبات دولية على السودان. وفي آذار/ مارس 2005 امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أحال الجرائم وتهم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما ساندت الصين أيضاً بعض دول منطقة القرن الأفريقي التي تعتبر حليفة للولايات المتحدة مثل أثيوبيا، حيث وقفت الصين إلى جانبها عندما تعرضت لانتقادات دولية بسبب المخالفات التي شهدتها الانتخابات التي أجريت في أيار/ مايو 2005 أو بسبب استمرار الصراع بينها وبين إريتريا. كما ساندت الصين كينيا، فعندما تعرض الرئيس الكيني الحالي مواي كيباكي لانتقادات بسبب انتشار الفساد داخل إدارته سرعان ما تحرك على رأس وفد رفيع المستوى لزيارة الصين لبحث سبل تدعيم العلاقات بين البلدين وزيادة الاستثمار والمساعدات الصينية إلى كينيا.[144]

ويتضح مما سبق أن للصين مصالح مختلفة داخل منطقة القرن الأفريقي، ولذلك لجأت إلى توثيق علاقاتها بدول المنطقة وأصبحت منافساً قوياً للولايات المتحدة ولمصالحها هناك، وخاصة أن الصين لا تسعى فقط للوصول إلى الموارد الأفريقية، بل تريد أيضاً السيطرة على إنتاج وتوزيع تلك الموارد.[135]

2. الاتحاد الأوربي ومنطقة القرن الأفريقي

بسبب التاريخ الاستعماري الأوربي في قارة أفريقيا، أبقت أوربا على نفوذ سياسي واقتصادي بارز في مستعمراتها الأفريقية السابقة، وكانت الولايات المتحدة لدواعي الحرب الباردة تؤيد ذاك النفوذ، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة حصل تغير في الموقف الأمريكي، حيث صدرت عدة تصريحات لمسؤولين في الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون ترفض سياسة واشنطن القديمة الداعمة للدور الأوربي في أفريقيا وتطالب بتنمية العلاقات الأمريكية بدول القارة، وتعزيز التجارة والاستثمار الأمريكي وفتح الأسواق الأفريقية أمام الجميع، ففي عام 1995 صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية

للشؤون الأفريقية وقتذاك في أثناء زيارته إلى ليبرفيل في الجابون بضرورة قبول المنافسة الحرة والعادلة بين كل الفاعلين الدوليين في الأسواق الأفريقية.[146]

ونتيجة لحرص الجماعة الأوربية (والاتحاد الأوربي فيما بعد) على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية، أصبح هناك أطر وميادين مختلفة للعلاقات الأوربية الأفريقية.[147] وإذا كانت العلاقات الأوربية الأفريقية تميزت في فترات سابقة بغلبة الطابع الاقتصادي عليها، فإن الاتحاد الأوربي أخذ في السنوات الأخيرة يهتم بالميدان السياسي والأمني في علاقاته بالقارة الأفريقية، ولاسيما في ظل التدخل المتنامي للولايات المتحدة في شؤون القارة.

وبناء على اقتراح قدمه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في قمة مابوتو Maputo التي عقدت في تموز/ يوليو 2003، قام الاتحاد الأوربي بإنشاء صندوق سُمي وسيلة السلام الأفريقي African Peace Facility، وتم توفير 250 مليون يورو لهذا الصندوق لدعم عمليات حفظ السلام الأفريقية. ويقوم الصندوق على ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: المسؤولية الأفريقية، حيث يوفر الصندوق الدعم المالي فقط للجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية لحل الصراعات الأفريقية؛ وتشجيع التضامن الأفريقي؛ وتوفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية اقتصادية داخل القارة الأفريقية.[148]

وقد حظيت منطقة القرن الأفريقي باهتمام كبير من جانب الاتحاد الأوربي لعدة اعتبارات؛ منها موقعها الجغرافي المهم ووقوع معظم دولها على ساحل البحر الأحمر، وهو الممر المائي ذو الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للتجارة الأوربية والنفط المتجه من دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى أوربا. وبالإضافة إلى الموقع الجغرافي المهم تشهد منطقة القرن الأفريقي عمليات مختلفة عبر الحدود؛ مثل الهجرة غير الشرعية، وتدفق اللاجئين، وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمخدرات، والقرصنة البحرية، إلى جانب انتشار بعض الجماعات الأصولية داخل المنطقة، ومن ثم أصبحت المنطقة مصدراً لتهديدات قد تصل إلى الاتحاد الأوربي ذاته. كما أثّرت أوضاع عدم

الاستقرار التي تشهدها المنطقة سلبياً على العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي من جانب ودول القرن الأفريقي من جانب آخر، حيث يعتبر الاتحاد الأوربي شريكا تجارياً رئيسياً لكثير من دول المنطقة.[149]

وطرحت المفوضية الأوربية في القمة الحادية عشرة لرؤساء دول وحكومات الإيجاد التي انعقدت في 20 آذار/ مارس 2006 «استراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الأفريقي»، وكانت هذه الاستراتيجية مبنية بالأساس على استراتيجيتين تم بالفعل البدء في تنفيذهما من جانب الاتحاد الأوربي؛ وهما الاستراتيجية الأوربية الأفريقية، التي وافق عليها المجلس الأوربي في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، وتهدف إلى تدعيم سياسة الاتحاد الأوربي تجاه أفريقيا من خلال التركيز على قضايا السلم والأمن وحقوق الإنسان والهجرة وإدارة الكوارث وغيرها. والاستراتيجية الأخرى هي «الإجماع الأوربي من أجل التنمية»، والتي تبناها البرلمان والمجلس الأوربي وممثلو الحكومات في 20 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الحد من الفقر وتحقيق تنمية مستدامة باتباع اقتراب شامل يقوم على فكرة منع وحل الصراع وبناء السلم. وركزت الاستراتيجية الأوربية للسلم والأمن والتنمية في القرن الأفريقي على عدة محاور؛ أهمها ما يأتي:[150]

- دعم وتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي، والتعاون مع منظمة الإيجاد عبر رؤية مشتركة وخطة تنفيذية تركز على ثلاثة ميادين هي: السلم والأمن، والأمن الغذائي، والتطوير المؤسسي.

- التدخل الفعال من جانب الاتحاد الأوربي في القرن الأفريقي لدعم وبناء القدرات الأفريقية في مجال منع الصراع، والوساطة، ونشر قوات حفظ سلام، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، وإنشاء الفرقة العسكرية للتدخل السريع في شرق أفريقيا كجزء من قوات الانتشار السريع الأفريقية. وفي هذا الإطار يقوم الاتحاد الأوربي ببناء قدرات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

- تسريع التكامل الإقليمي في القرن الأفريقي من خلال دعم أدوار المنظمات الإقليمية الفرعية مثل الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا.

- قيام الاتحاد الأوربي بدعم الجهود الأفريقية لإدخال إصلاحات سياسية داخلية، حيث وافق المجلس الأوربي في كانون الأول/ ديسمبر 2005 على دعم وتشجيع الجهود الوطنية لمراقبة وتحسين الحكم في عدة دول؛ منها أثيوبيا، والسودان، وكينيا، وأوغندا.

وأكدت الاستراتيجية على ضرورة بذل المزيد من الجهود وطرح المبادرات لحل الصراعات التي تعانيها معظم دول القرن الأفريقي.

ولم تكن استراتيجية السلم والأمن والتنمية الخطوة الوحيدة من جانب الاتحاد الأوربي لتحقيق السلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي، حيث قام الاتحاد بأدوار مختلفة في هذا الإطار، ففي أثناء الحرب الحدودية الإريترية الأثيوبية أرسل الاتحاد الأوربي وفداً ثلاثياً إلى أديس أبابا، ضم ممثلين من ألمانيا والنمسا وفنلندا، وكانت مهمته محاولة القيام بجهود وساطة لوضع حد للحرب الدائرة بين البلدين.[151] وساند الاتحاد الأوربي مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقدمت المفوضية الأوربية (في عام 2004) من خلال آليتها للرد السريع Rapid Reaction Mechanism نحو 1.5 مليون يورو لدعم عملية السلام التي تقودها الإيجاد في السودان. كما شارك الاتحاد الأوربي في المفاوضات التي جرت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور، وعُيّن ستين ريلاندر Sten Rylander ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوربي في دارفور وعضواً في فريق الوساطة، وخلفه في ذلك المنصب بيكا هافيستو Pekka Haavisto. وقدم الاتحاد الأوربي عبر وسيلة السلام الأفريقي مبلغ 92 مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.[152] وقامت المفوضية الأوربية بتمويل مباحثات السلام التي جرت في الصومال بين أمراء الحرب الصوماليين والسياسيين، وأسفرت تلك المفاوضات عن تنصيب برلمان صومالي جديد، قام بدوره باختيار رئيس الوزراء

الصومالي.[153] وإلى جانب المساعدات المتعلقة بالسلم والأمن، قدم الاتحاد الأوربي معونات تنموية مهمة لدول القرن الأفريقي (انظر الجدول 3-7).

الجدول (3-7)

المعونات التنموية المقدمة من الاتحاد الأوربي لدول القرن الأفريقي خلال عام 2004

الدولة	المساعدات (بالمليون يورو)
بوروندي	108.23
جيبوتي	9.6
إريتريا	26.56
أثيوبيا	169.76
كينيا	152.95
رواندا	13.19
الصومال	15.22
السودان	115.08
تنزانيا	60.86
أوغندا	46.67

المصدر:

European Commission, *Annual Report 2005: The European Community's Development Policy and the Implementation of External Assistance in 2004* (Brussels: European Commission-EuropeAid Cooperation Office, 2005), p. 146.

وفي الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر 2006 وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوربية إعلاناً مشتركاً في أديس أبابا، وتضمن الإعلان النقاط الآتية:[154]

- الاستمرار في مواجهة التحديات المتعلقة بالصراعات والحروب وغياب الأمن، وفي هذا الإطار كان الاتحاد الأوربي قد قرر في نيسان/ إبريل من العام ذاته زيادة التمويل المقدم إلى وسيلة السلام الأفريقي بنحو 50 مليون يورو، وكذلك تخصيص نحو 300 مليون يورو للسنوات الثلاث 2008-2010.
- العمل معاً لتحسين الحكم في إطار اقتراب أكثر شمولية. وكانت المفوضية الأوربية قد طرحت في آب/ أغسطس من العام ذاته مبادرة الحوكمة، وتنص على تقديم دعم

مالي إضافي قيمته ثلاثة مليارات يورو للدول التي تبنت، أو لديها الاستعداد لقبـول، خطة جادة لإدخال إصلاحات تتعلق بالحكم. ووفقاً لآلية مراجعة النظراء African Peer Review Mechanism التابعة للاتحاد الأفريقي، فإن 26 دولة أفريقيـة تـدخل ضمن المبادرة الأوربية للحكم.

- تأسيس شراكة أوربية أفريقية في مجال البنية الأساسية لدعم البرامج التي تسهل ربـط المستويين الإقليمي والقاري. وتم تخصيص ستة مليارات يـورو عـلى مـدار سـت سنوات لتحسين الأمن والأمان في قطاع المواصلات والمياه والطاقة. كما تـم الاتفـاق على عدد من المشروعات يجري تنفيذها في المدى القصير في عدد من الدول الأفريقية.
- تشجيع خلق الأسواق الإقليمية من خلال تبادل الخبرات في مجال الإجـراءات التـي تخدم التنمية وتسهل التجارة.
- محاولة إدارة الهجرة بشكل يخدم مصالح القارتين.
- تعزيز المراكز الإقليمية للبحث والتعليم العالي في أفريقيا وربطها بالمراكز الأوربية.
- صياغة استراتيجيات مشتركة لمواجهة تحديات الزراعة والبيئة.
- تبادل الخبرات في مجالي الصحة والتوظيف.
- تقوية الروابط المؤسسية، حيث وقع الجانبان برنامجاً لدعم وتطوير مؤسسات الاتحـاد الأفريقي بتكلفة مقدارها 55 مليار يورو، على أن يبدأ العمل في تنفيذ هـذا البرنـامج اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير 2007.

وهنـاك تنـسيق بـين الاتحـاد الأوربي والـصين حـول أفريقيـا، حيـث عُقـدت في أيلول/ سبتمبر 2006 القمة الأوربية الصينية في فنلندا، واتفق خلالها الجانبـان عـلى إقامـة حوار رسمي منتظم ورفيع المستوى حول أفريقيا. وأعلن خـافيير سـولانا الممثـل الأعـلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي أن أفريقيا تقـع في بـؤرة اهـتمام الـشراكة الاسـتراتيجية الشاملة بين الاتحاد الأوربي والصين، وخاصة أن كليهما قد تعهد بالمساهمة في تحقيق السلم،

والاستقرار، والتنمية، والرخاء، والحكم الجيد في أفريقيا. وأعلن سولانا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب العمل معاً والتنسيق الكامل بين الجانبين الأوربي والصيني.[155]

وعلى مستوى العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الأوربي والقارة الأفريقية، تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوربية اهتماماً بالقارة الأفريقية. وتعتبر منطقة القرن الأفريقي إحدى المناطق الأفريقية التي حظيت – ومازالت تحظى – باهتمام كبير من جانب فرنسا، وتوجد في جيبوتي أكبر وأهم قاعدة فرنسية في أفريقيا، ويبلغ عدد القوات الفرنسية في تلك القاعدة نحو 2850 جندياً.[156]

وإلى جانب الصين والاتحاد الأوربي، هناك دول أخرى تسعى لتدعيم علاقاتها بدول القرن الأفريقي، مثل إيران التي تحاول الدخول في تكتل أفريقي آسيوي لإفشال مخطط الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار قام الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني بجولة في منطقة القرن الأفريقي في أيلول/ سبتمبر 1996 زار خلالها كلاً من كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، والسودان، وزيمبابوي، وكانت هذه الزيارة بمنزلة نقل للمواجهة الإيرانية الأمريكية إلى منطقة القرن الأفريقي.[157] وفي يومي التاسع والعاشر من آذار/ مارس 2003 شاركت ست دول تنتمي إلى منطقة القرن الأفريقي في منتدى التعاون الإيراني الأفريقي الذي انعقد في العاصمة الإيرانية طهران، وحضره ثماني عشرة دولة أفريقية. وفي كانون الثاني/ يناير 2005 قام الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بزيارة إلى سبع دول أفريقية لزيادة فرص التجارة والاستثمار الإيراني في هذه الدول، وكانت أوغندا واحدة من تلك الدول.[158] وتؤكد الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمدي نجاد إلى السودان في الأول من آذار/ مارس 2007 حرص إيران على تدعيم علاقاتها بدول القرن الأفريقي بصفة عامة، وبالسودان على وجه الخصوص.

وتعد اليابان التي ترغب في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن إحدى القوى الدولية التي تبحث عن دور لها في منطقة القرن الأفريقي، ومن ثم انخرطت في جهود تسوية الصراعات في المنطقة، وساندت جهود الكوميسا والإيجاد لتسوية الصراعات في

السودان والصومال والصراع الإريتري الأثيوبي، كما ساهمت بقوات في عمليات حفظ السلام في المنطقة، حيث ساهمت على سبيل المثال بـ 400 فرد في عملية حفظ السلام في رواندا عام 1994 .[159]

ويمكن القول، إن الدول التي تنافس الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي لا تقتصر على الدول السالفة الذكر، فهناك دول أخرى عديدة لها علاقات وارتباطات مختلفة مع دول المنطقة، وكذلك لا يمكن وضع الدول السالفة الذكر في جانب واحد مقابل الولايات المتحدة؛ لأنه لا يوجد تنسيق كامل بين هذه الدول والسياسات التي تتبعها في منطقة القرن الأفريقي، فكل طرف يسعى بمفرده لتعظيم مكاسبه وحماية مصالحه في المنطقة.

الفصل الرابع

المبادرات الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي

يتناول هذا الفصل الاستجابة الأمريكية لأوضاع عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي على مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل. ويُلاحظ في هذا الإطار أن السمة الغالبة للاستجابة الأمريكية كانت تتمثل في طرح المبادرات ومتابعة تنفيذها، حيث طرحت الولايات المتحدة مبادرة القرن الأفريقي الكبير، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المبادرات لا تقتصر في مجملها على منطقة القرن الأفريقي فحسب، بل تشمل أجزاء أخرى من القارة الأفريقية، وأحياناً تشمل القارة ككل، وقد استفادت منطقة القرن الأفريقي أو بعض دولها من تلك المبادرات، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويعرض هذا الفصل لمبادرة القرن الأفريقي الكبير أولاً، ثم يسلط الضوء على المبادرات الأمريكية الأخرى.

مبادرة القرن الأفريقي الكبير

في العام التالي لتولي بيل كليتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية طرح مبادرة القرن الأفريقي الكبير Greater Horn of Africa Initiative. وقد تبنت المبادرة مفهوماً موسعاً للقرن الأفريقي يختلف عن المفاهيم الجغرافية والسياسية التي كانت مستخدمة خلال فترة الحرب الباردة وما قبلها. وسنحاول في هذا البند دراسة مضمون مبادرة القرن الأفريقي الكبير، وتقييمها في ضوء ما اشتملت عليه من أهداف وما ترتب عليها من ممارسات.

أولاً: مضمون المبادرة

في أعقاب زيارة المدير الأسبق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بريان أتوود J. Brian Atwood إلى منطقة القرن الأفريقي، وفي أعقاب قرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ضرورة قيام الحكومة الأمريكية بتطوير إطار جديد يوضح حقائق ما بعد

الحرب الباردة في ذلك الجزء المضطرب من العالم، أعلن كليتون في أواخر عام 1994 مبادرة القرن الأفريقي الكبير. وكمبادرة رئاسية عملت المبادرة تحت الإشراف والتوجيه المباشر للرئيس الأمريكي ووزير الخارجية ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[1]

وتشمل منطقة القرن الأفريقي الكبير – وفقاً للمبادرة – عشر دول، هي: إريتريا، وأثيوبيا، والسودان، والصومال، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي (انظر الخريطة 4-1)،[2] وكان يُطلق على هذه المنطقة "قوس الأزمة"، حيث انتشرت فيها الصراعات والمجاعات على نطاق واسع، وكان ذلك راجعاً لعدة أسباب من بينها المركزية الشديدة لنظم الحكم، وإقصاء قطاع واسع من المجتمع المدني من المشاركة في عملية صنع القرار، والسياسات الاقتصادية الخاطئة، والنمو السكاني الذي تجاوز النمو الاقتصادي، وتردي أوضاع البنية التحتية، والكوارث الطبيعية، وغيرها. ومن ثم أصبحت المنطقة محاطة بالأزمات، ولاسيما أن كثيراً من الصراعات التي شهدتها دولها أخذت طابعاً إقليمياً في نطاقها وآثارها.[3]

وقامت مبادرة القرن الأفريقي الكبير على خمسة مبادئ أساسية، وذلك على النحو الآتي:[4]

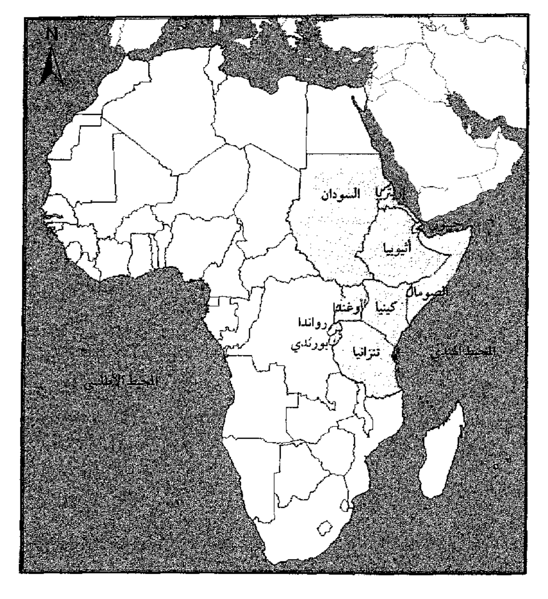
- **الخصوصية أو المسؤولية الأفريقية African Ownership**: ويهدف هذا المبدأ لضمان وجود تأييد أفريقي للمبادرة، وكذلك التأكيد على محورية الدور الأفريقي في منطقة القرن الأفريقي. وبالتالي، فإن جهود تنفيذ المبادرة يجب أن تتم استناداً إلى الحقائق المحلية، وكذلك لابد من استغلال كافة الفرص الممكنة لبناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية.

- **التنسيق الاستراتيجي Strategic Coordination**: ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة التنسيق بين كافة الأجهزة والوكالات الأمريكية المعنية بتنفيذ المبادرة، فضلاً عن

التنسيق بين الولايات المتحدة وشركائها المحليين والدوليين المهتمين بالمنطقة، بحيث يمكن التقليل من الأعمال المتناقضة.

الخريطة (4-1)

منطقة القرن الأفريقي الكبير



المصدر:

Michael A. Krueger (ed.), "Africa Resolution Paper: The Greater Horn of Africa", Paper Submitted to the Cross Examination Debate Association, Washington, DC, May 2000, p. 1.

- **ربط الإغاثة بالتنمية Linking Relief to Development**: بمعنى ربط مساعدات الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية الطويلة الأجل.

- **المنظور الإقليمي Regional Perspective**: ويعني ذلك الاستجابة للأحداث في سياق رؤية أو منظور إقليمي، والعمل من أجل أن تحقق مبادرة القرن الأفريقي آثاراً إقليمية محتملة. وكذلك تعزيز الجهود المشتركة التي تتم بين دولتين أو أكثر من دول المنطقة.

- **تحقيق الاستقرار**: ووفقاً لهذا المبدأ، فإن كافة الجهود ذات الصلة بمبادرة القرن الأفريقي الكبير لابد أن تأخذ في اعتبارها حقيقة مؤداها أن دول منطقة القرن الأفريقي تشهد مرحلة انتقالية، وهي عرضة للتحول السياسي والاقتصادي، وبالتالي تهدف المبادرة لاستغلال الفرص والترويج للتحول الإيجابي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالأهداف المعلنة لمبادرة القرن الأفريقي الكبير، يمكن القول إن المبادرة كانت تسعى لتحقيق هدفين رئيسين: الأول، تحسين حالة الأمن الغذائي في المنطقة، وهناك ثلاثة متغيرات مهمة ترتبط بتحقيق الأمن الغذائي، هي: توافر أو وجود كميات مناسبة من الغذاء Food Availability، والوصول إليه Access، واستخدامه Utilization. والهدف الثاني هو زيادة قدرات المنطقة في مجال منع وإدارة الأزمات وحل الصراعات.[5]

وفي كانون الثاني/ يناير 1996 عقد مديرو بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسفراء الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي اجتماعاً استضافه المكتب الإقليمي لخدمات التنمية الاقتصادية في شرق وجنوب أفريقيا (REDSO/ESA) التابع للوكالة، وتم الاتفاق على ضرورة قيام الوكالة بتطوير خطة استراتيجية توضح ما يلزم عمله لتحقيق أهداف مبادرة القرن الأفريقي الكبير. وقررت لجنة تسيير مبادرة القرن الأفريقي

GHAI Steering Committee في أواخر شباط/ فبراير 1997 مراجعة هيكل الخطة الاستراتيجية للمبادرة، وذلك من أجل التوفيق بين الخطط الفردية التي تضعها الأجهزة الحكومية الأمريكية الرامية إلى تنفيذ المبادرة، تمهيداً للوصول إلى إطار حكومي عام للمبادرة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بوضع خطة استراتيجية خمسية تمتد من عام 1998 حتى عام 2002 وتهدف لتنفيذ المبادرة، وتبنت الخطة هدفين استراتيجيين (على نحو متطابق إلى حد ما مع أهداف المبادرة)، وهدفاً ثالثاً خاصاً بها.[6]

فيما يتصل بالهدف الاستراتيجي الأول، وهو دعم القدرات الأفريقية لتحسين الأمن الغذائي الإقليمي، حصرت الخطة أسباب مشكلة الأمن الغذائي بالمنطقة في الأسباب الآتية: السياسات الاقتصادية الخاطئة، والجفاف والتدهور البيئي، وتردي البنية الأساسية، والنمو السكاني، والصراعات والحروب الداخلية، والاستجابة الدولية القاصرة على تقديم المساعدات الإنسانية من دون علاج الأسباب الجذرية لمشكلة الأمن الغذائي. وأوضحت الخطة أنه برغم وجود بعض المؤشرات المبشرة في الإنتاج الزراعي في بعض دول المنطقة، فإن عدد الأفراد الذين يعانون مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة سيتضاعف بحلول عام 2010، والسبب الرئيسي في ذلك هو مستوى الفقر والمستويات المنخفضة للإنتاجية في المنطقة. ويتطلب تحسين الأمن الغذائي في المنطقة زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة مستويات الدخول حتى يتمكن الأفراد من الوصول إلى الغذاء.

وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الثاني، وهو دعم القدرات الأفريقية في مجال منع وإدارة والاستجابة للصراع، فقد بيّنت الخطة أن هناك فرصة لإقامة شراكة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين بهدف تعزيز السلم والاستقرار داخل منطقة القرن الأفريقي، ومن ثم تقليل اعتماد المنطقة في المدى البعيد على المجتمع الدولي.

أما الهدف الثالث الخاص فهو تيسير الوصول إلى المعلومات التحليلية على المستوى الإقليمي. حيث تؤثر فجوة المعلومات أو نقص المعلومات سلبياً على جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المنطقة وكذلك جهود شركاء مبادرة القرن الأفريقي الكبير، ولذلك هناك حاجة إلى جعل المعلومات أكثر انتشاراً وتيسير الوصول إليها داخل المنطقة.

ولقد قام المكتب الإقليمي لخدمات التنمية الاقتصادية في شرق وجنوب أفريقيا بإعادة تنظيم مهامه لكي يساهم في تنفيذ المبادرة. وفي السنة المالية 1999 تم تخصيص 7.1 ملايين دولار للخدمات التشجيعية ذات الصلة بالمبادرة التي يقدمها المكتب وبعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شرق القارة وجنوبها.[7]

ثانياً: تقييم المبادرة

وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبادرة القرن الأفريقي الكبير بأنها مبادرة فريدة، وأنها بمنزلة مختبر تعمل من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية، بالتنسيق مع شركائها، على تبني أدوات جديدة وتكييف الأدوات الموجودة للقيام بالمهام المحددة، كما أنها تهدف إلى دعم الوسائل غير التقليدية، وتركز على الشراكة وبناء القدرات داخل المنطقة، فضلاً عن كونها تهتم بإدارة الموارد الحالية بشكل مختلف أكثر من اعتمادها على تقديم موارد جديدة.[8] ويعتبرها كين مينخوس Ken Menkhaus نموذجاً يجب تطبيقه على كافة المعونات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة للمناطق المختلفة على مستوى العالم، فهي تعمل بشكل مختلف، وتركز على إدارة الموارد بكفاءة أكثر بدلاً من زيادة التمويل.[9]

ومن جانب آخر، تعرضت المبادرة لانتقادات واسعة النطاق، حيث وُصِفت بأنها محاولة لاختراق المنطقة وفصل مصر وشمال السودان عن باقي دول حوض النيل، وفرض حصار متعدد الجوانب (سياسي، واقتصادي، وثقافي) على المنطقة.[10]

ودون انحياز للمؤيدين أو المعارضين للمبادرة، يحاول هذا البند تقييم المبادرة في ضوء ما تضمنته من أهداف وما تحقق منها على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار أن

هناك أهدافاً أخرى غير معلنة للمبادرة، وبالتأكيد تهدف في مجملها إلى خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة.

1. فيما يتعلق بتحسين حالة الأمن الغذائي

عندما طُرحت مبادرة القرن الأفريقي الكبير كان نصف عدد سكان المنطقة تقريباً (والتي كان إجمالي عدد سكانها في ذلك الوقت 186 مليون نسمة) يعانون مشكلة الأمن الغذائي، وكان أكثر من 22 مليون نسمة داخل المنطقة يحتاجون إلى مساعدات غذائية خارجية (من بينهم 11 مليون شخص كانوا يصنفون كلاجئين ونازحين). وكان سوء التغذية سبباً في موت أكثر من ثلث عدد الوفيات من الأطفال على مستوى المنطقة.[11]

ولمواجهة مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة، قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات غذائية للدول التي تعاني تلك المشكلة، بالإضافة إلى طرح مجموعة من المبادرات والبرامج لمعالجة هذه المشكلة المتوطنة في المنطقة، وفي هذا الإطار قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتطوير البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يهدف إلى القضاء على الجوع، وتقليل الفقر، والحد من مشكلة الأمن الغذائي، وتحسين فرص التجارة في أفريقيا، ويهدف البرنامج أيضاً إلى زيادة معدل النمو الزراعي بمقدار 6٪ سنوياً.

وفي إطار مبادرة القرن الأفريقي الكبير، التي تم تخصيص خمسة عشر مليون دولار سنوياً لها، ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في جهود إحياء الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وهي المنظمة الإقليمية الفرعية التي أنشئت بالأساس بهدف إيجاد إطار إقليمي للتعامل مع قضية الأمن الغذائي في الإقليم. كما عملت الوكالة الأمريكية على إنشاء قاعدة بيانات مفصلة حول جهود الأمن الغذائي حسب النمط والموقع داخل المنطقة؛ وذلك من أجل إمداد المستخدمين بالمعلومات اللازمة في هذا الصدد والحيلولة دون ازدواج وتكرار الأدوار والجهود.[12]

وعلى الرغم من الجهود الأمريكية المستمرة، لتحسين حالة الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي، فإن النشرة التي تصدرها بشكل دوري شبكة الإنـذار المبكـر للمجاعـات، التابعـة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحت عنوان نشرة الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقـي الكبير Greater Horn of Africa (GHA) Food Security Bulletin، توضـح أن مـشكلة الأمن الغذائي مازالت قائمة داخل معظـم دول المنطقـة وبـدرجات متفاوتـة. ووفقـاً للعـدد الصادر في آب/ أغسطس 2004 من تلك النشرة، فإن عدد الأفراد الـذين يعـانون مـن جـراء مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة يصل إلى 17 مليون نسمة تقريباً (انظر الجـدول 4-1)، مـنهم 7.8 ملايين نـسمة في أثيوبيـا فقـط، ومعظمهـم في منطقـة الأوجـادين أو الـصومال الغـربي. وبالطبع، فإن إضافة متضرري دارفور وبوروندي وتنزانيا يؤدي إلى زيادة كبيرة في هذا العدد.

الجدول (4-1)

عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى معونات غذائية في منطقة القرن الأفريقي (تقديرات آب/ أغسطس 2004)

الدولة	عدد الأفراد بالألف	ملاحظات
أثيوبيا	7800	
إريتريا	1900	
جيبوتي	69	
كينيا	2300	
أوغندا	2200	
الصومال	1200	
تنزانيا	-	لم تطلب الحكومة التنزانية معونات غذائية خلال العام 2004/ 2005
السودان (جنوب السودان، عدا دارفور)	1000	
رواندا	325	
بوروندي	-	
الإجمالي	16794	

المصدر: البيانات مستمدة من:

Famine Early Warning Systems Network (FEWS NET), Greater Horn of Africa (GHA) Food Security Bulletin, No. 26, August 2004, p. 2. Available online at: http://www.fews.net/docs/publications/East_200408en.pdf

ولقد شهدت أربع دول على الأقل من دول القرن الأفريقي هي: كينيا، وأثيوبيا، والصومال، والسودان (وتحديداً دارفور) مشكلة أمن غذائي حادة وحالة إنسانية طارئة في آب/ أغسطس 2006، وذلك بسبب الجفاف والصراعات الداخلية.[13] وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال النصف الأول من عام 2007 مقارنة بعام 2006، فإن مشكلة الأمن الغذائي المزمنة ظلت موجودة في كثير من مناطق القرن الأفريقي، وخاصة في نصفه الشرقي.[14]

وأشار بعض المصادر إلى أن عام 2008 قد شهد أزمة أمن غذائي حقيقية في منطقة القرن الأفريقي، ولاسيما في كينيا، وأثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، حيث وصل إجمالي عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى معونات غذائية في تلك الدول إلى نحو 18.8 مليون نسمة تقريباً (انظر الجدول 4-2).

الجدول (4-2)

عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى معونات ومساعدات غذائية في بعض دول القرن الأفريقي (حتى حزيران/ يونيو 2009)

الدولة	عدد الأفراد
الصومال	3200000
أثيوبيا	12000000
كينيا	3500000
جيبوتي	149000
الإجمالي	18849000

المصدر:

International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, "Horn of Africa: Exceptional Food Security Crisis, Appeal and Budget", Emergency Appeal, No. MDR64003, 23 June 2009, p. 9. Available at:

http://reliefweb.int/rw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EDIS-7TAKQU-full_report.pdf/$File/full_report.pdf

2. فيما يتعلق بمنع وإدارة الأزمات وحل الصراعات في المنطقة

ساهمت الولايات المتحدة، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في عملية مراجعة لمهام الإيجاد وزيادة اهتمامها بالجوانب السياسية والأمنية، كما ساهمت أيضاً في إنشاء آليات للإنذار المبكر والاستجابة للصراع داخل هذه المنظمة الإقليمية الفرعية، وتم ربط نظام الإنذار المبكر الذي تتبناه الإيجاد بنظام الإنذار المبكر للمجاعات التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما تم توسيع ذلك النظام الأخير، والذي كان يغطي أربع دول فقط من دول المنطقة، ليشمل كل دول القرن الأفريقي الكبير.[15]

كما عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ عام 1996 على تنفيذ مشروع دعم القرن الأفريقي، الذي يتضمن تأسيس صندوق للسلام داخل منظمة الإيجاد IGAD Peace Fund، لتمويل جهود بناء السلم في المنطقة، وكذلك تطوير استراتيجيات وأدوات لإدارة الصراع.[16]

وكان محور تركيز كلينتون، وخاصة في أثناء إدارته الثانية، على أربعة ميادين رئيسية فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية؛ هي: نشر الديمقراطية، وزيادة التجارة مع القارة، وتقليل الديون الأفريقية، وزيادة قدرات الدول الأفريقية على الاستجابة السريعة للأزمات من خلال ما أسماه مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية (التي سنعرض لها لاحقاً). ويرى البعض أن هذه الأهداف لم تكن تكلف الولايات المتحدة الكثير من الأموال، وكانت تحقق هيمنة أمريكية منخفضة التكاليف.[17]

وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجهود منظمة الإيجاد في مجال منع وإدارة وتسوية وحل الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، فإن الصراعات (الداخلية والدولية) ظلت السمة الرئيسية التي تميز المنطقة. ووفقاً لرأي هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون الأفريقية، فإن الولايات المتحدة أضاعت في أثناء حكم كلينتون عدداً من الفرص لتحقيق تغيير حقيقي داخل القارة الأفريقية،

وخاصة في مجال منع وإدارة وحل الصراعات الأفريقية، حيث تركت الولايات المتحدة هذه المهام للمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية داخل القارة، وفي الوقت ذاته لم تقدم لها الدعم المناسب الذي يضمن نجاحها في القيام بتلك المهام. ونظراً لأن الصراعات هي السبب الرئيس في التدهور والركود الاقتصادي داخل القارة الأفريقية، فإن على الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية وتقديم المزيد من الدعم المالي لمساندة القارة في إيجاد حلول مناسبة لتلك الصراعات التي أدخلت القارة في حلقة مفرغة من التدهور والضعف.[18]

ويمكن القول إن استمرار معاناة منطقة القرن الأفريقي من جراء الصراعات الداخلية والدولية، ومشكلة الأمن الغذائي، وتحديات أخرى عديدة تهدد دول المنطقة وشعوبها، خير دليل على أن مبادرة القرن الأفريقي الكبير فشلت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المعلنة، ولكن ذلك لا ينفي قيام الولايات المتحدة ببعض الجهود الإيجابية في هذا الصدد.

المبادرات الأمريكية الأخرى

يتناول هذا الجزء المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ككل، سواء كان ذلك في عهد بيل كلينتون أو في عهد جورج دبليو بوش، وتهدف تلك المبادرات في مجملها لتحقيق مجموعة من الأهداف؛ مثل تحقيق السلم والأمن، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والحد من الفقر، ومحاربة الأمراض، ومواجهة الإرهاب، وغيرها.

وإذا كانت هذه المبادرات لا تقتصر على المنطقة موضع الدراسة (القرن الأفريقي الكبير) بل تشمل القارة الأفريقية ككل، فإن هذا لا يعني تجاهل تلك المبادرات أو التقليل من شأنها؛ لأن منطقة القرن الأفريقي جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية، وهي تجسد إلى حد كبير معظم المشكلات التي تعانيها القارة، فضلاً عن كونها إحدى المناطق الأفريقية التي

تحظى باهتمام خاص من جانب الولايات المتحدة. ونحاول عند عرض تلك المبادرات المختلفة توضيح مدى استفادة المنطقة موضع الدراسة من كل مبادرة على حدة.

أولاً: المبادرات في عهد كلينتون

تولى بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لفترتين متتاليتين (ثماني سنوات) منذ 1993 حتى نهاية عام 2000، وخلال تلك الفترة طُرح عدد من المبادرات ذات الصلة بالقارة الأفريقية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات الأخرى التي تعكس في مجملها التوجه الأمريكي تجاه القارة خلال تلك الفترة.

فقد وقع كلينتون في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 قانون حل الصراع الأفريقي African Conflict Resolution Act، وكان الهدف من ذلك القانون زيادة قدرات المؤسسات الأفريقية (الحكومية وغير الحكومية) في مجال حل الصراعات، وذلك من خلال تقديم المساعدات المختلفة التي تسهم في تحقيق الأهداف الآتية:[19]

- دعم قدرات حل الصراع في منظمة الوحدة الأفريقية.
- دعم قدرات حل الصراع في المنظمات الإقليمية الفرعية.
- مساعدة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في عمليات الوساطة والمصالحة داخل القارة.
- تسريح الجنود وإعادة تدريب القوات المسلحة الأفريقية على الاندماج في المجتمع المدني.
- تعليم وتدريب الوحدات الأفريقية المدنية والعسكرية على عمليات حل الصراع وحفظ السلم.

وبمقتضى ذلك القانون قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعماً مختلفاً (لم يقتصر على النواحي المالية فقط) إلى منظمة الإيجاد، وأيدت جهودها لإحلال السلم في منطقة القرن

الأفريقي (خاصة في السودان). كما قدمت أيضاً دعماً إلى صندوق الكوميسا للاستجابة السريعة للأزمات (CQUIK)، وكذلك صندوق إرشاد الأنشطة ذات الصلة بالصراعات (CPAF)، الذي قدم منحاً ومساعدات للمنظمات غير الحكومية الأفريقية في مجال إدارة وتوجيه الأنشطة ذات الصلة بالصراعات في منطقة القرن الأفريقي.[20]

وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في تموز/ يوليو 1995 تقريراً بعنوان «الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء»، وحدد التقرير ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في أربعة محاور رئيسية على النحو الآتي:[21]

- تعزيز السلم من خلال منع وإدارة وحل الصراعات.
- تقديم مساعدات إنسانية لتخفيف المعاناة والجوع.
- تشجيع التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.
- تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي إطار المحور الأول طرحت إدارة كلينتون في عام 1996 مشروعاً لإنشاء قوات أفريقية للاستجابة للأزمات، وكان الهدف من هذه القوات هو التدخل في أوقات الصراع لحماية مناطق آمنة يتجمع فيها المدنيون للحصول على الحماية والمساعدات الإنسانية. وأعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتحمل نصف تكاليف إنشاء هذه القوات (ما بين 25 إلى 40 مليون دولار سنوياً)، على أن يتحمل الاتحاد الأوربي باقي التكاليف. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قام وارين كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، بزيارة عدد من الدول الأفريقية بهدف الترويج للمشروع.[22] وشملت الزيارة خمس دول أفريقية تنتمي إلى أقاليم القارة المختلفة، وهي: مالي، وأثيوبيا، وتنزانيا، وجنوب أفريقيا، وأنجولا.[23]

وتعرض المشروع الأمريكي لانتقادات من جانب بعض الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وزيمبابوي. وأعلن وزير خارجية نيجيريا آنذاك أن الهدف من المشروع

هو تقسيم القارة الأفريقية وإضعاف جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن.[24] وتعرض المشروع أيضاً لانتقادات من جانب بعض الدول الأوروبية، وكان مبهماً Vague بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ورفض الكونجرس الأمريكي المشروع من منطلق تكاليفه المحتملة، وخوفاً من أن يؤدي إلى تدخلات جديدة من جانب الولايات المتحدة في الصراعات الأفريقية. وفي العام التالي قامت إدارة كلينتون (الثانية) بتطوير المشروع وأطلقت عليه مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، وكانت تهدف لدعم قدرات الدول الأفريقية في مجال حفظ السلم. وأوضح منسق مجموعة العمل الخاصة بالمبادرة، السفير مارشال ماكسيلي Marshall McCallie، أن الهدف من المبادرة هو مساعدة الدول الأفريقية على نشر قوات تدخل سريع في أوقات الأزمات تعمل من أجل الحفاظ على السلم. وفي إطار هذه المبادرة تم تقديم مساعدات فنية وتدريبات عسكرية إلى ما يقرب من 12 ألف جندي أفريقي من السنغال، وأوغندا، ومالاوي، ومالي، وغانا، وبنين، وكوت ديفوار. وشاركت بعض هذه القوات في عمليات حفظ سلام مختلفة داخل القارة، حيث أرسلت مالي وغانا قوات إلى سيراليون، كما أرسلت بنين وحدة عسكرية إلى غينيا بيساو، بالإضافة إلى مشاركة القوات السنغالية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. *ولقد بلغ حجم الإنفاق الأمريكي على برنامج المبادرة خلال الفترة من 1997* حتى 2000 ما يتراوح بين 18 إلى 20 مليون دولار سنوياً.[25]

ولقد انضمت كينيا وأثيوبيا في وقت لاحق إلى قائمة الدول المستفيدة من برنامج المبادرة. ويبدو أن المعيار الحقيقي الذي كان يتم على أساسه قبول مشاركة الدول واستفادتها من برنامج المبادرة هو الأهمية الجغرافية والسياسية التي تتمتع بها الدولة لدى الولايات المتحدة، وليس كما كان معلناً مدى التزامها بالحكم الجيد.[26]

ويبدو أن الدافع وراء إعلان مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية كان رغبة الولايات المتحدة في الحد من التدخل الباهظ التكاليف في أفريقيا وتمكين الأفارقة من إدارة صراعاتهم بأنفسهم؛ فالدول التي استفادت من برنامج المبادرة كانت أكثر ميلاً إلى حسم صراعاتها الداخلية بدلاً من المشاركة في عمليات حفظ سلام إقليمية.[27]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1997 أعلنت سوزان رايس Susan Rice، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية آنذاك، أن المقاربة الأمريكية الجديدة تجاه القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على دعامتين أساسيتين؛ هما: تسريع إدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي، وحماية الولايات المتحدة من الأخطار التي تنبع من القارة الأفريقية وتهدد الأمن القومي الأمريكي؛ مثل الإرهاب، والمخدرات، والجرائم الدولية، وانتشار الأسلحة، والأمراض.[28]

وفي إطار تدعيم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، أعلنت إدارة كلينتون في حزيران/ يونيو 1997 مبادرة النمو والفرص في أفريقيا، والتي سُميت بعد ذلك قانون النمو والفرص الأفريقي (AGOA) بعد أن اعتمدها الكونجرس في أيار/ مايو 2000، وكانت تهدف إلى تيسير وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإعفاء نحو 1800 منتج من الرسوم الجمركية، وكذلك زيادة الاستثمار الأمريكي في القارة الأفريقية. وكانت هذه المبادرة تحقق إلى حد كبير توافقاً بين الاعتبارات والأهداف المحلية الأمريكية (توفير فرص عمل، وزيادة فرص التصدير)، وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية (تقليص المساعدات التنموية الرسمية، وتوسيع الأسواق، ودعم الدول الأفريقية الديمقراطية). ونتيجة للمعارضة الداخلية المستمرة للمساعدات الخارجية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة على مستوى العالم، انخفضت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى القارة الأفريقية، ووصلت في عام 1997 إلى مستوى متدنٍّ لم تصل إليه مذ تولى كلينتون رئاسة الولايات المتحدة، وتوالى بعد ذلك الانخفاض في عامي 1999 و2000[29] (انظر الجدول 4-3).

وقامت إدارة كلينتون الثانية في عام 1998 بتطوير المركز الأفريقي للدراسات الأمنية African Center For Security Studies، وكان أحد الأجهزة التي أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية لتيسير عملية التحول الديمقراطي داخل القارة الأفريقية. وأعلن البيت الأبيض أن المركز بمنزلة مصدر أكاديمي متخصص يهدف لزيادة قدرات اتخاذ القرارات

الفعالة المتعلقة بالأمن القومي لدى الحكومات الديمقراطية داخل القارة، بالإضافة إلى إجراء حوار بين القادة الأفارقة حول تخطيط السياسات الدفاعية.[30]

الجدول (4-3)

المساعدات الاقتصادية الأمريكية للقارة الأفريقية خلال الفترة 1987–2000

(الأرقام بالمليون دولار)

العام	المساعدات التنموية	أموال الدعم الاقتصادي	معونات غذائية	مساعدات الكوارث الخارجية وإعادة التأهيل	الإجمالي
1987	396.2	164.8	400.3	16.6	977.9
1988	572	39.7	525.5	37.4	1174.6
1989	587.5	99.3	385.8	32.3	1119.9
1990	612.5	28.9	447.6	30.9	1538.9
1991	826.3	59.3	613	40.3	1538.9
1992	872.4	37.8	935.6	87.6	1933.4
1993	821.6	22.4	674.3	168.9	1687.2
1994	826.7	16.1	635.1	139.6	1617.5
1995	869.8	5	555.4	116.9	1547.1
1996	715.6	0.7	455.9	71.8	1244
1997	688.8	11.8	356.4	123.1	1180.1
1998	727.5	9.9	448.4	105.7	1291.5
1999	738.6	92	224.5	93.9	1149
2000	736.8	62.5	134.4	-	933.7

المصدر:

Donald Rothchild, "The U.S. Foreign Policy Trajectory on Africa", *SAIS Review*, Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001, p. 201.

ومن المبادرات الأخرى التي طرحتها الولايات المتحدة في عهد كلينتون، مبادرة العدل في منطقة البحيرات العظمى Great Lakes Justice Initiative، وكان الهدف منها الحد من العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى، وتنفيذ القوانين بنزاهة، وبناء نظام قضائي فعال، واحترام حقوق الإنسان، والمساهمة في تسريح الجنود من القوات النظامية وغير النظامية، ودعم منظمات المجتمع المدني التي تهتم

بالإصلاحات القانونية. وبلغ إجمالي الأموال التي تم تخصيصها للمبادرة نحو 30 مليون دولار. وفي إطار هذه المبادرة تم تخصيص مليوني دولار لإعادة توطين اللاجئين الروانديين.[31] وكرد فعل لأزمة الرهائن من أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي حدثت في أيار/ مايو 2000، طرحت الولايات المتحدة مبادرة بناء القدرات، وأُطلِق عليها أيضاً Operation Focus Relief، وكانت تتضمن تقديم تدريبات ومعدات لقوات الدول الأفريقية المشاركة في البعثة (غانا والسنغال ونيجيريا). ولقد وصل حجم الأموال التي تم تخصيصها للمبادرة نحو 90 مليون دولار خلال خمسة عشر شهراً فقط.[32]

وفي أواخر عهد كلينتون، احتلت مكافحة الإيدز مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية؛ وذلك نتيجة للإجماع الوطني والدولي آنذاك حول خطورة هذا المرض. وفي هذا الإطار أعلنت الولايات المتحدة مبادرة الإيدز، وكانت تهدف لمكافحة مرض الإيدز المتوطن في مناطق مختلفة من العالم وعلى رأسها القارة الأفريقية.[33]

وفي إطار تقييم السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة رئاسة كلينتون، ثار جدل واسع النطاق بين أنصار مدرستين؛ فيرى أنصار المدرسة الأولى أن إدارة كلينتون لم تغتنم فرصة تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية على النظام الدولي وبددت الكثير من الفرص بسبب افتقارها إلى الرؤية الشاملة. أما أنصار المدرسة الثانية فيرون أن سياسة الولايات المتحدة خلال فترة كلينتون كانت متوافقة مع طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي لم تكن تسمح بصياغة استراتيجية شاملة تشبه تلك التي صاغتها إدارات الحرب الباردة، وبرغم التحديات الداخلية التي واجهتها الإدارة (مثل التصادم مع الكونجرس في بعض الأحيان) فإنها استطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية.[34]

وبمراجعة السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بصفة عامة وتجاه منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة خلال فترة رئاسة كلينتون، نجد أن آراء المدرسة الأولى تقترب إلى

حد كبير من الصواب، ولا يعني هذا الخطأ التام لآراء المدرسة الثانية؛ لأن هناك بعض الإنجازات التي حققتها إدارة كلينتون على الصعيد الأفريقي بصفة عامة وداخل منطقة القرن الأفريقي على وجه التحديد.

ثانياً: المبادرات في عهد جورج بوش

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تولي جورج دبليو بوش (الابن) رئاسة الولايات المتحدة عدداً من المبادرات الخاصة بالقارة الأفريقية، وفي الوقت ذاته لم تكن أفريقيا غائبة في المبادرات الأخرى ذات الطابع العالمي التي طرحتها الولايات المتحدة، وإنها كانت غالباً أكبر المستفيدين من معظم تلك المبادرات. ويعرض هذا البند لأهم المبادرات الأمريكية ذات الطابع الأفريقي، بالإضافة إلى المبادرات الأخرى ذات الطابع العالمي التي استفادت منها أفريقيا.

1. مبادرات ذات طابع أفريقي

ويُقصد بها تلك المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة في عهد بوش (الابن) تجاه القارة الأفريقية ككل أو تجاه أحد أقاليمها، وذلك على النحو الآتي:

أ. مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 حدد مكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وخاصة جيبوتي، والصومال، وأثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وتنزانيا، كمناطق خطرة. وفي عام 2003 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، بميزانية قدرها 100 مليون دولار أمريكي تشمل التدريب العسكري على تأمين الحدود والسواحل، وبرامج لزيادة السيطرة على حركة الأفراد والسلع عبر الحدود، وتعزيز أمن الملاحة الجوية، ودعم البرامج الإقليمية الرامية إلى قمع الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله،

وتدريب الشرطة، وتطوير برامج تعليمية لمكافحة التطرف، بالإضافة إلى برامج منفصلة لمكافحة غسل الأموال. وتعتبر كينيا المستفيد الرئيسي من تلك المبادرة، حيث عملت الولايات المتحدة بالتنسيق مع المسؤولين الكينيين على تطوير نظام شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك قام برنامج مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية بتطوير نظام حاسب آلي يسمى PIT System في مطارات محددة في كينيا وتنزانيا وأثيوبيا وجيبوتي وأوغندا، ويساعد هذا البرنامج السلطات الرسمية في اكتشاف محاولات الدخول أو الخروج غير المشروعة إلى أراضيها. وتقوم الولايات المتحدة أيضاً بتمويل برامج تدريبية لتطوير قوات الشرطة ومعداتها في تنزانيا وأوغندا وأثيوبيا وكينيا. وفي جلسة استماع عقدتها لجنة فرعية بمجلس النواب الأمريكي في نيسان/ إبريل 2004 حول الإرهاب، أكد رئيس اللجنة حينئذ إد رويس ED Royce أن الولايات المتحدة في حاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، حيث إن الأموال المخصصة لا تكفي لمواجهة التهديدات.[35]

وعلى الصعيد الأفريقي، كانت هناك جهود عديدة لمحاربة الإرهاب قبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حيث تبنت منظمة الوحدة الأفريقية في قمة رؤساء الدول والحكومات التي عُقدت في الجزائر عام 1999 معاهدة منع ومحاربة الإرهاب. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر اقترح الرئيس السنغالي آنذاك عبدالله واد تبني معاهدة أفريقية جديدة ضد الإرهاب تساعد على انضمام القارة إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 اجتمع قادة سبع وعشرين دولة أفريقية في العاصمة السنغالية داكار، وأصدروا إعلان داكار ضد الإرهاب الذي دان أي عمل من أعمال الإرهاب، سواء كان في أفريقيا أو في أي جزء آخر من العالم، ووجه القادة نداء إلى كل الدول الأفريقية للتصديق على معاهدة منع ومحاربة الإرهاب وكافة الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية والدبلوماسية والمالية لمحاربة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي

الفرعي والإقليمي. وأعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أن الولايات المتحدة ترحب بمساعدة أي دولة أو أي جهة تريد العمل إلى جانبها لمحاربة الإرهاب، وفي الوقت ذاته أكد باول أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزاماتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.[36]

ويرى مارك مالان Mark Malan أن هناك اتجاهين متناقضين فيما يتعلق بأثر الحرب على الإرهاب على الجهود الدولية لحل الصراعات الأفريقية، حيث يرى أنصار الاتجاه الأول أن الحرب على الإرهاب أحيت الاهتمام الدولي بإزالة الأسباب الهيكلية للصراعات الأفريقية، بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني أن الحرب على الإرهاب أدت إلى زيادة التركيز فقط على معالجة الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ويرى مالان أنه إذا كانت مواجهة الإرهاب وأخطاره تحتاج إلى عمل سريع، فإن المشكلات السياسية والاقتصادية التي تعانيها القارة الأفريقية تحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى يمكن من خلالها إزالة الأسباب الهيكلية للإرهاب والصراعات.[37]

ب. مبادرة التعليم في أفريقيا

أعلن الرئيس الأمريكي مبادرة التعليم في أفريقيا في حزيران/ يونيو 2002. وتهدف المبادرة إلى زيادة فرص ونوعية التعليم الأساسي في أفريقيا، وذلك من خلال توفير فرص تدريب للمعلمين، وتوفير الكتب المدرسية للطلاب، وتقديم منح دراسية خاصة للفتيات.[38] وكانت الميزانية المبدئية للمبادرة تقدر بـ 15 مليون دولار، كما تم تخصيص أموال أخرى إضافية بلغت قيمتها 185 مليون دولار على مدار أربع سنوات من عام 2002 حتى عام 2006.[39] وفي إطار المبادرة تم تدريب نحو 220 ألف مدرس، وكذلك تم توزيع نحو 1.8 مليون كتاب مدرسي لطلاب مرحلة التعليم الأساسي في ست دول أفريقية، كما حصلت أكثر من 85 ألف فتاة في 38 دولة أفريقية على منح دراسية لمواصلة تعليمهن. وتقرر تخصيص مبلغ 400 مليون دولار كأموال إضافية للمبادرة خلال الفترة 2007 - 2010.[40]

ج. مبادرة القضاء على الجوع في أفريقيا

أعلن الرئيس الأمريكي عن مبادرة القضاء على الجوع بأفريقيا في آب/ أغسطس 2002، وتهدف لتخفيض عدد الأفراد الذين يعانون الجوع على مستوى القارة الأفريقية بنسبة 50٪ بحلول عام 2015. وتقوم المبادرة على عدد من المبادئ الرئيسية من أهمها التعاون، وبناء التحالفات، والعمل مع شركاء التنمية في أفريقيا وخارجها، وتركيز الاستثمارات في المجالات التي تساعد على إزالة الجوع. وتتركز الاستثمارات الخاصة بالمبادرة في ستة مجالات؛ هي: العلوم والتكنولوجيا، ونظم التسويق والتجارة في السلع الزراعية، والقدرات البشرية والمؤسسية، والمنظمات المنتجة، وحماية الضعفاء، والإدارة البيئية.[41]

د. مبادرة المنافسة العالمية الأفريقية

في أثناء انعقاد المنتدى الوزاري الرابع لقانون النمو والفرص "الأجوا"، بالعاصمة السنغالية داكار في تموز/ يوليو 2005، أعلن الرئيس الأمريكي مبادرة المنافسة العالمية الأفريقية، وتهدف إلى إدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي وزيادة قدرات الدول الأفريقية جنوب الصحراء في مجال التجارة والاستثمار. وتقدم المبادرة 200 مليون دولار على مدار خمس سنوات بهدف توسيع التجارة الأفريقية مع الولايات المتحدة (في إطار الأجوا) ومع الشركاء الدوليين والإقليميين.[42]

هـ. المبادرة الخاصة بإنشاء قيادة أمريكية موحدة لأفريقيا

كانت توجد خمس قيادات عسكرية أمريكية على مستوى العالم، وكانت القارة الأفريقية تقع في نطاق اختصاص ثلاث قيادات منها، هي: القيادة المركزية الأمريكية (USCENTCOM)، ويوجد مقرها في قاعدة ماكديل MacDill الجوية في تامبا بولاية فلوريدا، وهي مسؤولة عن 27 دولة في الجزيرة العربية ووسط وجنوب آسيا والقرن الأفريقي (تحديداً السودان، وإريتريا، وأثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا)، ومصر. والقيادة الأمريكية الأوربية (USEUCOM)، ويوجد مقرها في شتوتجارت في ألمانيا، وهي

مسؤولة عن 90 دولة من بينها 42 دولة في أفريقيا. والقيادة الأمريكية للمحيط الهادي (USPACOM)، وهي مسؤولة عن 43 دولة من بينها أربع دول من القارة الأفريقية هي: جمهورية القمر المتحدة، ومدغشقر، وسيشل، وموريشيوس. وفي السادس من شباط/ فبراير 2007 قرر الرئيس جورج دبليو بوش إنشاء قيادة مركزية موحدة لأفريقيا Unified Combatant Command for Africa (AFRICOM)، من أجل مراقبة الأمن داخل القارة، وتدعيم التعاون الاستراتيجي وبناء شراكات بين القارة والولايات المتحدة، وتشجيع المهام غير العسكرية، وإدارة العمليات العسكرية عند الضرورة.[43]

وتشمل القيادة الأمريكية الجديدة لأفريقيا "أفريكوم" دول القارة كافة، باستثناء مصر، والتي ظلت تتبع القيادة المركزية الأمريكية. وفي أول تشرين الأول/ أكتوبر 2008 بدأت القيادة في ممارسة مهامها واتخذت من شتوتجارت بألمانيا مقراً مؤقتاً إلى حين إقامة مقر دائم لها في إحدى الدول الأفريقية.[44]

وأصبحت الأفريكوم القيادة الأمريكية السادسة على مستوى العالم إلى جانب القيادات الخمس القائمة أصلاً. وأعلن جورج دبليو بوش أن القيادة الجديدة سوف تدعم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وتساعد على خلق فرص جديدة لتعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة داخل القارة، كما تساهم في تعزيز جهود الولايات المتحدة الرامية إلى تحقيق السلم والأمن للشعوب الأفريقية، وأخيراً تدعم الأهداف المشتركة المتعلقة بالتنمية والصحة والتعليم والديمقراطية والنمو الاقتصادي في أفريقيا. وقال روبرت جيتس Robert Gates وزير الدفاع الأمريكي إن القيادة الجديدة تمكّن الولايات المتحدة من استخدام اقتراب متكامل وأكثر فاعلية من ذي قبل تجاه القارة.[45]

ومن المتوقع أن تقوم القيادة بمهام عديدة؛ مثل إمداد القادة السياسيين والعسكريين في واشنطن بمعلومات حول ما يجري على أرض الواقع في أفريقيا، بالإضافة إلى المهام الاستخباراتية، وإدارة التدريبات، والتخطيط لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات. ويرى

البعض أن إنشاء هذه القيادة يقلل من الحاجة إلى التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في أفريقيا.[46]

وتشمل القيادة الجديدة كل دول القارة باستثناء مصر التي ظلت تتبع القيادة المركزية، ومع ذلك أبدت مصر – على حد تصريحات المسؤولين الأمريكيين– رغبتها في التعاون الوثيق مع القيادة الجديدة، ولذلك أُجريت مباحثات مصرية أمريكية دفاعية خلال عام 2008، وبمقتضاها تم توقيع مذكرة تفاهم بين القيادة الجديدة والقيادة المركزية، وأكدت المذكرة على ضرورة التنسيق مع مصر حينما يكون دورها مهماً في تنفيذ مهام القيادة الجديدة داخل القارة. ووفقاً لرأي الجنرال ويليام وورد قائد القيادة الأمريكية الموحدة لأفريقيا، فإن وجود قوات المهام المشتركة في منطقة القرن الأفريقي (CJTF-HOA) أمر ضروري وحاسم لتنفيذ مهام الأفريكوم.[47]

وبالإضافة إلى المبادرات الست السابقة، أطلقت الولايات المتحدة مبادرات أخرى تجاه أفريقيا، ليست أقل أهمية من تلك المبادرات.[48]

2. مبادرات ذات طابع عالمي

ويقصد بها المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة على مستوى العالم وكانت أفريقيا من أكبر المستفيدين منها، وذلك على النحو الآتي:

أ. حساب تحدي الألفية

دعا جورج دبليو بوش في كلمة ألقاها في آذار/ مارس 2002 إلى ضرورة تحقيق التنمية على مستوى العالم، واقترح إنشاء آلية لتحقيق هذا الهدف وأطلق عليها حساب تحدي الألفية (MCA)، وهي آلية تقدم مساعدات تنموية للدول التي تطبق الحكم الجيد، وتهتم بتوفير التعليم والرعاية الصحية لمواطنيها، وتشجع الأسواق المفتوحة. وتسعى الآلية إلى تخفيض مستوى الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي واتباع سياسات رشيدة

والعمل في إطار شراكة دولية. وتدار الآلية من خلال هيئة حكومية تسمى هيئة تحدي الألفية (MCC).[49]

وتقوم الهيئة باختيار الدول المؤهلة للحصول على مساعدات استناداً إلى ستة عشر مؤشراً كمياً، تقيس أداء الدولة في ثلاثة مجالات هي: عدالة الحكم، والاستثمار في البشر، والحرية الاقتصادية.[50] وتتوزع المؤشرات بين المجالات الثلاثة بحيث يتم تخصيص ستة مؤشرات لعدالة الحكم، وأربعة مؤشرات للاستثمار في البشر، وستة مؤشرات لدعم الحرية الاقتصادية.[51]

وفي أيار/ مايو 2004 أعلنت هيئة تحدي الألفية أن ثماني دول أفريقية أصبحت مؤهلة للحصول على منح ومعونات من حساب تحدى الألفية، وهي: بنين، والرأس الأخضر، وغانا، وليسوتو، ومدغشقر، ومالي، وموزمبيق، والسنغال.[52] وفي حزيران/ يونيو 2005 قررت الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة الثماني الصناعية (G8) إلغاء 100٪ من الديون الواجبة السداد إلى البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي من قبل الدول الأفريقية المؤهلة Eligible، وبالفعل تم إلغاء نحو 35 مليار دولار كانت مستحقة الدفع على بنين، وبوركينا فاسو، وأثيوبيا، وغانا، ومدغشقر، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، ورواندا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا. وفي الشهر ذاته أعلن بوش أن الولايات المتحدة سوف تُضاعف المساعدات التي تقدمها إلى أفريقيا بحلول عام 2010.[53]

ووفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة تحدي الألفية في أيار/ مايو 2007، فقد وصل عدد الدول الأفريقية التي تتعامل مع الهيئة إلى تسع عشرة دولة من إجمالي 40 دولة تتعامل معها الهيئة على مستوى العالم. ومن بين أحد عشر اتفاقاً وقعتها الهيئة على مستوى العالم، هناك خمسة اتفاقات تم توقيعها مع دول أفريقية هي: بنين، والرأس الأخضر، وغانا، ومدغشقر، ومالي. ووصل عدد الاتفاقات المبدئية التي وقعتها الهيئة ثلاثة عشر اتفاقاً، من بينها ستة اتفاقات مع دول أفريقية هي: بوركينافاسو، وكينيا، ومالاوي، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا.

كما تم اختيار النيجر ورواندا لإبرام اتفاقات مبدئية مع الهيئة اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.[54]

وعلى حد قول موريزيو كاربوني Maurizio Carbone، فإن زيادة المعونات الخارجية الأمريكية لم يكن عملاً متوقعاً من جانب رئيس جمهوري محافظ مثل جورج دبليو بوش، ولكن هناك على الأقل سببين لذلك؛ أولهما مواجهة الاتحاد الأوربي المنافس الرئيس للولايات المتحدة خاصة بعد تعهده بزيادة معوناته الخارجية، وثانيهما الاستجابة لأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من خلال القضاء على الفقر وتمكين الدول من تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها؛ لأنها إن عجزت عن ذلك تصبح موطناً مناسباً للإرهاب والإرهابيين.[55]

ب. مبادرة عمليات السلام العالمية

قدمت إدارة جورج دبليو بوش مبادرة عمليات السلام العالمية في عام 2004 بهدف تحسين قدرات حفظ السلم على مستوى العالم مع التركيز على أفريقيا، وذلك من خلال تدريب نحو 75 ألف جندي (معظمهم من القارة الأفريقية) على عمليات حفظ السلم على مدار خمسة عشر عاماً. وفي إطار هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة في السنة المالية 2005 بتدريب أربعة عشر ألف جندي أفريقي على عمليات حفظ السلم، وشارك بعض هؤلاء الجنود في بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ولقد حظيت المبادرة بدعم وتأييد من قمة مجموعة الثماني التي انعقدت في ذلك العام، وتقدمت بريطانيا باستراتيجية منع الصراع الأفريقي، والتي تهدف إلى تدريب سبعة عشر ألف جندي أفريقي على عمليات حفظ السلم بحلول عام 2010. كما تولت فرنسا قيادة عمل جماعي دولي أُطلِق عليه "دعم القدرات الأفريقية للحفاظ على السلم"، ويهدف إلى تدريب وحدات من القوات الأفريقية الجاهزة للمشاركة في عمليات حفظ السلم على مستوى الأقاليم الأفريقية كافة.[56]

وانتقد بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية (التي تتولى إدارة برنامج المبادرة) بدعوى أنها فشلت في توضيح الالتزامات الضرورية التي يتطلبها

برنامج المبادرة، بالإضافة إلى استخدام الأموال المخصصة للمبادرة للإنفاق على أنشطة أخرى، ولذلك اقترح الكونجرس خطة لتحويل برنامج المبادرة إلى حساب تتولى إدارته وزارة الدفاع الأمريكية، على أن يتم حرمان عشر دول أفريقية (وهي الدول التي رفضت منح الولايات المتحدة حصانة تمنعها من التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية) من المشاركة في برنامج المبادرة.[57]

ج. خطة الرئيس الطارئة لإغاثة مرضى الإيدز

تم الإعلان عن الخطة الطارئة لإغاثة مرضى الإيدز في كانون الثاني/ يناير 2003، وهي عبارة عن برنامج عالمي يقدم مساعدات إلى خمس عشرة دولة على مستوى العالم (هي الأكثر تضرراً من مرض الإيدز)، من بينها اثنتا عشرة دولة أفريقية. ويمتد النطاق الزمني للخطة خمس سنوات، ويصل حجم الأموال المخصصة لها نحو 15 مليار دولار.[58]

وتعكس المبادرات السالفة الذكر، في مجملها، إدراك الإدارات الأمريكية في عهدي كلينتون وبوش (الابن) لأهمية أفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة، وتعكس أيضاً تنوع المجالات والميادين التي حظيت باهتمام الولايات المتحدة، وهذا تقريباً ما طالب به ويليام زارتمان (من أبرز المتخصصين في حقل العلوم السياسية في الولايات المتحدة) في عام 1989،[59] وهذه المبادرات - رغم كثرتها - مازالت لا تتناسب مع احتياجات القارة الأفريقية المتزايدة، ولا مع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

وإلى جانب نمط طرح المبادرات السالفة الذكر، والذي كان السمة الرئيسية للاستجابة الأمريكية للأوضاع السائدة على مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل، فإن الولايات المتحدة استخدمت في بعض الأحيان أنماطاً أخرى من الاستجابة، مثل محاولة إقامة تحالفات ضد بعض الدول (السودان)، والتدخل العسكري سواء المباشر وغير المباشر، وفرض عقوبات، ولكن هذه الأنماط المختلفة تعتبر أكثر ارتباطاً بالاستجابة الأمريكية لحالات بعينها، وسيرد ذكرها بقدر من التفصيل في الفصلين التاليين.

الفصل الخامس

أنماط الاستجابة الأمريكية لصراعات القرن الأفريقي

وفرت نهاية الحرب الباردة فرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية للتحرك على المستوى الخارجي بقدر من الحرية مقارنة بفترة الحرب الباردة، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر قدرة على القيام بدور الطرف الثالث في كثير من الصراعات الأفريقية على نحو يخدم مصالحها، وخاصة أنها تملك من الإمكانيات والقدرات ما يُمكّنها ممارسة الترغيب والترهيب لأطراف الصراع.

وباعتبار منطقة القرن الأفريقي إحدى المناطق الأفريقية التي شهدت أنماطاً مختلفة من الصراعات الداخلية والدولية، فكان من الطبيعي، في ظل المصالح الأمريكية المختلفة في المنطقة، قيام الولايات المتحدة بأدوار مختلفة إزاء تلك الصراعات.

ويتناول هذا الفصل أبرز أنماط الاستجابة الأمريكية حيال الصراعات المختلفة التي شهدتها المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أن الاستجابة الأمريكية لم تقتصر فقط على الأنماط التي يركز عليها هذا الفصل، بل كانت هناك أنماط مختلفة من الاستجابة حتى للصراع الواحد. وتتوزع الاستجابة الأمريكية على الأنماط الآتية: نمط اللامبالاة والامتناع عن التدخل، ونمط مساندة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، ونمط التدخل القسري، ونمط التدخل العسكري. وسنحاول تالياً مناقشة كل نمط من هذه الأنماط.

نمط اللامبالاة والامتناع عن التدخل

لم يكن نمط الصراع في حد ذاته عنصراً فارقاً في تحديد شكل الاستجابة الأمريكية، وإنما كانت هناك عوامل أخرى تؤثر في استجابة الولايات المتحدة وشكل هذه الاستجابة؛

مثل أطراف الصراع، والمسارات المختلفة التي اتخذها الصراع، وآثار ذلك الصراع على المصالح الأمريكية، وغيرها من العوامل.

ووفقاً لهذا النمط من الاستجابة، فإن الولايات المتحدة، كطرف ثالث، لم تهتم بالصراع ولم تكن حريصة على اتخاذ وسائل حقيقية لإدارة الصراع بشكل إيجابي، والسبب الحقيقي وراء ذلك الموقف الأمريكي ليس انخفاض كثافة وحدّة الصراع، ولكن عدم وجود مصلحة حقيقية للولايات المتحدة في التدخل. والمثال الأكثر وضوحاً في هذا الإطار الاستجابة الأمريكية للصراع في رواندا وبوروندي، ويتناول هذا الجزء الاستجابة الأمريكية للصراع الداخلي في هاتين الدولتين.

أولاً، الاستجابة الأمريكية للصراع في رواندا

قبيل عقد مباحثات السلام التي جرت بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية في مدينة أروشا التنزانية في تموز/ يوليو 1992، أجرى مكتب أفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية سلسلة من المباحثات مع ممثلي الجبهة الوطنية الرواندية في واشنطن. وقام هيرمان كوهين بزيارة العاصمة الأوغندوية كمبالا وحث الرئيس يوري موسيفيني إلى ضرورة العمل على نجاح المفاوضات المزمع عقدها، وهدد كوهين بقطع المساعدات الأمريكية عن أوغندا إذا لم تقم الأخيرة بالضغط على الجبهة الوطنية الرواندية للمشاركة في المفاوضات وحل الصراع مع الحكومة بشكل سلمي.[1] وعندما بدأت مباحثات السلام بين الجانبين في مدينة أروشا، شاركت الولايات المتحدة في تلك المباحثات. وبعد التوصل إلى اتفاقات سلام أروشا، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مختلفة من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات.[2]

وعندما بدأت أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في نيسان/ إبريل 1994، كانت الإدارة الأمريكية مازالت تتذكر الكارثة الصومالية، ولم تكن لديها أي رغبة جدية في إرسال قوات عسكرية إلى رواندا. وذكر بعض المسؤولين الأمريكيين حينذاك، أمثال زعيم الأغلبية

الجمهورية في الكونجرس السيناتور بوب دولي Bob Dole، وآخرون، أنه لا توجد مصالح قومية للولايات المتحدة في رواندا، ومن ثم لن تتدخل في الصراع. وكان هناك إجماع داخل الإدارة الأمريكية على أن رواندا هي أول اختبار حقيقي للتوجيه (الأمر) الرئاسي رقم 25، والذي يتعلق بمعايير مشاركة الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، كما أنها لا تنطبق عليها المعايير اللازمة لقيام الولايات المتحدة بالتدخل العسكري المباشر.[3]

وانصب تركيز الإدارة الأمريكية على إجلاء 258 مواطناً أمريكياً من رواندا. واجتمعت مجموعة من أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي لمناقشة الوضع في رواندا والخيارات المختلفة بهذا الصدد، وأيّدت الولايات المتحدة فكرة خفض عدد قوات الأمم المتحدة الموجودة في رواندا (UNAMIR) آنذاك إلى حجم رمزي، وأعلنت الإدارة الأمريكية أنه لا يوجد دور لقوات حفظ السلم في رواندا في ظل غياب السلم.[4] وكان إجمالي عدد قوات بعثة الأمم المتحدة في رواندا نحو 2500 جندي،[5] وكانت الولايات المتحدة تريد خفض عدد تلك قوات إلى 100 جندي فقط.[6]

وبعد قيام المتشددين الهوتو بقتل عشرة جنود بلجيكيين من قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في رواندا، أصرت الولايات المتحدة على سحب القوات الدولية هناك، وأعلن وارين كريستوفر في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن الدولي أنه لا توجد مبررات كافية لبقاء القوات الدولية في رواندا. وطالب كريستوفر المجتمع الدولي بضرورة سحب تلك القوات في أسرع وقت ممكن لأنها في وضع يصعب فيه الدفاع عنها. كما أعلن كريستوفر رفض الولايات المتحدة لأية جهود تطالب ببقاء تلك القوات. ونتيجة للموقف الأمريكي، قرر مجلس الأمن الدولي (في 21 نيسان/ إبريل 1994) تخفيض عدد القوات الدولية الموجودة في رواندا إلى 270 جندياً، وبذلك تكون الأمم المتحدة قد أعطت الضوء الأخضر لميليشيات الهوتو للقيام بعمليات قتل واسعة النطاق ضد التوتسي والمعتدلين الهوتو.[7]

وتجنبت إدارة كلينتون استخدام كلمة الإبادة الجماعية Genocide لوصف أعمال القتل الجماعي التي وقعت في رواندا، واكتفى المسؤولون الأمريكيون بالقول بأنه ربما حدثت أعمال إبادة جماعية في رواندا. وقالت كريستين شيلي Christine Shelly المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك إنه «كانت هناك التزامات لابد من الوفاء بها في حالة استخدام مفهوم الإبادة الجماعية»، وكانت شيلي تقصد الالتزامات التي ترتبها اتفاقية جنيف لعام 1949 على جميع الدول الأعضاء، ومن بينهم الولايات المتحدة، بالتدخل لمنع الإبادة الجماعية. وقال ديفيد راوسون David Rawson، السفير الأمريكي لدى رواندا في ذلك الوقت: لا يجب القول بوجود إبادة جماعية، وإنما يمكن القول ربما وقعت أحداث إبادة جماعية وتحتاج إلى إجراء تحقيقات.[8]

وعندما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال المزيد من قوات حفظ السلم إلى رواندا لوقف أعمال الإبادة الجماعية، عارضت الولايات المتحدة مطلبه بدعوى نقص التخطيط، وعدم التأكد من نجاح العملية، وارتفاع درجة المخاطرة، وارتفاع تكلفتها.[9] ولعبت الولايات المتحدة، في بادئ الأمر، دوراً معوقاً داخل مجلس الأمن للحيلولة دون إرسال قوات دولية جديدة إلى رواندا.[10] واستطاعت الولايات المتحدة - وبتأييد من بريطانيا- تأجيل نشر القوات التابعة للأمم المتحدة والتي عرفت بـ UNAMIR II حتى منتصف تموز/ يوليو 1994 بعد توقف أعمال الإبادة الجماعية،[11] وذلك رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 918 في 17 أيار/ مايو 1994، والذي نص - بين أمور أخرى - على زيادة القوات الدولية الموجودة في رواندا إلى 5500 جندي.[12]

وفي محاولة لإنقاذ حلفائها السابقين والتغلب على عرقلة الولايات المتحدة لنشر UNAMIR II أعلنت فرنسا عن رغبتها في التدخل العسكري في رواندا بدعوى الاعتبارات الإنسانية، وحصلت فرنسا بالفعل على تفويض من مجلس الأمن بالتدخل، وقامت القوات الفرنسية بعملية الفيروز (التركواز) وأنشأت منطقة آمنة في جنوب غربي رواندا. ولم تستطع القوات الفرنسية الحيلولة دون سقوط الحكومة الرواندية المؤقتة على

أيـدي قـوات الجبهـة الوطنيـة الرواندية، ومـن ثـم انـسحبت القـوات الفرنـسية في 21 آب/ أغسطس 1994،[13] وسلمت القوات الفرنسية المنطقة الآمنة إلى قوات الأمم المتحـدة الموجودة في رواندا.

ومن جانبها، انتقدت الولايات المتحدة عملية الفيروز التي قادتها فرنسا في روانـدا، وكان هذا الموقف الأمريكي، في أحد أبعاده، محاولة لإبعاد فرنـسا عـن منطقـة البحـيرات العظمى ذات النفوذ الفرنسي التقليدي.[14] وأشار بعض المصادر إلى تورط فرنسا في أعـمال الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا؛ لأنها قامت بتدريب وتسليح عناصر الجيش الرواندي (الهوتو) والمتشددين الهوتو. وعندما قامت فرنسا بعملية الفيروز، والتي كان الهـدف منهـا وقف الإبادة الجماعية وإقامة ملاجئ آمنة لحماية المدنيين، كانت المناطق التي أقيمت عليهـا الملاجئ (كيبو Kibyue، وكيانجونجو Cyangungu، وجيكونجـورو Gikongoro) مـن أسوأ المناطق التي تعرضـت للتدمير وحالات قتل عديدة.[15] وحتى تـشرين الأول/ أكتـوبر 1994 لم تُنشر قوات UNAMIR II بشكل كامل، وبناء على رغبة الجبهة الوطنية الرواندية انسحبت هذه القوات في كانون الأول/ ديسمبر 1995.[16]

وعلى الرغم من أن الولايـات المتحـدة لم ترسـل قـوات عـسكرية لوقـف الإبـادة الجماعية في رواندا، فإنها قدمت مساعدات للمفوضية العليـا لـشؤون اللاجئـين التابعـة للأمم المتحدة (UNHCR) وغيرها من وكالات الإغاثة الدوليـة التـي كانـت تعمـل في رواندا آنذاك. وفي 26 تموز/ يوليو 1994 بدأت وحدة تنقية المياه بـالجيش الأمريكـي في ضـخ ميـاه نقيـة صـالحة للاسـتخدام في مدينـة جومـا Goma في جمهوريـة الكونجـو الديمقراطية (التي استقبلت الكثير من اللاجئين الروانديين). وقامت قيادة النقل الجوي الأمريكي بأكثر من 1200 رحلة جوية لنقـل حـوالي خمـسة آلاف طـن مـن المـساعدات الإنسانية للمتضررين في إطار عملية أُطلـق عليهـا "عمليـة دعـم الأمـل" Operation Support Hope، وخوّل كلينتـون وزارة الـدفاع الأمريكيـة إنهـاء هـذه العمليـة في 30 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته.[17]

وخلال الثمانية عشر شهراً التي تلت أحداث الإبادة الجماعية في رواندا، أنفقت الولايات المتحدة نحو 700 مليون دولار تقريباً استجابة لتلك الأحداث المأساوية التي شهدتها رواندا، وكان هذا المبلغ يعادل إجمالي المساعدات التنموية الثنائية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى باقي دول القارة الأفريقية خلال تلك الفترة،[18] ورغم ذلك يرى البعض أمثال ويليام منتر William Minter أن الاستجابة الأمريكية للإبادة الجماعية في رواندا اتسمت باللامبالاة Indifference،[19] ووصفها جوشوا موررافشيك Joshua Muravchik بأنها كانت استجابة ضعيفة وغير فعالة.[20] ووصلت جملة نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بنشر وحدات عسكرية في رواندا خلال الفترة من نيسان/ إبريل 1994 حتى أواخر 1995 فقط نحو 449.7 مليون دولار، كما قدمت الأمم المتحدة خلال الفترة نفسها معونات إنسانية بلغت قيمتها 1.35 مليار دولار. وبلغ إجمالي النفقات التي تكبدها المجتمع الدولي ككل نتيجة للصراع في رواندا نحو 4.5 مليارات دولار.[21]

وفي أثناء زيارة الرئيس كلينتون لست دول أفريقية (كان من بينها رواندا) في آذار/ مارس ونيسان/ إبريل 1998، اعترف بأن المجتمع الدولي فشل في الاستجابة للإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994. وأعلن كلينتون أنه أصدر توجيهات لإدارته لتطوير نظم للإنذار المبكر تُمكّن المجتمع الدولي من القيام بأعمال وقائية Preventive Actions حتى لا تتكرر المأساة الرواندية.[22]

وكانت زيارة كلينتون لرواندا تأكيداً للدعم الأمريكي لبول كاجامي الذي اعتبره كلينتون أحد القادة الأفارقة الجدد. وكان كاجامي قد تلقى تدريبات عسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، والذي يتم من خلاله تدريب نحو 250 جندياً سنوياً من أفريقيا جنوب الصحراء، وعندما غزت الجبهة الوطنية رواندا من خلال أوغندا قام كاجامي بقطع دراسته في الولايات المتحدة وعاد مباشرة إلى أوغندا ومنها إلى رواندا ليقاتل في صفوف الجبهة الوطنية الرواندية.[23] وفي السادس من نيسان/ إبريل 1999 في إطار إحياء الذكرى الخامسة

للإبادة الجماعية في رواندا، امتدحت الإدارة الأمريكية الحكومة الرواندية بقيادة كاجامي، بسبب ما أسمته بالخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة.[24]

ولقد ساندت الولايات المتحدة بقوة إنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا من أجل ملاحقة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت فيها، كما ساهمت الولايات المتحدة في إصلاح النظام القضائي الرواندي.[25]

وفي شهادة أمام اللجنة الفرعية لأفريقيا والصحة العالمية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في 25 أيار/ مايو 2010، أوضح جوني كارسون Johnnie Carson، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، أن أولويات السياسة الأمريكية تجاه رواندا حالياً تتمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي، والتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز المصالحة الوطنية، والحكم الجيد، والنمو الاقتصادي، ونشر العدالة والقيم الديمقراطية.[26]

وفي إطار الدعم الأمريكي للرئيس الرواندي (ونظيره الأوغندي)، أشارت بعض المصادر إلى احتمال قيام الولايات المتحدة بإقامة دولة التوتسي الكبرى ودولة الهوتو الكبرى داخل منطقة البحيرات العظمى إذا وجدت في ذلك خدمة لمصالحها في المنطقة،[27] ولكن من غير المحتمل إقدام الولايات المتحدة على هذه الخطوة؛ لأنها تنطوي على مخاطر تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، حيث ينتشر التوتسي في دول عديدة مثل رواندا وبوروندي وأوغندا والكونجو الديمقراطية، وفي هذه الحالة قد تنتشر العدوى سريعاً إلى مناطق أخرى داخل القارة، وخاصة أن معظم - إن لم يكن كل - الحدود الأفريقية معين من جانب الاستعمار من دون مراعاة لمصالح الشعوب الأفريقية وامتداداتها. وبالتالي، فإن الإقدام على هذه الخطوة يعني خلق فوضى في كل أرجاء القارة الأفريقية على نحو يضر بمصالح الولايات المتحدة نفسها.

ثانياً: الاستجابة الأمريكية للصراع في بوروندي

عندما شهدت بوروندي أعمال إبادة جماعية في عام 1972، كانت الاستجابة الأمريكية لتلك الأعمال فاترة، حيث قام السفير الأمريكي الموجود في بوروندي آنذاك توماس ميلادي Tomas Melady بمقابلة الرئيس البوروندي آنذاك مايكل ميكومبيرو Michael Micombero وناشده استعادة النظام داخل البلاد بأقل قدر من إراقة الدماء. وفي واشنطن تم استدعاء السفير البوروندي إلى مقر وزارة الخارجية الأمريكية وإبلاغه عدم رضا الولايات المتحدة عما يحدث في بوروندي. ولم تقم الولايات المتحدة بإدانة الأعمال التي أسمتها السفارة الأمريكية في بوروندي بالإبادة الانتقائية Selective Genocide، ولم تقم بأي عمل لوقف تلك الأعمال.[28]

ولم تختلف كثيراً الاستجابة الأمريكية لأحداث العنف الإثني التي شهدتها بوروندي في التسعينيات من القرن الماضي عن استجابتها لأحداث عام 1972، ولم تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً لوقف هذه الأعمال التي شهدتها بوروندي قبل وفي أثناء وبعد أحداث الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا.

وفي عام 1996 قام عدد من المسؤولين الأمريكيين (أبرزهم أنتوني ليك، مستشار الأمن القومي، وسوزان رايس المساعد الخاص للرئيس الأمريكي، وجورج موس مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية) بزيارة بوروندي، وكان الهدف من تلك الزيارات تقدير الأوضاع في بوروندي ومحاولة تفادي إراقة الدماء. وقرر الكونجرس الأمريكي تخصيص 20 مليون دولار لدعم عمل وقائي في بوروندي، وكان ذلك مؤشراً قوياً لخوف الولايات المتحدة من تكرار مأساة الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، لأنها في هذه الحالة سوف تصبح مضطرة إلى إرسال جنودها إلى بوروندي، ولذلك طرحت واشنطن فكرة إنشاء قوات أفريقية قادرة على الاستجابة للأزمات.[29]

وبعد قيام بيير بويويا بانقلاب عسكري في تموز/ يوليو 1996، لجأ الرئيس البوروندي المخلوع سيلفستر نتيبانتونجانيا إلى السفارة الأمريكية في بوجمبورا، وحاول بويويا كسب تأييد واشنطن وإقناعها بالتخلي عن مساندة الرئيس البوروندي المخلوع،[30] إلا أن الانقلاب تعرض لإدانة دولية واسعة النطاق، ورفض مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والولايات المتحدة الاعتراف بالنظام الجديد، ودعت الولايات المتحدة إلى محاصرته.[31]

ورغم قيام الولايات المتحدة عقب الانقلاب بتجميد 1.7 مليون دولار كانت مخصصة كمساعدات لبوروندي، إلا أنها سرعان ما أجرت اتصالات مع بويويا، واقترحت الاعتراف به كحاكم للبلاد مقابل اعترافه بالبرلمان الذي حله والبدء في إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام مع الهوتو، وساندته الولايات المتحدة في أثناء جولة المفاوضات التي عقدت في روما.[32]

ورغم إعلان الولايات المتحدة تأييدها للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها منظمة الوحدة الأفريقية على بوروندي، فإن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارين كريستوفر، عندما كان في زيارة للقارة الأفريقية في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 للترويج للمبادرة الأمريكية الخاصة بإنشاء قوات أفريقية قادرة على الاستجابة للأزمات، التقى بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك سالم أحمد سالم في أديس أبابا وحثه على رفع بعض العقوبات الاقتصادية عن بوروندي كمكافأة للخطوات الإيجابية التي اتخذها بويويا، إلا أن سالم لم يوافق على اقتراح كريستوفر. وعندما التقى كريستوفر، في إطار جولته الأفريقية، بالرئيس التنزاني السابق بنجامين ماكابا Benjamin Mkaba والرئيس الكيني السابق دانيال أراب موي والرئيس الأوغندي موسيفيني في مدينة أروشا التنزانية حثهم على تقويم العقوبات الاقتصادية التي كانوا يفرضونها على بوروندي، إلا أنهم عارضوا مطلب كريستوفر.[33]

وفي أثناء مفاوضات إحلال السلام في بوروندي التي جرت في مدينة أروشا التنزانية، قامت الولايات المتحدة بوساطة غير مباشرة لتسوية الصراع، حيث قام هوارد وولب Howard Wolpe مبعوث الرئيس الأمريكي كلينتون إلى منطقة البحيرات العظمى بدعم جهود الوساطة التي قام بها الرئيس التنزاني السابق جوليوس نيريري لتسوية الصراع في بوروندي. وبعد وفاة نيريري واصل وولب دعم جهود نيلسون مانديلا الرامية إلى تيسير عملية السلام ودخول الأطراف المتصارعة في مفاوضات مباشرة.[34]

ودانت الحكومة الأمريكية في آب/ أغسطس 1999 أعمال العنف والهجمات التي وقعت ضد المدنيين في بوروندي، وخاصة بعد صدور تقارير تشير إلى قيام الجيش البوروندي بتنفيذ بعض الهجمات في العاصمة بوجمبورا. وطالبت الولايات المتحدة الحكومة البوروندية باتخاذ إجراءات قضائية عاجلة ضد المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بإجراء تحقيقات مستقلة في هذا الشأن.[35]

وعندما تم التوصل إلى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي في 28 آب/ أغسطس 2000، قام كلينتون بزيارة إلى تنزانيا للمشاركة في مراسم توقيع الاتفاق، وكانت هذه الزيارة محاولة لإبراز اهتمام الولايات المتحدة بإحلال السلم في بوروندي.[36]

وخلال عهد جورج دبليو بوش لم تكن هناك استجابة أمريكية قوية وملموسة للصراع في بوروندي. وفي أواخر عام 2008 حدثت مجموعة من التطورات الإيجابية في بوروندي، حيث تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بالأوضاع فيها، وفي هذا الإطار عقد قادة الدول الإقليمية قمة في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته وتلاها بدء دخول مقاتلي قوات التحرير الوطني في المعسكرات التي أعدتها الحكومة، كما قامت الحكومة بالإفراج عن 247 من المعتقلين، وأعلنت قوات التحرير الوطني تحولها إلى حزب سياسي وتم إدماج بعض قواتها في القوات النظامية الحكومية، وتولى بعض أفرادها مناصب حكومية بعد توقيع الرئيس البوروندي على قرار بذلك في الرابع من حزيران/ يونيو 2009. وبرغم هذه التطورات الإيجابية فإن هناك بعض التحديات التي مازالت تهدد مسيرة السلام في

بوروندي، وذلك بسبب عدم نزع سلاح كل قوات حزب التحرير الوطني وتبادل الاتهامات بين الحكومة والحزب.

نمط مساندة طرف على حساب الطرف الآخر

وفقاً لهذا النمط، فإن الولايات المتحدة انحازت بشكل واضح لأحد أطراف الصراع وغضت الطرف عن كل الممارسات السلبية التي قام بها الطرف الآخر، وفي بعض الأحيان أشادت الولايات المتحدة بالجهود الواهية التي قام بها الطرف الذي تؤيده لتسوية الصراع، وفي بعض الأحيان قدمت الولايات المتحدة مساعدات مختلفة للطرف الذي تسانده. وتتضح الممارسات الأمريكية المندرجة تحت هذا النمط من أنماط الاستجابة بالنظر إلى حالة الصراع الداخلي في كل من أثيوبيا وأوغندا، ويركز هذا الجزء على بيان الاستجابة الأمريكية في تلك الحالتين.

أولاً: الاستجابة الأمريكية للصراع في أثيوبيا

قامت الولايات المتحدة في بادئ الأمر بجهود وساطة مباشرة، سواء في شكل رسمي أو غير رسمي، لتسوية الصراع الداخلي في أثيوبيا، حيث قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في عام 1989 بجهود وساطة لإجراء حوار بين الأطراف المتصارعة. وفي عام 1990 استكمل هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية آنذاك، جهود الوساطة التي بدأها كارتر لتضييق هوة الخلاف بين الأطراف المتصارعة.[37]

وفي نيسان/ إبريل 1990، وصف كوهين الصراع في أثيوبيا بأنه من أكثر الصراعات الهدامة في العالم. وكان السبب في زيادة حدة الصراع الداخلي في أثيوبيا استمرار انتهاج منجستو هايلي ماريام للحلول العسكرية في مواجهة المعارضة، وكانت تساعده في ذلك إسرائيل في مقابل مساعدة يهود الفلاشا على الهجرة إلى إسرائيل. وعندما أخبر الاتحاد السوفيتي منجستو بأنه لن يتم تجديد الاتفاق العسكري المبرم بين البلدين بعد عام 1990،

سعت الحكومة الأثيوبية إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، حيث أعلن وزير الخارجية الأثيوبي آنذاك تسفاي دينكا Tesfaye Dinka أنه لا يوجد تعارض في المصالح بين الولايات المتحدة وأثيوبيا. ورغم إعلان منجستو في الخامس من آذار/ مارس 1990 تخليه عن الشيوعية، فإن عدداً من الأعضاء المحافظين داخل الكونجرس الأمريكي ظلوا يعارضون تقديم أي دعم إلى نظام منجستو. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 1991 اشتعلت حدة الصراع الداخلي في أثيوبيا، وأرسلت الولايات المتحدة وفداً رفيع المستوى إلى أديس أبابا للمشاركة في المفاوضات التي كانت تجرى بين الحكومة الأثيوبية والمعارضة آنذاك. وفي 21 أيار/ مايو 1991 هرب منجستو إلى خارج البلاد، وفي أعقاب هروبه توجه هيرمان كوهين إلى لندن وعقد اجتماعاً مع المعارضة الأثيوبية، وفي أعقاب ذلك الاجتماع أطاحت المعارضة بالحكومة التي قادها نائب منجستو الجنرال تسفاي جبري-كيدان Tesfaye Gebre-Kiden، وبدأ تشكيل حكومة جديدة بزعامة مليس زيناوي. وطالب مكتب أفريقيا في الخارجية الأمريكية بضرورة ربط المعونات الأمريكية التي يتم تقديمها لأثيوبيا بإقامة ديمقراطية تعددية حقيقية. ولخص كوهين مضمون السياسة الأمريكية تجاه أثيوبيا في ذلك الوقت قائلاً: «لن يكون هناك تعاون إذا لم تكن هناك ديمقراطية».[38]

وتعتبر الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا بقيادة مليس زيناوي مدينة جزئياً للولايات المتحدة، لأنها ساعدتها في السيطرة على زمام الأمور في أثيوبيا بعد هروب منجستو.[39] ورغم انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام الأثيوبي بزعامة زيناوي تجاه المعارضة الداخلية، وخاصة تجاه جبهة تحرير الأورومو، أعلن جورج موس George E. Moose مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للشؤون الأفريقية في عام 1994 أن نظام زيناوي حقق لأول مرة، على مدار عقود، السلم والاستقرار في أثيوبيا، وهما شرطان ضروريان لتحقيق التقدم في عدة مجالات من بينها حقوق الإنسان.[40]

ورغم تمادي النظام الأثيوبي في انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ضد جبهة تحرير الأورومو والأثيوبيين من أصول إريترية بعد نشوب الحرب الحدودية مع إريتريا (حيث تم

نفي أكثر من 70 ألف إريتري وأثيوبي من أصل إريتري إلى خارج البلاد بعد مصادرة ممتلكاتهم التي بلغت مئات الملايين من الدولارات)، فإن الولايات المتحدة غضت الطرف عن تلك الانتهاكات ولم تنتقدها بشكل رسمي؛ ولعل السبب في ذلك كان نظرة الولايات المتحدة لأثيوبيا باعتبارها الحليف والشرطي المحتمل لها في منطقة القرن الأفريقي، فضلاً عن كونها سوقاً محتملة للصادرات الأمريكية، فمن المتوقع أن يصل عدد سكانها في عام 2050 إلى 213 مليون نسمة.[41]

وحاولت الولايات المتحدة الربط بين جبهة تحرير الأورومو والجماعات الإسلامية التي تتهمها واشنطن بالإرهاب، حيث أعلنت سوزان رايس أن جبهة تحرير الأورومو حصلت على دعم من الجبهة الإسلامية القومية في السودان، وحاولت رايس وضع الجبهة ضمن التنظيمات الإرهابية وأنكرت كفاحها من أجل تقرير المصير والديمقراطية. وفي المقابل أشادت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في عام 1997 بنظام زيناوي، حيث قالت «لقد حظيت أثيوبيا مجدداً بالإعجاب العالمي نتيجة للخطوات التي اتخذتها في مجال الإصلاح وإعادة البناء وإعادة التوحيد Re-Uniting، ولقيادتها السلام والوحدة عبر القارة الأفريقية».[42]

وعندما أجريت الانتخابات التشريعية الأثيوبية في 15 أيار/ مايو 2005، شارك مركز كارتر الأمريكي في الرقابة على الانتخابات، وأرسل خمسين مراقباً لهذا الغرض. وبعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات التي أسفرت عن فوز حزب زيناوي، أصدر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 16 أيلول/ سبتمبر 2005 بياناً صحفياً أكد خلاله ترحيب الولايات المتحدة بنتائج الانتخابات، والتي اعتبرها معلماً لخلق نظام سياسي تعددي في واحدة من أكبر الدول الأفريقية وأهمها. وأكد البيان أن الولايات المتحدة ستعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي والحكومة الأثيوبية والمعارضة لدعم العملية الديمقراطية في أثيوبيا. ودعا البيان كل أحزاب المعارضة الأثيوبية للمشاركة في العملية

السياسية. وأخيراً، دعا البيان الحكومة والمعارضة لتجاوز كل المظاهر السلبية والعمل على تطوير العملية الديمقراطية.[43]

ورغم المساندة الأمريكية الواضحة لزيناوي، فقد أصدر الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بياناً مشتركاً يدعو الحكومة الأثيوبية إلى إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، ورفضوا زعم الحكومة الأثيوبية بأنه تم اعتقالهم لأسباب جنائية. كما أعلنت جماعة مساعدات التنمية The Development Assistance Group مراجعة شروط وأشكال التعاون التنموي مع أثيوبيا، وقام المانحون الدوليون بتعليق 375 مليون دولار كانت مخصصة لأثيوبيا. إلا أن الولايات المتحدة اكتفت بأن أصدرت وزارة خارجيتها بياناً في عام 2006 أشار إلى أن تجريم المعارضة يعرقل تقدم الديمقراطية في أثيوبيا.[44]

وقدم ائتلاف حزبي ثنائي في مجلس النواب الأمريكي مشروع قرار بعنوان "الحرية والديمقراطية وتحسين حقوق الإنسان في أثيوبيا" في عام 2006، وفرض هذا القانون قيوداً على المساعدات الأمنية التي يتم تقديمها لأثيوبيا، وفرض قيوداً على إعطاء تأشيرات دخول للولايات المتحدة للأشخاص الذين تورطوا في قتل المتظاهرين في أثيوبيا (في أثناء الانتخابات الأثيوبية التي أجريت في عام 2005)، وخصص القانون 20 مليون دولار على مدى عامين لمساعدة المعتقلين السياسيين ومنظمات حقوق الإنسان وكافة البرامج التي تهدف لتحقيق حكم القانون.[45]

ومنذ منتصف عام 2006، انخفضت حدة الانتقادات الدولية الموجهة إلى أثيوبيا من قبل المانحين الدوليين – رغم استمرار تعسفها مع المعارضة الداخلية – وقرر البنك الدولي إنشاء برنامج لتقديم الخدمات الأساسية للحكومات المحلية في أثيوبيا، وفي إطار هذا البرنامج يجري تحويل 215 مليون دولار لأثيوبيا. كما أعلن رئيس البنك الدولي (الأسبق) بول ولفوفيتز في أثناء زيارته لأثيوبيا في تموز/ يوليو 2006 «أن أثيوبيا كانت تمر بفترة صعبة، ولكن هناك الكثير من الأسباب التي تدعو إلى الشعور بالثقة لأن

الأثيوبيين تعلموا الدروس الصحيحة من العام الماضي». ولعل هذا التغير في موقف المانحين الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية يستند بالأساس إلى رغبة الولايات المتحدة في مساندة الحكومة الأثيوبية، وخاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية في الصومال،[46] ولجوء الولايات المتحدة إلى استخدام أثيوبيا أداة للقضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية والمتطرفين الصوماليين.

وبعد إجراء الانتخابات التشريعية الأثيوبية في أيار/ مايو 2010 أعلن مايك هامر Mike Hammer، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن المراقبين الدوليين وجدوا أن الانتخابات الأثيوبية أخفقت في الوصول إلى المعايير الدولية. وأكد هامر أنه لم تكن هناك بيئة باعثة على انتخابات حرة ونزيهة، وأن الحكومة الأثيوبية اتخذت في السنوات الأخيرة خطوات لتقييد حرية المعارضة ووسائل الإعلام وشددت رقابتها على المجتمع المدني، وأن هذه الأعمال لا تتوافق مع التزامات حقوق الإنسان للحكومة الأثيوبية. وأكد هامر في ختام بيانه أن الولايات المتحدة وأثيوبيا لديهما علاقات متعددة الأوجه، ويتشاركان في العديد من المصالح، وحث الحكومة الأثيوبية على ضمان تمتع مواطنيها بالحقوق الأساسية، مؤكداً أن الولايات المتحدة سوف تعمل مع الحكومة الأثيوبية لضمان دعم المؤسسات الديمقراطية وفتح الحوار السياسي ليكون حقاً لكل الأثيوبيين.[47]

ثانياً: الاستجابة الأمريكية للصراع في أوغندا

ينتمي الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني إلى جماعة التوتسي (وهي من الجماعات النيلية) التي يقطن أفرادها حول منابع نهر النيل، وكانت هذه الجماعة ترفض الوجود الفرنسي في المنطقة؛ بسبب دعم فرنسا لجماعات الهوتو ذات الأصل البانتوي، واستغلت الولايات المتحدة هذا الموقف وعملت على تدعيم علاقاتها بجماعات التوتسي، وفي هذا الإطار حرصت الولايات المتحدة -لأسباب مختلفة- على تدعيم علاقاتها بموسيفيني منذ توليه زمام الأمور في أوغندا.[48]

ورغم انتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها النظام الأوغندي بقيادة موسيفيني، أعلنت مادلين أولبرايت في أول زيارة لها إلى أفريقيا بعد توليها مهام منصبها كوزيرة للخارجية الأمريكية أن أوغندا هي منارة Beacon منطقة وسط أفريقيا. وأكدت أولبرايت أن الولايات المتحدة معجبة بالعمل الذي يقوم به موسيفيني، وأشارت إلى تحسن أوضاع حقوق الإنسان في أوغندا.[49]

ولقد أثرت المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى أوغندا، وخاصة المساعدات العسكرية التي حصلت عليها في إطار مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، سلبياً على العملية السياسية داخلها، حيث تم عسكرة الصراع الداخلي، وأصبحت الحكومات أكثر ميلاً إلى استخدام القوة لحسم الصراع بدلاً من اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسويته.[50]

وقد استفادت أوغندا من برنامج مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، رغم أنها لم تكن تنطبق عليها بعض المعايير التي أعلنتها الولايات المتحدة كشروط مسبقة للاستفادة من برنامج المبادرة، حيث كان الجيش منخرطاً في عملية صنع القرار السياسي وكان ممثلاً في البرلمان كجماعة خاصة، وكان العسكريون يتنافسون للحصول على الوظائف العامة من دون أن يتقاعدوا من وظائفهم في المؤسسة العسكرية، وتنافس موسيفيني نفسه على منصب الرئاسة في أثناء وجوده في القوات المسلحة. وكان هدف أوغندا من المشاركة في برنامج المبادرة هو زيادة قدرات قواتها المسلحة على نحو يمكنها التعامل مع حركات التمرد الداخلية وليس للمشاركة في عمليات حفظ سلام إقليمية. وبعد حصول القوات الأوغندية، وخاصة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، على تدريبات ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة، أصبحت الحكومة الأوغندية أكثر ميلاً إلى استخدام القوة العسكرية لحسم الصراع الداخلي وسحق التمرد بزعامة جوزيف كوني. وأعلنت الحكومة الأوغندية عدم استعدادها لإجراء مباحثات مع كوني، كما أوصت لجنة الدفاع والشؤون الداخلية بالبرلمان الأوغندي باستخدام القوة العسكرية ضد حركات التمرد. وعلى عكس رغبة

الحكومة الأوغندية كان هناك إجماع بين منظمات المجتمع المدني الأوغندي على ضرورة حل الصراع بالوسائل السلمية، من منطلق أن الحل العسكري لن يحقق مصالحة وطنية ولن يضمن تحقيق الأمن الداخلي.[51]

ولم تستجب الحكومة الأوغندية لنداءات منظمات المجتمع المدني، وأخذت بتوصيات لجنة الدفاع والشؤون الداخلية وعملت على تحديث الجيش الأوغندي. وبعد انتهاء التدريبات التي قدمتها القوات الأمريكية لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إطار مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، قامت الأخيرة بشن حملة عسكرية في مواجهة المتمردين في مقاطعة كابارول Kabarole.[52]

ورغم استمرار الصراع الداخلي في أوغندا، وضعت الولايات المتحدة موسيفيني ضمن من أطلقت عليهم الجيل الجديد للقادة، وكانت أوغندا إحدى الدول الست التي شملتها زيارة كلينتون للقارة الأفريقية عام 1998. وقام السفير الأمريكي في أوغندا بالتعاون مع نظيره الياباني وسفراء دول الاتحاد الأوربي وممثلين للبنك الدولي وبعض مؤسسات التمويل الدولية بتشكيل مجموعة استشارية، تجتمع بشكل دوري لمناقشة المصالح وقضايا الاهتمام المشترك بين تلك الدول وأوغندا. وحظيت السياسات الأوغندية الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي بدعم دولي مستمر، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي. وفي نيسان/ إبريل 2000 اجتمع المانحون الدوليون في كمبالا، وتعهدوا بتقديم 2.5 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات لدعم التنمية في أوغندا، وصدّقوا على خطط التنمية الأوغندية وأهدافها، وكان هذا الدعم من المانحين الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بمنزلة موافقة ضمنية على سياسات الرئيس الأوغندي.[53]

ويرى أولوكا أونيانجو Oloka Onyango أن المساعدات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة والقوى الغربية بصفة عامة إلى أوغندا أدت إلى بناء حكم مطلق "ديكتاتوري"، وإذكاء الصراع الداخلي بدلاً من خلق بيئة مناسبة لقيام حكم ديمقراطي.[54]

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وضعت الولايات المتحدة الجبهة الديمقراطية المتحدة وجيش الرب للمقاومة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. وأرسل الرئيس الأوغندي إلى الولايات المتحدة قائمة بأسماء مجموعة من المشتبه بهم في أوغندا بزعم وجود صلات بينهم وبين أسامة بن لادن، وأدى ذلك إلى توفير مناخ مناسب للتعاون الأمريكي الأوغندي في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة بعد أن قامت أوغندا بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، والذي كان موجهاً بالأساس ضد جيش الرب للمقاومة.[55]

ونتيجة لتأييد أوغندا للولايات المتحدة في حربها على العراق عام 2003، وتوقيعها على اتفاق يستثني الجنود الأمريكيين من التعرض للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية، قام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بزيارة أوغندا في أثناء الجولة الأفريقية في عام 2003،[56] وكانت هذه الزيارة بمنزلة تأكيد من جانب الولايات المتحدة على استمرار دعمها ومساندتها للرئيس الأوغندي.

ولقد فشلت كل المبادرات الرامية إلى إنهاء الصراع الداخلي في أوغندا واحدة تلو الأخرى؛ لأن الولايات المتحدة لم تساند أياً منها ولم تتدخل بقوة وتمارس ضغوطاً على طرفي الصراع لإنهائه. وذكر مسؤول أمريكي رفيع المستوى أنه «ليس للولايات المتحدة سياسة متماسكة تجاه شمال أوغندا»، ففي الوقت الذي ضغطت فيه على الحكومة السودانية لوقف الدعم الذي تقدمه إلى جيش الرب للمقاومة، لم تتعرض الحكومة الأوغندية أو جيش الرب للمقاومة لأية ضغوط أمريكية لإنهاء الصراع الدائر بينهما.[57]

وفي أثناء مفاوضات السلام التي بدأت في حزيران/ يونيو 2006 بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة في مدينة جوبا السودانية، وجّه السيناتور الأمريكي روس فينجولد Russ Feingold والنائب ماكديرموت McDermott خطاباً إلى إدارة جورج دبليو بوش يحثها على تعيين ممثل دبلوماسي رفيع المستوى ليقدم دعماً مباشراً لعملية

السلام الأوغندية. كما قدم النائب هانك جونسون Hank Johnson مشروع قرار يحث الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم دعم فوري وكاف لعملية السلام الأوغندية. ورأى البعض أن الولايات المتحدة إذا أرادت إنهاء الصراع في أوغندا فإنه سوف ينتهي، وخاصة أنها الحليف الدولي المهم للرئيس موسيفيني والطرف القادر على ترغيب جيش الرب للمقاومة في الاستمرار في عملية السلام مقابل إخراجه من قائمة المنظمات الإرهابية وعدم مطاردة عناصره بدعوى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يخشاه جوزيف كوني نفسه.[58]

وعندما قرر جيش الرب للمقاومة الانسحاب من مفاوضات جوبا للسلام في كانون الثاني/ يناير 2007، أصدرت السفارة الأمريكية في أوغندا (وأربع عشرة سفارة أجنبية أخرى) بياناً يحث جيش الرب على العودة إلى طاولة المفاوضات في جوبا.[59] وبعد استئناف المفاوضات بين الطرفين بدأت تظهر مجموعة من العقبات التي تهدد سير المفاوضات، مثل حدوث انقسامات داخل جيش الرب للمقاومة بين جوزيف كوني ونائبه فينسنت أوتي Vincent Otti. ومن ضمن العقبات التي هددت مفاوضات جوبا للسلام حدوث توتر بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ بسبب خلافات حول تطبيق اتفاق السلام الشامل. وفي أيلول/ سبتمبر 2007 طالبت جينداي فرازر، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية آنذاك، بوضع جدول زمني للمفاوضات بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة، وأكدت أن توقف المفاوضات أو فشلها يجعل واشنطن تساند عملاً عسكرياً إقليمياً يهدف إلى القضاء على جيش الرب للمقاومة. وكرد فعل لتصريح فرازر، هدد قادة جيش الرب بالانسحاب من المفاوضات واستئناف الحرب. وطالب المسؤولون الأمريكيون في الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في الكونجو الديمقراطية (MONUC) لكي تقوم بعمل عسكري ضد جيش الرب، واتهموا قادته بالتلاعب بالمفاوضات لإعادة بناء قدراتهم العسكرية. وفي ظل هذه الأجواء تنامت ميول الرئيس الأوغندي لاستئناف العمليات العسكرية ضد جيش الرب،

وينطوي أي عمل عسكري ضد جيش الرب على مخاطر كثيرة، من بينها القضاء على التقدم الذي أحرزته مفاوضات جوبا والتحسن النسبي في الأوضاع الأمنية في شمال أوغندا، إضافة إلى عودة أعمال العنف عبر الحدود بين أوغندا والكونغو الديمقراطية.[60]

ونتيجة لرفض جوزيف كوني التوقيع على اتفاق السلام الذي أسفرت عنه مباحثات السلام في نيسان/ إبريل 2008 واستمرار قواته في شن هجمات على شمال أوغندا والكونجو الديمقراطية وجنوب السودان، قامت الحكومة الأوغندية في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته ببدء عملية عسكرية مشتركة مع الكونجو وحكومة جنوب السودان ضد قوات جيش الرب، وأُطلق على هذه العملية "الرعد الخاطف"، ولم تنجح هذه العملية في إلقاء القبض على جوزيف كوني، وكرد فعل قام جيش الرب بهجمات داخل أقاليم الدول الثلاثة كان معظم ضحاياها من المدنيين.

وكان الموقف الأمريكي مسانداً لعملية الرعد الخاطف، وقدمت الإدارة الأمريكية عبر قيادتها العسكرية الجديدة لأفريقيا "أفريكوم" دعماً لوجستياً وفنياً إلى قوات الدول الثلاث التي شاركت في العملية. وأصدر مجلس النواب الأمريكي في 12 حزيران/ يونيو 2009 قراراً يدين الهجمات المستمرة التي يقوم بها جيش الرب والتي تُلحق الضرر بالمدنيين في أوغندا والكونجو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.[61]

ووافق مجلس الشيوخ الأمريكي في 10 آذار/ مارس 2010 على مشروع القانون الذي قدمه السيناتور روس فينجولد Russ Feingold والسيناتور سام براونباك Sam Brownback في 19 أيار/ مايو 2009 من أجل نزع سلاح جيش الرب للمقاومة وإعادة بناء شمال أوغندا، وأحيل القانون إلى مجلس النواب وبعد إجازته في 12 أيار/ مايو 2010 وقعه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 24 أيار/ مايو ليصبح قانوناً. ووفقاً لهذا القانون، فإن الإدارة الأمريكية مطالبة بتطوير خطة أو استراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلى التعاون مع الجهود الأقليمية لحماية المدنيين من هجمات جيش الرب،

واعتقال جوزيف كوني وكبار قادة جيش الرب ونزع سلاح مقاتلي الجيش وتسريحهم، وفي هذا الإطار تقوم الإدارة الأمريكية بتقديم دعم سياسي واقتصادي وعسكري واستخباراتي للجهود الرامية إلى القضاء على تهديدات جيش الرب. ووفقاً للقانون، تقدم الإدارة الأمريكية 30 مليون دولار على مدار ثلاث سنوات، بواقع 10 ملايين دولار سنوياً في الفترة 2011 – 2013 إلى أوغندا، وذلك للمساهمة في إعادة بناء شمال أوغندا وتحقيق المصالحة.[62]

نمط التدخل القسري

وفي إطار هذا النمط قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط كثيفة على أحد أطراف الصراع وفرضت عليه عقوبات متنوعة، وفي المقابل قدمت للطرف الآخر مساعدات مختلفة كانت في جوهرها محاولة لمحاصرة الطرف الآخر وإحكام الضغط عليه من أجل الالتزام بتنفيذ ما تريده الولايات المتحدة.

ويبدو أن هذا النمط من الاستجابة كان واضحاً في حالة الصراع بين السودان ودول الجوار، حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على السودان (وسيرد ذكر هذه الضغوط بالتفصيل في الفصل التالي عند دراسة حالة الاستجابة الأمريكية للصراع في السودان)، وفي المقابل قدمت الولايات المتحدة مساعدات مختلفة لدول الجوار السوداني، وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى أوغندا وإريتريا (وأثيوبيا أيضاً) باعتبارها دول المواجهة للنظام السوداني، وبالتالي قدمت لها مساعدات مختلفة.[63]

وعلى الرغم من عدم وجود نظام سياسي ديمقراطي يقوم على التعدد الحزبي في كل من أوغندا وإريتريا (وأثيوبيا ورواندا)، فإن بيل كلينتون وصف قادة تلك الدول بالنموذج Model رغم كونهم في حقيقة الأمر مستبدين، ولعل السبب الحقيقي وراء دعم الولايات المتحدة لهذه النظم هو رغبتها في إقامة وتدعيم تحالف مضاد للسودان.[64]

وفي ضوء ما تقدم، يمكن توضيح الاستجابة الأمريكية للصراع بين السودان ودول الجوار بقدر من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: الاستجابة الأمريكية للصراع الإريتري السوداني

لا يمكن فصل التوتر الذي ساد العلاقات الإريترية السودانية عن السياسة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي،[65] حيث كانت إريتريا تتمتع بعلاقات وطيدة بالولايات المتحدة وببعض القوى الغربية وإسرائيل في أثناء احتدام الصراع الإريتري السوداني خلال الفترة 1994 - 1998. ونتيجة لهذه العلاقات سعى النظام الإريتري لفرض وصايته ولعب دور أكبر من حجمه وإمكانياته ضد دول الجوار، ولاسيما السودان، الذي كان يتعرض في ذلك الوقت إلى استهداف وحصار دولي كبير، وخاصة من جانب الولايات المتحدة، وكانت إريتريا وأوغندا آنذاك بمنزلة رأس الرمح في ذلك الاستهداف.[66]

وعندما اندلع الصراع الإريتري الأثيوبي في عام 1998، سعت أثيوبيا للتقارب مع النظام السوداني، وفي المقابل استجابت إريتريا للمبادرات التي كانت تهدف لتحسين علاقاتها بالسودان وفي مقدمتها المبادرة القطرية، والتي تم بمقتضاها إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين عام 1999. وبعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وبدء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، طالبت إريتريا بالحصول على دعم أمريكي لمواجهة الجماعات الإرهابية التي تدعمها الدول المجاورة وعلى رأسها السودان، إلا أن هذا المطلب الإريتري لم يحظَ بقبول واشنطن، وخاصة في ظل ما أبداه السودان من تعاون مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب.[67]

واتهم الرئيس الإريتري أسياس أفورقي السودان بعدم التوقف عن دعم الحركات الإسلامية المتطرفة في العالم، ومن بينها حركة الجهاد الإسلامي الإريتري، والتي زعم أنها على علاقة بتنظيم القاعدة. وفي 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 كرر وزير خارجية إريتريا اتهام السودان بدعم جماعات إرهابية لديها علاقة بتنظيم القاعدة. وكان الهدف الإريتري

من تلك الاتهامات تحقيق أمرين: الأول، زيادة الضغوط الأمريكية على السودان. والثاني، محاولة إعادة توطيد العلاقات الأمريكية الإريترية. وجاءت الاستجابة الأمريكية في صورة تصريح لأحد المسؤولين الأمريكيين في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بأن الولايات المتحدة ستواصل إرسال المزيد من القوات لمطاردة من وصفهم بالجماعات المتشددة في المنطقة، وجاء هذا التصريح الأمريكي على خلفية العمليات الإرهابية التي وقعت في منطقة القرن الأفريقي في ذلك الوقت، وخاصة في كينيا.[68]

وقبيل غزو الولايات المتحدة وحلفائها العراق في نيسان/ إبريل 2003، عبر الرئيس الإريتري بشكل صريح عن رغبته في استخدام الولايات المتحدة الأراضي الإريترية في أثناء عملية الغزو، وأكد السفير الإريتري في واشنطن أنه ليس من الضروري انطلاق الغارات الأمريكية على العراق من المملكة العربية السعودية، وإنما يمكن أن تنطلق من إريتريا. ولكن الولايات المتحدة تجاهلت الموقف الإريتري ولم تستخدم الأراضي الإريترية في عملية الغزو، وبالتالي فشلت محاولة أفورقي لاستعادة اهتمام واشنطن وتأييدها مجدداً.[69]

ولم تحاول إريتريا عرقلة مفاوضات السلام السودانية التي بدأت في ماشاكوس عام 2002 وانتهت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في التاسع من كانون الثاني/ يناير 2005، وفسرت بعض المصادر ذلك الموقف الإريتري بأنه جاء استجابة لتحذيرات وجهتها الولايات المتحدة وبريطانيا للنظام الإريتري بعدم العبث بمفاوضات السلام السودانية.[70]

وقد شاركت إريتريا رسمياً في مؤتمر فصيلَي جبهة الشرق: حركة الأسود الحرة، ومؤتمر البجا، الذي عُقد في منطقة تلكوك السودانية في 28 آذار/ مارس 2005، حيث حضر المؤتمر وزير الخارجية الإريتري ووزير الدفاع ومسؤول الشؤون التنظيمية في الجبهة الشعبية وعدد كبير من القادة العسكريين والمسؤولين الإريتريين. وأعلن مسؤول الشؤون التنظيمية بالجبهة الشعبية استعداد إريتريا لاستضافة المفاوضات بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق. كما ساندت إريتريا متمردي دارفور، حيث فتحت معسكراً

لتدريب عناصر تنتمي إلى حركة العدل والمساواة في منطقة ساوا الإريترية، بعد خروج مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان منها. ولعل هذا المسلك الإريتري إزاء متمردي الشرق والغرب دليلاً على رفض إريتريا تهميش دورها في عمليات التسوية السودانية،[71] فقد تم تسوية الصراع بين الشمال والجنوب في كينيا تحت رعاية منظمة الإيجاد، وفي الوقت ذاته تم نقل ملف دارفور إلى إنجامينا ثم إلى أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وحضور ضعيف لإريتريا بصفة مستشار لحركتي التمرد وليس كوسيط، بالإضافة إلى توصل الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي إلى اتفاق القاهرة في 19 حزيران/ يونيو 2005 تحت رعاية الرئيس المصري، ولذلك لم تجد إريتريا إلا جبهة الشرق وبعض متمردي دارفور الذين رفضوا اتفاق سلام دارفور، لاستخدامهم وسيلة للتأثير ومنع تهميش الدور الإريتري.[72]

ولقد جرت بالفعل مفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردي جبهة الشرق بوساطة إريترية، واستمرت المفاوضات قرابة خمسة أشهر ثم انتهت بتوقيع اتفاق سلام الشرق في أسمرا في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2006. وتضمن الاتفاق ستة أجزاء مهمة؛ هي: بروتوكول السلطة، وبروتوكول الثروة، والبروتوكول الأمني، والمؤتمر التشاوري حول آفاق سلام الشرق، واتفاق الأسود الحرة مع الحكومة السودانية في طرابلس، وطرق تنفيذ الاتفاق والأحكام العامة. ونص الاتفاق، بين أمور أخرى، على تمثيل جبهة الشرق في مستويات الحكم كافة، وحصولها على منصب مساعد الرئيس ومستشار الرئيس داخل مؤسسة الرئاسة، حيث يقوم الرئيس بتعيينهما من قائمة مرشحين تضعها جبهة الشرق. كما نص الاتفاق على تعيين وزير من جبهة الشرق داخل مجلس الوزراء، إضافة إلى اثنين من الوزراء كانوا موجودين بالفعل في الوزارة. وحصلت جبهة الشرق على ثمانية مقاعد داخل المجلس الوطني السوداني.[73]

ويمكن القول إن تراجع العلاقات الأمريكية الإريترية، إلى جوانب عوامل أخرى عديدة، أثر بالإيجاب على التحسن النسبي الذي شهدته العلاقات الإريترية السودانية في

الآونة الأخيرة، وخاصة في ظل استمرار الصراع الإريتري الأثيوبي. ولقد كانت إريتريا أول دولة قام الرئيس السوداني بزيارتها في تحدٍ واضح لقرار المحكمة الجنائية الدولية الخاص بتوقيفه وتقديمه للمحاكمة والذي صدر في الرابع من آذار/ مارس 2009، حيث قام الرئيس السوداني بزيارة خاطفة إلى أسمرا في 23 آذار/ مارس 2009 والتقى خلالها بالرئيس الإريتري أفورقي، كما قام البشير بعد ذلك بزيارة عدد من الدول العربية والأفريقية مثل مصر وليبيا وقطر.

ثانياً: الاستجابة الأمريكية للصراع السوداني الأوغندي

ساندت أوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون قرنق الذي كان يحظى بدعم أمريكي في مواجهة النظام السوداني، وفي هذا الإطار أشارت بعض المصادر إلى أن كمبالا – العاصمة الأوغندية – كانت الوسيط الذي تلقت عبره الحركة الشعبية لتحرير السودان المساعدات الأمريكية.[74] وحتى إذا لم تكن الولايات المتحدة قدمت مساعدات للحركة الشعبية عبر أوغندا، فإنها ظلت تساند يوري موسيفيني في الوقت الذي كانت في مواجهة مستمرة مع النظام السوداني.

وعندما حدث تقارب سوداني أوغندي، كان ذلك بوساطة غير مباشرة من الولايات المتحدة، حيث ساندت الإدارة الأمريكية جهود الوساطة التي قام بها مركز كارتر للسلام برئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر للتقريب بين الطرفين وإنهاء الصراع بينهما، وأسفرت تلك الجهود في عام 1999 عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، نص على عودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل المعتقلين والتوقف عن دعم المعارضة في البلدين.[75]

ورحبت الولايات المتحدة بعد ذلك بالخطوات الأخرى التي اتخذها البلدان لتدعيم العلاقات فيما بينهما، ولم يكن ذلك الموقف الأمريكي تراجعاً عن مساندة قرنق، وإنما كان محاولة للحفاظ على النظام الأوغندي، الذي كان يواجه ثلاث حركات متمردة في الداخل، وهي جيش الرب للمقاومة في الشمال، وجبهة غرب النيل في الشمال الغربي،

والقوى الديمقراطية المتحدة في الجنوب الغربي، إلى جانب تورط أوغندا على المستوى الخارجي في حرب الكونجو الديمقراطية منذ عام 1998.[76]

ولقد لعبت أوغندا، بدعم أمريكي، دوراً مهماً في مفاوضات السلام السودانية التي جرت في مدينة ماشاكوس الكينية في تموز/ يوليو 2002، وذكرت بعض المصادر أن المفاوضات كادت تفشل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان لولا تدخل الجنرال الأوغندي سيمبويو، الذي طرح مسودة اتفاق تتضمن الرؤية الأمريكية للسلام في جنوب السودان، وبعد يومين من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق ماشاكوس، والذي كان من أهم بنوده فصل الدين عن الدولة، وإقرار حق تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.[77]

وفي إطار تحسين العلاقات السودانية الأوغندية، قامت حكومة جنوب السودان بجهود وساطة بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية، ومع أن الجهود السودانية لم تسفر عن إنهاء الصراع بين الجانبين إلا أنها مثلت بادرة طيبة للتحسن النسبي في العلاقات بين الجانبين.

ثالثاً: الاستجابة الأمريكية للصراع السوداني التشادي

تعتبر تشاد حليفاً رئيسياً لفرنسا منذ وصول إدريس ديبي للسلطة. ويوجد في تشاد أكثر من 1000 جندي فرنسي يعملون على حماية المصالح الفرنسية في المنطقة. ولقد ساندت القوات الفرنسية الحكومة التشادية في عملياتها العسكرية التي استهدفت المتمردين المدعومين من جانب حكومة الخرطوم.[78]

ولقد أثرت العلاقات الفرنسية التشادية على استجابة الولايات المتحدة للصراع السوداني التشادي، حيث كانت هذه العلاقات محدِّداً مهماً للسياسات الأمريكية تجاه تشاد، فقد عملت الولايات المتحدة على محاصرة النفوذ الفرنسي في تشاد، وفي هذا الإطار ساندت الرئيس التشادي السابق حسين هبري، الذي وصل للسلطة بدعم أمريكي في عام

1982، وأعطى هبري الشركات الأمريكية دون الفرنسية حق استخراج النفط من تشاد. وفي المقابل عملت فرنسا على إسقاط نظام هبري، واستطاعت بالتنسيق مع السودان وليبيا تنصيب إدريس ديبي السلطة في تشاد، وأصبح ديبي حليفاً لفرنسا. واتخذت الولايات المتحدة موقفاً مسانداً للمعارضة التشادية.[79]

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لتدعيم علاقاتها بدول القارة وحماية مصالحها، حصلت تشاد على دعم عسكري أمريكي في إطار المبادرة الأمريكية لدول الساحل والصحراء التي طرحتها الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب في المنطقة. وكانت تشاد أيضاً موضع جذب لشركات النفط الأمريكية.[80] كما أقامت الولايات المتحدة قاعدة اتصال أمريكية داخل مدينة أبشي التشادية.

وإزاء توتر العلاقات السودانية التشادية، وخاصة بعد وقوع محاولة انقلاب فاشلة في تشاد في نيسان/ إبريل 2006، أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً دان فيه هجمات المتمردين التشاديين على نجامينا ومدينة أدري، وطالب المجلس جميع الدول الأعضاء – والمقصود في هذا السياق بالتأكيد السودان وتشاد– بالكف عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وحث المجلس السودان وتشاد على تنفيذ التزاماتهما الواردة في اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/ فبراير 2006، والكف عن القيام بأي انتهاكات للحدود.[81]

وأوصى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2006، بنشر وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى. وأيد مجلس الأمن فكرة الأمين العام، وخاصة في ظل إعلان تشاد وأفريقيا الوسطى موافقتهما من حيث المبدأ على نشر هذا الوجود الدولي. وطالب مجلس الأمن الأمين العام بسرعة إرسال بعثة تحضيرية إلى تشاد وأفريقيا الوسطى للتشاور مع البلدين حول النشر المحتمل للقوات الدولية في البلدين،

وخاصة في ظل استمرار انعدام الاستقرار على طول الحدود بين السودان وكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.[82]

وفي 24 تموز/ يوليو 2007 أعلن الاتحاد الأوربي استعداده للنظر في إمكانية إنشاء عملية لدعم وجود الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعلن مجلس الأمن تشجيعه لموقف الاتحاد الأوربي، وأعلن استعداده للإذن بإنشاء ذلك الوجود المتعدد الأبعاد.[83]

وأوضح كينث باكون Kenneth Bacon رئيس المنظمة الدولية للاجئين Refugees International، ومقرها واشنطن، في كلمة أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، أن إنهاء الصراع بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لا يتطلب قوات عسكرية بل عملية سياسية لحل الخلافات السياسية الأساسية بين البلدين وداخلهما، كما أن إنهاء الصراع في دارفور يؤدي إلى عودة اللاجئين السودانيين من تشاد إلى ديارهم، والبالغ عددهم نحو 234 ألف لاجئ، وبالتالي تقليل الهجمات التي تحدث عبر الحدود بين البلدين. وأكد باكون أن رفض الحكومة التشادية الدخول في مفاوضات مع المتمردين، ومن بينهم العناصر التي تدعمها الحكومة السودانية، من شأنه أن يؤدي إلى استمرار الصراع في المنطقة.[84]

وأوصى جون برندرجاست John Prendergast في كلمته أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية بضرورة أن تتبع الإدارة الأمريكية مقاربة مؤلفة من ثلاثة مسارات إذا أرادت احتواء وإنهاء الصراع بين السودان وتشاد، وهذه المسارات هي:[85]

- صنع السلم؛ بمعنى ألا تكتفي الولايات المتحدة بالزيارات التي قام بها المسؤولون والدبلوماسيون والعسكريون الأمريكيون إلى شرق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بل تقوم بالتنسيق مع الأطراف الدولية للتوصل إلى اتفاق شامل ينهي العنف في كل من دارفور وتشاد وأفريقيا الوسطى.

- **توفير الحماية؛** من خلال إرسال قوات حفظ سلام إلى دارفور وشرق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويكون هناك تنسيق بين هذه القوات.
- **العقاب؛** بمعنى قيام الولايات المتحدة بممارسة الضغوط وفرض العقوبات على الأطراف المختلفة، وبخاصة على الحكومة السودانية لضمان وفائها بالتزاماتها.

لقد ظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة تساعد على تصلب الموقف التشادي إزاء السودان، وإذا أرادت حل الصراع بين البلدين وداخل كل منهما فلابد من أن تتلاقى رؤيتها مع فرنسا والصين باعتبارهما أصحاب مصالح ونفوذ حقيقي داخل المنطقة.[86] ولعل تحسن العلاقات بين السودان وتشاد في الآونة الأخيرة يمثل فرصة حقيقية أمام الأطراف الفاعلة يمكن استغلالها لتسوية الصراعات داخل كل منهما.

نمط التدخل العسكري

وفقاً لهذا النمط، فإن الولايات المتحدة تلجأ إلى التدخل العسكري لحسم الصراع، سواءً كان هذا التدخل مباشراً، أي تقوم به قوات عسكرية أمريكية، أو كان غير مباشر من خلال دعم الولايات المتحدة لطرف آخر – وكيل – يقوم بالتدخل نيابة عنها، وعادة ما يأخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة مادية لوجستية وعسكرية.

والحالة التي برز فيها هذا النمط من الاستجابة بشكل واضح هي الحالة الصومالية، حيث تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر وأرسلت قواتها للصومال، ثم لجأت بعد ذلك في مراحل متأخرة إلى الاستعانة بأثيوبيا. ويتناول الجزء التالي الاستجابة الأمريكية للصراع في الصومال بقدر من التفصيل.

أولاً: الاستجابة الأمريكية للصراع في الصومال

لم يكن الصراع الداخلي في الصومال خلال فترة الحرب الباردة يجذب اهتمام المستويات العليا في دوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدة، وخلال تلك الفترة

تعاملت الولايات المتحدة مع الصومال من خلال أجهزة الأمن القومي الأمريكي؛ كوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية. وفي 28 حزيران/ يونيو 1988 قدمت وزارة الدفاع الأمريكية مساعدات عسكرية بلغت قيمتها 1.4 مليون دولار إلى القوات المسلحة الصومالية. وتعرضت تلك المساعدات لانتقادات من جانب الكونجرس الأمريكي، وخاصة من جانب اللجنة الفرعية لشؤون أفريقيا داخل مجلس النواب، حيث أعلنت اللجنة أن القوات المسلحة الصومالية تستخدم تلك المساعدات في قتل المدنيين الذين ينتمون إلى عشيرة الإسحاق، وطالبت اللجنة بوقف جميع المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الصومال. وفي الوقت الذي أذعنت فيه وزارة الخارجية لمطالب الكونجرس استمرت بعض الأصوات داخل وزارة الدفاع تطالب باستمرار تقديم المساعدات للصومال. وفي ظل التعارض بين الكونجرس والسلطة التنفيذية حول العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والصومال، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصومال – على حد وصف أحد أعضاء مكتب أفريقيا داخل وزارة الخارجية الأمريكية– مضطربة Muddle-Through Policy، فلم يكن هناك تأييد تام للنظام الحاكم في الصومال، وفي الوقت ذاته لم تكن هناك معارضة تامة له.[87]

وخلال عام 1991 وبدايات عام 1992، عارضت الولايات المتحدة المقترحات التي كانت تدعو إلى مشاركتها بفاعلية في عملية تابعة للأمم المتحدة في الصومال، كما بذلت الولايات المتحدة جهوداً مضنية داخل مجلس الأمن الدولي للحد من توصيات الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إرسال قوات حفظ سلام للمساهمة في عمليات تقديم المساعدات الإنسانية ومراقبة وقف إطلاق النار في الصومال. وفي آذار/ مارس 1992 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 746، وتم بمقتضاه نشر عملية "يونوصوم 1" UNOSOM I وكانت تتكون فقط من 500 جندي، ولذلك لم تكن قادرة على القيام بمهامها. وفي آب/ أغسطس من العام نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم 775 الذي أقر نشر 3500 جندي في إطار "يونوصوم 1"، وفي الشهر ذاته اتبع الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) منهجاً يواكب اهتمام أجهزة الإعلام ومجموعة كبيرة داخل الكونجرس

والمنظمات غير الحكومية بالوضع في الصومال، حيث قرر إقامة جسر جوي من القوات الجوية الأمريكية لتقديم المعونات الغذائية إلى الصومال. ونتيجة لاستمرار القتال وتزايد عدد القتلى الصوماليين، قررت إدارة بوش قيادة عملية عسكرية متعددة الجنسيات في الصومال، وسعت للحصول على موافقة مجلس الأمن على إرسال تلك القوات. وبعد موافقة مجلس الأمن، أرسلت الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1992 حوالي 27 ألف جندي أمريكي، إلى جانب عشرة آلاف جندي من ثلاث وعشرين دولة أخرى، إلى الصومال، في عملية أطلقت عليها الولايات المتحدة "عملية إعادة الأمل" Operation Restore Hope، وعُرفت أيضاً بقوات المهام الموحدة United Task Force.[88]

وعقب وصول القوات الأمريكية للصومال في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 1992، أعلن أحد كبار القادة الأمريكيين أن القوات الأمريكية جاءت للصومال في مهمة إنسانية تهدف لتوصيل المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي وحماية الأبرياء من عمليات القتل والنهب التي يقوم بها أمراء الحرب الصوماليون. وأعلن الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الأب أن القوات الأمريكية في الصومال تقوم بعمل مقدس God's Work، وهي مهمة لن يفشل فيها الأمريكيون.[89] كما أعلن أن نشر القوات الأمريكية في الصومال ليس إلى أمد غير محدود، واقترح بدء انسحاب القوات الأمريكية اعتباراً من تاريخ تنصيب الإدارة الأمريكية الجديدة في 20 كانون الثاني/ يناير 1993.[90]

وكان الهدف الأساسي لعملية التدخل الأمريكي الدولي في الصومال وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 794، الذي صدر في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1992، هو خلق بيئة آمنة يمكن في إطارها تقديم مساعدات إنسانية للمتضررين الصوماليين. وكانت وجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بطرس غالي، أن خلق بيئة آمنة يتطلب نزع سلاح الميليشيات الصومالية، بينما كانت الولايات المتحدة ترى أن خلق بيئة آمنة في الصومال لا يتطلب نزع سلاح الميليشيات، ومن ثم اكتفت القوات الأمريكية – في بادئ الأمر – بحراسة الموانئ والمطارات وأماكن توزيع مواد الإغاثة.[91]

وفي ظل غموض التفويض الذي منحه مجلس الأمن الدولي للقوات الأمريكية الدولية في الصومال، ظلت الولايات المتحدة تصر على أن التفويض لا يشمل نزع سلاح الميليشيات الصومالية. وعندما بدأت القوات الأمريكية تتعرض لهجمات من جانب تلك الميليشيات، وخاصة قوات الجنرال محمد فارح عيديد، اضطرت إلى بدء عملية نزع سلاح الميليشيات.[92]

وفي آذار/ مارس 1993 تم تحويل قوات المهام الموحدة (عملية استعادة الأمل) إلى عملية "يونوصوم 2" UNOSOM II، ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 814، أصبحت هذه القوات تعمل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل فرض السلم، وشمل تفويضها مراقبة تنفيذ كل الفصائل لاتفاق وقف الأعمال العدائية وغيره من الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ومنع استئناف أعمال العنف واتخاذ الأعمال المناسبة في هذا الصدد. وأدى توسيع تفويض البعثة إلى جعلها تقع في مواجهة مع الميليشيات التي ترفض وقف إطلاق النار، وخاصة فصيل الجنرال عيديد.[93]

ولقد نظرت إدارة كلينتون الأولى - ومن قبلها إدارة بوش الأب - إلى الجنرال عيديد باعتباره حجر عثرة في طريق تسوية الصراع في الصومال، وصدرت عدة تصريحات تصفه بالبربري العديم الرحمة. وقررت الإدارة الأمريكية القبض عليه ودحر الميليشيات التابعة له. ولكن الولايات المتحدة أخطأت في أمرين: الأول، يتعلق بتقدير حجم القوة العسكرية للجنرال عيديد؛ والثاني، يتعلق بافتراض أنه يمكن استعادة الاستقرار والنظام بمجرد القبض على عيديد.[94] وقد أعلنت الولايات المتحدة جائزة مقدارها 25 ألف دولار أمريكي لمن يقبض على عيديد أو يقتله.[95]

وفي الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 1993 قام البنتاجون بالتخطيط الكامل لعملية سرية، من دون علم الأمم المتحدة، استهدفت القبض على الجنرال عيديد، ولكن العملية فشلت في تحقيق أهدافها وأسفرت عن مقتل 18 جندياً أمريكياً ونحو ألف صومالي

معظمهم من النساء والأطفال.[96] ووفقاً لبعض التقديرات الأخرى، فإن فصيل الجنرال عيديد (التحالف الوطني الصومالي) قتل نحو 70 جندياً من قوات حفظ السلام وجرح ما يزيد على ثلاثة أمثال عدد القتلى، ووصل عدد القتلى والجرحى الأمريكيين إلى 96 جندياً حتى الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1993. وكان رد الفعل الأمريكي حاداً، حيث حدثت مواجهة بين الإدارة والكونجرس ترتب عليها تحديد 31 آذار/ مارس 1994 كآخر موعد لسحب جميع القوات الأمريكية من الصومال. واتبعت الولايات المتحدة سياسة جديدة تقوم على قبول كافة الأطراف والفصائل الصومالية والسماح بمشاركتها في المفاوضات. وأصبحت الإدارة الأمريكية عازفة عن استخدام عمليات حفظ السلام كوسيلة للتعامل مع الدول الفاشلة والدول التي تعاني صراعات داخلية. كما قررت الإدارة الأمريكية عدم استخدام الأداة العسكرية (الجنود، والمعدات، والأموال) إلا في حالة تعرض المصالح الحيوية للولايات المتحدة للخطر،[97] ونص على ذلك صراحة التوجيه الرئاسي رقم 25 الذي وقعه كلينتون في الثالث من أيار/ مايو 1994.[98]

وقرر مجلس الأمن سحب القوات الدولية المشاركة في عملية "يونوصوم 2" من الصومال بحلول آذار/ مارس 1995، وبالفعل تم سحب القوات الدولية من دون نزع سلاح الفصائل أو إعادة البناء السياسي أو حل الصراع في الصومال.[99] ولقد بلغت تكلفة التدخل العسكري الأمريكي في الصومال 1.2 مليار دولار، إضافة إلى 1.5 مليار دولار تكبدتها الأمم المتحدة.[100]

وبعد فشل تجربة التدخل الأمريكي الدولي، عاشت الصومال فترة من الفوضى والصراع الداخلي العنيف تجدد خلالها طرح فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية في عام 1991، ولكنها لم تحظَ بقبول الجنرال عيديد آنذاك. وبعد إنشاء حكومة انتقالية بقيادة عبد القاسم صلاد حسن، لعبت المحاكم الإسلامية دوراً مهماً في تأمين وحماية الحكومة الانتقالية، حيث كان صلاد حسن أحد الرعاة الرئيسيين لنظام المحاكم، وتمتع بعلاقات وثيقة مع أقطاب ذلك النظام. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تعرضت حكومة

صلاد حسن لضغوط عنيفة من جانب الولايات المتحدة، التي اتهمت المحاكم الإسلامية بوجود علاقات بينها وبين الاتحاد الإسلامي الذي يرتبط بدوره بتنظيم القاعدة.[101]

ومع بدء الحرب الأمريكية على الإرهاب، حرصت الإدارة الأمريكية على الحيلولة دون اتخاذ عناصر تنظيم القاعدة من الأراضي الصومالية ملاذاً، وفرضت القوات الدولية المتحالفة مع الولايات المتحدة (الفرنسية والألمانية والبريطانية) حصاراً بحرياً على الصومال. وطالبت الولايات المتحدة الحكومة الصومالية الانتقالية بشن هجمات ضد قواعد التنظيمات الإرهابية الموجودة داخل الأراضي الصومالية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 قامت الولايات المتحدة بتجميد أصول شركة البركات للتحويلات المالية وشركة الاتصالات الصومالية، وتم إدراج الشركتين في قائمة الشركات التي يُشتبه في قيامها بتمويل تنظيم القاعدة. كما وضعت الولايات المتحدة جماعة الاتحاد الإسلامي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.[102]

وبعد انتهاء الولاية القانونية لحكومة صلاد حسن في آب/ أغسطس 2003 بدون تشكيل حكومة وطنية صومالية معترف بها، ازداد تدهور الوضع الأمني في الصومال مما أدى إلى إحياء نظام المحاكم الإسلامية من جديد، وتم إنشاء اتحاد المحاكم الإسلامية في عام 2004، وتم انتخاب شريف شيخ أحمد رئيساً له. وكان الهدف من إنشاء ذلك الاتحاد التصدي للعصابات التي تستغل الفراغ الأمني وتشن جرائم مختلفة ضد المواطنين الصوماليين، وكذلك التصدي للهيمنة الكاملة للمليشيات المسلحة التي يقودها أمراء الحرب على العاصمة مقديشو.[103]

ومنذ بداية عام 2006 قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية إلى أمراء الحرب الصوماليين بلغت قيمتها 150 ألف دولار شهرياً، ونتيجة لهذه المساعدات قام أمراء الحرب في شباط/ فبراير 2006 بتشكيل تحالف "استعادة السلم ومكافحة الإرهاب". وأعلنت جينداي فرازر، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، أن سبب دعم إدارة بوش (الابن) لذلك التحالف هو استخدام هذه العناصر في استئصال القاعدة ومنع تحول

الصومال إلى ملجأ وملاذ آمن للإرهابيين. وعندما صدر التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان *Country Reports on Terrorism* في عام 2006، وضع التقرير جماعة الاتحاد الإسلامي ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وأشار التقرير إلى وجود ثلاثة أشخاص يختفون داخل الأراضي الصومالية ويتمتعون بحماية اتحاد المحاكم الإسلامية، وهم فضل عبدالله محمد وأبو طلحة السوداني وصالح علي صالح نبهان، يشتبه في تورطهم في أحداث تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998، وتفجير فندق في كينيا في عام 2002. وأعدت الإدارة الأمريكية بعد ذلك قائمة إرهابية استثنائية ضمت أربعة أشخاص صوماليين آخرين؛ هم عباس عبدي علي وحسن ضاهر عويس وأحمد علي جمالي وعبدالله حسين كامي، إضافة إلى مجموعة من الشركات الصومالية؛ مثل شركة البركات، والحرمين، وشركة الاتصالات الصومالية، والشبكة الصومالية (بالسويد)، والمنظمة الدولية لإغاثة الصومال (بالولايات المتحدة).[104]

ونشب صراع مسلح بين اتحاد المحاكم الإسلامية وتحالف استعادة السلم ومكافحة الإرهاب في أعقاب الحملة التي شنها الأخير للقبض على من أسماهم الإرهابيين التابعين لتنظيم القاعدة، وكانت نتيجة المواجهة المسلحة بين الجانبين لمصلحة اتحاد المحاكم الذي سيطر على العاصمة الصومالية مقديشو في الخامس من حزيران/ يونيو 2006، ثم سيطر بعد ذلك على عدة مدن صومالية مهمة.[105]

ولقد كانت هزيمة أمراء الحرب الصوماليين بمنزلة هزيمة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، التي كانت تدعم -إلى جانب وزارة الخارجية الأمريكية- أمراء الحرب بهدف القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية، ونتيجة لذلك أصبحت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، التي كانت أكثر ميلاً لدور أثيوبي في الصومال، تحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بالشأن الصومالي. وسرعان ما اتحدت وزارة الخارجية الأمريكية مع البنتاجون حول فكرة الدور الأثيوبي في الصومال، حيث تلاقت المصالح الأمريكية والأثيوبية المتمثلة في القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية.[106]

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006 أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي أن بلاده أرسلت بعض قواتها للصومال لدعم الرئيس عبدالله يوسف في مواجهة المحاكم الإسلامية، والتي أعلن زيناوي في وقت لاحق أنها تشكل خطراً واضحاً وداهماً ضد أثيوبيا. وقدمت الإدارة الأمريكية دعماً استخباراتياً وسياسياً للقوات الأثيوبية والصومالية في أثناء عملياتها العسكرية ضد المحاكم الإسلامية، حيث وفرت طائرات الاستطلاع الأمريكية معلومات استخباراتية حول مناطق تمركز مليشيات المحاكم داخل الأراضي الصومالية، كما ساعدت الولايات المتحدة في توجيه عمليات القصف الجوي والمدفعي التي قامت بها القوات الأثيوبية ضد المحاكم الإسلامية. وعلى الصعيد السياسي، حالت الولايات دون صدور قرار من مجلس الأمن الدولي يُدين التدخل العسكري الأثيوبي في الصومال، وأعلنت أن من حق أثيوبيا الدفاع عن نفسها ضد تهديدات المحاكم.[107]

وبالفعل استطاعت القوات الأثيوبية الصومالية المدعومة من الولايات المتحدة هزيمة اتحاد المحاكم الإسلامية وطرده من مقديشو، إلا أنها باتت تتعرض لما يشبه حرب العصابات من جانب فلول اتحاد المحاكم التي هربت إلى أجزاء مختلفة من الصومال، ومن جانب بعض العناصر الرافضة للتدخل الأثيوبي في بلادهم. وإزاء هذا الوضع استطاعت الولايات المتحدة إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1725 في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 2006، الذي أذن لمنظمة الإيجاد ودول الاتحاد الأفريقي بنشر بعثة حماية وتدريب في الصومال، ولكن القرار اشترط عدم مشاركة الدول المجاورة للصومال في تلك البعثة.[108] ولقد ساندت الدول الأفريقية التي كانت تحظى بعضوية مجلس الأمن الدولي آنذاك، وهي الكونجو وغانا وتنزانيا، هذا القرار الذي كان في الأصل مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة.[109]

كما قامت الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2007 بتوجيه ضربات جوية إلى بعض المناطق الصومالية بدعوى وجود عناصر تنتمي لتنظيم القاعدة، وأسفرت هذه الضربات عن مقتل نحو 30 مدنياً صومالياً. وانتقد الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة

الضربات الجوية الأمريكية، بينما أعلن الرئيس الصومالي آنذاك عبدالله يوسف أن من حق الولايات المتحدة قصف الإرهابيين المشتبه في تورطهم في تفجير السفارتين الأمريكيتين، ولم يعترض يوسف على نقل معتقلين صوماليين إلى سجن جوانتانامو.[110] وحصلت الحكومة الصومالية الانتقالية على حق تجميد ممتلكات الأشخاص الذين يشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية، وذلك بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الذي صدّق عليه البرلمان الصومالي في أيار/ مايو 2007، وشمل القانون عقوبات تصل إلى الإعدام ضد أعضاء المنظمات الإرهابية.[111] وكان هذا القانون بمنزلة محاولة أو مناورة من جانب الحكومة الصومالية للحصول على المزيد من الدعم والمساندة الأمريكية.

واستطاعت فلول اتحاد المحاكم الإسلامية إعادة تنظيم صفوفها وأقامت تحالف إعادة تحرير الصومال بزعامة شريف شيخ أحمد. وفي ظل استمرار المواجهات المسلحة وأعمال العنف، اضطرت حكومة عبدالله يوسف إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجناح المعتدل في المحاكم الإسلامية بقيادة شريف شيخ أحمد، وبعد عدة جولات من المفاوضات بين الجانبين في جيبوتي تم التوصل في حزيران/ يونيو 2008 إلى اتفاق جيبوتي الذي نص، بين أمور أخرى، على وقف الأعمال العدائية وخروج القوات الأثيوبية من الصومال.

وحاولت الولايات المتحدة استهداف الجناح المتطرف من المحاكم الإسلامية الذي رفض الدخول في مفاوضات جيبوتي واتخذ من أسمرا مقراً له، وفي أول أيار/ مايو 2008 قامت الولايات المتحدة بشن غارة جوية على الأراضي الصومالية، وأسفرت هذه الغارة عن مقتل القائد العسكري لجماعة الشباب المجاهدين، ومن جانبها توعدت الجماعة بالانتقام لمقتل قائدها العسكري.[112] ووصفت الولايات المتحدة جماعة الشباب المجاهدين بأنها جماعة راديكالية متطرفة، وأن بعض أفرادها ينتمون إلى القاعدة وتدربوا في أفغانستان. كما أعلنت الولايات المتحدة أن هذه الجماعة تمثل التهديد الأكثر خطورة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة،[113] واعتباراً من 19 آذار/ مارس 2008 وضعت الإدارة الأمريكية جماعة الشباب المجاهدين ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.[114]

وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه القوات الأثيوبية لمغادرة الأراضي الصومالية وفقاً لاتفاق جيبوتي، حاولت الولايات المتحدة إقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وفي مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالصومال بفكرة إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى الصومال لتحل محل قوات الاتحاد الأفريقي هناك، وفي هذا الإطار قامت كونداليزا رايس بجهود لإقناع مجلس الأمن ومجموعة الاتصال الدولية خلال القمة التي عقدها كل منهما في كانون الأول/ ديسمبر 2008، وكانت هذه الجهود هي آخر محاولة من جانب إدارة بوش الابن قبيل انتهاء ولايتها القانونية للحفاظ على حكومة عبدالله يوسف.[115]

وبعد استقالة الرئيس الصومالي عبدالله يوسف، انتخب البرلمان الصومالي في أواخر كانون الثاني/ يناير 2009 شريف شيخ أحمد رئيساً جديداً للصومال، ولكن رفقاء الأمس أصبحوا أعداء اليوم، فقد أعلنت حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، الحرب على الحكومة الصومالية الجديدة برئاسة شريف، وازدادت وتيرة أعمال العنف بين القوات الحكومية الصومالية من جانب وقوات حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي من جانب آخر. وقد شاركت قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" في بعض المواجهات المسلحة ضد حركة الشباب والحزب الإسلامي.

وساندت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما الحكومة الصومالية الجديدة برئاسية شريف شيخ أحمد، وأعلن جوني كارسون، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، في شهادته أمام اللجنة الفرعية لأفريقيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، أن الولايات المتحدة تعهدت بتقديم 10 ملايين دولار للمساهمة في تحسين قطاع الأمن وإنشاء قوات الأمن الصومالية، وأكد كارسون أن الولايات المتحدة سوف تعمل على زيادة قدرات الحكومة الصومالية، وأنه بالتعاون مع المجتمع الدولي سوف يتم تقديم المزيد من المساعدات لها.[116]

وقامت القوات الأمريكية بغارة جوية في 14 أيلول/ سبتمبر 2009 استهدفت فيها بعض عناصر حركة شباب المجاهدين في مدينة باراوي Barawe على بعد 250 كم جنوب العاصمة مقديشو، وأسفرت عن مقتل صالح علي صالح نبهان أحد قادة جماعة الشباب، وهو أحد المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بدعوى تورطه في عدة هجمات إرهابية من بينها الهجمات التي وقعت في مدينة مومبسا الكينية في عام 2002. وكان رد جماعة الشباب عنيفاً، حيث قامت الجماعة في 17 أيلول/ سبتمبر بشن هجوم عنيف على قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأسفر الهجوم - الذي يعد الأعنف منذ نشر القوات - عن مقتل نائب رئيس البعثة الجنرال جوفينال نيويونجوروزا Juvenal Niyoyunguruza وعشرين شخصاً آخرين.[117]

وعملت الولايات المتحدة على وقف الدعم والمساندة الإريترية إلى الفصائل المتشددة في الصومال، وتحركت عبر مجلس الأمن الدولي وأصدرت القرار 1907 في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009، الذي فرض عقوبات على إريتريا، ومنها حظر توريد الأسلحة إليها، كما ساهمت في إصدار القرار 1916 في 19 آذار/ مارس 2010، الذي أكد أن الأعمال الإريترية تقوض السلام والمصالحة الصومالية.

ولكن هل بالفعل تريد الولايات المتحدة استقرار الأوضاع في الصومال، وهل هي جادة في دعم حكومة شريف شيخ أحمد، أم أن الأمر يكاد يكون محاولة للتهدئة وإفساح المجال في المدى الطويل لمزيد من المواجهات بين حكومة شريف التي تضم إسلاميين وغير إسلاميين من جانب والمليشيات الإسلامية الممثلة في حركة الشباب والحزب الإسلامي من جانب آخر، حتى يقضي كل منهما على الآخر؟ وخاصة أن التقرير الذي أصدره مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن في كانون الثاني/ يناير 2010 يؤكد أن قيام الإدارة الأمريكية بإمداد الحكومة الصومالية بالأسلحة قد يؤثر عكسياً على الأوضاع في الصومال، وخاصة في ظل وجود تقارير تشير إلى أن هذه الأسلحة تتسلل وتجد طريقها إلى شوارع مقديشو.[118]

ثانياً: الاستجابة الأمريكية لظاهرة القرصنة الصومالية

تزامن تصاعد أعمال العنف في الصومال مع زيادة عمليات القرصنة ضد السفن البحرية في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، وقد وصل إجمالي عدد الهجمات التي قام بها القراصنة الصوماليون ضد السفن في خليج عدن والساحل الشرقي للصومال نحو 111 عملية خلال عام 2008، وأسفرت هذه العمليات عن اختطاف نحو 42 سفينة. وطالب القراصنة بفدية مقابل الإفراج عن تلك السفن، وحصل القراصنة بالفعل خلال عام 2008 على ما يتجاوز 150 مليون دولار كفديات للسفن التي تم اختطافها.[119] وخلال الشهور الأولى من عام 2009 زادت عمليات القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية وفاقت إجمالي عمليات القرصنة التي وقعت خلال عام 2008.

ولقد أدت عمليات القرصنة الصومالية إلى إثارة غضب الكثير من الأطراف الدولية، ومن بينها الولايات المتحدة، فقد تم اختطاف السفينة السعودية سيريس ستار Sirius Star، وهي واحدة من أكبر ناقلات النفط في العالم، حيث تحمل أكثر من ربع الإنتاج السعودي اليومي من النفط، وكانت السفينة تحمل نحو مليوني برميل من النفط وكانت متجهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم اختطاف سفن أمريكية واحتجاز رهائن أمريكيين تم تحريرهم فيما بعد.

ولمواجهة ظاهرة القرصنة تحركت الولايات المتحدة في عدة مسارات تضمنت إصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي تدين عمليات القرصنة وتلاحق القراصنة، وإرسال قوات بحرية أمريكية للمنطقة، ووضع خطة لمواجهة هذه الظاهرة.

فبرعاية أمريكية، وفرنسية، أصدر مجلس الأمن الدولي في الثاني من حزيران/ يونيو 2008 القرار رقم 1816، الذي دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لقمع القراصنة، وأعطى الدول التي تحظى بموافقة الحكومة الصومالية حق دخول المياه الإقليمية الصومالية واستخدام كافة الوسائل اللازمة لقمع القراصنة. وفي 7 تشرين الأول/ أكتوبر من العام

نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1838، الذي دعا الدول إلى استخدام السفن والطائرات الحربية لقمع القراصنة.

وبحلول نهاية عام 2008 كان قد تم نشر ثلاث عمليات على الأقل لقمع القرصنة: الأولى، "قوة المهام المشتركة 150" Combined Task Force 150، وتم نشر هذه العملية تحت رعاية قوات المهام المشتركة الأمريكية-القرن الأفريقي (CJTF-HOA)، وكانت مرتبطة بعملية إرساء الحرية في القرن الأفريقي (OEF-HOA)، والتي كانت معنية بالأساس بمواجهة العمليات الإرهابية، وشارك في هذه العملية الدنمارك وفرنسا وهولندا وكندا. والعملية الثانية هي عملية الناتو (Standing NATO Maritime (SNMG2، وتم نشرها في تشرين الأول/ أكتوبر 2008. أما العملية الثالثة فهي عملية أطلنطا Operation Atalanta، التي قام الاتحاد الأوربي بنشرها في كانون الأول/ ديسمبر 2008.[120]

وتقدمت الولايات المتحدة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يتعلق بمواجهة القرصنة الصومالية، ورفضت إندونيسيا النقاط المتعلقة بدخول المجال الجوي الصومالي، ولذلك لجأت الولايات المتحدة إلى تعديل المشروع وصدر في 16 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته وحمل رقم 1851،[121] وطالب القرار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية القادرة على الاشتراك الفعلي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية بأن تفعل ذلك ولاسيما من خلال نشر سفن وطائرات حربية في المنطقة، وسمح القرار للدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة من أجل قمع القرصنة شريطة أن تتماشى هذه التدابير مع القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.

وأصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي في كانون الأول/ ديسمبر 2008 ورقة بعنوان «مواجهة القرصنة في القرن الأفريقي: شراكة وخطة عمل»، وأكدت الورقة أن القرصنة الصومالية تمثل تهديداً للملاحة الدولية، وأن هذه الخطة الأمريكية تُنفذ الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري National Strategy for Maritime Security

(أيلول/ سبتمبر 2005) وسياسة قمع القرصنة والأعمال الإجرامية الأخرى في البحر Policy for Repression of Piracy and Other Criminal Acts of Violence at Sea (حزيران/ يونيو 2007). وقد أكدت الاستراتيجية الأمريكية أن الأمن البحري يعتبر مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وأن باقي الدول لديها مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة لتحقيق الهدفين الآتيين: تيسير حركة التجارة والملاحة البحرية؛ والحماية من الأعمال الإجرامية والخطيرة في مياه المحيط بما فيها القرصنة.[122]

وتضمنت سياسة قمع القرصنة والأعمال الإجرامية الأخرى في البحر الاستمرار في قيادة وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى قمع القرصنة، وحث الدول الأخرى لاتخاذ خطوات حاسمة بشكل فردي وجماعي في هذا الصدد.

وتحاول هذه الخطة الجديدة جمع كل الدول والمنظمات الدولية وكل الكيانات التي لها مصلحة في الأمن البحري لاتخاذ خطوات فعلية لقمع القرصنة في القرن الأفريقي؛ لصالح الاقتصاد العالمي، وحرية الملاحة، والصومال، والدول الإقليمية. وتعتمد الخطة على الوسائل العملية المباشرة لمنع وعرقلة القرصنة، إضافة إلى أنها تساند المبادرات الأخرى الطويلة الأجل الرامية إلى تأسيس حكومة صومالية، وإقرار حكم القانون، وتحقيق تنمية اقتصادية، ونشر الأمن في الصومال.

وتبدأ الخطة بعرض التهديدات التي تمثلها عمليات القرصنة في القرن الأفريقي للولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية، ثم تركز الخطة على ثلاثة مجالات للعمل على النحو التالي:[123]

1. **منع هجمات القراصنة من خلال تقليل المجال البحري الذي قد يتعرض لتلك الهجمات**، وذلك من خلال ما يلي:

أ. إنشاء وتدعيم مجموعة اتصال من الدول التي لديها رغبة سياسية ومقدرة وموارد لمكافحة القرصنة، وسوف تجتمع هذه المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً.

ب. تدعيم وتشجيع استخدام المنطقة البحرية الآمنة Maritime Security Patrol Area (MSPA) في خليج عدن، ففي آب/ أغسطس 2008 قام قائد القيادة المركزية البحرية الأمريكية بإنشاء هذه المنطقة البحرية الآمنة من أجل مواجهة كافة العمليات الرامية إلى نشر عدم الاستقرار. وقد أكدت القوات المشتركة البحرية أن البيانات التي تم تجميعها تؤكد أن معدل نجاح القراصنة في الهجوم على السفن داخل هذه المنطقة البحرية الآمنة أقل بكثير من نظيره خارجها. وأن الولايات المتحدة سوف تشجع الدول الأخرى على توفير المزيد من القوات حتى يتم زيادة التغطية داخل هذه المنطقة الآمنة، كما أنها سوف تتبادل المعلومات، وتقوم بالتنسيق مع الدول غير الأعضاء في القوات البحرية المشتركة.

جـ. تحديث السفن والخطط الأمنية.

د. الاتصال الاستراتيجي.

2. عرقلة وإنهاء القرصنة بمقتضى القانون الدولي وحقوق ومسؤوليات الدول الساحلية أو صاحبة العلَم، وذلك من خلال ما يلي:

أ. إنشاء مركز تنسيق إقليمي لمكافحة القرصنة Counter-Piracy Coordination Center (CPCC).

ب. الاستيلاء على السفن التي تستخدم في أعمال القرصنة وتدميرها إلى جانب الأجهزة الأخرى ذات الصلة بهذه العمليات.

جـ. التنسيق بين القوات الأمريكية المختلفة والقوات الأخرى داخل المنطقة لمنع السفن التابعة للقراصنة من العمل، وذلك في حالة وجود تقارير بهجمات محتملة، وكذلك إنهاء هذه الهجمات إذا وقعت بالفعل وتسليم القراصنة الباقين على قيد الحياة.

د. مساندة ودعم البرامج والاتفاقيات والترتيبات المضادة للقرصنة، سواء كانت ثنائية أو إقليمية.

هـ. عرقلة وتفكيك قواعد القراصنة على اليابسة.

و. وقف مصادر تمويل القراصنة وحرمانهم من الاستفادة من الأموال التي يحصلون عليها نتيجة لجرائمهم.

3. **ضمان محاسبة الأشخاص الذين يقومون بأعمال قرصنة**، وذلك من خلال ما يلي:

أ. إبرام الاتفاقيات والترتيبات اللازمة من أجل تشكيل هيئات الادعاء.

ب. دعم وتشجيع ممارسة القضاء في إطار معاهدة قمع الأعمال غير القانونية ضد الملاحة البحرية، وبالتالي الاستناد إلى هذه المعاهدة في توجيه الاتهامات للقراصنة.

جـ. دعم وتشجيع استخدام أية اتفاقات دولية أخرى ذات صلة.

د. تعزيز قدرات الدول الإقليمية لكي تقبل تقديم القراصنة للمثول أمام هيئات الإدعاء، ومن ثم السجن في حالة الإدانة.

وأكدت الخطة أن الولايات المتحدة ستراقب مدى التقدم في سبيل تحقيق هدفها، وسوف تشجع شركاءها الدوليين للمشاركة، كما أن وزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين سيقومان بتأسيس لجنة مشتركة عالية المستوى من الوكالات الأمريكية المختلفة لكي تقوم بالتنسيق والتنفيذ والمراقبة للأعمال التي ركزت عليها الخطة. كما سيشارك كل من وزارة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والمالية والعدل والنقل ومدير الاستخبارات المركزية الأمريكية في تنفيذ المبادرات ذات الصلة بالخطة.

كما شاركت الولايات المتحدة في نشر قوة المهام المشتركة رقم 151، وهي عملية متعددة الجنسيات والمهام تسعى لمكافحة القرصنة في وحول خليج عدن والبحر الأحمر

والمحيط الهندي، وفرض نظام بحري قانوني وتعزيز الأمن داخل هذا المحيط البحري، وتتكون هذه العملية من القوات البحرية الأمريكية والبريطانية والدنماركية والتركية، وهي بقيادة الجنرال تيري ميكنيت Terry McKnight.[124]

ورغم الجهود الأمريكية والدولية لإنهاء القرصنة قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن، فإن أعمال القرصنة ظلت مستمرة؛ وذلك لأن القرصنة ما هي إلا عرض وليست مرضاً، وعلاج هذا العرض يتطلب معالجة المرض المتمثل في انتشار الفوضى على نطاق واسع في الصومال.[125]

ويتضح من عرض الأنماط الأربعة للاستجابة الأمريكية السالفة الذكر أن الولايات المتحدة كانت غالباً منحازة لمصلحة طرف دون آخر، وكانت حريصة في المقام الأول على حماية مصالحها بصرف النظر عن مصالح الأطراف المتصارعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة الأمريكية كانت متنوعة حتى في الصراع الواحد، وربما استخدمت أكثر من نمط من أنماط الاستجابة حيال الصراع الواحد، فضلاً عن أنه يمكن وضع أنماط أخرى للاستجابة خلاف الأنماط السالفة الذكر، فقد عدد دونالد روثشيلد Donald Rothchild أشكال التدخل الأمريكي على النحو التالي:[126]

- محاولة منع الصراع.
- مساندة جهود الوساطة التي يقوم بها طرف أفريقي ثالث.
- مساندة جهود الوساطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الفرعية.
- مساندة جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف دولية (دول من خارج القارة).
- مساندة ودعم مبادرات المنظمات الدولية (الأمم المتحدة).
- الضغط على الأطراف المتصارعة للدخول في مفاوضات.
- التدخل لاعتبارات إنسانية.

- تنظيم عملية تغيير النظم الحاكمة.
- القيام بجهود وساطة مباشرة كطرف ثالث بين الأطراف المتصارعة.

وقسّم روثشيلد الأشكال السالفة الذكر إلى خمسة أنماط رئيسية، هي: ممارسة الضغوط على الأطراف الداخلية المتصارعة للدخول في مفاوضات، وجهود الوساطة غير المباشرة، والوساطة المباشرة، والتدخل العسكري- الدبلوماسي، وتنفيذ الاتفاقات.[127]

الفصل السادس

دراستا حالة

يدرس هذا الفصل استجابة الولايات المتحدة لحالتين مختلفتين من حالات الصراع التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي؛ الحالة الأولى هي الصراع الأثيوبي الإريتري باعتباره نموذجاً للصراعات الدولية التي شهدتها المنطقة، والحالة الثانية هي الصراع في السودان باعتباره نموذجاً للصراعات الداخلية التي تعانيها دول المنطقة. ويتضح من تتبع الاستجابة الأمريكية لكل حالة على حدة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة أن الاستجابة الأمريكية اتخذت أشكالاً مختلفة حيال الصراع الواحد، ولاسيما مع اختلاف الإدارة الأمريكية ذاتها.

الاستجابة الأمريكية للصراع الأثيوبي الإريتري

يتناول هذا الجزء الاستجابة الأمريكية للصراع الأثيوبي الإريتري باعتباره نموذجاً للصراعات الدولية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة. ولقد تم اختيار هذا الصراع لعدة اعتبارات، لعل أهمها أن الصراع الأثيوبي الإريتري لا يقتصر في مضمونه على الأبعاد الحدودية، بل يشمل أبعادً أخرى، سياسية واقتصادية وتاريخية، وأنه صراع بين دولتين أفريقيتين لا تتمتع إحداهما أو كلتاهما بالطابع العربي. كما أن طرفي الصراع يتمتعان بأهمية جيوسياسية كبيرة لدى الولايات المتحدة، وأن العلاقات الأمريكية بطرفي الصراع قبيل اندلاعه كانت علاقات متميزة، وكانت الولايات المتحدة تعتبر مليس زيناوي وأسياس أفورقي نموذجاً للقادة الأفارقة الجدد، بالإضافة إلى أن الصراع بين البلدين مازال مستمراً رغم إصدار لجنة الحدود بين البلدين قراراً ملزماً يوجب تنفيذه من الجانبين.

وفيما يلي دراسة الاستجابة الأمريكية للصراع خلال فترة رئاسة بيل كلينتون وحتى نهاية عهد جورج دبليو بوش.

أولاً: الاستجابة الأمريكية في عهد كلينتون

ساندت الولايات المتحدة الاستفتاء الذي أُجري تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1993 لتقرير مصير إريتريا، والذي حصلت بمقتضاه على استقلالها الرسمي. وكان هذا الموقف الأمريكي المساند للاستفتاء بمنزلة تخلٍّ من جانب الولايات المتحدة عن دعمها السابق لفكرة وحدة الإقليم الأثيوبي.[1]

وكانت علاقة الولايات المتحدة بكل من أثيوبيا وإريتريا قبل نشوب الصراع المسلح بينهما علاقة جيدة، حيث كان كلينتون ينظر إلى كل من أسياس أفورقي وملس زيناوي باعتبارهما نمطاً جديداً New Style للقادة الأفارقة الذين يلتزمون بالديمقراطية والحرية والتنمية،[2] وكذلك كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الدولتين باعتبارهما شركاء في جهود احتواء الراديكالية الإسلامية ودعم الاستقرار الإقليمي في المنطقة.[3] ولم يتوقع أي طرف خارجي، وخاصة الولايات المتحدة، إمكانية نشوب صراع مسلح بين البلدين. وعندما نشب الصراع بعد فترة قصيرة من زيارة كلينتون للقارة الأفريقية، أي في 6 أيار/ مايو 1998، أصيب أنصار الاتجاه المتفائل Afro-Optimism داخل الولايات المتحدة بخيبة أمل كبيرة.[4]

وقامت سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية آنذاك بزيارة للمنطقة، في 16 أيار/ مايو، لنزع فتيل التوتر ووقف القتال بين الجانبين، وكان ذلك بناءً على طلب من رئيس الوزراء الأثيوبي والرئيس الإريتري. وقامت رايس والفريق الأمريكي المرافق لها، وبالتنسيق مع الرئيس الرواندي بول كاجامي، بصياغة مبادرة مشتركة تعالج الأسباب المباشرة للصراع الأثيوبي الإريتري،[5] وتضمنت المبادرة الأمريكية الرواندية النقاط التالية:[6]

1. حل الصراع بالوسائل السلمية والقانونية، وحل أية خلافات تظهر بين الجانبين بالوسائل نفسها.

2. احترام المبادئ الأساسية وعدم اللجوء إلى منطق القوة لحل المشكلات القائمة بين البلدين.

3. اتخاذ الوسائل اللازمة لوقف العنف.

4. تعيين فريق من المراقبين (اقترحت الولايات المتحدة أن يكون من الرونديين) للبقاء في بادمي لمراقبة وقف العنف وتهيئة المناخ المناسب لحل الصراع.

5. سحب القوات الإريترية إلى حدود ما قبل السادس من أيار/ مايو 1998.

6. إعادة الإدارة المدنية الأثيوبية إلى المناطق التي كانت تحت إدارتها قبل السادس من أيار/ مايو 1998.

7. التحقيق في أسباب وقوع أحداث السادس من أيار/ مايو 1998.

8. تسوية الصراع الحدودي بين البلدين على النحو التالي:

أ. يتم تحديد الحدود بين الطرفين استناداً إلى الاتفاقيات الموروثة من الاستعمار والقانون الدولي وبالتنسيق مع الأمم المتحدة واللجان الفنية الضرورية.

ب. من حق الطرفين إمداد اللجنة الفنية بالمعلومات اللازمة.

جـ. يخول كل طرف اللجنة السلطات اللازمة لمباشرة عملها ويلتزم بقراراتها.

د. نزع فوري للسلاح ووقف العمليات العسكرية على الحدود.

وأعلنت أثيوبيا موافقتها على المبادرة الأمريكية الرواندية، بينما انتقدها المسؤولون الإريتريون واعتبروها محاولة للزج بإريتريا في اتفاق سريع دون إجراء مناقشات حوله أو إعطاء أدنى اعتبار للتحفظات الإريترية عليه. ونظر القادة الإريتريون إلى الوفد الأمريكي بقيادة رايس باعتباره عديم الخبرة وغير محايد، وخاصة أنه كان يشتمل على

جايلي سميث Gayle Smith، العضو بمجلس الأمن القومي الأمريكي، المعروف بارتباطه الوثيق بالجبهة الشعبية لتحرير التجراي الأثيوبية.[7] وأعلن الرئيس الإريتري أن الانسحاب من بادمي عمل غير أخلاقي وغير ممكن من الناحية العملية. ونتيجة لهذا الموقف الإريتري الرافض للمبادرة الأمريكية الرواندية، قررت رواندا الانسحاب من فريق الوساطة. يُذكر أن الولايات المتحدة استعانت برواندا رغم صغر حجمها وإمكانياتها ومكانتها داخل القارة الأفريقية؛ لأنها كانت ترتبط بعلاقات جيدة مع البلدين، وخاصة مع إريتريا.[8]

وفي محاولة لوقف الهجمات الجوية المتبادلة بين الجانبين، والتي هددت باتساع نطاق الصراع، أرسلت سوزان رايس ديفيد دن David Dnn، مدير مكتب شرق أفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، والسفير روبرت هودك Robert Houdek، وجون برندرجاست John Prendergast، إلى المنطقة للتفاوض مع الطرفين حول تعليق الهجمات الجوية، وبالفعل تم تعليقها في حزيران/ يونيو 1998، وخاصة بعد اتصالات هاتفية أجراها الرئيس الأمريكي كلينتون مع الجانبين بهذا الصدد.[9]

وقام أنتوني ليك مستشار الأمن القومي الأسبق والمبعوث الخاص للرئيس كلينتون للمنطقة بجهود دبلوماسية مكوكية بين أديس أبابا وأسمرا لاحتواء الصراع، إلا أن موقف الطرفين اتسم بالغرور والتعصب، وخاصة إريتريا، حيث رفضت الحكومة الإريترية المطلب الأمريكي بسحب القوات الإريترية من المناطق التي احتلتها عند بدء الصراع وإفساح المجال للمفاوضات. وعلى الصعيد الأثيوبي تصاعدت نداءات باحتلال ميناء عصب حتى يصبح لأثيوبيا منفذاً على البحر الأحمر. ورغم ذلك الموقف المتشدد من الجانبين لم تفرض الولايات المتحدة في بادئ الأمر عقوبات على الطرفين، وحاولت بشكل منفرد وهادئ وتدريجي منع وصول السلاح إلى الطرفين. يُذكر أن حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على الطرفين لم يتم إقراره إلا قبل انتهاء الحرب بأسبوعين فقط، بعد أن أنفق كل طرف نحو 600 مليون دولار على الأسلحة الواردة من جهات مختلفة وعلى

رأسها دول شرق أوربا. وكذلك تـأخر كثـيراً فـرض عقوبـات اقتـصادية عـلى الطـرفين، وعندما تم إقرارها لم تستخدم بشدة، ولم يقـم البنـك الـدولي ولا صـندوق النقـد الـدولي بوقف التدفقات الجارية للطرفين، وفي الوقت ذاته لم يقم المانحون الدوليون بتعليق ووقف البرامج الجديدة للطرفين، ولم يـتم وقـف تحـويلات الإريتريـين والأثيـوبيين العـاملين في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، ولقد بلغ حجم هذه الأموال على الجانب الإريتري فقط نحو 300 مليون دولار سنوياً تم استخدامها لتمويل الحرب ضد أثيوبيا.[10]

وعندما أوقفت الولايات المتحـدة بـشكل منفـرد بيـع الـسلاح للطـرفين (الأثيـوبي والإريتري)، وصفت جريدة مونيتر *Monitor* الأثيوبية هذا القـرار الأمريكـي بأنـه أشـبه بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر، عندما رفضت بيع السلاح إلى أثيوبيا والصومال خلال الـصراع الـذي نـشب بينهـا حـول الأوجـادين في عـامي 1977 و1978، وأدى ذلك إلى لجوء أثيوبيا للمعسكر الاشتراكي.[11]

ونتيجة للموقف الأمريكي من الطرفين، اتجهت إريتريا صوب بعض الدول العربيـة التي كانت تعاديها الولايات المتحدة في ذلـك الوقـت، مثـل ليبيـا والـسودان، حيـث زار أسياس أفورقي ليبيا خمس مرات في عـام واحـد، وكـان آخـر تلـك الزيـارات في تـشرين الأول/ أكتوبر 1998. وفي الوقت ذاته بدأت إريتريا تعمل على تحسين علاقاتهـا بالـسودان واليمن ومصر. وفي المقابل، اتجهت أثيوبيا إلى تدعيم علاقاتها بجيبوتي وفرنـسا، وأعلنـت جيبوتي أنها لا تعارض إصدار عملة موحدة مع أثيوبيا أو إقامة اتحاد كونفدرالي بينهما.[12]

وأعلنت سوزان رايس أن المصالح الأمريكيـة في منطقـة القـرن الأفريقـي تعرضـت للخطر نتيجة للصراع الأثيـوبي الإريـتري، حيـث سـاند كـل طـرف حركـات المعارضـة والتطـرف والانـشقاق في الطـرف الآخـر، فقامـت إريتريـا بتقـديم الـسلاح والتـدريب العسكري لحركات المعارضة الأثيوبية (الأورومو والأوجادين)، وكذلك قدمت كميـات كبيرة من السلاح إلى حسين عيديد أحد أمراء الحرب الصوماليين والعدو اللدود لأثيوبيـا والولايات المتحدة، وحصلت جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالي بشكل غـير مبـاشر عـلى

بعض هذه الأسلحة. وفي المقابل، قدمت أثيوبيا الدعم إلى المعارضة الإريترية وبعض الفصائل الصومالية. واستفادت السودان، التي كانت تعتبرها الولايات المتحدة في ذلك الوقت دولة راعية للإرهاب، من الصراع الأثيوبي الإريتري، حيث سعى كل طرف إلى تحسين علاقاته بالسودان ووقف الدعم الذي كان يقدمه للمعارضة السودانية. كما أدت الحرب الأثيوبية الإريترية إلى وقف الدور البنّاء الذي كانت تقوم به الدولتان في منطقة البحيرات العظمى وغيرها من المناطق الأفريقية المضطربة. ونتيجة لهذه التهديدات، عملت الولايات المتحدة على تسوية الصراع الأثيوبي الإريتري.[13]

وقاد أنتوني ليك فريق عمل أمريكياً ضم عناصر من مجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية، وعمل هذا الفريق إلى جانب منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تسوية الصراع الأثيوبي الإريتري، وساهم الفريق في صياغة اتفاقية إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية وآليات تنفيذها، واعتمدت هاتان الوثيقتان بالأساس على المبادرة الأمريكية الرواندية. وعندما رفضت إريتريا الاتفاقية الإطارية، حاولت الولايات المتحدة الضغط عليها لكي تقبلها، إلا أنه سرعان ما بدأت الجولة الثانية من القتال في شباط/ فبراير 1999، واستأنف ليك زياراته إلى المنطقة بهدف وقف العمليات القتالية بين الجانبين. وبعد قبول إريتريا وأثيوبيا اتفاقية إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية وآليات تنفيذها، في تموز/ يوليو 1999، شارك الفريق الأمريكي في جلسات نقاش عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر بهدف صياغة وثيقة الترتيبات الفنية، لكي تكون بمنزلة خريطة طريق للطرفين وهما بصدد تنفيذ اتفاقية إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية وآليات تنفيذها. وبعد صياغة الوثيقة تم عرضها على الطرفين وقبلتها إريتريا في حين رفضتها أثيوبيا، وحاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وممثل الجزائر إقناع أثيوبيا بالموافقة على تلك الوثيقة.[14]

ولكن أثيوبيا بادرت في 12 أيار/ مايو 2000 ببدء الجولة الثالثة من الحرب الأثيوبية الإريترية، وشنت حملة هجومية شاملة على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها مع

إريتريا. وكانت خسائر تلك الجولة كبيرة. وأعلن أحد موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، هيو بارمر Hugh Parmer، أن تصعيد الأعمال القتالية بين أثيوبيا وإريتريا أدى إلى هدر موارد كان من الممكن استخدامها لإمداد نحو 8.3 ملايين نسمة ممن يتعرضون للمجاعات داخل أثيوبيا.[15] وطالب مجلس الأمن الدولي الطرفين بوقف فوري لأعمال القتال والعودة للمفاوضات، وهدد بفرض حظر على واردات السلاح إذا لم يتم وقف القتال خلال 72 ساعة. وتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى فرض حظر على بيع السلاح إلى أثيوبيا وإريتريا.[16] وفي 17 أيار/ مايو قرر مجلس الأمن فرض حظر على بيع أو توريد السلاح أو تقديم أية مساعدات فنية عسكرية للبلدين. وقرر المجلس بقاء الحظر لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد إذا لم يحدث تحسن في الأوضاع، أو انتهاؤه فوراً إذا أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بتوصل الطرفين إلى تسوية سلمية دائمة للصراع.[17]

وقام الوسطاء الدوليون بقيادة أنتوني ليك بعقد محادثات مباشرة مع وزيري خارجية البلدين في الجزائر، وتركز الحديث خلال تلك المحادثات على أضرار الحرب والحاجة إلى وقف القتال. وأسفرت المحادثات عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وافق عليه الجانبان الإريتري والأثيوبي في 18 حزيران/ يونيو 2000. ولضمان وقف إطلاق النار ركزت الولايات المتحدة على ضرورة إرسال قوات حفظ سلام إلى المنطقة.[18]

وبتأييد من الولايات المتحدة، قرر مجلس الأمن في 31 تموز/ يوليو 2000 إنشاء بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا (UNMEE)،[19] وأصبح قوام البعثة 4200 جندي، وأنيطت بها المهام التالية:[20]

- مراقبة وقف أعمال القتال.
- المساعدة في ضمان احترام الطرفين للالتزامات الأمنية التي اتفقا عليها.

- مراقبة إعادة نشر القوات الأثيوبية من المواقع التي استولت عليها بعد السادس من شباط/ فبراير 1999، والتي لم تكن خاضعة للإدارة الأثيوبية قبل السادس من أيار/ مايو 1998.
- مراقبة مواقع القوات الأثيوبية بعد عملية إعادة الانتشار.
- القيام بمراقبة مواقع القوات الإريترية المقرر إعادة نشرها حتى تظل على بعد 25 كيلومتراً من المواقع التي سيعاد نشر القوات الأثيوبية فيها.
- مراقبة المنطقة الأمنية المؤقتة للمساعدة على ضمان التقيد باتفاق وقف أعمال القتال.
- رئاسة لجنة التنسيق العسكرية التي تنشئها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وفقاً لاتفاق وقف أعمال القتال.
- تقديم وتنسيق المساعدة التقنية للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.
- تنسيق أنشطة البعثة في المنطقة الأمنية والمناطق المتاخمة لها.

وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ومنظمة الوحدة الأفريقية والإيجاد والأمم المتحدة بجهود وساطة مكثفة بين أثيوبيا وإريتريا حتى تم التوصل إلى اتفاق سلام بينهما في الجزائر في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2000. ولقد لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في المفاوضات التي جرت بين الجانبين قبيل التوصل للاتفاق، بحيث يمكن اعتبارها القوة الدافعة الخفية لاتفاق السلام الذي تم التوصل إليه. ولقد استخدم الوسطاء الدبلوماسية الكلاسيكية، وركزوا فقط على النخب السياسية والقادة السياسيين الفاعلين في البلدين ولم يتم التعامل مع قوى المعارضة، ولذلك تعرض اتفاق السلام إلى انتقادات شديدة في البلدين؛ ففي أثيوبيا رفض الزعماء القدامى للجبهة الشعبية لتحرير التيجراي الاتفاق، وأعلنوا أنه يشتمل على كثير من التنازلات من جانب أثيوبيا، ولذلك قام مليس زيناوي بطردهم من اللجنة المركزية للجبهة واعتقالهم. وفي إريتريا، قام أسياس

أفورقي أيضاً باعتقال المنشقين والمعارضين للاتفاق، وقرر منع المظاهرات الطلابية ووقف نشر الصحف المستقلة. ويمكن القول إن جهود الوسطاء ركزت فقط على تسوية الصراع الحدودي بين الطرفين والمشكلات التي ترتبت عليه، ولم يكن هناك اهتمام بمعالجة القضايا الأخرى التي تحول دون تجدد المواجهة بين الطرفين مرة أخرى.[21]

وأكدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، في كلمتها في أثناء مراسم التوقيع على اتفاق السلام الأثيوبي الإريتري، أن هذا الاتفاق يعتبر بمنزلة رسالة واضحة تؤكد إمكانية تحقيق تقدم وسلام داخل القارة الأفريقية على عكس ما كان يزعم البعض بأن مشكلات القارة الأفريقية تدعو لليأس ولا يمكن حلها. وأعلنت أولبرايت أن الولايات المتحدة فخورة لكونها ساعدت في التوصل لهذا الاتفاق ولكونها عملت في الاتجاه الصحيح وقدمت الدعم والمساندة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأكدت أولبرايت تعهد الولايات المتحدة بالعمل على إزالة الألغام وتقديم مساعدات تنموية للطرفين، وتفعيل علاقاتها مع الجانبين لاعتبارات إنسانية ولاعتبارات أخرى تتعلق بالمصلحة الوطنية.[22]

وأبدت إدارة كلينتون قبيل انتهاء ولايتها اهتماماً كبيراً بتنفيذ اتفاق السلام الأثيوبي الإريتري، حيث قامت سوزان رايس في منتصف كانون الثاني/ يناير 2001، قبيل ساعات من تركها مهام منصبها، بزيارة إلى أديس أبابا، والتقت بالمسؤولين الأثيوبيين وأجرت محادثات معهم حول تطورات تنفيذ اتفاق السلام، وأبدت تفاؤلها بشأن خطوات تنفيذ الاتفاق.[23]

وكانت هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية على صعيد تنفيذ اتفاق السلام الأثيوبي الإريتري، من بينها بدء عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين بين الجانبين، وفتح المعابر والممرات بين الطرفين، وإعادة انتشار القوات على الجانبين وفقاً لاتفاق السلام، وعودة اللاجئين الأثيوبيين والإريتريين من دول الجوار، وغيرها.[24]

وكتقييم عام لاستجابة الولايات المتحدة في عهد كلينتون للصراع الأثيوبي الإريتري، يرى جلبرت خادياجالا Gilbert Khadiagala أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بعلاقات وثيقة مع الطرفين، وأدى ذلك إلى الحد من قدرتها على القيام بدور وسيط بينهما في بادئ الأمر، ولكن بناء على رغبة الطرفين تدخلت الولايات المتحدة وكانت محايدة ولم تساند طرفاً دون آخر، ومع ذلك وجّه الطرفان اللوم لها بدعوى عدم توفيرها الدعم المناسب.[25] وإذا كان هذا الرأي يقترب كثيراً مما حدث على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بوساطة الولايات المتحدة وانتقاد الطرفين لها، إلا أنه يختلف مع التصور العام؛ بأنه كلما كان الوسيط يتمتع بعلاقات جيدة بطرفي الصراع ساعد ذلك على تفعيل دوره كوسيط.

ثانياً: الاستجابة الأمريكية في عهد جورج بوش

مع تولي جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية شهدت العلاقات الأمريكية الإريترية تراجعاً ملحوظاً، وفي المقابل ازداد الاهتمام الأمريكي بأثيوبيا خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات من بينها الآتي:[26]

- تعتبر أثيوبيا، مقارنة بإريتريا، حليفاً قوياً تستطيع واشنطن الاعتماد عليه في رعاية المصالح الأمريكية ومحاربة الإرهاب في المنطقة.
- تكاد أثيوبيا تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تتعرض المصالح الأمريكية فيها لعمليات إرهابية، مقارنة بالسودان وكينيا وتنزانيا.
- تتمتع أثيوبيا بعلاقات قوية مع إسرائيل، وتعاونت معها في ترحيل أعداد كبيرة من يهود الفلاشا إلى الكيان الصهيوني.
- تتمتع أثيوبيا، مقارنة بإريتريا، بعلاقات طيبة نسبياً مع دول الجوار.

- اتباع النظام الإريتري سياسة القبضة الحديدية ضد حركات المعارضة واتباع سياسات معادية ضد بعض الطوائف المسيحية، أدى إلى قلة تعاطف المؤسسات الكنسية الأمريكية مع أفورقي، وتم تصنيف إريتريا ضمن الدول التي تعاني الاضطهاد الديني، وتنتهك حقوق الإنسان.

وازدادت الانتقادات الأمريكية للحكومة الإريترية بعد قيام الأخيرة في عام 2001 باعتقال اثنين من الإريتريين العاملين في السفارة الأمريكية بأسمرا.[27]

وفي محاولة لتحسين العلاقات الإريترية الأمريكية، بادر الرئيس أفورقي بإعلان تعاونه الكامل مع الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان والعراق، وأعلن السماح للطائرات الأمريكية بالمرور بالمجال الجوي الإريتري واستخدام المطار الإريتري الجديد بالقرب من ميناء مصوع، وكذلك استخدام الموانئ الإريترية على البحر الأحمر (عصب ومصوع). وأعلن السفير الإريتري في واشنطن أن إريتريا بموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر (بسواحل طولها 1200 كيلومتر وموانٍ عميقة) تحتل مكانة بارزة لا يمكن تجاهلها من جانب أي قوى تريد محاربة الإرهاب أو تطوير التجارة والاستثمار، ولذلك فقد حان الوقت للولايات المتحدة للاستفادة من تلك الفرصة وإقامة شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع إريتريا.[28] ورغم هذا الموقف الإريتري لجأت الولايات المتحدة إلى أثيوبيا، حيث أعلنت الخارجية الأثيوبية أن الولايات المتحدة طلبت من أثيوبيا حق العبور الجوي والهبوط الأرضي لطائراتها العسكرية، وقد وافقت الحكومة الأثيوبية على منح ذلك الحق للطيران الأمريكي.[29]

ووفقاً لاتفاق الجزائر، فقد تم تشكيل لجنة الحدود بين إريتريا وأثيوبيا. وفي نيسان/ إبريل 2002 أصدرت اللجنة قرارها حول المناطق المتنازع عليها بين الجانبين، وحصل كل طرف بمقتضى ذلك القرار على بعض المناطق التي كان يطالب بها. ورغم إعلان الطرفين موافقتهما على القرار، إلا أن أثيوبيا اعترضت عليه بعد ذلك عندما أكدت اللجنة أن بادمي تقع داخل الأراضي الإريترية، ونتيجة لهذا الموقف الأثيوبي لم تستطع

اللجنة ترسيم الحدود بين البلدين، وسادت حالة يمكن وصفها بـ"لا حرب لا سلم" بين البلدين، وكان لهذه الحالة آثار خطيرة ليس فقط على الاستقرار بسبب احتمال تجدد القتال بين الجانبين في أية لحظة، بل أيضاً على العملية الديمقراطية التي توقفت تقريباً في البلدين في ظل قمع المعارضة بدعوى الحفاظ على الأمن القومي.[30]

ورغم إعلان أثيوبيا رسمياً اعتراضها على قرار لجنة الحدود، لم تتخذ الولايات المتحدة أو مجلس الأمن الدولي موقفاً حاسماً لإجبارها على تنفيذ القرار الملزم والنهائي للجنة، واكتفى مجلس الأمن بمناشدة ودعوة الطرفين إلى قبول قرار لجنة الحدود بالكامل ودون شروط مسبقة وتمكين اللجنة من ترسيم الحدود بين البلدين.[31] واستمرت الولايات المتحدة في تقديم معونات ومساعدات مختلفة إلى أثيوبيا، حيث قدمت الولايات المتحدة في عام 2003 معونات غذائية بلغت قيمتها حوالي نصف مليار دولار (500 مليون دولار) إلى أثيوبيا، وكانت هذه القيمة تعادل نصف إجمالي المساهمات التي قدمها المانحون الدوليون لأثيوبيا خلال ذلك العام. كما قدمت لها الولايات المتحدة مساعدات لأغراض غير إنسانية في العام ذاته بلغت قيمتها 55 مليون دولار.[32]

وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 21 كانون الثاني/ يناير 2004 بياناً صحفياً دعا الطرفين الأثيوبي والإريتري إلى تطبيق قرار لجنة الحدود بشكل كامل ومن دون تأجيل. ولكن لم تبين الخارجية الأمريكية عواقب عدم تنفيذ قرار لجنة الحدود، أو المزايا التي من الممكن أن يحصل عليها الطرفان في حالة التنفيذ؛ ولذلك لم تكن هناك استجابة من الطرفين للبيان الأمريكي. ولقد جاء هذا البيان في أعقاب زيارة للمنطقة قام بها نائب مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، وكذلك زيارة الوزير البريطاني السابق لشؤون أفريقيا، كريس مولن Chris Mullin، والمستشار الألماني السابق جيرهارد شرويدر للمنطقة في زيارتين منفصلتين. وأوضح مولن في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أثيوبيا في أثناء الزيارة أن أكثر من 60 دولة تشارك بجنود في بعثة الأمم المتحدة بين أثيوبيا وإريتريا، ولكن الكثير من هذه الدول يعاني ظروفاً صعبة، إضافة إلى أن المجتمع الدولي لا يستطيع الاستمرار في تحمل تكاليف البعثة والتي تصل إلى 180 مليون دولار.[33]

وفي نيسان/ إبريل 2004 أصدرت لجنة الادعاءات بين أثيوبيا وإريتريا، والتي تم تشكيلها بمقتضى اتفاق سلام الجزائر، حكمها حول الادعاءات والاتهامات الأثيوبية والإريترية المتبادلة حول انتهاك حقوق الإنسان، ودانت اللجنة الحكومة الإريترية لقيامها بانتهاكات خطيرة ضد الأسرى والمحتجزين الأثيوبيين في أثناء فترة المواجهات المسلحة بين الجانبين، وخاصة في معسكر وياء Wi'a Camp، في تموز/ يوليو 2000، وكذلك قيامها باحتجاز أثيوبيين بشكل غير قانوني في معسكر هاوشياتي Hawshaite في غرب إريتريا خلال وبعد شباط/ فبراير 1999، ومعاملة هؤلاء المحتجزين معاملة غير إنسانية.[34]

ولتحسين صورة أثيوبيا أمام المجتمع الدولي، أعلن مليس زيناوي في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 مبادرة جديدة للسلام بين أثيوبيا وإريتريا. وقامت المبادرة على فكرة قبول أثيوبيا من حيث المبدأ قرار لجنة الحدود، وإجراء حوار بين الجانبين وتطبيع العلاقات بينهما. ولقد جاءت هذه المبادرة لدى عودة رئيس الوزراء الأثيوبي من قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"، التي انعقدت في الجزائر في الفترة 23-24 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، والتقى زيناوي على هامش القمة بعدد من القادة الأفارقة. كما جاءت المبادرة بعد زيارة خارجية قام بها زيناوي لعدد من الدول الأوربية والصين. وأشارت بعض المصادر إلى أن المبادرة الأثيوبية جاءت بعد مشاورات مكثفة بين أثيوبيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، ولذلك كانت هناك ضمانات دولية واسعة للمبادرة الأثيوبية.[35]

ورحبت الولايات المتحدة والأطراف الدولية المختلفة بالمبادرة الأثيوبية وطالبت أسمرا بضرورة التعاطف معها، إلا أن إريتريا رفضت المبادرة الأثيوبية واعتبرتها مناورة سياسية، وطالبت بضرورة قبول أثيوبيا بشكل كامل ونهائي قرار لجنة الحدود وبدء ترسيم الحدود قبل إجراء أي حوار بين الطرفين. ورفض الرئيس الاريتري ووزير خارجيته استقبال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان حينما توقف في مطار أسمرا قادماً من تنزانيا، وكان أنان يهدف لمناقشة المبادرة الأثيوبية مع الجانب الإريتري،

بعد أن عقد مناقشات مماثلة مع الجانب الأثيوبي على هامش اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون في البحيرات العظمى. وأدى هذا الموقف الإريتري إلى فتور علاقة إريتريا بمنظمة الأمم المتحدة.[36]

وفي الخامس من أيار/ مايو 2005 عقدت اللجنة الفرعية لشؤون أفريقيا بالكونجرس الأمريكي جلسة استماع، وجّه خلالها رئيس اللجنة كريستوفر سميث، انتقادات للحكومة الإريترية بسبب انتهاكاتها حقوق الإنسان، واستمرار اعتقال اثنين من العاملين في السفارة الأمريكية بأسمرا منذ عام 2001، إلى جانب استمرار اعتقال المواطنة الإريترية إستير يوهانس، التي تم اعتقالها في كانون الأول/ ديسمبر 2003 عندما كانت في زيارة لزوجها بطرس سلمون وزير الدفاع الإريتري الأسبق، والذي تم اعتقاله لأسباب سياسية. وكان بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي قد طالبوا بالإفراج عن إستير والسماح لها بالعودة إلى أسرتها في الولايات المتحدة، وذلك في رسالة وجهوها إلى الرئيس الإريتري في السادس من كانون الثاني/ يناير 2004، معتبرين ذلك خطوة أولى نحو احترام حقوق الإنسان في إريتريا، إلا أنه لم يتم الإفراج عن المرأة وظلت رهن الاعتقال دون محاكمة.[37]

ومن جهة أخرى، قال دونالد ياماموتو Donald Yamamoto، نائب مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية أمام اللجنة: إن هناك تحديات تواجه العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإريتريا، حيث أجرت الولايات المتحدة حواراً صريحاً مع القيادة الإريترية حول قضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحرير الاقتصاد، والحريات الدينية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأصبحت القيادة الإريترية تعرف موقف الولايات المتحدة إزاء تلك القضايا. وأكد ياماموتو أنه بسبب الانتهاكات الخطيرة للحريات الدينية، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية إريتريا كدولة مثيرة للقلق في أيلول/ سبتمبر 2004، بعد صدور توصية بذلك من المفوضية الأمريكية الخاصة بالحريات الدينية في العالم. وكان وفد من المفوضية قد قام بزيارة إلى إريتريا في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 وناقش قضية الحريات الدينية مع مسؤولين إريتريين، وبعد الزيارة أكدت المفوضية

وجود انتهاكات منهجية شنيعة للحرية الدينية في إريتريا، وأوصت المفوضية بتدخل أمريكي لوقف هذه الانتهاكات.[38]

وفي الكلمة التي ألقاها أفورقي بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعيد الاستقلال في 24 أيار/ مايو 2005، اعتبر الولايات المتحدة المسؤول الأول عن تقاعس مجلس الأمن عن القيام بمهامه وإجبار أثيوبيا على تنفيذ قرار لجنة الحدود، واصفاً مبادرة زيناوي ذات النقاط الخمس بأنها مبادرة فارغة وأنها من تدبير الذين انحازوا إلى النظام الأثيوبي. وأكد أفورقي أن أسوأ نتائج الانحياز الدولي لصالح أثيوبيا ستكون الحرب، والتي لم يعد النظام الأثيوبي يرى أي خيار آخر سواها للهروب من قرار لجنة الحدود، والدليل على ذلك الاستعدادات العسكرية الكبيرة التي يقوم بها النظام الأثيوبي.[39]

وفي محاولة للضغط على المجتمع الدولي لممارسة ضغوط على أثيوبيا وإجبارها على تنفيذ قرار لجنة الحدود، قررت إريتريا في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2005 تقييد جميع أنواع رحلات الطائرات المروحية التابعة لبعثة الأمم المتحدة داخل المجال الجوي الإريتري والقادمة إلى إريتريا. ورداً على هذا القرار الإريتري، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1640 (2005) الذي شجب بشدة استمرار إريتريا في فرض قيود على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا، وطالب الحكومة الإريترية بأن تعدل دون مزيد من التأخير أو أي شرط مسبق عن قرارها بحظر رحلات الطائرات المروحية التابعة للبعثة. وهدد المجلس بالنظر في اتخاذ مزيد من التدابير المناسبة، وتشمل تدابير بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم الامتثال إلى مطالبه.[40]

وبحلول كانون الثاني/ يناير 2006 تأزم الوضع، وخاصة بعد رفض إريتريا الاستجابة لقرار مجلس الأمن 1640، وقيامها بطرد عناصر البعثة حاملي جنسيات الدول الغربية والولايات المتحدة، واعتقال الإريتريين العاملين في الأمم المتحدة. وجاءت الاستجابة الأمريكية الأولية لهذا الوضع في صورة أحادية الجانب، حيث طالب السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، مجلس الأمن الدولي بتأجيل فرض

عقوبات ضد إريتريا. وقامت جينداي فرازر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية بزيارة إلى المنطقة والتقت رئيس الوزراء الأثيوبي وعدداً من المسؤولين الأثيوبيين، كما قامت بزيارة بعض المناطق الحدودية الإريترية الأثيوبية ولكن من الجانب الأثيوبي. ولم تلتق فرازر خلال تلك الزيارة المسؤولين الإريتريين لأنهم عبّروا عن عدم رغبتهم في مناقشة قضايا الحدود، وأصروا على أن قرار لجنة الحدود ملزم وغير قابل للتعديل أو الحوار.[41]

وفي أعقاب زيارة فرازر للمنطقة، التقى ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والجزائر والاتحاد الأفريقي (شهود اتفاق الجزائر) في شباط/ فبراير 2006 في مدينة نيويورك لمناقشة التحديات التي تحول دون تطبيق اتفاق الجزائر. وفي آذار/ مارس وأيار/ مايو من العام ذاته عقدت لجنة الحدود بين أثيوبيا وإريتريا اجتماعات في لندن بحضور ممثلي الطرفين، أثيوبيا وإريتريا، وبحضور ممثلي شهود اتفاق الجزائر. واعتبرت الولايات المتحدة حضور ممثلي الطرفين، الإريتري والأثيوبي، في هذه الاجتماعات تقدماً حقيقياً، إلا أن هذه الاجتماعات فشلت في تطبيق قرار ترسيم الحدود أو رفع العقوبات المفروضة ضد بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا، ووجه كل طرف الانتقادات واللوم إلى الطرف الآخر.[42]

وعندما قرر مجلس الأمن في 31 آذار/ مارس 2006 تخفيض عدد بعثة الأمم المتحدة في أثيوبيا وإريتريا إلى 2300 فرد بدلاً من 3300 فرد، اقترح جون بولتون تخفيض عدد أفراد البعثة إلى 1800 فرد، وتغيير تفويض البعثة من بعثة حفظ سلام إلى بعثة مراقبة السلام Peace Observation Mission. وأبدت الولايات المتحدة مزيداً من الاهتمام بقضية تمويل عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بدلاً من الاهتمام بتطور الأوضاع بين أثيوبيا وإريتريا.[43]

ودخلت العلاقات الأمريكية الإريترية مرحلة جديدة من التأزم في أعقاب الاتهامات الشديدة اللهجة التي وجهها الرئيس الإريتري للولايات المتحدة في كلمته بمناسبة عيد

الاستقلال في 24 أيار/ مايو 2006، حيث اتهم أفورقي إدارة الرئيس بوش (الابن) بالانحياز التام لصالح أثيوبيا وممارسة الضغوط على لجنة ترسيم الحدود. ونتيجة لهذه التصريحات غادر السفير الأمريكي وملحقه العسكري على الفور الحفل وتوجها مباشرة إلى واشنطن. وفي خطابه بمناسبة يوم الشهداء في العشرين من حزيران/ يونيو من العام ذاته، اتهم أفورقي الإدارة الأمريكية بتمييع القضايا الأساسية ومحاولة تحريف قرار الترسيم عند التنفيذ تحت مسمى تسريع وضع العلامات على الحدود، ووصف أفورقي السياسة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي بالخاطئة.[44]

وفي حزيران/ يونيو 2006، في ظل تصاعد الصراع الداخلي في الصومال، التقت جينداي فرازر برئيس الوزراء الأثيوبي وبعض المسؤولين الأثيوبيين، وقالت فرازر إن العلاقات الأمريكية الأثيوبية علاقات جيدة. وفي أيلول/ سبتمبر من العام ذاته قام دونالد ياماموتو نائب مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية بزيارة إلى أثيوبيا، وأعلن ياماموتو في أثناء الزيارة أن أثيوبيا شريك مهم للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها تساهم وتساند العديد من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.[45] وإزاء التنسيق الأمريكي الأثيوبي في الصومال، عملت إريتريا على مساندة اتحاد المحاكم الإسلامية والفصائل الصومالية الأخرى المعارضة للوجود الأثيوبي في الصومال، والتي أصبحت ساحة جديدة من ساحات الصراع الأثيوبي الإريتري. وفي هذا الإطار قدمت إريتريا أسلحة إلى اتحاد المحاكم الإسلامية، رغم أن النظام الإريتري مسيحي ذو صبغة علمانية، وكان المنطق الإريتري يستند إلى فكرة مفادها أن عدو عدوِّي صديقي. وبعد التدخل الأثيوبي في الصومال والدعم الأمريكي لهذا التدخل ودعم منظمة الإيجاد للحكومة الصومالية ولأثيوبيا، أعلنت إريتريا تعليق عضويتها في منظمة الإيجاد.[46]

وعقدت لجنة الحدود بين أثيوبيا وإريتريا اجتماعاً في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 في لاهاي، وحضر الاجتماع ممثلو شهود اتفاق الجزائر ومن بينهم الولايات المتحدة، بينما امتنع الطرفان، الأثيوبي والإريتري، عن حضور الاجتماع، وبعد انتهاء الاجتماع أصدرت

اللجنة بياناً في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر تضمن عدة نقاط مهمة، على رأسها المادة 22 التي أعطت الطرفين مهلة مقدارها 12 شهراً – تنتهي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 – لكي يتوصلا خلالها من تلقاء أنفسهما إلى اتفاق بشأن وضع الأعمدة الحدودية، والمضي في تنفيذ ذلك الاتفاق، وتمكين لجنة الحدود من استئناف عملها. وفي حال فشلهما في تحقيق ذلك خلال المدة المحددة تعتبر اللجنة أن الحدود بين البلدين مرسومة تلقائياً وفقاً للنقاط التي حددها ملحق ختامي مرفق مع بيان اللجنة، وبالتالي تنتهي ولاية اللجنة.[47]

وبدلاً من الانصياع لمطالب لجنة الحدود، استمر الطرفان في حشد القوات العسكرية على جانبي الحدود بالقرب من المنطقة الأمنية المؤقتة، إلى جانب الاستمرار في فرض القيود على البعثة. وفي ظل هذه الأجواء التي تُنذر بنشوب الصراع المسلح بين الجانبين مجدداً، قرر مجلس الأمن تخفيض عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة بين أثيوبيا وإريتريا إلى 1700 فرد،[48] وكان ذلك القرار في جوهره استجابة لرغبة الولايات المتحدة في تقليص عدد أفراد البعثة، والذي نادى به كثيراً جون بولتون داخل أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وفي الرابع من آب/ أغسطس 2007 شارك جيمس سوان James C. Swan، نائب مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، في المؤتمر الدولي الرابع للدراسات التنموية في أثيوبيا والذي عقدته جامعة Western University of Michigan بولاية شيكاجو الأمريكية، وجاءت الورقة التي قدمها جاميس بعنوان «سياسة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي»، وأشارت الورقة إلى أثيوبيا باعتبارها دولة عملاقة وشريكاً مهماً للولايات المتحدة في المنطقة، كما أشارت إلى وجود تعاون أمريكي أثيوبي على نطاق واسع لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الاستقرار في المنطقة، والتصدي للتهديدات الناجمة عن الجماعات المتشددة في المنطقة، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة مساعدات مختلفة إلى أثيوبيا في عام 2007 (160 مليون دولار مساعدات إنسانية، و300 مليون دولار دعماً للخدمات الصحية). وفي المقابل أشارت الورقة إلى فشل إريتريا في تحقيق أي تقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها تعيش حالة من الانهيار الاقتصادي في

الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الإريترية على زعزعة الاستقرار في دول الجوار، بما في ذلك أثيوبيا والصومال، بهدف صرف النظر عن تردي الأوضاع الداخلية فيها وسياسات حكومتها الاستبدادية.[49]

وأعلنت جينداي فرازر في 17 آب/ أغسطس 2007 أن الولايات المتحدة تفكر في وضع إريتريا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأن وجود حسن طاهر أويس في أسمرا دليل على دعم إريتريا للإرهاب، وقالت فرازر بإمكان إريتريا أن تتفادى وضعها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب إذا توقفت عن دعمها للمجموعات الإرهابية في الصومال. وفي مقابل التهديدات الأمريكية، اتهمت أسمرا الولايات المتحدة وحليفتها أثيوبيا بدعم الجماعات الجهادية التي تسعى لقلب نظام الحكم في إريتريا.[50]

وعندما صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب لعام 2007، لم يضع التقرير إريتريا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولكنه وصفها بأنها لم تكن شريكاً فعالاً في برامج محاربة الإرهاب، وأنها ربطت بين التعاون مع البرامج الأمريكية لمحاربة الإرهاب وإنهاء الصراع الحدودي بينها وبين أثيوبيا. وفي المقابل أكد التقرير أن أثيوبيا كانت طرفاً فاعلاً في جهود الاتحاد الأفريقي لمحاربة الإرهاب.[51]

وبدلاً من البحث عن تدابير جديدة لإنهاء الصراع الأثيوبي الإريتري، قرر مجلس الأمن الدولي إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في البلدين اعتباراً من 31 تموز/ يوليو 2008،[52] وبالطبع فإن هذه الخطوة كانت ناتجة عن رغبة أمريكية تم الإعلان عنها غير مرة قبل صدور هذا القرار.

واستكمالاً لسلسلة الانتقادات الأمريكية لإريتريا، وصفت الخارجية الأمريكية إريتريا في 14 أيار/ مايو 2008 بأنها ليست متعاونة بشكل كامل مع الجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وقد أدى غياب هذا التعاون إلى الحد من قدرة الولايات المتحدة على تعقب المشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة في شرق أفريقيا. وأكد تقرير الخارجية الأمريكية

حول الإرهاب لعام 2008 أن إريتريا ظلت تربط بين تعاونها مع برامج مكافحة الإرهاب ونزاعها الحدودي الذي لم يجد طريقه إلى الحل مع أثيوبيا. وعلى النقيض، أشاد تقرير الخارجية الأمريكية بتصديق مجلس نواب الشعب الأثيوبي على بروتوكول الاتحاد الأفريقي لمنع ومحاربة الإرهاب، واعتبر التقرير أثيوبيا عنصراً فاعلاً في جهود محاربة الإرهاب.[53]

وبالنظر إلى استجابة الولايات المتحدة للصراع الأثيوبي الإريتري طوال عهد جورج دبليو بوش، نجد أن إدارة بوش - على عكس إدارة كلينتون - لم تلجأ كثيراً إلى الوساطة المباشرة بين الطرفين، وإنما كانت تتحرك في إطار جماعي من خلال الأمم المتحدة ومن خلال شهود اتفاق الجزائر. وعلى الصعيد الجماعي، لم يتخذ مجلس الأمن الإجراءات المناسبة لإجبار أثيوبيا على تنفيذ قرار لجنة الحدود الذي صدر في نيسان/ إبريل 2002، وإنما ظل يؤكد على ضرورة الحل السياسي للصراع على نحو يقبله الطرفان المعنيان. وبالطبع لو أرادت الولايات المتحدة إنهاء الصراع وإجبار أثيوبيا على قبول قرار لجنة الحدود لما كان هذا الضعف والقصور من جانب مجلس الأمن الدولي، ومن ثم فالولايات المتحدة مسؤولة بشكل كبير - إن لم يكن بشكل كامل - عن هذا القصور في الموقف الدولي تجاه الصراع الأثيوبي الإريتري.

وعلى الرغم من دخول الولايات المتحدة عهداً جديداً بعد تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، فإنه من غير المتصور - على الأقل في المدى القريب - أن تلجأ إدارة أوباما إلى ممارسة الضغوط على أثيوبيا لإنهاء الصراع مع إريتريا، وبالتالي فمن المتصور استمرار الصراع الأثيوبي الإريتري لفترة قادمة، وهناك احتمالات بأن تزداد حدة هذا الصراع إذا استمر الانحياز الأمريكي لصالح أثيوبيا.

ونظراً لأن الموقف الإريتري من تطورات الأوضاع في الصومال بعد انتخاب شريف شيخ أحمد رئيساً للبلاد كان متناقضاً للموقف الأمريكي والأثيوبي، لجأت الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات دولية على إريتريا بسبب رفضها اتفاق جيبوتي للسلام في الصومال ودعمها لجماعة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي الصومالي، وفي هذا

الإطار استطاعت الإدارة الأمريكية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009 وحمل رقم 1907، وساندها في ذلك اثنتا عشرة دولة أخرى من أعضاء مجلس الأمن، بينما رفضت ليبيا القرار وامتنعت الصين عن التصويت.

وطالب القرار إريتريا بوقف جميع المساعي الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومة الصومالية أو إطاحتها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ووقف توفير التسليح والتدريب والتجهيز للجماعات المسلحة وأفرادها بما في ذلك جماعة الشباب التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة وتُحرض على العنف، كما طالب القرار جميع الدول الأعضاء بأن تتخذ فوراً التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد السلاح إلى إريتريا، وكذلك منع إريتريا من بيع أو توريد السلاح، كما طالب الدول الأعضاء باتخاذ تدابير لمنع دخول أو عبور أقاليمها من جانب أفراد، بمن فيهم القادة السياسيون والعسكريون الإريتريون على سبيل المثال لا الحصر. وأكد القرار أن المجلس سيُبقي تصرفات إريتريا قيد الاستعراض وأنه سيكون على استعداد لتكييف التدابير، بما في ذلك تعزيزها أو تعديلها أو رفعها، في ضوء مدى امتثال إريتريا لأحكام القرار.

وبالطبع فإن قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات دولية على إريتريا عبر مجلس الأمن الدولي يُضفي مزيداً من التعقيد على الأوضاع في المنطقة وعلى مستقبل الصراع الأثيوبي الإريتري، ولاسيما في حالة إصرار إريتريا على موقفها وعدم توقفها عن دعم المقاومة المسلحة الصومالية واستمرارها في انتقاد السياسة الأمريكية في المنطقة.

الاستجابة الأمريكية للصراع في السودان

يعد الصراع في السودان نموذجاً مصغراً للصراعات الداخلية التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي، حيث أخذ الصراع أبعاداً مختلفة إثنية وقبلية وإقليمية، وكان للأطراف الخارجية (الإقليمية والدولية) دور بارز في المسارات المختلفة التي اتخذها الصراع على مدار فترة زمنية طويلة، ومازال مستقبل السودان مرهوناً بالاعتبارات الخارجية إلى

جانب الاعتبارات الداخلية. وفي هذا الإطار، يتناول هذا الجزء الاستجابة الأمريكية للصراع في السودان، في ظل الإدارتين الديمقراطية في عهد بيل كلينتون، والجمهورية في عهد جورج بوش.

أولاً: الاستجابة الأمريكية في عهد بيل كلينتون

عندما وقع الانقلاب العسكري في السودان في 30 حزيران/ يونيو 1989 بقيادة عمر حسن البشير، أصدرت السفارة الأمريكية في الخرطوم بياناً صحفياً أشار إلى أن القوانين الأمريكية تحظر تقديم مساعدات اقتصادية وأمنية في ظروف معينة، وأشار البيان في هذا الصدد إلى القوانين الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية للأعوام 1986–1988، والتي تنص في المادة 513 على وقف المساعدات عند إسقاط أية حكومة منتخبة. وأشار البيان إلى أنه لم يتضح رد فعل هذا القانون الأمريكي على المساعدات الأمريكية المقدمة للسودان.[54]

وبعد أن تبنى نظام الإنقاذ مضامين تنطوي على تطبيق الشريعة الإسلامية وتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية، تعرّض لإدانة صارمة من جانب إدارة جورج بوش الأب، وذلك بدعوى إنشاء قواعد لتدريب المليشيات الإسلامية، برعاية من جانب إيران. وفي عام 1992 صرح مسؤولون أمريكيون أن السودان من المحتمل أن يتحول إلى قاعدة لتصدير الثورة الإسلامية عبر أفريقيا. وفي أيلول/ سبتمبر من العام ذاته قامت الحكومة السودانية بإعدام اثنين من السودانيين العاملين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدعوى الخيانة ومساعدة متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأدى ذلك إلى توتر العلاقات الأمريكية السودانية، وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً يدعو إلى إدانة نظام البشير بسبب انتهاكاته الواضحة لحقوق الإنسان والقوانين والقواعد الدولية.[55]

وبعد تولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة، اتبع سياسة تقوم على عزل واحتواء حكومة الخرطوم، تسهيلاً لسقوطها في نهاية المطاف. وفي هذا الإطار عملت الإدارة

الأمريكية على إنشاء تحالف مضاد للسودان من دول الجوار ضم إريتريا وأثيوبيا وأوغندا، وكان لكل دولة من هذه الدول أسبابها الخاصة التي دفعتها للانضمام إلى هذا التحالف.[56] كما ساندت الإدارة الأمريكية حركة التمرد في جنوب السودان.

وفي العاشر من آذار/ مارس 1993 قدم هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، تقريراً إلى الكونجرس الأمريكي اتهم السودان باستضافة عناصر راديكالية إسلامية مثل حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وأعلن كوهين أن السودان بات قريباً جداً من دخول قائمة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب. وجاءت هذه التهديدات الأمريكية للسودان في أعقاب التفجير الذي وقع في شباط/ فبراير من العام ذاته في مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، ولم تكن هناك أدلة لدى الولايات المتحدة تؤكد تورط السودان في هذه العملية.[57]

ووضعت الإدارة الأمريكية السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب اعتباراً من 18 آب/ أغسطس 1993، وتزامن ذلك مع إصدار مجلس النواب الأمريكي قراراً، القرار رقم 140 لعام 1993، يُدين الحكومة السودانية لانتهاكها حقوق الإنسان، وأشار القرار إلى تزايد القلق داخل الكونجرس الأمريكي إزاء الحرب الأهلية في السودان والتي أزهقت أرواح ما يقرب من نصف مليون من المواطنين الجنوبيين الأفارقة الذين يدينون بالمسيحية. وطالب القرار الحكومة السودانية بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية في أسرع وقت ممكن.[58] وقال السفير الأمريكي في الخرطوم آنذاك، دونالد بيترسون Donald Petterson، في محاضرة ألقاها في عام 1993 عن العلاقات الأمريكية السودانية، إن هناك معوقات تعترض تحسين العلاقات الأمريكية السودانية، وهذه المعوقات هي الديمقراطية وحقوق الإنسان بمفهومها الواسع، والحرب في الجنوب.[59]

وخلال الفترة 20-22 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 عُقد مؤتمر تحت عنوان «السودان.. المأساة المنسية» بواشنطن في قاعات الكونجرس الأمريكي بالاشتراك مع

معهد الولايات المتحدة للسلام US Institute of Peace (USIP)، ولم تشارك الحكومة السودانية في هذا المؤتمر. وتركزت المداولات خلال المؤتمر على حل الخلافات بين فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ورياك مشار، وحق تقرير المصير للجنوب السوداني، والاستمرار في معارضة النظام السوداني. وكانت رعاية واشنطن لهذا المؤتمر وموافقتها على مقرراته دليلاً على مساندتها لمطالب حركة التمرد في جنوب السودان.[60]

وانتهى المؤتمر بإصدار ما عُرف بإعلان واشنطن، الذي نص على حق تقرير المصير لجنوب السودان وجبال النوبة والإنقسنا والمناطق المهمشة الأخرى، والوقف الفوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الوقف، ووضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والوحدة والديمقراطية، وحل الصراع بالوسائل السلمية، وتقدير وتشجيع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في جنوب السودان والمناطق المهمشة الأخرى، وضرورة تسهيل جهود الإغاثة في المناطق المتضررة من الصراع، والاتفاق على معارضة سياسات حكومة الإنقاذ والجبهة الإسلامية القومية أو أي حكومة سودانية مقبلة ترفض حق تقرير المصير لجنوب السودان والمناطق المهمشة.[61]

ووُصف هذا المؤتمر، الذي عقد تحت رعاية هاري جونستون Harry Johnston رئيس لجنة الشؤون الأفريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي، بأنه كان معداً سلفاً للضغط على الحكومة السودانية من خلال طرح قضية تقرير المصير للجنوب، وكان ذلك بمنزلة دعوة صريحة لانفصال الجنوب عن الشمال. وقال علي الحاج، مسؤول ملف الجنوب في الحكومة السودانية في ذلك الوقت، إن الحكومة السودانية لم تحضر المؤتمر لأنه تبنى شعارات مستفزة وانحاز منظموه لمصلحة حركة قرنق والفصيل المنبثق عنها، وأنه لم يكن مؤتمراً علمياً يهدف إلى وضع مقترحات، وإنما كان عملاً سياسياً موجهاً ضد السودان.[62]

وفي أثناء وجود جون قرنق في الولايات المتحدة للمشاركة في أعمال المؤتمر، أعاد طرح فكرة إقامة مناطق آمنة في جنوب السودان، وكان السفير الأمريكي في الخرطوم هو أول من طرح هذه الفكرة وحظيت بتأييد مجلس الكنائس العالمي الجديد والحركة الشعبية لتحرير السودان. وحاول قرنق التنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تعيين مراقب من الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في جنوب السودان. ورفضت الحكومة السودانية فكرة إنشاء مناطق آمنة في الجنوب، وأرسلت الحكومة السودانية مذكرة إلى الأمم المتحدة اعتبرت تبني الإدارة الأمريكية للفكرة انحيازاً واضحاً لصالح جون قرنق على حساب الحكومة السودانية.[63]

وقام دونالد بيترسون، السفير الأمريكي في الخرطوم، في شباط/ فبراير 1994 بزيارة إلى جنوب السودان دون حصول على موافقة مسبقة من الحكومة السودانية، ولذلك اعتبرت الأخيرة الزيارة انتهاكاً واضحاً للسيادة الوطنية ودليلاً إضافياً على انحياز الولايات المتحدة للمتمردين في جنوب السودان. ولكن بعد فترة قصيرة أعلنت الحكومة السودانية أن زيارة بيترسون كانت بعلم من وزير الخارجية السوداني، وكان هذا التراجع بمنزلة محاولة من جانب الحكومة السودانية للحيلولة دون مزيد من التوتر في العلاقات السودانية الأمريكية. وفي آذار/ مارس من العام ذاته قامت مادلين أولبرايت، المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة آنذاك، بزيارة إلى الخرطوم، وأعلنت في أثناء الزيارة أنه إذا أرادت الحكومة السودانية نزع فتيل التوتر بين السودان والولايات المتحدة فعليها تحسين حالة حقوق الإنسان، والوصول إلى حل سلمي للحرب في جنوب السودان، ووقف دعمها للإرهاب.[64]

وفي نيسان/ إبريل 1994 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول الإرهاب في العالم، ووضع التقرير السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب والتي شملت سبع دول، هي: السودان، وليبيا، والعراق، وسورية، وإيران، وكوريا الشمالية، وكوبا، واتهم التقرير هذه الدول بالقيام بأعمال من قبيل الإرهاب الدولي أو رعاية منظمات

تقوم بهذه الأعمال. وأشار التقرير إلى أنه توجد في السودان عدة جماعات إرهابية بعضها من أكثر المنظمات عنفاً في العالم، كما أشار إلى تصريح عمر البشير بأن واجب السودان حماية المجاهدين الذين يلجؤون إليه.[65]

وبعد عدة جولات من المفاوضات جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أصدرت منظمة الإيجاد في أيار/ مايو 1994 إعلان المبادئ الذي أكد، بين أمور أخرى، على إقامة دولة ديمقراطية علمانية، وفصل الدين عن الدولة، والاعتراف بالتعدد العرقي والطائفي والثقافي والديني، والتأكيد على حق تقرير المصير للجنوب. وأعلنت الحركة الشعبية موافقتها على إعلان المبادئ، بينما أعلنت الحكومة السودانية رفضها الإعلان.[66]

ويُذكر أن النظام السوداني كان يخشى من تدخل الولايات المتحدة في السودان في عملية شبيهة بالتدخل الأمريكي في الصومال، ولذلك أعلن الرئيس السوداني في أثناء وجوده في أثيوبيا أن السودان مقتنع تماماً بأن دول المنطقة أكثر قدرة على حل مشكلاتها، واستناداً إلى هذه القاعدة أعلن أن السودان يقبل وساطة منظمة الإيجاد. ومن جانبها، أيدت الولايات المتحدة جهود الوساطة التي قامت بها الإيجاد، وشاركت البعثات الدبلوماسية الأمريكية لدى الخرطوم ونيروبي والسفيرة ميليسا ويلز Melissa F. Wells، المبعوث الخاص لمحادثات السلام، في كافة جولات المفاوضات التي جرت بين الطرفين في ذلك الوقت،[67] وأعلنت ويلز في أيار/ مايو 1994، أثناء زيارتها لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، أنها مهتمة ببحث فرص تعزيز المبادرة الإقليمية التي طرحتها الإيجاد لإحلال السلام في السودان، وكذلك الإسراع بتقديم المساعدات الإنسانية إلى السودان.[68]

ونتيجة لرفض الحكومة السودانية إعلان المبادئ، انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى التجمع الوطني الديمقراطي، والذي حصل على دعم إعلامي وسياسي من الولايات المتحدة، بينما قصرت الإدارة الأمريكية دعمها العسكري والمالي على الحركة

الشعبية لتحرير السودان، وكان هذا الدعم الأمريكي يقدم للحركة بشكل مباشر أو عبر أحد أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة.[69]

وفي آذار/ مارس 1995 عقدت لجنة الشؤون الأفريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي جلسة خاصة لمناقشة الوضع في السودان، وخلال تلك الجلسة وُصف الوضع في السودان بالكارثة نتيجة للقتال بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، واتهم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي الحكومة السودانية بأنها تدعم جماعات إرهابية دولية لا تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية فحسب، بل تهدد مصالح باقي دول العالم.[70]

وتضاعفت حدة الاتهامات الأمريكية للسودان بممارسة الإرهاب الدولي بعد إدانة آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية السودان (في أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1995) لعدم تعاونه مع أثيوبيا في التحقيقات الخاصة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري التي وقعت في أديس أبابا في حزيران/ يونيو 1995، وكذلك بسبب انتهاكه سيادة الأراضي الأثيوبية، والضلوع في سياسات من قبيل الإرهاب الدولي.[71] وبتأييد من الولايات المتحدة، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1044 (1996) الذي طالب السودان بالاستجابة للمطالب الأثيوبية وتسليم المتهمين في محاولة الاغتيال من أجل محاكمتهم، وكذلك الكف عن مساعدة ودعم الأنشطة الإرهابية، وعن توفير الملجأ والملاذ الآمن للعناصر الإرهابية.[72]

وسحبت الولايات المتحدة ممثليها الدبلوماسيين من الخرطوم في الثاني من شباط/ فبراير 1996 لاعتبارات أمنية.[73] ولم تقطع الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية بالسودان، ولكنها قامت بتحويل مقر بعثتها الدبلوماسية من الخرطوم إلى نيروبي. وقامت الإدارة الأمريكية في العام ذاته بطرد أحد أفراد البعثة الدبلوماسية السودانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك بدعوى تورطه في أعمال إرهابية، وتمرير معلومات لإحدى الجماعات التي خططت للتفجير الإرهابي الذي وقع في مدينة

نيويورك في عام 1993. وكان الهدف من القرار الأمريكي بطرد المسؤول السوداني هو تأكيد تورط السودان رسمياً في أعمال إرهابية، ومن ثم تبرير فرض عقوبات ضده.[74] ونتيجة للضغوط الأمريكية على السودان، إضافة لضغوط أطراف أخرى، رحل أسامة بن لادن عن السودان متوجهاً إلى أفغانستان.[75]

واستطاعت الولايات المتحدة بالفعل فرض عقوبات دولية على السودان، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1054 (1996) الذي طالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتخفيض عدد ومستوى الموظفين الموجودين في البعثات الدبلوماسية والقنصليات السودانية داخلها، وتقييد حركة كل من يبقى من هؤلاء الموظفين داخل أراضيها أو مراقبة هذه الحركة، وكذلك تقييد دخول أعضاء حكومة السودان وموظفيها وأفراد القوات المسلحة السودانية إلى أراضي تلك الدول.[76]

وكذلك أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1070 (1996) الذي فرض حظراً جوياً شاملاً على رحلات الخطوط الجوية السودانية للخارج، وطالب جميع الدول بألا تأذن للطائرات السودانية بالإقلاع أو الهبوط أو التحليق فوق أراضيها، إلا أن المجلس أرجأ النظر في نفاذ هذا الحظر بعد تسعين يوماً من صدور القرار،[77] وتجدد بعد ذلك إرجاء فرض الحظر الجوي على الطائرات السودانية. وكانت الولايات المتحدة تريد فرض حظر على صادرات السلاح والمعدات العسكرية إلى السودان، لكن بعض الدول اعترضت على ذلك، وعلى رأسها مصر، وبررت موقفها بأن السودان يواجه حرباً في الجنوب، وأن وقف إمداد السلاح إليها يؤدي إلى الإخلال بالميزان العسكري ويهدد مستقبل وحدة الأراضي السودانية.[78]

وتم تعديل قانون المخصصات Appropriations Bill للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في آب/ أغسطس 1996، وذلك من أجل السماح بتقديم مساعدات اقتصادية للمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته قررت الإدارة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية بلغت قيمتها 20 مليون

دولار إلى إريتريا وأثيوبيا وأوغندا بدعوى مساعدة تلك الدول على مواجهة محاولات دول الجوار - السودان تحديداً - نشر عدم الاستقرار السياسي داخلها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه قام السفير الأمريكي لدى السودان، والذي كان يقيم في نيروبي، بعد سحب البعثة الدبلوماسية الأمريكية من الخرطوم لدواعٍ أمنية، تيموثي كارني Timothy Carney بزيارة إلى أسمرا لإجراء محادثات مع قادة التجمع الوطني الديمقراطي الذين كانوا يعارضون فكرة إعلان التجمع حكومة في المنفى. واستمرت المباحثات التي بدأها كارني في أثناء زيارة الرئيس الإريتري إلى واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، والتقى خلالها بالرئيس الأمريكي كلينتون ونائبه آل جور ومستشار الأمن القومي أنتوني ليك.[79] وفي 23 كانون الثاني/ يناير 1997 أصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بتقديم مساعدات عسكرية قيمتها 4.75 ملايين دولار لإريتريا وأثيوبيا وأوغندا، وذلك من أجل مساعدتها في مواجهة الهجمات التي يشنها متمردون تدعمهم الحكومة السودانية.[80]

وفي محاولة لتخفيف الضغوط الأمريكية على السودان، أرسل الرئيس السوداني في شباط/ فبراير 1997 رسالة إلى الرئيس الأمريكي، طالب فيها بإرسال فرق من الاستخبارات الأمريكية ومن مكافحة الإرهاب لزيارة أي مكان في السودان للتأكد من عدم وجود جماعات إرهابية في السودان، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت المطلب السوداني، كما رفضت إجراء أي حوار مع الحكومة السودانية.[81]

وعندما وقعت الحكومة السودانية اتفاقية الخرطوم للسلام في نيسان/ إبريل 1997 مع ستة فصائل جنوبية منشقة عن الحركة الشعبية، أعلنت إدارة كلينتون أن الاتفاقية تتضمن بعض الإيجابيات، إلا أنها لا تمثل حدثاً كبيراً لأنها لا تضم لاعباً رئيسياً وهو جون قرنق زعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.[82]

وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 أعلن الرئيس الأمريكي فرض عقوبات اقتصادية على السودان، وأرسل الرئيس تقريراً إلى الكونجرس يوضح أنه قرر فرض

عقوبات شاملة ضد السودان؛ لأن الحكومة السودانية مازالت توفر الملجأ والدعم للجماعات الإرهابية، وتساند حركات التمرد التي تهدد حكومات الدول المجاورة الصديقة للولايات المتحدة. وشملت حزمة العقوبات الأمريكية تجميد أصول الحكومة السودانية لدى الولايات المتحدة، وحظر التحويلات المالية، وحظر استيراد السلع والخدمات من السودان، باستثناء الصمغ العربي، وحظر التصدير إلى السودان سواء للسلع أو للتكنولوجيا.[83]

وتصاعدت حدة الضغوط الأمريكية حتى وصلت إلى إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في أثناء زيارتها لأوغندا في كانون الأول/ ديسمبر 1997 عن سعي الولايات المتحدة لإسقاط الحكومة السودانية، بزعم أنها تعمل على تهديد أمن واستقرار دول الجوار الحليفة للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية - أسلحة وتدريبات عسكرية - للدول المجاورة للسودان، كما قدمت مساعدات عسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، وأيدت قيام إسرائيل بإمداده بالسلاح والأموال والتدريب العسكري.[84]

واعتبر البعض اجتماع كلينتون بعدد من رؤساء دول شرق ووسط أفريقيا في مدينة عنتيبي الأوغندية في أثناء زيارته التاريخية إلى أفريقيا في عام 1998 كان - في أحد أبعاده - استمراراً لسلسلة الضغوط الأمريكية على النظام الحاكم في السودان.[85] وأعلن البشير أن زيارة كلينتون للعاصمة الأوغندية كمبالا في إطار زيارته الأفريقية رسالة واضحة على مساندة الولايات المتحدة للدعم الذي تقدمه أوغندا للجيش الشعبي لتحرير السودان.[86]

وفي أعقاب الأعمال الهجومية التي وقعت في آب/ أغسطس 1998 وأسفرت عن تدمير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، قامت الولايات المتحدة في إطار محاولتها تدمير البنية الأساسية للجماعات الإرهابية بتوجيه ضربة عسكرية إلى مصنع الشفاء

للأدوية في السودان، زاعمة بأنه يُستخدم لتصنيع أسلحة كيماوية، وثبت بعد ذلك خطأ ذلك الزعم الأمريكي،[87] حيث كان المصنع مملوكاً للقطاع الخاص ولا يُستخدم في إنتاج أسلحة كيماوية، وإنما كان يُنتج تقريباً نصف الأدوية التي يستخدمها السودان.

وأصدر الكونجرس الأمريكي في أوائل عام 1999 قانون إصلاح العقوبات Sanctions Reform Act، الذي استثنى المواد الغذائية من العقوبات المفروضة على كثير من الدول، ومن بينها السودان، وأشار بعض المحللين إلى أن هذا التعديل كان يهدف إلى إرضاء المزارعين الأمريكيين الذين يصدّرون منتجاتهم الزراعية إلى الخارج. وقامت الولايات المتحدة بتمديد العقوبات التي تفرضها على السودان لتشمل قطاع النفط السوداني، حيث حظرت على الشركات الأمريكية المشاركة بشكل مباشر في قطاع النفط السوداني، ولكن سمحت لها بالتعامل مع الشركات الصينية والماليزية والكندية العاملة في السودان. وفي حزيران/ يونيو من العام ذاته قام وفد أمريكي بقيادة السيناتور سام برونباك Sam Brownback بزيارة إلى نيروبي للقاء جون قرنق وبعض قادة الحركة الشعبية، ومن نيروبي سافر الفريق لزيارة بعض المناطق في جنوب السودان، مثل ييي Yei ولابوني Labone، لرؤية ما إذا كانت الضربات الجوية التي قامت بها القوات الحكومية استهدفت المدنيين في جنوب السودان أم لا.[88] وقال برونباك إن الحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي هما الخط الأخير للدفاع ضد الحكومة السودانية المارقة، وإذا استطاعت الحكومة السودانية هزيمة الجيش الشعبي فسوف تقضي على آخر فرصة للديمقراطية والتعددية الدينية في السودان.[89]

كما أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً في 24 آذار/ مارس 1999 وجه خلاله عدة اتهامات للحكومة السودانية، من بينها القيام بأعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي في جبال النوبة، ودعم الإرهاب، وممارسة التمييز العنصري، وتعذيب المعارضين السياسيين وغيرها. ونفت الحكومة السودانية تلك التهم، وطالبت بإرسال بعثة تحقيق دولية لإثبات هذه التهم أو نفيها.[90]

ومجدداً وجه الكونجرس الأمريكي في قراره رقم 109 الصادر في أول تموز/ يوليو 1999 اتهاماً رسمياً للحكومة السودانية بممارسة تجارة الرقيق أو التستر عليها والقيام باختطاف المواطنين الجنوبيين لهذا الغرض، ودعا القرار مجلس الأمن الدولي لإدانة غارات اصطياد العبيد وفرض حظر جوي على جنوب السودان، تنفيذاً للقرار رقم 1070، وتوجيه المعونات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة الجنوبية على وجه التحديد. وطالب القرار الإدارة الأمريكية بتقديم خططها لإنهاء الرق في السودان إلى الكونجرس في غضون ثلاثة أشهر، ودان القرار أي حكومة تقدم الدعم للحكومة السودانية.[91]

وعقد ممثلو ثلاث عشرة منظمة أمريكية غير حكومية اجتماعاً مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في أيلول/ سبتمبر 1999، وطالبوا بزيادة الجهود الدبلوماسية الأمريكية الرامية إلى حل الصراع في السودان. وقامت أولبرايت في الشهر التالي مباشرة بزيارة إلى أفريقيا، والتقت المبعوث الكيني لدى منظمة الإيجاد دانيال مبويا Daniel Mboya، كما التقت جون قرنق وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني السودانية. وأكدت أولبرايت دعم الولايات المتحدة لعملية السلام السودانية التي تقودها منظمة الإيجاد، كما أعلنت تمديد "برنامج تقديم المساعدات من أجل الإصلاح في السودان" لمدة عامين، وكذلك توسيع هذا البرنامج ليشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة الشمالية وشرق السودان. وقدم هذا البرنامج مليوني دولار كمساهمة في جهود بناء القدرات داخل المناطق التي سيطر عليها المتمردون، كما ساعد في عملية المصالحة بين الدينكا والنوير، والتي تمت بوساطة من جانب مجلس كنائس السودان الجديد New Sudan Council of Churches الذي مولته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[92]

وعندما طُرحت المبادرة المصرية الليبية المشتركة في أغسطس/ آب 1999، أعلنت واشنطن أن مبادرة الإيجاد هي المبادرة المعنية بالشأن السوداني، وأنه لا توجد حاجة لمبادرات أخرى. واجتمع هاري جونستون، الذي عيّنه كلينتون مبعوثاً خاصاً له في

السودان، بقادة التجمع الوطني الديمقراطي وأبلغهم رفض الولايات المتحدة المبادرة المصرية الليبية. وفي ظل المساعي المصرية الليبية لإقناع المعارضة السودانية بما فيها الحركة الشعبية بالمبادرة المصرية الليبية، اجتمعت مادلين أولبرايت في واشنطن مع جون قرنق بصورة مفاجئة، وترتب على هذا الاجتماع إعلان قرنق رفضه المبادرة المصرية الليبية. والتقى هاري جونستون بسفراء دول الإيجاد وطرح رؤية مؤداها أن تصبح مبادرة الإيجاد حلاً شاملاً لكل مشكلات السودان.[93] وكان رفض الولايات المتحدة للمبادرة المصرية الليبية ناجماً عن رغبة الولايات المتحدة في إقصاء وتهميش الدور المصري، والعربي عموماً، في تسوية الصراع في السودان، بالإضافة إلى عدم اشتمال المبادرة المصرية الليبية على حق تقرير المصير للجنوب السوداني.

وقام عمر البشير في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1999 بما أسماه البعض "انقلاب قصر"، حيث أعلن حالة الطوارئ وحل البرلمان. وجاءت هذه الإجراءات قبل يوم واحد من تصويت البرلمان السوداني على تعديل بعض بنود الدستور، الذي تم إقراره عام 1998، بشكل يقلل من سلطات رئيس الدولة ويسمح بعزله بتصويت ثلثي أعضاء البرلمان، إضافة إلى إنشاء منصب رئيس وزراء. ونتيجة لإقصاء حسن الترابي عن دائرة صنع القرار شهدت العلاقات السودانية مع دول الجوار تحسناً نسبياً، كما شهدت العلاقات الأمريكية السودانية الشيء نفسه، حيث تقرر في نيسان/ إبريل 2000 استئناف السفارة الأمريكية في الخرطوم عملها بعد إغلاقها لمدة أربعة أعوام منذ شباط/ فبراير 1996،[94] كما أجرت الإدارة الأمريكية حواراً مع الخرطوم في ربيع عام 2000 حول سبل مكافحة الإرهاب.[95]

ورغم التحسن النسبي في العلاقات الأمريكية السودانية، فإن الولايات المتحدة ظلت تمارس ضغوطاً مختلفة على الحكومة السودانية، حيث أعلنت في 17 شباط/ فبراير 2000 فرض عقوبات اقتصادية على شركة النفط الوطنية السودانية "سودانيت ليمتد" وثلاث شركات أجنبية تعمل معها؛ هي تالسمان الكندية، وبتروناس الماليزية، وشركة

النفط الصينية (CNPC). وفرض البيان الذي أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الأفراد والشركات التي تعمل مع شركة النفط الوطنية السودانية أو مع الحكومة السودانية، وكانت الغرامة تصل إلى نصف مليون دولار للشركات و250 ألف دولار للأفراد بالإضافة إلى عقوبة بالسجن قد تصل إلى عشرة أعوام. وأعلنت الولايات المتحدة أن الدافع وراء فرض هذه العقوبات هو الخوف من أن تؤدي الاستثمارات الضخمة في قطاع النفط السوداني إلى تعزيز قدرة النظام على مواصلة حربه ضد الجنوب.[96] وكذلك نجحت الإدارة الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2000 في حرمان الخرطوم من الحصول على المقعد الأفريقي في مجلس الأمن الدولي (وحصلت عليه موريشيوس)، كما حرمتها من الحصول على استثمارات من الشركات الأمريكية في مجال تطوير قطاع الطاقة السوداني. وأعاقت الإدارة الأمريكية استئناف السودان علاقاته بمؤسسات التمويل الدولية أو عرض حالة الاقتصاد السوداني أمام نادي باريس.[97]

وقبيل انتهاء ولاية الإدارة الثانية للرئيس كلينتون، قامت سوزان رايس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، بزيارة إلى منطقة ماريال باي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقالت رايس إن الزيارة كانت تهدف إلى تقويم الأوضاع الإنسانية وإثبات أن العبودية موجودة داخل السودان، ويتعين التسليم بوجودها ومعالجتها. وقد تمت هذه الزيارة دون حصول على إذن من الحكومة المركزية في الخرطوم، ولذلك اعتبرتها الحكومة السودانية انتهاكاً واضحاً للسيادة الوطنية ومناصرة صريحة للحركة الشعبية، وقررت الحكومة السودانية منع ريموند براون القائم بأعمال السفير الأمريكي في نيروبي وغيره من الدبلوماسيين الأمريكيين المقيمين في نيروبي من دخول الخرطوم.[98]

وكتقييم عام للسياسة الأمريكية تجاه السودان خلال عهد كلينتون، يرى الدكتور لام أكول، وزير الخارجية السوداني السابق، أن العلاقات الأمريكية السودانية وصلت في عهد كلينتون إلى أسوأ ما يكون، إذ اعتمدت الإدارة الأمريكية سياسة احتواء النظام بهدف إسقاطه، ولجأت إلى تنفيذ هذه السياسة عن طريق سلسلة من الإجراءات والخطوات؛

منها تخفيض التمثيل الدبلوماسي، ثم المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية وفرض العزلة الشاملة على السودان، ثم دعم المعارضة ودول الجوار للهجوم المباشر على النظام في الخرطوم.[99] وقال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر إن السياسة الأمريكية تجاه السودان في عهد كلينتون كانت العقبة الكبرى أمام إحلال السلام في السودان.[100] ويرى تيرنس ليونز Terrence Lyons أن هدف إنهاء الحرب في السودان من خلال دعم مباحثات السلام التي قادتها الإيجاد، كان هدفاً ثانوياً طوال عهد كلينتون، بينما كان الهدف الأساسي عزل السودان واحتواءه.[101]

ويمكن القول إنه رغم الضغوط المختلفة التي مارستها الولايات المتحدة ضد السودان طوال عهد بيل كلينتون، إلا أن هذه الضغوط لم تؤتِ ثمارها، فلم يسقط نظام الإنقاذ، ولم تتم تسوية الصراع بين الشمال والجنوب، وكذلك فشلت المحاولات الأمريكية لعزل السودان إقليمياً ودولياً، وخاصة بعد نشوب الحرب الأثيوبية الإريترية ومحاولة كل طرف تحسين علاقاته بالسودان، وفي الوقت ذاته تحسنت العلاقات السودانية الأوغندية نسبياً عن ذي قبل. وكان اكتشاف النفط بكميات كبيرة في السودان سبباً في دخول أطراف دولية، مثل الصين وكندا وماليزيا، في علاقات مختلفة مع السودان، فضلاً عن تزايد اهتمام شركات النفط الأمريكية بالنفط السوداني وسعيها الحثيث لاستعادة دورها في مجال استخراج وإنتاج النفط السوداني.[102]

ثانياً: الاستجابة الأمريكية في عهد جورج بوش

قال أندرو ناتسيوس Andrew Natsios المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذي عيّنه جورج دبليو بوش بعد ذلك منسقاً خاصاً للمساعدات الإنسانية الأمريكية في السودان، إن أول ملف يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية أمر بوش بمراجعته بعد وصوله إلى البيت الأبيض كان الملف السوداني، وكان ذلك تعبيراً عن اهتمام بوش العميق بالسودان.[103]

وتحت ضغط لوبي شركات النفط الأمريكية واليمين المسيحي واللوبي الأفريقي، قام بوش بمراجعة استراتيجية الاحتواء الجديدة Neo-Containment Strategy التي تبنتها إدارة كلينتون تجاه السودان. فقد أبدت شركات النفط الأمريكية قلقها الشديد إزاء تعرض حقول النفط السودانية لهجمات مختلفة نتيجة لاستمرار الصراع في جنوب السودان، وطالبت بإنهاء الصراع في جنوب السودان. وفي المقابل، طالبت الجماعات المسيحية اليمينية الإدارة الأمريكية بتقديم الأسلحة والدعم السياسي والمادي للجنوبيين لوقف ما أسمته تلك الجماعات اليمينية «استعباد Enslavement المسيحيين الجنوبيين من قبل الشماليين المسلمين» في السودان.[104] ومارس اللوبي الأفريقي ضغوطاً مختلفة على الإدارة الأمريكية للتدخل ووقف القتال بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان اللوبي الأفريقي، وخاصة الجماعة البرلمانية السوداء، منحازاً لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان على حساب الحكومة السودانية.[105]

وفي شباط/ فبراير 2001 قدم مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) بواشنطن تقريراً بعنوان «سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان»، أوصى الإدارة الجديدة للرئيس بوش بعدة أمور، من بينها ما يلي:[106]

- أن يكون هدف الولايات المتحدة الأساسي إنهاء الحرب في جنوب السودان.

- أن تعمل الولايات المتحدة مع بعض الأطراف الدولية (بريطانيا والنرويج) والدول المجاورة للسودان لإيجاد آلية دولية تدفع باتجاه عقد مباحثات سلام جادة بين الخرطوم والمتمردين في جنوب السودان، على أن يكون هدف تلك المباحثات إنهاء الحرب كوسيلة أساسية للمحافظة على حقوق الإنسان، واستقرار وتطوير الحكم الديمقراطي والأمن الإقليمي.

- أن تُبنى المبادرة الإقليمية على الموافقة المسبقة من جانب الحكومة السودانية والحركة الشعبية على إعلان المبادئ.

- البحث أولاً عن اتفاق حول ترتيبات انتقالية تقوم على فكرة "سودان واحد ونظامان" One Sudan, Two Systems،[107] للحفاظ على وحدة السودان وتمتع الجنوب بالحكم الذاتي في مواجهة الشمال.
- ممارسة الضغوط على طرفي الصراع للدخول في مفاوضات جادة.
- دفع الجهود الدولية نحو وضع الخطط اللازمة لتنمية الجنوب السوداني.
- أن تكون الأولوية لبناء الثقة المتبادلة بين طرفي الصراع، واحترام حقوق الإنسان، وتيسير انسياب المساعدات الإنسانية، والاتفاق على الحدود بين الشمال والجنوب، وتحديد السلطات الإقليمية والمركزية والضمانات الدولية.
- ضرورة استئناف عمل سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، وتعيين سفير مقيم وبعثة دبلوماسية ذات تمثيل عريض.
- الوصول إلى نتائج مُرضية في الحوار الأمريكي السوداني حول مكافحة الإرهاب.

وفي شهادة أدلى بها كولن باول كوزير للخارجية الأمريكية أمام لجنة فرعية للموارد والمخصصات في مجلس النواب في 26 نيسان/ إبريل 2001، قال إن واشنطن لن تُقدم على تحسين علاقاتها بالسودان قبل أن تستجيب الأخيرة لثلاثة شروط، هي: وقف قصف جنوب السودان، والعمل الجاد لتوصيل المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، والتخلص من بقايا المنظمات الإرهابية في السودان.[108]

وأعلن جورج بوش أن الولايات المتحدة سوف تقدم التسهيلات والمساعدات التي تُمكّن مبادرة الإيجاد من إنهاء الصراع في السودان، وندد بمحاولات النظام الحاكم في السودان كسب الحرب ضد متمردي الحركة الشعبية، ووصفها بأنها محاولات شبه مستحيلة، وكان ذلك يعني ضمنياً دعم الولايات المتحدة لجون قرنق وحركته سياسياً ومادياً وعسكرياً.[109] وأشارت صحيفة **واشنطن بوست** ***Washington Post*** في الخامس والعشرين من أيار/ مايو 2001 إلى تقديم الولايات المتحدة دعماً مادياً للمعارضة

السودانية، ولم تنكر الخارجية الأمريكية عزمها تقديم ثلاثة ملايين دولار للتجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض، فضلاً عن منح الحركة الشعبية عشرة ملايين دولار قررتها إدارة كلينتون الثانية. وأعلن كولن باول أنه تم تخصيص هذا الدعم لأغراض مدنية تهدف إلى إعادة هيكلة المعارضة السودانية.[110]

وعقدت الإيجاد قمة طارئة في نيروبي في الثاني من حزيران/ يونيو 2001، وكانت هناك توقعات بتحقيق نتائج إيجابية على صعيد تسوية الصراع في السودان، إلا أن القمة فشلت في عقد اجتماع مباشر بين البشير وقرنق. وأعلن الرئيس الكيني حينها دانيال أراب موي أن هناك أربع نقاط أعاقت الوصول إلى تسوية سلمية للصراع، هي: تحديد الأراضي التي تشكل الجنوب والتي ستشارك في استفتاء تقرير المصير؛ وفصل الدين عن الدولة؛ وطبيعة النظام الحاكم خلال الفترة الانتقالية؛ واقتسام الموارد الاقتصادية. وجرى تصعيد في المواجهات المسلحة بين الحكومة وبين الحركة الشعبية التي اتهمت الحكومة السودانية باستخدام عائدات النفط في تمويل حربها في الجنوب. وفي الثالث عشر من حزيران/ يونيو من العام ذاته أقر مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة مشروع قانون يقضي بتقديم أي شركة تعمل في السودان وترغب في قيد اسمها في الولايات المتحدة معلومات تفصيلية عن نشاطها في السودان وتعاملاتها مع الوكالات الحكومية السودانية. وكان المشروع يحظر على الشركات الأجنبية قيد اسمها في البورصات الأمريكية إذا كانت تقوم بالتنقيب عن النفط في السودان.[111]

وفي السادس من أيلول/ سبتمبر 2001 قام بوش بتعيين السيناتور السابق والقس جون دانفورث John Danforth مبعوثاً خاصاً للسلام في السودان، من أجل دراسة الوضع هناك وتقديم توصية للرئيس الأمريكي حول جدية الطرفين (الحكومة والحركة الشعبية) في التسوية السلمية للصراع، وما إذا كان من الضروري تدخل الولايات المتحدة كوسيط.[112] وكان تعيين دانفورث مبعوثاً رئاسياً خاصاً للسلام في السودان يعني ضمنياً أن الإدارة الأمريكية قررت الانتقال من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني إلى

سياسة جديدة تعتمد على الحوار والتفاوض، مع عدم التخلي عن التلويح بالعقوبات واستخدامها إذا لزم الأمر.[113]

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، سارعت الحكومة السودانية إلى تغيير صورتها كدولة مارقة، وأعلنت أنها شريك في الحرب على الإرهاب، وقامت باعتقال 30 شخصاً على علاقة بأسامة بن لادن، وقدمت للإدارة الأمريكية قائمة بأسماء الجماعات الإرهابية التي تشتبه في وجود علاقة بينها وبين تنظيم القاعدة، وسمحت الحكومة السودانية للطائرات العسكرية الأمريكية بالمرور في المجال الجوي السوداني.[114] كما قدمت الحكومة السودانية للإدارة الأمريكية ما لديها من ملفات أمنية حول أسامة بن لادن والجماعات الأصولية التي كانت تربطها علاقات عقائدية وتنظيمية بنظام الإنقاذ. وكشف الرئيس السوداني النقاب عن موافقته على تسهيل مهام عدد من فرق الاستخبارات الأمريكية التي توافدت على السودان للتحقق من خلوه من معسكرات تدريب الإرهابيين.[115]

ونتيجة لهذا الموقف السوداني، قامت الإدارة الأمريكية في 19 أيلول/ سبتمبر 2001 بإسقاط مشروع القانون الذي كان معداً للعرض على الكونجرس الأمريكي (مجلس الشيوخ)، وكان من شأنه تشديد العقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في النفط السوداني، وذلك بمنعها من التعامل في البورصة الأمريكية بدعوى أن عائدات النفط تستخدم في تمويل الصراع الداخلي في السودان. وفي 28 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي ضد قرار رفع العقوبات التي كانت تفرضها الأمم المتحدة على السودان، الأمر الذي أتاح الفرصة لتمرير القرار الذي حالت الولايات المتحدة دائماً دون صدوره بدعوى عدم وفاء السودان بالتزاماته. ورغم هذا التحسن النسبي في موقف الولايات المتحدة من السودان، إلا أنها ظلت تدرج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب.[116]

وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار إدانة السودان في اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف، وكانت هذه المرة الأولى منذ تولي نظام الإنقاذ التي تمتنع فيها

الولايات المتحدة عن التصويت على قرارات تدين السودان وتتهمه بانتهاكات حقوق الإنسان، وكانت دائماً تحشد التأييد لإدانة السودان.[117]

ونجح دانفورث في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 19 كانون الثاني/ يناير 2002 في مدينة بورجنستوك السويسرية، ونص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة أمريكية وسويسرية على وقف إطلاق النار تحت رقابة دولية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد تبدأ بعد 72 ساعة من التوقيع على الاتفاق، ووقف كافة الأعمال العدائية، وتشكيل لجنة عسكرية بواقع ثلاثة مندوبين من كل طرف إلى جانب رئيس محايد ونائبين لتطبيق وقف إطلاق النار والإشراف عليه، وحرية انتقال المدنيين والسلع والمساعدات الإنسانية في جبال النوبة، ومنع زرع الألغام، وتأمين وصول فوري للجنة الصليب الأحمر. وشاركت الولايات المتحدة وسويسرا في بعثة المراقبة الدولية للاتفاق. وأجرى دانفورث اتصالات مع أطراف دولية أخرى للمشاركة في البعثة التي كان من المقرر أن يتراوح عدد أعضائها من 10 إلى 15 عضواً.[118]

وكان السبب في تركيز دانفورث على وقف إطلاق النار في منطقة جبال النوبة هو تمتع القوات الحكومية بالتفوق العسكري في تلك المنطقة، ولم يقم دانفورث بخطوات مماثلة لوقف إطلاق النار في المناطق التي كانت تتمتع فيها الحركة الشعبية بتفوق عسكري واضح، وكان ذلك في أحد أبعاده محاولة لترك مساحة أوسع لحركة قرنق للاستمرار في أنشطتها العسكرية.[119]

ورفع جون دانفورث تقريره للرئيس الأمريكي جورج بوش حول مستقبل السلام في السودان في 26 نيسان/ إبريل 2002، وعرض دانفورث في ثنايا التقرير أنه اختبر مدى التزام الطرفين (الحكومة السودانية والحركة الشعبية) بتسوية الصراع من خلال طرح أربعة اقتراحات ملموسة تشكل تحدياً سياسياً للطرفين وتقلل معاناة الشعب السوداني،

وقامت هذه الاقتراحات بالأساس على ثلاث مقدمات أو افتراضات، هي: حماية المدنيين السودانيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين بين نيران الطرفين؛ وإلزام الطرفين المتصارعين بتغيير أنماط سلوكهما السابقة واتخاذ خيارات سياسية قاسية؛ وقيام رقابة دولية من أجل ضمان احترام الطرفين لما يتم الاتفاق عليه.[120]

وجاءت الاقتراحات الأربعة التي عرضها التقرير كالآتي: وقف إطلاق النار وإطلاق برنامج شامل للإغاثة وإعادة التأهيل لمنطقة جبال النوبة؛ والتوقف عن الأعمال الحربية بين الطرفين وسيادة فترات من الهدوء يتم خلالها تقديم مواد الإغاثة للمحتاجين؛ ووقف الهجمات ضد المدنيين؛ وإطلاق مبادرة مكافحة العبودية.[121]

وعرض التقرير لموقف الطرفين من كل اقتراح على حدة، وكذلك التقدم الذي تم إحرازه في مجال تطبيق هذه الاقتراحات الأربعة. وأشار دانفورث إلى أن الاقتراحات الأربعة أظهرت أنه بإمكان الطرفين الاتفاق على قضايا مثيرة للخلاف والسماح بوجود رقابة دولية وأمريكية. وأوصى دانفورث الولايات المتحدة بأنها إذا أرادت المشاركة في عملية تحقيق سلام دائم في السودان فلابد من مراعاة بعض القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى معالجة؛ مثل: المشاركة في الثروة (النفط)، وحق تقرير المصير، والمشاركة في السلطة، وعلاقة الدين بالدولة. وتناول التقرير معالجة مبدئية لهذه القضايا وكيفية التوصل إلى اتفاق حولها. وأوصى دانفورث الولايات المتحدة بعدم طرح مبادرة جديدة للسلام في السودان، وإنما تقوم بتشجيع المبادرات التي طرحتها دول المنطقة، وفي هذا الإطار طالب دانفورث بتقديم الدعم إلى الأمانة العامة لمنظمة الإيجاد، واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية إلى جنوب السودان.[122]

وجاءت صياغة تقرير دانفورث في صورة أبقت الكثير من الاحتمالات متاحة أمام الإدارة الأمريكية لكي تقرر ما تراه مناسباً لمصالحها، وبات واضحاً أن التقرير أصبح ركيزة أساسية وقاعدة للمفاوضات التي تقرر عقدها بين طرفي الصراع.[123]

وتحت رعاية منظمة الإيجاد جرت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ضاحية ماشاكوس الكينية. وفي 20 تموز/ يوليو 2002 توصل الطرفان إلى بروتوكول ماشاكوس، والذي حسم أصعب المسائل وأكثرها تعقيداً، وهي مسألة الدين والدولة، وحق تقرير المصير للجنوب. وأشار البروتوكول إلى ضرورة أن تنص قوانين البلاد ودستورها على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين دون النظر إلى الدين أو العرق، وتطبيق القوانين الإسلامية في المناطق والأقاليم ذات الأغلبية المسلمة فقط، والسماح للجنوبيين بتقرير مصيرهم بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.[124] ولقد تجاوز بروتوكول ماشاكوس تقرير دانفورث، وخاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للجنوب السوداني؛ لأن التقرير استبعد من الناحية العملية إمكانية فصل الجنوب عن الشمال السوداني.[125]

وفي أثناء الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس، والتي بدأت في 14 آب/ أغسطس 2002، تجدد القتال بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقامت الحركة بالاستيلاء على مدينة توريت، ولذلك انسحب وفد الحكومة من المفاوضات، وقررت الحكومة عدم العودة إلى المفاوضات إلا بعد تحرير توريت.[126] وكرد فعل لانسحاب وفد الحكومة من المفاوضات، أصدر الكونجرس الأمريكي في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 قانون سلام السودان Sudan Peace Act، ووقعه الرئيس الأمريكي في الشهر نفسه. وكان الهدف من هذا القانون الضغط على الحكومة السودانية للاستمرار في المفاوضات، حيث أصبحت الحكومة السودانية معرّضة بعد ستة أشهر من تاريخ صدور القانون إلى سلسلة من العقوبات إذا لم يقر الرئيس الأمريكي بأن النظام السوداني يتفاوض بحسن نية. وعلى الجانب الآخر، أصبح للرئيس الأمريكي الحق في التصرف في 100 مليون دولار سنوياً خلال الفترة من 2003 حتى 2005، بشكل يساهم في إعداد المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة السودانية في جنوب السودان، وتهيئتها للدخول في سلام مع الحكومة السودانية.[127]

وتناولت الفقرة الثانية من الباب السادس من قانون سلام السودان الإجراءات التي يتخذها الرئيس الأمريكي بالتشاور مع الكونجرس في مواجهة السودان إذا لم يتفاوض بحسن نية أو تدخل بدون سبب معقول في الجهود الإنسانية، وذلك على النحو التالي:[128]

- معارضة منح أي قروض أو ائتمان أو ضمان لصالح الحكومة السودانية من مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، وبنك الائتمان الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي).
- النظر في خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والسودان.
- اتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات النفط، وذلك للتحقق من أنها لن تستخدم هذه العائدات بطريق مباشر أو غير مباشر في شراء معدات عسكرية تستخدمها في الحرب ضد الجنوبيين.
- العمل على إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بفرض حظر السلاح على السودان.

وبعد توقيع القانون، أصدر جورج بوش بياناً وصف فيه القانون بأنه يُظهر العزم الواضح من جانب الولايات المتحدة على تحقيق سلام دائم وعادل، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الحرية للشعب السوداني.[129]

ولقد سارعت الحكومة السودانية برفض القانون والاعتراض عليه لدى الإدارة الأمريكية، ووصفته بأنه قانون حرب لأنه منحاز للحركة الشعبية ويساعد على استمرار الحرب. وقال وزير الخارجية السوداني آنذاك مصطفى عثمان إسماعيل إن القانون مجحف ويؤكد أن الدور الأمريكي المحايد حول الشأن السوداني بات منعدماً وبات سلبياً.[130]

وتحت ضغوط أمريكية، عادت الحكومة السودانية إلى المفاوضات مع الحركة الشعبية، وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 وقع الطرفان مذكرة تفاهم تهدف إلى سيادة فترة من الهدوء خلال المفاوضات، وذلك من خلال وقف الأعمال العدائية، وسحب كل طرف قواته والمليشيات التابعة له. واتفق الطرفان في السادس والعشرين من الشهر ذاته

على السماح للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة بمواصلة جهود الإغاثة وعملية شريان الحياة Operation Lifeline Sudan. وفي الشهر ذاته استأنف الطرفان المفاوضات[131] حول عدة نقاط، من أهمها ما يلي:[132]

- الاتفاق على تجديد وقف إطلاق النار.
- الاتفاق على تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال والعادات والتقاليد والمعتقدات الأفريقية في الجنوب، وكان هناك خلاف حول وضع العاصمة القومية.
- الاتفاق على المشاركة في السلطة، بينما كان هناك خلاف حول نسبة المشاركة، وخلاف حول سلطة رئيس الحركة الشعبية كنائب أول لرئيس الجمهورية.
- الاتفاق على المشاركة في الثروة، بينما كان هناك خلاف حول نسب قسمة عائدات الثروة.

وفي محاضرة ألقاها والتر كانستينر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية سابقاً في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 في مؤسسة هيريتيج Heritage Foundation بواشنطن، أشار إلى أن الصراع في السودان من أكثر الصراعات تعقيداً وصعوبة ومع ذلك أحرزت الجهود الأمريكية بعض النجاحات، وأشار في هذا الصدد إلى اتفاق ماشاكوس واتفاق وقف الأعمال العدائية. وأشاد كانستينر بالمسار الجديد الذي اتخذته سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان. وفي 18 و19 كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته قامت الإدارة الأمريكية بإجراء مفاوضات في واشنطن بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان الغرض من هذه المفاوضات تقريب وجهات النظر بين الطرفين فيما يخص القضايا الخلافية العالقة. وبعد انتهاء المفاوضات التي عقدت على مدار اليومين، أعلن مسؤولو الطرفين في واشنطن التزامهم بالحياد والنزاهة الكاملة في الجولة التالية من مفاوضات ماشاكوس.[133]

وتوالت جولات المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحت رعاية منظمة الإيجاد والدول الأعضاء في منتدى شركاء الإيجاد، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 25 أيلول/ سبتمبر 2003 توصل الطرفان في نيفاشا إلى اتفاق الترتيبات الأمنية، وذلك بعد مفاوضات شاقة استمرت 22 يوماً عكست إصرار الطرفين والوسطاء الدوليين على التوصل إلى اتفاق، وقد أجرى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول اتصالاً هاتفياً بكل من جون قرنق وعلي عثمان محمد طه وحثهما على الاستمرار في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق. وتضمن اتفاق الترتيبات الأمنية عدة بنود؛ من أهمها بقاء الجيش النظامي والجيش الشعبي لتحرير السودان منفصلين خلال الفترة الانتقالية، وتكوين قوات مشتركة من الجيش النظامي والجيش الشعبي لتحرير السودان تكون نواة للجيش الوطني إذا تم إقرار الوحدة بين الشمال والجنوب، وتم الاتفاق على أن يكون قوام تلك القوات المشتركة 39 ألف جندي يتم تشكيلها مناصفة بين الجانبين، ويتم نشر 24 ألفاً منها في الجنوب وثلاثة آلاف في الخرطوم وستة آلاف في جبال النوبة وستة آلاف في جنوب النيل الأزرق. وإذا تقرر انفصال الجنوب يعاد انتشار هذه القوات بين الجيش الشعبي والجيش الحكومي.[134]

وبعد توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية لم تصمد طويلاً أجواء التفاؤل باقتراب الوصول إلى حل، حيث عُقدت جولة مفاوضات نيفاشا الثانية خلال الفترة 5-26 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ولم تُحسم خلالها القضايا العالقة، ولذلك تم ترحيلها إلى الجولة الثالثة التي كان من المقرر أن تبدأ في السادس من كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته.[135] ولزيادة الضغط على الحكومة السودانية وإجبارها على مواصلة المفاوضات مع الحركة الشعبية، قامت الإدارة الأمريكية في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 بتجديد العقوبات المفروضة على السودان منذ عام 1997 لمدة عام آخر، وادعت أن السبب في ذلك هو استمرار انتهاك حقوق الإنسان وتقييد الحريات السياسية في السودان. وأصبح دور الوسطاء تحت وطأة الضغوط الأمريكية أقرب إلى التحكيم أكثر

منه إلى الوساطة، وكان ذلك ينطوي على بعض المخاطر، خاصة في ظل انحياز الولايات المتحدة وكينيا لصالح الحركة الشعبية.[136]

وتوصل الطرفان في السابع من كانون الثاني/ يناير 2004 إلى اتفاق تقاسم الثروة، ونص الاتفاق، بين أمور أخرى، على تقسيم العائدات النفطية من الحقول الجنوبية مناصفة بين الحكومة والحركة بعد منح نسبة 2٪ على الأقل للولاية التي يتم استخراج النفط منها، وتخصيص نصف العائدات غير النفطية لحكومة الجنوب، ووضع نظام مصرفي ثنائي إسلامي في الشمال وعادي في الجنوب، وإصدار عملة جديدة ذات تصميم يعكس تنوع الثقافات في السودان، ورفع مستوى التنمية في الجنوب إلى مستواها في الشمال، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل مشروعات تنمية الجنوب. وقد تعرّض الاتفاق لانتقادات واسعة، أهمها أنه يشجع النزعة الانفصالية للجنوبيين.[137]

كما وقّع الطرفان (الحكومة السودانية والحركة الشعبية) في 26 أيار/ مايو 2004 ثلاثة بروتوكولات مهمة في عملية السلام السودانية، يتعلق البروتوكول الأول بتقاسم السلطة، ومن أهم بنوده توزيع مقاعد المجلس التشريعي القومي على النحو التالي: 52٪ لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، و28٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، و14٪ للقوى السياسية الشمالية، و6٪ للقوى السياسية الجنوبية الأخرى. وتتكون مؤسسة الرئاسة من الرئيس ونائبين، على أن يكون رئيس الحركة الشعبية هو النائب الأول لرئيس الجمهورية، وأن تكون هناك شراكة في صنع القرار داخل مؤسسة الرئاسة، بحيث تكون هناك قرارات يتخذها الرئيس بموافقة النائب الأول مثل إعلان حالة الطوارئ وإعلان الحرب واستدعاء أو حل المجلس التشريعي القومي. وتم تخصيص مقاعد الجهاز التنفيذي بنفس نسب المجلس التشريعي القومي. ونص البروتوكول على إقامة حكومة جنوب السودان، وأن تتمتع هذه الحكومة بالسلطات والصلاحيات التي تمكنها من إدارة ولايات جنوب السودان.

أما البروتوكول الثاني الذي وقّعه الطرفان فهو البروتوكول الخاص بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وتم التوصل لهذا البروتوكول في ظل وساطة وضغوط قام بها تشارلز سنايدر Charles R. Snyder، مساعد وزير الخارجية الأمريكي بمكتب الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية، على الطرفين. وكان موقف سنايدر أقرب إلى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان. وحصلت الحكومة بمقتضى البروتوكول على 55٪ من مقاعد المجلس التشريعي، بينما حصلت الحركة الشعبية على 45٪ من مقاعد المجلس، وتم الاتفاق على أن يكون الحاكم في إحدى الولايتين من الحكومة وفي الولاية الأخرى من الحركة الشعبية.

أما البروتوكول الثالث الذي تم الاتفاق عليه فهو بروتوكول منطقة أبيي، واستند بالأساس إلى المشروع الذي قدمه جون دانفورث في 19 آذار/ مارس من العام ذاته، وطالب بتأجيل أو ترحيل المشكلة إلى نهاية الفترة الانتقالية. ونص البروتوكول على أن المواطنين في أبيي يعتبرون مواطنين في كل من غرب كردفان وبحر الغزال، ويكون لهم ممثلون في المجالس التشريعية في الولايتين، كما نص على تقسيم صافي عائدات النفط في المنطقة على ست حصص، تحصل الحكومة القومية على 50٪، وتحصل حكومة جنوب السودان على 42٪، وتحصل كل من منطقة بحر الغزال وغرب كردفان والجهات المحلية المسيرية بالتساوي على نسبة 2٪. وفي نهاية الفترة الانتقالية يُجرى استفتاء منفصل بالتزامن مع استفتاء الجنوب للاختيار بين بديلين؛ فإما أن تحتفظ أبيي بوضع إداري خاص في الشمال، أو أن تكون جزءاً من بحر الغزال. كما نص البروتوكول على تكوين لجان لتحديد حدود منطقة أبيي والمقيمين فيها. وقد تم ضم البروتوكولات الثلاثة السالفة الذكر إلى الاتفاقيات الإطارية التي وقّعها الطرفان -اتفاق ماشاكوس، واتفاق الترتيبات الأمنية، واتفاق تقاسم الثروة- ليتكون منها جميعاً "إعلان نيروبي"، الذي جرى توقيعه في الخامس من حزيران/ يونيو 2004 في قصر الرئاسة الكيني وسط حضور دولي واسع.[138] وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة استثنائية في نيروبي أيد خلالها اتفاق السلام الشامل وجعله جزءاً من وثائقه الرسمية.[139]

وبتأييد من الولايات المتحدة، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1590 في 24 آذار/ مارس 2005، ونص، بين أمور أخرى، على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ستة أشهر، ويصل قوامها إلى عشرة آلاف من الأفراد العسكريين والمدنيين، وحدد القرار ولاية البعثة على النحو التالي:[140]

- دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق عدة إجراءات حددها القرار.
- تيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها تهيئة الظروف الأمنية الضرورية.
- مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية والتنسيق.
- الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

وفي تطور غير مسبوق، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2007 تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية احتجاجاً على عدم إحراز تقدم في بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وكان حزب المؤتمر الوطني قد رفض التقرير الذي قدمته لجنة حدود أبيي، الغنية بالنفط والتي وصل عائد حقول النفط فيها إلى 599 مليون دولار و670 مليون دولار و529 مليون دولار خلال الأعوام 2005 و2006 و2007 على التوالي، إلى الرئيس السوداني في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، بينما طالبت الحركة الشعبية بتنفيذ تقرير اللجنة واعتبرته ملزماً ونهائياً. وبرغم قيام الطرفين بتشكيل لجنة عليا مشتركة في أيار/ مايو 2006 لمناقشة مشكلات تنفيذ اتفاق السلام الشامل بما فيها منطقة أبيي، فإن المباحثات فشلت مما أدى إلى إعلان الحركة تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، واشترطت إحراز تقدم على صعيد تنفيذ اتفاق السلام الشامل كشرط لعودتها إلى الحكومة. وكان انسحاب الحركة من الحكومة أكبر تصعيد يحدث بين الطرفين منذ توقيع اتفاق السلام الشامل.[141]

وبرغم عودة الحركة الشعبية مجدداً إلى الحكومة، فإن ذلك لا يعني حل كافة القضايا الخلافية بين الحركة وحزب المؤتمر الوطني، ولكنه أضعف احتمال العودة إلى المربع الأول للحرب والمواجهات المسلحة بين الجانبين.

وبعد العرض السابق لاستجابة الولايات المتحدة للصراع بين الشمال والجنوب، يمكن التمييز بين فريقين فيما يتعلق بالتوجهات الأمريكية إزاء مستقبل جنوب السودان: الفريق الأول، يرى أنصاره من الباحثين أن الولايات المتحدة تريد فصل جنوب السودان في دولة مستقلة، وذلك بهدف السيطرة على النفط الموجود بكميات كبيرة في الجنوب، إضافة إلى تدعيم علاقة الدولة الوليدة بإسرائيل وجعلها نقطة ارتكاز جديدة وحليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في المنطقة. ويرى أنصار هذا الفريق أنه إذا كان الجنوب يفتقر من الناحية العملية إلى بعض مقومات الدولة، فإن الولايات المتحدة سوف تقدم له الموارد والإمكانيات التي يحتاج إليها وتحميه سياسياً وعسكرياً.[142]

أما الفريق الثاني فيرى أنصاره أن الولايات المتحدة لا تريد فصل الجنوب، وإنما تريد أن يكون السودان موحداً بأسس جديدة؛ لأن استقلال الجنوب من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وفي الوقت ذاته تصبح الدولة الشمالية بمنزلة قنبلة أيديولوجية تؤثر على الاستقرار السياسي شرقاً وغرباً.[143] ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه ليس من مصلحة شركات النفط الأمريكية تقسيم السودان؛ بسبب اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الشمال وامتداد حقول النفط بين الشمال والجنوب بشكل يؤدي إلى عرقلة نشاط هذه الشركات في حالة انفصال الجنوب. وفي هذا الإطار، يستبعد بعض أنصار هذا الاتجاه انفصال جنوب السودان.[144]

ويمكن القول، إن هناك عدة مشكلات تعترض تنفيذ اتفاق السلام الشامل على الوجه الأمثل، وإذا تم التغلب على تلك العقبات ومضى الطرفان قدماً في تنفيذ الاتفاق، ففي هذه الحالة يصبح مستقبل جنوب السودان مرهوناً بالدرجة الأولى بإرادة الجنوبيين عبر استفتاء تقرير المصير الذي من المقرر عقده في عام 2011. وأغلب الظن أن خيار

الانفصال هو الأقرب إلى التحقق في ظل الخبرة التاريخية السلبية بين الشمال والجنوب، والاختلافات العرقية واللغوية والدينية بين الإقليمين، وإصرار الحركة الشعبية على توسيع النطاق الجغرافي للجنوب ليشمل على سبيل المثال منطقة أبيي. كما تدل خبرة الشعوب على أن الأقاليم التي حصلت على حق تقرير المصير اختارت دائماً الانفصال. ومن غير المتصور أن تعارض الولايات المتحدة إرادة الجنوبيين إذا أرادوا الانفصال، وخاصة أنها وقفت إلى جانبهم وساندت الاتفاقات التي أعطتهم حق تقرير المصير.

الاستجابة الأمريكية للصراع في دارفور

اشتعل الصراع في دارفور في شباط/ فبراير 2003، ولقد تم تجاهله لمدة عام تقريباً، ثم بدأت الولايات المتحدة في استخدامه كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية لتقديم المزيد من التنازلات.[145] وكان تجاهل الولايات المتحدة، في بادئ الأمر، للصراع في دارفور، في أحد أبعاده، محاولة للحيلولة دون عرقلة سير المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.[146]

وقام كولن باول وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى دارفور في حزيران/ يونيو 2004، وفي أثناء الزيارة أكد باول أن الوضع في دارفور لا ينطبق عليه وصف الإبادة الجماعية، ورفض تشبيهه بأحداث الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994. وبعد فترة قصيرة تغيرت نظرة الإدارة الأمريكية إلى الصراع في دارفور؛ وذلك نتيجة لقرب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية والضغوط التي مارستها جماعات الضغط الداخلية على الإدارة الأمريكية. فقد مارس الأمريكيون من أصل أفريقي (الأفروأمريكان) ومنظماتهم المختلفة، وعلى رأسها الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين، ضغوطاً مختلفة على الإدارة الأمريكية للتعامل مع الوضع في دارفور باعتباره إبادة جماعية. كما طالبت منظمات اليمين المسيحي، في خطابات وجهتها إلى وزير الخارجية والرئيس الأمريكي، بأن تمارس الولايات المتحدة دوراً لوقف تدهور الأوضاع في دارفور، والنظر في إمكانية إرسال

وحدات عسكرية أمريكية إلى دارفور لوقف الإبادة الجماعية. وكان أعضاء اليمين المحافظ داخل الكونجرس الأمريكي أول من حاولوا لفت الانتباه إلى ما يجري في دارفور.[147]

كما حرض اللوبي الإسرائيلي الساسة الأمريكيين للضغط على الحكومة السودانية بحجة الوضع الإنساني المتدهور في دارفور، وطالب اللوبي الإسرائيلي مجلس الأمن الدولي بضرورة التدخل العسكري لإنقاذ الأفارقة من الإبادة الجماعية والظلم العربي المنظم الذي تقوده الحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد التابعة لها.[148] وكان هذا الدور الذي لعبته جماعات الضغط الداخلية الأمريكية في صراع دارفور شبيه إلى حد كبير بالدور الذي لعبته إزاء الصراع في جنوب السودان.

وأصدر الكونجرس الأمريكي قراراً في 23 تموز/ يوليو 2004 يصف الأوضاع في دارفور بالإبادة الجماعية، وحث القرار الرئيس الأمريكي بالعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح باستخدام قوة متعددة الجنسيات لحماية المدنيين وعمال الإغاثة في دارفور. وتقدمت الإدارة الأمريكية بمشروع قرار إلى مجلس الأمن ينص، بين أمور أخرى، على التهديد بفرض عقوبات اقتصادية على حكومة البشير إذا لم تقم خلال ثلاثين يوماً بنزع سلاح مليشيات الجنجويد، وتقديم بعض الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم في دارفور للمحاكمة، وبدء المفاوضات مع حركات التمرد، وفرض حظر على تسليح المليشيات. وبعد مداولات في مجلس الأمن الدولي تم تعديل المشروع الأمريكي وإسقاط التهديد بفرض عقوبات على السودان واستبدالها بتدابير سوف تتخذ ضد السودان بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم وفائه بالالتزامات السالفة الذكر. ووقفت خلف هذا التعديل سبع دول؛ هي الصين، وباكستان، وروسيا، والجزائر، وأنجولا، والفلبين، والبرازيل، رفضت فرض عقوبات على السودان، وطالبت بإعطاء حكومة الخرطوم المزيد من الوقت لتسوية الصراع. وصدر المشروع في شكله النهائي في صورة القرار رقم 1556 (2004) استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[149]

وأعلن القائم بأعمال السفير الأمريكي في السودان أن الصراع في دارفور يظل حجر عثرة في طريق تطبيع العلاقات بين واشنطن والخرطوم. وأشار المسؤول الأمريكي أن الطريقة التي تعاملت بها الحكومة السودانية مع الصراع في دارفور لا تشجع واشنطن على تطبيع العلاقات معها. وأشار في هذا الصدد إلى العمليات التي يقوم بها الجيش السوداني والدعم الذي تقدمه الحكومة السودانية للجنجويد.[150]

وقدم كولن باول قائمة للحكومة السودانية ضمت أربعة عشر مطلباً أمريكياً، وأعلن علي عثمان محمد طه، النائب الأول للرئيس السوداني آنذاك، أن الحكومة السودانية مستعدة لتنفيذ ثمانية مطالب فقط من القائمة الأمريكية، أهمها تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وسرعة منح التأشيرات لدخول ممثلي منظمات الإغاثة.[151]

وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر 2004 أكد كولن باول في كلمته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي أن ما يحدث في دارفور هو إبادة جماعية. وقدمت الإدارة الأمريكية مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يهدف إلى فرض عقوبات على صناعة النفط السودانية ما لم تكبح الحكومة جماح مليشيات الجنجويد. ولكن الصين هددت باستخدام حق النقض "الفيتو" ضد القرار بسبب مصالحها واستثماراتها الكبيرة في قطاع النفط السوداني، كما اعترضت الجزائر وباكستان على مشروع القرار. وفي ظل هذا الوضع، اضطر المبعوث الخاص للسلام في السودان جون دانفورث إلى اقتراح عدة تعديلات على مشروع القرار، بما في ذلك إسقاط البند الخاص بمطالبة الحكومة السودانية بوقف كل رحلات الطيران العسكرية فوق دارفور.[152]

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 1564 في 18 أيلول/ سبتمبر 2004، الذي دعا الحكومة السودانية لوضع حد للإفلات من العقاب من خلال تحديد هوية الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديمهم للعدالة، بما في ذلك أفراد قوات الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد، وأن تتخذ الحكومة جميع الخطوات اللازمة لوقف العنف. وطالب القرار الحكومة السودانية بأن تقدم إلى بعثة

الاتحاد الأفريقي قائمة بأسماء أفراد مليشيات الجنجويد الذين تم نزع سلاحهم والأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب انتهاكهم حقوق الإنسان. وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية في دارفور أم لا، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات من أجل محاسبتهم. ونص القرار على أنه في حال عدم امتثال الحكومة لهذا القرار وللقرار 1556، فإن المجلس سوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي السوداني وعلى الحكومة السودانية.[153]

وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن، قام الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 بتعيين لجنة تحقيق دولية من خمسة أعضاء، وطلب من اللجنة أن تقدم تقريراً عن نتائج تحقيقاتها في غضون ثلاثة أشهر. وأجرت اللجنة طوال فترة ولايتها حواراً منتظماً مع الحكومة السودانية في جنيف وفي السودان، حيث زارت اللجنة السودان مرتين في الفترة 7-21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وفي الفترة 9-16 كانون الثاني/ يناير 2005. وفي 25 كانون الثاني/ يناير 2005 قدمت اللجنة تقريراً كاملاً عن نتائج تحقيقاتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأشار التقرير إلى مسؤولية الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد وحركتي التمرد، حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووصف التقرير هذه الانتهاكات بأنها تشكل جرائم ضد الإنسانية. وأكد التقرير أن حكومة السودان لم تتبع سياسة الإبادة الجماعية في دارفور، ولكن ذلك لا ينفي تورطها في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في الإقليم. وأشار التقرير إلى قائمة بأسماء أشخاص يشتبه في تورطهم في الجرائم التي وقعت في دارفور، وأوصى التقرير بتسليم هذه القائمة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما أوصى التقرير بأن يحيل مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.[154]

وتقدمت فرنسا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو انتهاك حقوق الإنسان. وتحفظت الولايات المتحدة على المشروع، مما دفع فرنسا إلى الموافقة على استثناء الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة، وبالتالي سمحت الولايات المتحدة بإصدار القرار رقم 1593،[155] والذي صدر في 31 آذار/ مارس 2005، ونص، بين أمور أخرى، على إحالة الوضع القائم في دارفور منذ أول تموز/ يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الدولية، وأن تتعاون الحكومة السودانية وكافة أطراف الصراع في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام.[156] وأدى هذا القرار إلى تقويض جهود تسوية الصراع في دارفور من خلال تهديد بعض القيادات الحكومية بالمثول أمام المحكمة الدولية، وفي الوقت ذاته رفعت المعارضة في دارفور سقف مطالبها السياسية.

وأعلن كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في أواخر عام 2005 أن دارفور أصبحت في حالة فوضى، وأن بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور (AMIS) أصبحت عاجزة عن تنفيذ مهامها وتعرضت لهجمات مختلفة. وكان من ضمن التحديات التي واجهت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور اعتمادها على التمويل الخارجي بشكل أساسي، وخاصة بعد قيام الولايات المتحدة بإلغاء أو سحب 50 مليون دولار كانت قد تعهدت بتقديمها للبعثة.[157]

وبدأت الولايات المتحدة، وبعض القوى الغربية الأخرى، منذ بداية عام 2006 تثير فكرة نشر قوات دولية في دارفور بدلاً من قوات الاتحاد الأفريقي التي باتت عاجزة عن القيام بمهامها بسبب المعوقات الأمنية واللوجستية التي واجهتها. وفي 12 كانون الثاني/ يناير من العام ذاته وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من حيث المبدأ على إحلال قوات دولية في دارفور محل قوات الاتحاد الأفريقي. وفي اجتماع المجلس الذي عُقد على مستوى وزراء الخارجية في 10 آذار/ مارس من العام ذاته، تم التأكيد على موافقة المجلس نقل ولاية بعثة حفظ السلم في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم

المتحدة. وقرر المجلس إعطاء الحكومة السودانية مهلة مقدارها ستة أشهر قبيل نقل ولاية البعثة للأمم المتحدة، وبالتالي تم تمديد تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وعبّرت الحكومة السودانية عن رفضها بشدة إحلال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة محل القوات التابعة للاتحاد الأفريقي.[158]

وعلى صعيد جهود تسوية الصراع في دارفور، شارك روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية وجينداي فرازر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في المراحل الأخيرة من الجولة السابعة من مفاوضات أبوجا لإحلال السلام في دارفور، والتي أسفرت في نهاية المطاف عن توقيع اتفاق سلام دارفور في الخامس من أيار/ مايو 2006 بين الحكومة السودانية وفصيل منّي أركو ميناوي من حركة تحرير السودان.[159] وفي أعقاب توقيع اتفاق سلام دارفور، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً وصف الاتفاق بأنه إنجاز مهم من أجل السلام في دارفور، وأنه اتفاق عادل يعالج التهميش الذي عانت منه دارفور لفترة طويلة، ويرسم طريقاً نحو سلام دائم لضحايا الأزمة في دارفور.[160] وكان تأييد الإدارة الأمريكية لاتفاق سلام دارفور، في أحد أبعاده، محاولة لتهيئة المناخ المناسب لنشر قوات دولية في دارفور.

واستطاعت الولايات المتحدة في 16 أيار/ مايو 2006 إصدار القرار رقم 1679، الذي دعا إلى نشر بعثة تقييم فنية مشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في غضون أسبوع من صدور القرار، وذلك من أجل تسريع انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة. وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم توصيات للمجلس في غضون أسبوع من عودة بعثة التقييم بشأن جميع الجوانب المهمة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور؛ بما في ذلك هيكل القوة، والاحتياجات الإضافية للقوة، والدول التي من المحتمل أن تساهم بقوات، إضافة إلى تقييم مالي مفصَّل لتكاليف البعثة.[161]

وتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا في أواخر آب/ أغسطس 2006 بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يدعو إلى نشر قوات حفظ سلام دولية في دارفور تحل محل

قوات الاتحاد الأفريقي، وفي أثناء مناقشة المشروع داخل مجلس الأمن أرسل الرئيس الأمريكي رسالة إلى نظيره السوداني في 29 آب/ أغسطس من العام ذاته نقلتها جينداي فرازر، حثه خلالها على الموافقة على نشر قوات دولية في دارفور باعتبار ذلك خطوة جوهرية لتنفيذ اتفاق سلام دارفور، إلا أن الحكومة السودانية ظلت تصر على رفض نشر قوات أممية في دارفور.[162]

وبالرغم من رفض الحكومة السودانية نشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1706 في 31 آب/ أغسطس 2006. ونص القرار الذي استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بين أمور أخرى، على تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى 17300 جندي و 3300 فرد من الشرطة المدنية، إضافة إلى ست عشرة وحدة من وحدات الشرطة المشكلة. وحدد القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق سلام دارفور واتفاق نجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وكذلك العمل على تيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور. ودعا القرار الحكومة السودانية إلى الموافقة على نشر بعثة الأمم المتحدة في دارفور، كما دعا الدول الأعضاء إلى توفير القدرات اللازمة لنشر البعثة بأقصى سرعة.[163] ورفضت الحكومة السودانية القرار وظلت ترفض نشر قوات دولية في دارفور.

وأصدر الكونجرس الأمريكي في أيلول/ سبتمبر 2006 قانون المحاسبة والسلام في دارفور Darfur Peace and Accountability Act، ووقعه الرئيس الأمريكي في 14 تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته. ويدعو القانون إلى تجميد أصول الأشخاص المتورطين في أعمال العنف والقتل التي وقعت في دارفور وحرمانهم من دخول الولايات المتحدة، ويشجع القانون الإدارة الأمريكية على حرمان الحكومة السودانية من الحصول على عائدات النفط، ويطالب بالإبقاء على العقوبات المفروضة على السودان منذ عام 1997.[164]

وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، عُقدت في أديس أبابا مباحثات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية حول الوضع في دارفور، وتم الاتفاق على نشر بعثة مختلطة Hybrid في دارفور تقدم لها الأمم المتحدة هياكل الدعم والقيادة والسيطرة. وفي 12 حزيران/ يونيو 2007 أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مباحثات رفيعة المستوى مع الحكومة السودانية حول البعثة المختلطة في دارفور، وأعلنت الحكومة السودانية تأييدها نشر هذه البعثة. وقرر مجلس الأمن الدولي أن تنشأ لفترة انتقالية مدتها 12 شهراً بعثة مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي UNAMID)، وأن تتكون البعثة من 19555 من الأفراد العسكريين، بما فيهم 360 مراقباً عسكرياً وضابط اتصال، وعناصر ملائمة من المدنيين تشمل 3772 من أفراد الشرطة، و19 وحدة شرطة مشكلة تتكون كل منها من عدد يصل إلى 140 فرداً. ودعا القرار إلى انتقال السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007.[165]

وكانت هناك مجموعة من العقبات تواجه نشر القوات المختلطة الأممية-الأفريقية في دارفور؛ منها إعلان الحكومة السودانية غير مرة أنه لا توجد حاجة إلى قوات غير أفريقية في دارفور، وكذلك نقص التمويل. ولقد خصصت الموازنة الرئاسية الأمريكية لعام 2008 حوالي 725 مليون دولار لصالح بعثة حفظ السلم في دارفور.[166] وكانت هناك عقبات أخرى تتعلق بالسلطة التي تمارسها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال القيادة والسيطرة، وكيفية ممارسة هذه السلطة، وكذلك ماهية العلاقة، الشكلية والوظيفية، بين قوات الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الأفريقي في دارفور.[167]

ولقد أدى الضغط الأمريكي المستمر على الحكومة السودانية والإصرار على نشر قوات دولية في دارفور إلى مغالاة المتمردين في مطالبهم والاستمرار في رفض التوقيع على اتفاق سلام دارفور. ورغم نشر القوات المختلطة في دارفور فإن ذلك لم يؤدِّ إلى إنهاء الصراع؛ لأن إنهاء الصراع يتطلب ممارسة ضغوط على حركات التمرد في دارفور لوقف

القتال المسلح والبدء في حوار بناء مع الحكومة يؤدي في النهاية إلى الوصول إلى صيغة توافقية جديدة من شأنها تسوية وإنهاء الصراع في دارفور.

واستكمالاً لسلسلة الضغوط الدولية على السودان، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، في 14 تموز/ يوليو 2008 طلباً للمحكمة لكي تُصدر أمر توقيف للرئيس السوداني عمر البشير، متهماً إياه بالتورط في أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور.[168] ولقد تعرض طلب أوكامبو لانتقادات عديدة داخل السودان وخارجه، ولاسيما أن الصبغة السياسية للطلب كانت غالبة على الصبغة القانونية.

وقبيل تقديم المدعي العام للمحكمة الدولية طلب التوقيف، صدرت معلومات من جهات رسمية أمريكية تؤكد أن المدعي العام للمحكمة بصدد تقديم طلب لإصدار أمر توقيف بحق البشير. وبعد تقديم أوكامبو لطلب التوقيف أكدت بعض المصادر أن الولايات المتحدة أعلنت أنها سوف تساعد المحكمة - رغم أنها ليست عضواً فيها- وتمدها بالمعلومات التي تؤكد تورط البشير في التهم المنسوبة إليه في تقرير أوكامبو.[169]

ولعل الولايات المتحدة كانت اليد الخفية وراء طلب التوقيف الذي قدمه أوكامبو، وحتى إذا لم تكن كذلك فإنها لم تعلن حتى رفضها لهذا الطلب رغم أنه لا يخفى تأثيره السلبي على مجمل الأوضاع في السودان وعلى مستقبل تسوية الصراع في دارفور على وجه الخصوص. وكان بإمكان الولايات المتحدة التحرك عبر مجلس الأمن لتعليق طلب التوقيف، حيث يتمتع مجلس الأمن الدولي وفقاً للمادة 16 من ميثاق روما بسلطة تعليق أية محاكمات أو ملاحقات لفترة أولية مقدارها ستة أشهر قابلة للتجديد. ولكن الولايات ساندت طلب التوقيف، وأدى ذلك في النهاية إلى إصدار المحكمة مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير في الرابع من آذار/ مارس 2009، وطالبت المحكمة الدول الأعضاء فيها وغير الأعضاء بالتعاون للقبض على البشير وتقديمه للمحاكمة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في أثناء النزاع في دارفور.

وبعد انتهاء ولاية جورج دبليو بوش وتولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة، أثيرت توقعات حول ممارسة إدارة أوباما سياسة مرنة جديدة تجاه الحكومة السودانية تقوم على الحوار الدبلوماسي الهادئ، ورغم هذه التوقعات أعلنت بعض الحركات المسلحة في دارفور تفاؤلها ورغبتها في التعاون مع الإدارة الأمريكية الجديدة. وقام أوباما بتعيين الجنرال المتقاعد سكوت جريشن مبعوثاً خاصاً جديداً للسودان.

ورغم وجود اتجاه متفائل بالإدارة الأمريكية الجديدة، فإن هناك اتجاهاً آخر يتوقع أن تستمر إدارة باراك أوباما في ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة السودانية في الفترة القادمة، ومن الأوراق التي قد تستخدمها الإدارة الأمريكية في هذا الصدد المذكرة التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق البشير، فتحت شعار تطبيق العدالة الدولية تستطيع الإدارة الأمريكية تصعيد ضغوطها على الرئيس السوداني وغيره من المسؤولين السودانيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في دارفور. ويعتبر استمرار الصراع في دارفور وتردي الأوضاع الإنسانية وعدم التوصل إلى اتفاق شامل مع حركات التمرد أحد الدروب التي يمكن أن تسلكها الإدارة الأمريكية لتوجيه المزيد من الانتقادات وفرض العقوبات على الحكومة السودانية. وقد تلجأ الإدارة الأمريكية في بعض الأحيان إلى استخدام وسائل الترغيب، مع عدم تخليها عن الترهيب، كوسيلة لدفع الحكومة السودانية لاتخاذ خطوة إيجابية في المسار الذي تريده الولايات المتحدة، ولعل دعوة المبعوث الأمريكي للسودان سكوت جريشن إلى إخراج السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب تُعد خطوة في هذا الاتجاه.

وفي حقيقة الأمر، من المبكر جداً الحكم على الإدارة الأمريكية الجديدة وعلى سياساتها تجاه السودان في الفترة المقبلة، وبالتالي من الصعوبة الانضمام إلى صفوف المتفائلين أو المتشائمين، ولاسيما أن ملامح السياسة الأمريكية تجاه السودان لم تتضح بعد.

الخاتمة

تناولت الدراسة الأنماط المختلفة للصراعات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة، وحاولت رصد وتحليل الاستجابة الأمريكية لتلك الصراعات. وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى عدد من الخلاصات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً، رغم اختلاف طبيعة الأطراف المتصارعة في الصراعات الداخلية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي خلال الفترة محل الدراسة، فإن جوهر الصراع وسببه الرئيسي يكاد يكون واحداً، وهو الرغبة في السيطرة على السلطة والثروة وإزالة التهميش السياسي والاقتصادي.

ثانياً، تبيّن من دراسة الصراع في رواندا وبوروندي وأثيوبيا أنه في الحالات الثلاث كانت هناك أسباب مختلفة للصراع تقاطعت تلك الأسباب مع الاختلافات العرقية والدينية واللغوية مما أدى إلى زيادة كثافة الصراع حتى وصل في بعض الأحيان إلى درجة الإبادة الجماعية، كما حدث في رواندا عام 1994 وفي بوروندي نسبياً بالتوازي مع الأحداث التي شهدتها رواندا. وتبيّن من الدراسة أن الصراعات ذات الطابع الإثني كانت أكثر أنماط الصراع الداخلي حدة في منطقة القرن الأفريقي، ويؤكد ذلك ارتفاع عدد القتلى واللاجئين والنازحين المترتبة عليها.

ثالثاً، بالرغم من أن الصومال من أكثر دول القارة الأفريقية تجانساً فإنه شهد - ولايزال يشهد - صراعاً قبلياً وعشائرياً حاداً، وترتب على هذا الصراع وصول الصومال إلى مرحلة لم تعرفها غالبية الدول التي شهدت صراعات داخلية وهي مرحلة فشل الدولة، حيث تفككت كافة المؤسسات الحكومية في الدولة قرابة عقد من الزمان (1991-2000)، وكانت السمة الغالبة هي الفوضى وغياب الاستقرار وشيوع أعمال العنف. كما أن الحكومات الانتقالية المشكّلة (حكومة صلاد حسن، وعبدالله يوسف، وشريف شيخ

أحمد) اتسمت بالضعف وعدم القدرة على فرض حالة من الاستقرار والأمن داخل الصومال، وكأن تحقيق هذا الأمر بات حلماً بعيد المنال، وأبعد منه فكرة إعادة إحياء الصومال الكبير.

رابعاً، تكمن خطورة الصراع بين الشمال والجنوب في كل من السودان وأوغندا في إمكانية حدوث انقسام داخل الدولة، وخاصة إذا حصل أحد الأقاليم على حق تقرير مصيره، ولعل انفصال جنوب السودان أصبح أحد الاحتمالات الممكنة بعد حصوله على حق تقرير مصيره وفقاً لاتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في 9 كانون الثاني/ يناير 2005، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات تنتهي في عام 2011.

خامساً، إن المناطق المتنازع عليها بين أثيوبيا وإريتريا مناطق فقيرة قاحلة لا تستحق جولات الحرب الثلاث التي نشبت بين الجانبين، ولا تستحق كذلك استمرار الصراع حتى الوقت الراهن. ومن ثم، فإن هناك أسباباً أخرى تكمن خلف الصراع الأثيوبي الإريتري لعل من بينها رغبة أثيوبيا في إيجاد منفذ على البحر الأحمر، ورغبة القادة في البلدين في التغلب على الأوضاع الداخلية وصرف الأنظار نحو الصراع الحدودي بدلاً من مواجهة المطالبات بالإصلاحات السياسية الداخلية، إضافة إلى اختلاف التوجهات السياسية بين الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا والجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية – الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا سابقاً – وخاصة في ظل العداء التاريخي بين البلدين.

سادساً، إن الصراع بين السودان ودول الجوار كان ناتجاً في أغلب الأحيان عن مخاوف دول الجوار السوداني من التوجه الإسلامي للنظام الحاكم في السودان ورغبته في تصدير المشروع الإسلامي ونشره في دول الجوار، إضافة إلى تشجيع بعض الأطراف الخارجية لدول الجوار وحثها على دعم المعارضة وحركات التمرد في السودان، وبالتالي قام السودان بدوره بدعم حركات التمرد فيها. ولاشك في أن توتر العلاقات بين السودان وبين عدد من دول الجوار أثر سلبياً على الوضع الداخلي في السودان وفي تلك الدول على

حد سواء؛ ومن ثم تبرز حقيقة الارتباط الهيكلي بين البعد الإقليمي والبعد الداخلي عند دراسة الصراعات الداخلية في منطقة القرن الأفريقي.

سابعاً، أدت أوضاع عدم الاستقرار السياسي داخل منطقة القرن الأفريقي إلى تعرض المصالح الأمريكية في المنطقة إلى تهديدات مختلفة، وكان تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في آب/ أغسطس 1998 دليلاً على وجود مخاطر حقيقية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 تأكدت الولايات المتحدة أن التهديدات لم تعد مقتصرة فقط على المصالح الأمريكية في الخارج، بل وصلت إلى داخل الأراضي الأمريكية، ولذلك عملت الولايات المتحدة في إطار حملتها لمواجهة الإرهاب على إنشاء قاعدة أمريكية جديدة داخل منطقة القرن الأفريقي، واتخذت هذه القاعدة من جيبوتي مقراً لها. وأكدت الولايات المتحدة مركزية منطقة القرن الأفريقي في السياسات الرامية إلى مواجهة الإرهاب، وطرحت مبادرات مختلفة لتحفيز دول المنطقة وحثها على التعاون معها في محاربة الإرهاب. ويبدو أن محاربة الإرهاب ما هي إلا ذريعة لوجود الولايات المتحدة داخل المنطقة، ومن المتوقع أن تظل القوات الأمريكية في المنطقة إلى أمد غير معلوم، وخاصة بعد إنشاء الولايات المتحدة قيادة مركزية موحدة لأفريقيا "أفريكوم".

ثامناً، إن اكتشاف النفط داخل منطقة القرن الأفريقي، وخاصة في السودان، أضفى على المنطقة مزيداً من الاهتمام الأمريكي، حيث تستورد الولايات المتحدة حوالي 16٪ من جملة وارداتها من النفط من أفريقيا جنوب الصحراء، ومن المتوقع وصول هذه النسبة إلى 25٪ بحلول عام 2015. وفيما يتعلق بالتجارة بين الولايات المتحدة ودول القرن الأفريقي، يلاحَظ بصفة عامة تدني قيمة الصادرات والواردات الأمريكية من المنطقة، إلا أن الصادرات الأمريكية إلى المنطقة تفوق بكثير حجم الواردات الأمريكية منها، وذلك على خلاف أفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، وهذا يعني أن منطقة القرن الأفريقي تعد سوقاً للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدراً للمواد الخام والمنتجات ذات الطلب

الأمريكي. ويمكن القول إن المحددات الاقتصادية احتلت مكانة متقدمة في عهد بيل كلينتون، وخاصة بعد رفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات.

تاسعاً، تحاول المنظمات الإقليمية الفرعية التي نشأت داخل منطقة القرن الأفريقي القيام بأدوار سياسية وعدم الاقتصار على الجوانب الاقتصادية، بل غلب الطابع السياسي على عمل بعض هذه المنظمات مثلما هو الحال في منظمة الإيجاد والكوميسا، واتجهت الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى إلى النفاذ إلى تلك المنظمات وتوجيهها على النحو الذي يخدم المصالح الأمريكية، حيث قامت على سبيل المثال بالانضمام إلى عضوية منتدى شركاء الإيجاد، واستطاعت من خلال عضويتها في هذا المنتدى التأثير على عمل الإيجاد في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بدورها في تسوية الصراعات التي شهدتها المنطقة.

عاشراً، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت بنية النظام الدولي، حيث أصبحت الولايات المتحدة تتميز بتفوق نسبي على غيرها من القوى الدولية في عدة مجالات سياسية، وعسكرية، وتكنولوجية، واقتصادية، وغيرها. وبات النظام الدولي أشبه بالأحادية القطبية، وصارت الولايات المتحدة تتميز بحرية حركة داخل منطقة القرن الأفريقي مقارنة بفترة الحرب الباردة، التي التزمت خلالها بردع واحتواء النفوذ والمد الشيوعي في المنطقة. وفي المقابل، بدأت الولايات المتحدة تشهد منافسة اقتصادية بالأساس داخل منطقة القرن الأفريقي من جانب بعض القوى الدولية مثل الصين والاتحاد الأوربي. إلا أنه يتعين على الولايات المتحدة – فيما يبدو – البحث عن صيغ جديدة للتعاون مع الأطراف الدولية المختلفة للحيلولة دون ازدياد حدة المنافسة الاقتصادية بينها وبين تلك القوى، ولمواجهة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد الدول كافة بما فيها الولايات المتحدة.

حادي عشر، جاءت استجابة الولايات المتحدة للأوضاع السائدة على مستوى منطقة القرن الأفريقي ككل في صورة طرح مجموعة من المبادرات ومحاولة تنفيذها، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون مبادرة القرن الأفريقي الكبير،

وكانت تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: تحسين حالة الأمن الغذائي في المنطقة، وزيادة قدراتها في مجال منع وإدارة وحل الصراعات. وبرغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة، سواء في عهد كلينتون أو في عهد بوش الابن، لتحقيق هذين الهدفين، فإن بعض دول المنطقة مازال يعاني مشكلة أمن غذائي حادة، وخاصة في القسم الشرقي من القرن الأفريقي – كينيا والصومال وأثيوبيا والسودان، وبخاصة دارفور – وذلك بسبب استمرار الجفاف والصراعات الداخلية. ومازال الكثير من دول المنطقة يعاني من جراء الصراع الداخلي – السودان والصومال وأوغندا – إضافة إلى استمرار الصراع الأثيوبي الإريتري، وهذا يعني أن الأهداف المعلنة لمبادرة القرن الأفريقي الكبير لم يتحقق منها الكثير على أرض الواقع. وفيما يتعلق بالمبادرات الأخرى التي طرحتها الولايات المتحدة في عهدَيْ كلينتون وبوش الابن، فإنها تتصل بمجالات وميادين مختلفة، ومع ذلك فهي لا تتناسب مع احتياجات القارة الأفريقية ولا مع المكانة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في النظام الدولي، وهي في مجملها تعكس اهتمام الولايات المتحدة بالأعراض دون معالجة جوهر الأسباب الهيكلية للمشكلات المختلفة التي تعانيها منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة والقارة الأفريقية بصفة عامة.

ثاني عشر، إن نمط الصراع لم يكن في حد ذاته عنصراً فارقاً في تحديد شكل الاستجابة الأمريكية. وكانت هناك أشكال مختلفة للاستجابة الأمريكية للصراعات التي شهدتها المنطقة؛ ففي الصراع في رواندا وبوروندي اتبعت الولايات المتحدة نهج الامتناع عن التدخل، وفي صراعات أخرى مالت الولايات المتحدة إلى مساندة أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، ومن ذلك غضها الطرف عن الممارسات السلبية التي مارسها نظام مليس زيناوي ونظام يوري موسيفيني ضد حركات المعارضة الداخلية، بل إنها في بعض الأحيان أشادت بهذه النظم القسرية وقدمت لها مساعدات مختلفة، وفي المقابل وضعت بعض الحركات المعارضة مثل جيش الرب للمقاومة ضمن الجماعات الإرهابية، وعملت على تقديم قادتها للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ومن أنماط الاستجابة الأمريكية لصراعات المنطقة التدخل القسري؛ مثل قيامها بفرض سلسلة ممتدة من الضغوط على النظام الحاكم في السودان وفي المقابل قدمت مساعدات مختلفة للدول المجاورة للسودان واعتبرتها دول المواجهة للنظام السوداني -إريتريا وأثيوبيا وأوغندا- وبالطبع وصل جزء من هذه المساعدات إلى المتمردين الجنوبيين بقيادة الراحل جون قرنق. وكذلك التدخل العسكري، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ويدخل ضمن هذا النمط إرسال قوات عسكرية أمريكية تحت مظلة الأمم المتحدة للصومال في أواخر عام 1992، أو كذلك قيام القوات الأمريكية بشكل منفرد بتوجيه ضربات ضد بعض الأهداف داخل دول المنطقة، كما حدث لمصنع الشفاء في السودان عام 1998، وضد الصومال في كانون الثاني/ يناير 2007 وفي أيار/ مايو 2008. ولم تكن القوات الأمريكية محايدة، بل انحازت بشكل صريح لصالح أحد الأطراف المتصارعة، مما أدى إلى فشل هذا النمط من أنماط الاستجابة في تحقيق أهدافه رغم ارتفاع تكاليفه. كما يدخل ضمن هذا النمط أيضاً استعانة الولايات المتحدة بأثيوبيا لتتدخل في الصومال نيابة عنها لمحاربة اتحاد المحاكم الإسلامية، وبالطبع فشل هذا المسلك الأمريكي هو الآخر في تحقيق أهدافه.

ثالث عشر، ظهرت اختلافات بين الإدارتين، الديمقراطية ممثلة بفترتي كلينتون والجمهورية ممثلة بفترتي بوش، في التعامل مع بعض صراعات منطقة القرن الأفريقي؛ ففي الصراع الأثيوبي الإريتري، الذي اعتبرته الدراسة نموذجاً للصراع الدولي في المنطقة، بدا أن إدارة كلينتون تعاملت بقدر من الحيادية مع الصراع وحاولت تسويته بأسرع قدر ممكن، وكانت بمنزلة القوة الدافعة الخفية لاتفاق سلام الجزائر الذي وقعه الطرفان في الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2000. في حين أن إدارة جورج بوش الابن انحازت بشكل واضح لصالح أثيوبيا على حساب إريتريا، وهو التوجه الذي جاء في سياق توطيد العلاقات الأمريكية الإثيوبية والتراجع الملحوظ للعلاقات الأمريكية الإريترية. ومن المحتمل في ظل استمرار الانحياز الأمريكي لصالح أثيوبيا استمرار الأخيرة في رفض قرار لجنة الحدود، وبالتالي يصبح من المحتمل بدء موجة جديدة من الصراع المسلح بين الجانبين.

أما فيما يتعلق بالاستجابة الأمريكية للصراع في السودان، باعتباره نموذجاً للصراعات الداخلية في المنطقة، فقد ظهر أن الولايات المتحدة تبنت في عهد كلينتون سياسة تقوم على عزل واحتواء النظام الحاكم في السودان ومحاولة إسقاطه، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة الدعم للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ولدول الجوار، كما عملت على فرض عقوبات فردية ودولية، من خلال مجلس الأمن الدولي، ضد السودان. وبرغم قسوة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ضد السودان طوال عهد كلينتون، فإنها فشلت في إسقاط النظام الحاكم في السودان، أو تسوية الصراع بين الشمال والجنوب، أو إحكام العزلة الإقليمية والدولية على السودان. وبعد تولي جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة انتهج سياسة جديدة إزاء السودان تعتمد على الحوار والتفاوض، مع عدم التخلي عن استخدام العقوبات ضد النظام الحاكم. وكانت هذه السياسة التي انتهجها بوش نتيجة للضغوط التي مارستها جماعات الضغط الداخلية على الإدارة الأمريكية، وخاصة لوبي شركات النفط الأمريكية التي بدأت تتوجه أنظارها صوب النفط السوداني، وبات لديها رغبة في إقامة حلقة أو شبكة أفريقية تضم السودان وتشاد ونيجيريا وخليج غينيا وأنجولا، وتستطيع عن طريق هذه الدول تصدير النفط الأفريقي مباشرة إلى الولايات المتحدة عبر المحيط الأطلسي.

وكانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 والتعاون الذي أبداه النظام السوداني في مواجهة الإرهاب سبباً في تحقيق تحسن نسبي في العلاقات الأمريكية السودانية. وساندت إدارة بوش بقوة الجهود التي بذلتها منظمة الإيجاد لتسوية الصراع في السودان، وشارك بعض المسؤولين الأمريكيين مثل جون دانفورث وتشارلز سنايدر في صياغة بعض البروتوكولات التي طرحتها الإيجاد على طرفي الصراع - الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - وفي ظل الضغوط الأمريكية المتواصلة اضطرت الحكومة السودانية إلى قبول مجموعة من البروتوكولات شكلت جميعها اتفاق السلام الشامل الذي وقعته الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من كانون الثاني/ يناير 2005.

وبرغم رضوخ الحكومة السودانية للضغوط الأمريكية وتوقيعها اتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية، فإن الولايات المتحدة سرعان ما اتخذت من الصراع في دارفور وسيلة جديدة لممارسة المزيد من الضغوط على النظام الحاكم في السودان، واستطاعت الولايات المتحدة خلال فترة زمنية قصيرة تدويل الصراع في دارفور، وظلت تصر على نشر قوات دولية في الإقليم على عكس رغبة الحكومة السودانية، والتي بات مسؤولون فيها مهددين بالتعرض للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية، وعلى رأسهم الرئيس عمر البشير بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه في الرابع من آذار/ مارس 2009.

وتوحي الاستجابة الأمريكية لصراعات السودان بأن الولايات المتحدة لا تريد فصل جنوب السودان في دولة مستقلة كما يرى كثير من الباحثين، ولكنها تريد السيطرة على السودان بصفة عامة وتقسيمه من الناحية الفعلية إلى عدة أقاليم تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، وتكون من الناحية الشكلية دولة واحدة بنظام ضعيف لا يمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولكن إذا اختار الجنوبيون الانفصال عن شمال السودان في الاستفتاء المزمع عقده في كانون الثاني/ يناير 2011، فلن تعارض الولايات المتحدة رغبة الجنوبيين ولن ترفع يدها عن شمال السودان وستظل تعمل دائماً من أجل إحكام سيطرتها عليه.

ومجمل القول، في ضوء الخلاصات السالفة الذكر، أن الفرضيات التي طرحتها الدراسة في مقدمتها قد ثبت صحتها، مع الأخذ في الاعتبار أن النهج الواقعي الذي يركز على زيادة القدرات العسكرية للولايات المتحدة، لم يؤدِّ – ولن يؤدي فيما يظهر – إلى زيادة تأمين المصالح الأمريكية، بل الأمر الأكثر أهمية من زيادة القدرات العسكرية هو قيام الولايات المتحدة بجهود وساطة حقيقية تهدف إلى تسوية الصراعات القائمة، سواء في منطقة القرن الأفريقي أو في غيرها من المناطق، والمساهمة في إعادة إعمار ما شهدته هذه المناطق من خراب واسع النطاق إبان فترات الصراع، ومن ثم تكون الولايات المتحدة قد عالجت المرض وليس العرض.

بقي أن نشير أخيراً إلى تسلم باراك أوباما، الديمقراطي ذي الأصول الأفريقية، رئاسة الولايات المتحدة في إثر فوزه بالانتخابات الرئاسية التي جرت في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. فقد ورثت إدارة أوباما تحديات عديدة داخلية وخارجية خلّفتها الإدارة السابقة؛ مثل الأزمة المالية العالمية، وتراجع الاقتصاد الأمريكي، والتهديدات الإرهابية، والتغيرات المناخية، والهجرة غير المشروعة، والصراع في أفغانستان والعراق، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وغيرها. وبات يتعين على إدارة أوباما التعامل المباشر مع كل هذه التحديات.

وبالرغم من أن أوباما طرح الحاجة إلى تقليل الاعتماد على القوة العسكرية وزيادة الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والمعونات الخارجية من أجل دفع الدول الأخرى للحفاظ على المصالح الأمريكية، إلا أنه بعد توليه مقاليد السلطة أدرك أن هناك صعوبات عديدة تعترض تنفيذ وعوده الانتخابية، واستجابة للضغوط التي تعرض لها منذ الأشهر الأولى قرر زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، وكذلك عدم نشر بعض الوثائق والصور المتعلقة بممارسات الإدارة الأمريكية السابقة في العراق بدعوى أنها تضر بالأمن القومي الأمريكي، وواجه قراره الخاص بإغلاق معتقل جوانتانامو المزيد من الانتقادات من جانب الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء. وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بمقدار التغيير الذي سوف يُحدثه أوباما في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام.

وعلى صعيد منطقة القرن الأفريقي، يمكن القول إنه من المتوقع استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة لفترة زمنية مقبلة يصعب التنبؤ بمداها، خاصة في ظل عدم وجود تسوية سلمية لكثير من الصراعات التي تشهدها المنطقة، وفي ظل عدم التزام أطراف الصراعات التي تمت تسويتها بالفعل بتنفيذ كافة بنود التسوية، ومن المحتمل أن تشهد بعض هذه الصراعات موجات جديدة من التصعيد.

ومن المتوقع أن تقوم الإدارة الأمريكية الجديدة بدعم بعض دول المنطقة (مثل أثيوبيا وكينيا وربما أوغندا) لكي تقوم بدور إقليمي أكثر فاعلية يخدم المصالح الأمريكية في

المنطقة، حتى وإن كان ذلك على حساب بعض دول المنطقة مثل إريتريا والصومال والسودان. ومن المتوقع أن تتخذ الأطراف التي تحظى بدعم أمريكي من المنظمات الإقليمية الفرعية، مثل منظمة الإيجاد، محوراً لتفعيل دورها استناداً إلى الدعم الأمريكي لتلك المنظمات.

وإلى جانب دعم قوى إقليمية داخل منطقة القرن الأفريقي، قد تلجأ الإدارة الأمريكية - إن لزم الأمر - إلى التدخل المباشر لحماية مصالحها في المنطقة، وذلك من خلال توجيه بعض الضربات العسكرية الوقائية إلى الجماعات التي ترى الإدارة الأمريكية أنها تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالطبع فإن وجود القاعدة الأمريكية في جيبوتي وبدء عمل "الأفريكوم" سوف يساعد في تنفيذ هذه المهام.

وأخيرا، فإن الإخفاقات المتتالية للسياسة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي، والتي من بينها الفشل في منع وقوع الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي، وكذلك فشل التدخل العسكري الأمريكي في الصومال بعد انهيار نظام سياد بري، ثم التقديرات الأمريكية الخاطئة التي ترتب عليها دعم تحالف أمراء الحرب الصوماليين، وكذلك دعم التدخل الإثيوبي في الصومال، وكذلك دعم النظام الأثيوبي وغض الطرف عن ممارساته الداخلية السلبية، إلى جانب عدم احترامه قرار لجنة الحدود الأثيوبية الإريترية، وهو ما ترتب عليه استمرار الصراع الأثيوبي الإريتري، كل هذه الإخفاقات الأمريكية وغيرها على مدار الفترة الزمنية محل الدراسة توحي بأن منطقة القرن الأفريقي من المحتمل أن تظل بؤرة مشتعلة لفترة زمنية مقبلة، وهو ما يؤثر سلبياً على الأمن القومي العربي؛ فالمنطقة تشتمل على عدد من الدول العربية وتعد مجالاً حيوياً لعدد من الدول العربية الأخرى، فضلاً عن تداخلها مع بعض المناطق الاستراتيجية المهمة التي تؤثر في الأمن القومي العربي، القُطري والجماعي.

وبالتالي، فإن الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي تتطلب دوراً عربياً فاعلاً يأخذ على عاتقه مسؤولية المبادرة إلى تعزيز الاستقرار وتحسين الأوضاع في المنطقة، مستفيداً في ذلك من

الخبرات السلبية السابقة للدور الأمريكي في المنطقة. ولعل ما تقوم به دولة قطر في الوقت الراهن، من دور يستند إلى دبلوماسية الوساطة المقرونة بوعود الدعم التنموي، لتسوية الصراع في دارفور من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور، وكذلك محاولتها تسوية الصراع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، يعد مثالاً يحتذى به في هذا الإطار، سواء للأقطار العربية لتعمل منفردة على هذا النحو أو لجامعة الدول العربية التي مايزال دورها في المنطقة محدوداً.

الهوامش

تمهيد

1. انظر:

Peter Collin, *Dictionary of Government and Politics* (Cambridge: Peter Collin Publishing Ltd., 2nd ed., 1997), p. 62.

2. انظر:

James H. Laue, "Contributions of the Emerging Field of Conflict Resolution", in W. Scott Thompson et al. (eds), *Approaches to Peace: An Intellectual Map* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1991), pp. 301-302.

3. انظر:

Lionel Cliffe & Philip White, "Conflict Management and Resolution in the Horn of Africa", in Ciru Mwaura & Susanne Schmeidl (eds), *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa* (Asmara: the Red Sea Press, Inc., 2002), p. 45.

4. انظر:

Niklas L. P. Swanstrom & Mikael S. Weissmann, "Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration", *Concept Paper* (Washington, DC; Uppsala: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Summer 2005), p. 9.

5. انظر:

Mohamed Rabie, *Conflict Resolution and Ethnicity* (Westport; London: Praeger Publishers, 1994), pp. 3-5, 8.

6. انظر:

R. J. Rummel, *Understanding Conflict and War*, Vol. 2 (California: Sage Publications, 1976). Available at: http://www.hawaii.edu/powerkills/TCH.CHAP26.HTM

7. منير بدوي، «تحليل الصراع الدولي»، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات-اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص 345.

8. محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات: قراءة في المنهج** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص243. أيضاً: أحمد رسلان، «إدارة الأزمات الدولية: الإطار المفاهيمي والجوانب التنظيمية»، **مجلة النيل**، العدد 82، ربيع 2003، ص 14-33.

9. محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990)، ص 62.

10. عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 13.

11. هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى** (القاهرة: دار الكتاب الحديثة، 2002)، ص 76.

12. محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 63.

13. انظر:

Ian Brownlie, *African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopedia* (London: C. Hurst & Company, 1979), p. 13.

14. انظر:

Brad Spanglar, "Settlement, Resolution, Management, and Transformation: An Explanation of Terms", September 2003. Available at: http://www.beyondintractability.org/m/meaning_resolution.jsp

15. محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 62.

16. انظر:

Carl W. Backman, "Role Theory and International Relations: A Commentary and Extension", *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, September, 1970, pp. 310, 319.

17. انظر:

Alvin Magid, "Role Theory, Political Science, and African Studies", *World Politics*, Vol. 32, No. 2, 1980, pp. 13-14.

18. انظر:

The Inter-governmental Authority on Development (IGAD), Protocol on the Establishment of a Conflict Early Warning and Response Mechanism for IGAD Member States, Article 1, Khartoum, 9 January 2002, p. 2.

19. انظر:

Niklas L. P. Swanstrom & Mikael S. Weissmann, op. cit., p. 21. See also: Albrecht Schnabel, "Challenges of Operational Conflict Prevention: From Proactive to Reactive Prevention", Paper Presented at United Nations University (UNU) Global Seminar on "Systems and Procedures for Conflict Prevention and Resolution", Shimane (Japan), 3-6 August 2002.

20. انظر:

Susanne Schmeidl, "Conflict Early Warning and Prevention: Toward a Coherent Terminology", in Ciru Mwaura & Susanne Schmeidl (eds), op. cit., p. 71. And also: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, *Preventing Deadly Conflict: Final Report* (Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1997).

21. انظر:

Peter Wallensteen, "Northeast Asia: Challenges to Conflict Prevention and Prevention Research", in Niklas Swanstrom (ed.), *Conflict Prevention and Conflict Management in Northeast Asia* (Washington, DC; Uppsala: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2005), pp. 39-40.

وفي الآونة الأخيرة بدأ الحديث عن منع الصراع المتعدد المسارات Multi-Track Conflict Prevention، وتقوم فكرته على دعم قدرات الفاعلين المحليين والإقليميين في منع الصراع، لمزيد من التفاصيل، انظر:

International Peace Academy (IPA), "Empowering Local Actors: The UN and Multi-Track Conflict Prevention", *IPA Policy Report* (New York: IPA, December 2001).

22. انظر:

The International Bank for Reconstruction and Development, *Can Africa Claim the 21st Century* (Washington, DC: The World Bank, 2000), p. 61.

23. Niklas L. P. Swanstrom & Mikael S. Weissmann, op. cit., p. 20.

24. انظر:

Bruce W. Jentleson, "Preventive Diplomacy: A Conceptual and Analytic Framework", in Bruce W. Jentleson (ed.), *Opportunities Missed, Opportunities Seized: Preventive Diplomacy in the Post- Cold War World* (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 1999), p. 10.

25. انظر:

Susanne Schmeidl, op. cit., p. 72. See Also: Musifiky Mwanasali, "Early Warning System and Conflict Prevention", Paper Presented at the Third DPMF Annual Conference on Democratization, Development and Conflict in Africa, Development Policy Management Forum (DPMF), Addis Ababa, 23-26 November, 1999.

26. انظر:

Mohamed Rabie, op. cit., p. 50. See also: Robert Andrews & Dean Tjosvold, "Conflict Management under Different Levels of Conflict Intensity", *Journal of Occupational Behavior*, Vol. 4, No. 3, July 1983, pp. 223-228.

وانظر أيضاً: مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

27. Niklas L. P. Swanstrom & Mikael S. Weissmann, op. cit., p. 24.

28. أحمد فخر، «السلام .. بناء السلام وإنهاء النزاعات»، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المجلد الأول، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير 2005)، ص 9.

29. انظر:

George Klay Kieh, Jr., "Theories of Conflict and Conflict Resolution", in George Klay Kieh, Jr. & Ida Rousseau Mukenge (eds), *Zones of Conflict in Africa: Theories and Cases* (London: Praeger Publishers, 2002), pp. 16-17.

30. انظر:

Barbara J. Hill, "An Analysis of Conflict Resolution Techniques: From Problem Solving Workshops to Theory", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 26, No. 1, March 1982, pp. 114-115.

31. James H. Laue, op. cit., p. 302.

32. George Klay Kieh, Jr., op. cit., p. 17.

33. انظر:

Lionel Cliffe & Philip White, op. cit., p. 47. And See Also: Julia Maxted & Abebe Zegeye, "Human Stability and Conflict in the Horn of Africa", *African Security Review*, Vol. 11, No. 1, 2002, p. 57.

34. Mohamed Rabie, op. cit., p. 58.

35. انظر:

Michael W. Doyle & Nicholas, "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis", *American Political Science Review*, Vol. 94, No. 4, December 2000, p. 779.

36. انظر:

Monty G. Marshall & Ted Robert Gurr, *Peace and Conflict 2005: A Global Survey of Armed Conflict, Self-Determination Movements, and Democracy* (Maryland: Center for International Development and Conflict Management, 2005), p. 3.

37. انظر:

Richard B. Bilder, "International Third-Party Dispute Settlement", in W. Scott Thompson et al. (eds), op. cit., pp. 193, 197.

38. انظر:

Norbert Ropers, "Roles and Functions of Third Parties in Constructive Management of Ethnopolitical Conflicts", *Berghof Occasional Paper*, No. 14, November 1997, p.3.

39. انظر:

John W. Burton, "Resolution of Conflict", *International Studies Quarterly*, Vol. 16, No. 1, March 1972, p. 9.

40. انظر:

Vilhelm Aubert, "Competition and Dissensus: Two Types of Conflict and of Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 7, No. 1, March 1963, pp. 39, 42.

41. انظر:

Gregory A. Raymond, "Democracies, Disputes, and Third- Party Intermediaries", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38, No. 1, March 1994, pp. 36-37.

42. لأن الطرف الثالث، وفقاً لهذه الفئة، لا يقترح أية حلول للصراع، ولكنه يحاول تشخيص الصراع، وكذلك تسهيل عملية توصل الأطراف أنفسهم إلى حل. لمزيد من المعلومات، انظر:

Ronald J. Fisher, "Third Party Consultation as a Method of Intergroup Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 27, No. 2, June 1983. See Also: Ronald J. Fisher, *Interactive Conflict Resolution* (New York: Syracuse University Press, 1997), p. 164.

43. وترى ودودة بدران أن الطرف الثالث يلعب دور الوسيط إذا أراد حل الصراع، ويلعب دور الحليف لأحد الأطراف إذا أراد إدارة الصراع. لمزيد من المعلومات انظر:

Wadouda Abd-El-Rahman Badran, "The Role of Third Parties in Conflict Between Small States: A Case Study of the United States and the Egyptian-Israeli Conflict (1967- 1978)", Ph.D. Thesis, Carleton University-Faculty of Graduate Studies and Research, Ottawa, 1981, p. 16.

44. أحمد إبراهيم محمود عبد العاطي، «التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا: دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004، ص 332.

45. انظر:

Sandra J. Lindquist, *The Red Sea Basin Province: Sudr-Nubia (!) and Maqana (!) Petroleum Systems* (Washington, DC: Department of Interior, US Geological Survey, Open-File Report 99-50-A, October 1998), pp. 4-5. Available at: http://pubs.usgs.gov/of/1999/ofr-99-0050/OF99-50A/OF99-50A.pdf

46. يتفوق البحر الأحمر على كافة المسطحات المائية العربية من ناحية عدد الجزر الواقعة داخله، حيث يوجد حوالي 379 جزيرة، وأكثرها في الجزء الجنوبي ويقل عددها كلما اتجهنا شمالاً. وما يقرب من 70٪ من تلك الجزر عربية، وبعض هذه الجزر آهل بالسكان وبعضها مهجور، وتصلح هذه الجزر كنقاط ومراكز للاستطلاع والسيطرة في توجيه السفن واللجوء عند الضرورة. انظر في هذا الصدد: محمد عثمان أبوبكر، «الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من 1974 إلى 1978 (5 سنوات)»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، 2003، ص 60.

47. لمزيد من المعلومات انظر:

Martin Plaut, "Yemen & Eritrea: Friends Once More", *Review of African Political Economy*, Vol. 25, No. 78, December 1998, pp. 659-660. Nuno Sergio Marques Antunes, "The Eritrea-Yemen Arbitration: First Stage-The Law of Title to Territorial Re-Averred", *International and Comparative Law Quarterly*, No. 48, April 1999. Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, Vol. 27 (New York: Africana Publishing Company, 2004), p. 419.

48. انظر:

International Hydrographic Organization Limits of Oceans and Seas, 3rd Edition, Special Publication No.23, 1953, p. 20. Available online at:

http://www.iho.shom.fr/publicat/free/files/S23_1953.pdf

49. انظر:

Stig Jarle Hansen, *Piracy in the Greater Gulf of Aden: Myths, Misconception and Remedies* (Oslo: Norwegian Institute for Urban and Regional Research (NIBR), Report 2009:29, October 2009), pp. 5, 45, 47.

50. انظر:

United Nations, Cartographic Section, East Africa Map. Available at: http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/eastafr.pdf

51. انظر:

United Nations Statistics Division, Composition of Macro Geographical (Continental) Regions, Geographical Sub-Regions, and Selected Economic and Other Groupings, 15 April 2009. Available at:
http://millenniumindicators.un.org/unsd/methods/m49/m49regin.htm#africa

52. انظر:

United Nations, The Economic Commission for Africa (ECA), *African Statistical Yearbook 2006* (New Yor: ECA, Section 1, 2006). Available at:
http://www.uneca.org/eca_programmes/policy_analysis/statistics/statdb.htm

53. انظر:

Jakkie Cilliers, "The African Standby Force: An Update on Progress", *ISS Paper* (Pretoria: Institute for Security Studies), Paper No. 160, March 2008, p. 14.

54. انظر:

Peter Schwab, "Cold War on the Horn of Africa", *African Affairs*, Vol. 77, No. 306, January 1978, p. 6.

55. عارف عبدالقادر عبده سعيد، «التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2007، ص 168-169.

56. انظر:

Robin Luckham & Dawit Bekele, "Foreign Powers and Militarism in the Horn of Africa: Part 1", *Review of African Political Economy*, No. 30, September 1984, p.15.

57. أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة إلى إريتريا لمعرفة رغبات سكان إريتريا من مختلف الأعراق والأديان والانتماءات السياسية في قضية مصير إريتريا، واستناداً إلى تقرير اللجنة أصدرت الجمعية العامة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1950 قراراً بدمج إريتريا في نظام فيدرالي مع أثيوبيا مع تمتعها بالحكم الذاتي. وفي ديباجة القرار أكدت الجمعية العامة أنها أخذت في حسبانها رغبات سكان إريتريا، وضرورة تحقيق السلم والأمن في شرق أفريقيا، ناهيك عن حق أثيوبيا المشروع في الوصول إلى البحر والمبني على اعتبارات جغرافية وتاريخية وأمنية واقتصادية. انظر نص القرار التالي:

United Nations, General Assembly, Eritrea: Report of the United Nations Commission for Eritrea; Report of the Interim Committee of the General Assembly on the Report of the United Nations Commission for Eritrea, Fifth Session, Decision No. 390 (v), 2 December 1950.

58. انظر:

Jeffrey Lefebvre, "The United States, Ethiopia and the 1963 Somali-Soviet Arms Deal: Containment and the Balance of Power Dilemma in the Horn of Africa", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 36, No. 4, December 1998, p. 616.

59. Ibid., pp. 614-615.

60. انظر:

A. A. Castagno, "Dilemma on the Horn of Africa", *Africa Today*, Vol. 7, No. 4, June 1960, p. 6.

61. انظر:

Dawit Toga, "Superpower Rivarly and Rgional Conflicts in the Horn of Africa: Shifting Alliancies, Strategic Choice, and Domestic Politics", Ph.D. Dissertation, The Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University, 2000, p. 78.

62. Jeffrey Lefebvre, op. cit., pp. 613-614.

63. Ibid., pp. 617-618.

64. Ibid., pp. 625, 627, 628, 632, 637, 641.

65. محمد عثمان أبوبكر، مرجع سابق، ص 24-25.

66. انظر:

Bereket Habte Selassie, "The American Dilemma on the Horn", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 22, No. 2, Jun 1984, p. 266.

67. محمد عثمان أبوبكر، مرجع سابق، ص 131.

68. Dawit Toga, op. cit., p. 82.

69. Bereket Habte Selassie, op. cit., pp. 260-261.

70. محمد عثمان أبوبكر، مرجع سابق، ص 66-72.

71. Bereket Habte Selassie, op. cit., pp. 262-263.

72. Ibid., pp. 262-263.

73. Ibid., p. 264-265.

74. محمد عثمان أبوبكر، مرجع سابق، ص 72. وكذلك أيضاً: Dawit Toga, op. cit., p. 154.

75. Dawit Toga, op. cit., p. 176.

76. انظر:

David A. Anderson & Major Randall D. McCauley, "Ideology or Pragmatism? U.S. Economic Aid, Military Assistance, and Foreign Military Sales: 1950-2007", *Strategic Insights*, Vol. VIII, Issue 3, August 2009, p. 7. Available online at: http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2009/Aug/andersonAug09.pdf

77. Robin Luckham & Dawit Bekele, op. cit., p. 8.

78. Bereket Habte Selassie, op. cit., pp 267-268.

وقد أرسلت الولايات المتحدة حاملة طائرات إلى المحيط الهندي تأكيداً على الاهتمام الأمريكي بالأوضاع في منطقة القرن الأفريقي. وكجزء من عملية النجم الساطع Operation Bright Star خلال المناورات العسكرية في الشرق الأوسط في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر حتى كانون الأول/ ديسمبر 1980 أرسلت الولايات المتحدة 250 فرداً من الجيش الأمريكي للصومال. وفي السنة المالية 1982 اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية بيع معدات عسكرية دفاعية للصومال بقيمة 42 مليون دولار، بينما اقترح الأسطول الأمريكي إنفاق 24 مليون دولار على توسيع الموانئ والمطارات، و400 ألف دولار على تجديد التسهيلات في ميناء بربرة، وفي الوقت نفسه كان من المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة 20 مليون دولار كمساعدات تنموية و25 مليون دولار كمعونات غذائية للصومال، انظر في هذا الصدد:

Bereket Habte Selassie, "The American Dilemma on the Horn", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 22, No. 2, Jun 1984, p. 268.

79. وفقاً لبعض المصادر، فإن الصومال بمقتضى هذه الاتفاقية حصل على نحو 50 مليون دولار كمساعدات عسكرية وخمسة ملايين دولار كمساعدات اقتصادية، في مقابل السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية والبحرية التي قام السوفييت من قبل ببنائها في ميناء بربرة، انظر في هذا الصدد:

Vincent B. Khapoya & Baffour Agyemen-Duah, "The Cold War in Regional Politics in East Africa", *Conflict Quarterly*, Spring 1985, p. 24. Available at: http://lib.unb.ca/Texts/JCS/CQ/vol005_2spring1985/ khapoya.pdf

80. David A. Anderson & Major Randall D. McCauley, op. cit., pp. 9.

81. انظر:

Negussay Ayele, Occupation of Ethiopia/Eritrea by Meles & Isayas, MediaEthiopia.com, August 12, 2008, p. 4. Available online at:
http://www.ethiopians.com/Views/Occupation_of_Ethiopia_byMeles_and_Issayas_NA.pdf

82. انظر:

Jeffrey A.Lefebvre, "Middle East Conflicts and Middle Level Power Intervention in the Horn of Africa", *Middle East Journal*, Vol. 50, No. 3, Summer 1996, p. 388.

الفصل الأول

1. انظر:

Abdalla Bujra, "African Conflicts: Their Causes and their Political and Social Environment", *DPMF Occasional Paper*, No. 4 (Addis Ababa: Development Policy Management Forum-DPMF, 2002), p. 6.

2. انظر:

David Carment, "The International Dimensions of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators, and Theory", *Journal of Peace Research*, Vol. 30, No. 2, 1993, pp. 137-150.

3. انظر:

Vilhelm Aubert, "Competition and Dissensus: Two Types of Conflict and Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 7, No. 1, March 1963, pp. 27-30.

4. ويتفق مع هذا التصنيف ستيوارت سكيمدت Stuart M. Schmidt وتوماس كوشان Thomas A. Kochan، ولكنهما يضيفان نمطاً ثالثاً هو الصراعات المتشابكة، أي التي ترتبط بالموارد والقيم في الوقت ذاته، انظر:

Stuart M. Schmidt & Thomas A. Kochan, "Conflict: Toward Conceptual Clarity", *Administrative Science Quarterly*, Vol. 17, No. 3, September 1972, pp. 364-365.

5. انظر:

Mahmoud M. Abul-Enein, "Peaceful Settlement of African Disputes in Post-Cold War Era", in L. Adele Jinadu (ed.), *The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives* (Harare: AAPS Books, 2000), p. 151.

6. انظر:

Napoleon Abdulai, "Negotiation and Conflict", Paper Presented at the Third DPMF Annual Conference on Democratization, Development and Conflict in Africa, Addis Ababa, 23 -26 November 1999, pp. 13-14.

7. توجد عدة اتجاهات في تعريف كلمة Ethnicity، ومن أبرزها ما قدمه جواو جوماس بورتو Joao Gomas Porto، والذي ميّز في تعريفها بين اتجاهين: الأول، يعتبرها مجرد تمايز في خصائص وراثية تتعلق بالجنس والسلالة. أما الاتجاه الثاني فيركز على قضايا الهوية والتمايز اللغوي والديني والثقافي بين الجماعات المختلفة داخل الدولة. ويتفق الباحث مع رأي ويل موري Will Moore في أن كلمة Ethnicity تشمل الجوانب العرقية والثقافية واللغوية والدينية، وأن الجماعات العرقية يتمايز بعضها عن بعض، عبر واحد أو أكثر من هذه الأبعاد. والجماعة العرقية وفقاً لهذا المفهوم الواسع الذي تتبناه الدراسة هي الجماعة التي تنحدر من أصل مشترك وتجمعها روابط ثقافية مشتركة؛ مثل وحدة اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد، والخبرة التاريخية. انظر في هذا الصدد: أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ط2، 2000)، ص 73-76. وانظر أيضاً:

Joao Gomes Porto, "Contemporary Conflict Analysis in Perspective", in Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds), *Scarcity and Surfeit: The Ecology of Africa's Conflicts* (Pretoria: Institute of Security Studies, 2002), p.7; Will H. Moore, "Ethnic Minorities and Foreign Policy", *SAIS Review*, Vol. 22, No. 2, Summer- Fall 2002, p. 78.

8. لمزيد من المعلومات حول أسباب الصراع الإثني، انظر:

Nicholas Sambanis, "Do Ethnic and Nonethnic Civil Wars Have the Same Causes?: A Technical and Empirical Inquiry", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 45, No. 3, June 2001, pp. 262-265; Marina Ottaway, "Ethnic Politics in Africa: Change and Continuity", in Richard Joseph (ed.), *State, Conflict, and Democracy in Africa* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999), pp. 299-308.

9. انظر:

Jonathan Fox, "Correlated Conflicts: The Independent Nature of Ethnic Strife" *Harvard International Review*, Winter 2004, p. 59.

10. حول هذه السياسات والاستراتيجيات، انظر: محمد عاشور، «استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية»، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة **التوتسي وأزمة البحيرات العظمى**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 21-22 آب/ أغسطس 2002، ص276 -293.

11. انظر:

The Population Reference Bureau (PRB), *2005 World Population Data Sheet* (Washington, DC: PRB, 2005), p. 7.

12. انظر:

Andy Storey, "Structural Adjustment, State Power & Genocide: the World Bank & Rwanda", *Review of African Political Economy*, Vol. 28, No. 89, September 2001, p. 366.

13. حول الجذور التاريخية للصراع في رواندا وتطوره في أثناء الفترة الاستعمارية وما بعدها، انظر:

Emmanuel Gasana et al., "Rwanda", in Adebayo Adedeji (ed.), *Comprehending and Mastering African Conflicts: The Search for Sustainable Peace and Good Governance* (London: Zed Books & African Center for Development and Strategic Studies, 1999), pp. 141-169. And also: Bruce D. Jones, "Civil War, the Peace Process, and Genocide in Rwanda", in Taisier M. Ali & Robert Matthews (eds), *Civil Wars in Africa: Roots and Resolutions* (Montreal: McGill-Queen Press, 1999), pp. 54-55.

14. انظر:

Timothy Longman, "Rwanda: Democratization and Disorder: Political Transformation and Social Deterioration", in John F. Clark & David E. Gardinier (eds), *Political Reform in Francophone Africa* (Boulder: Westview Press, 1997), p. 288.

15. لمزيد من المعلومات حول الجبهة، وتاريخ نشأتها، وعناصرها، والدول التي ساعدتها، انظر:

Gerard Prunier, "The Rwandan Patriotic Front", in Christopher Clapham (ed.), *African Guerrillas* (Oxford: James Currey Ltd., 1998), pp. 119-133.

16. انظر:

Timothy Longman, "State, Civil Society, and Genocide in Rwanda", in Richard Joseph (ed.), op. cit., pp. 341-344.

17. انظر:

Herman J. Cohen, *Intervening in Africa: Superpower Peacemaking in a Trouble Continent* (London: Macmillan Press Ltd., 2000), p. 174.

18. انظر:

Turid Laegreid, "U. N. Peacekeeping in Rwanda", in Howard Adelman & Astri Suhrke (eds), *The Path of a Genocide: The Rwanda Crisis from Uganda to Zaire* (London: Transaction Publishers, 1999), p. 231. And also: Bruce D. Jones, "The Arusha Peace Process", in Howard Adelman & Astri Suhrke (eds), op. cit., p.143-144.

19. انظر:

Christopher Clapham, "Rwanda: The Perils of Peacemaking", *Journal of Peace Research*, Vol. 35, No. 2, March 1998, pp. 203-204.

20. لمزيد من المعلومات حول الوجود الفرنسي في رواندا قبل الإبادة الجماعية وفي أثنائها، والدور الذي قامت به فرنسا، انظر:

Gerard Prunier, "Operation Turquoise: A Humanitarian Escape from a Political Dead End", in Howard Adelman & Astri Suhrke (eds), op. cit., pp. 281-304.

21. انظر:

George B. N. Ayittey, *Africa in Chaos* (London: Macmillan Press Ltd., 1999), p. 55. See also: Timothy Longman, op. cit., pp. 339-340; and Francis Kofi Abiew, *The Evolution of the Doctrine and Practice of Humanitarian Intervention* (London: Kluwer Law International, 1999), p.192.

22. صبحي قنصوه، «الأزمة الرواندية: خلفيات وديناميات الصراع من أجل الهيمنة السياسية الإثنية 1959-1994»، في: إبراهيم أحمد نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999)، ص632.

23. انظر في هذا الصدد:

Gerard Prunier, *The Rwanda Crises 1959-1994: History of a Genocide* (London: Hurst & Company, 1995), pp. 299-305.

24. انظر:

Catharine Newbury, "Ethnicity and the Politics of History in Rwanda", *Africa Today*, Vol. 45, No. 1, January-March 1998, pp. 7-8. See also: Marina Ottaway, *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction?* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999), pp. 85-87.

25. انظر: Colin Legum (ed.), op. cit., p. 493.

وبالرغم من توقيع اتفاق بين البلدين -رواندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية- في كانون الأول/ ديسمبر 2003 ينص على انسحاب القوات الرواندية من الكونجو في مقابل وقف الأخيرة دعمها لجماعات المعارضة الرواندية ونزع سلاح مليشيات الهوتو المتطرفين، فإن رواندا ظلت تتدخل في أراضي الكونجو وتشن هجمات متفرقة على الهوتو الروانديين في شرق الكونجو، وهو ما اعتبرته الكونجو انتهاكاً لسيادتها وخرقاً للاتفاقات المبرمة بين البلدين.

26. انظر:

Elizabeth Sidiropoulos, "Democratisation and Militarisation in Rwanda: Eight Years after the Genocide", *African Security Review*, Vol. 11, No. 3, 2002, p. 81.

27. انظر:

Africa Research Bulletin, Vol. 39, No. 4, April 2002, pp. 14826-14827.

28. انظر:

Constance F. Morrill, "Reconciliation and the Gacaca: The Perceptions and Peace-Building Potential of Rwanda Youth Detainees", *The Online Journal of Peace and Conflict Resolution*, Vol. 6, No. 1, Fall 2004, p. 8. Available at: http://www.trinstitute.org/ ojpcr.6_ 1morrill.pdf

29. لمزيد من المعلومات حول تلك الجهود، انظر:

Eugenia Zorbas, "Reconciliation in Post-Genocide Rwanda", *African Journal of Legal Studies*, Vol. 1, No. 1, May 2004, pp. 30-52.

30. لمزيد من المعلومات حول تاريخ الصراع العرقي في بوروندي وأسبابه، انظر:

Rene Lemarchand, "Burundi in Comparative Perspective: Dimensions of Ethnic Strife", in John McGarry & Brendan O'Leary (eds), *The Politics of Ethnic Conflict Regulation* (London: Routledge Publishers, 1996), pp. 152-158. And also: Joseph Gaham, et al., "Burundi", in Adebayo Adedeji (ed.), op. cit., pp. 82-93.

31. انظر:

Howard Wolpe et al., "Rebuilding Peace and State Capacity in War-Torn Burundi" *The Round Table*, Vol. 93, No. 375, July 2004, p. 457.

32. انظر:

Musifiky Mwanasali, "Civil Conflicts and Conflict Management in the Great Lakes Region of Africa", in George Klay Kieh, Jr. & Ida Rousseau Mukenge (eds), op. cit., p. 57.

33. انظر:

Rene Lemarchand, *Burundi: Ethnic Conflict and Genocide* (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press & Cambridge University press, 1996), pp. 178, 181.

34. Marina Ottaway, "Ethnic Politics in Africa ...", op. cit., p. 311.

35. معهد الإنماء العربي، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002** (طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2003)، ص 251.

36. أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 243.

37. انظر:

Peter G. Forster, Michael Hitchcok & Francis F. Lyimo, *Race and Ethnicity in East Africa* (London: Macmillan Press Ltd., 2000), p. 116.

38. انظر: ريمون ماهر كامل، «بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي»، **السياسة الدولية**، العدد 127، كانون الثاني/ يناير 1997، ص 239.

39. طارق عبدالله أحمد، «الأوضاع السياسية في منطقة البحيرات الاستوائية على ضوء اتفاق السلام في بوروندي وتوازنات القوى الدولية في المنطقة والتأثير المحتمل على دول حوض النيل»، ورقة مقدمة إلى ندوة **قضية مياه النيل**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 27 تموز/ يوليو 2004، ص3.

40. Colin Legum (ed.), op. cit., pp. 374-375.

41. انظر:

Johnstone Summit Oketch & Tara Polzer, "Conflict and Coffee in Burundi", in Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds), op. cit., pp. 115-116.

42. انظر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *SIPRI Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2004), p. 110. See also: *Africa Research Bulletin*, Vol. 39, No. 12, December 2002, p. 15119.

43. SIPRI, *SIPRI Yearbook 2004* ..., op. cit., pp. 110-111.

44. انظر:

African Security Review, "Security Brief", Vol. 12, No. 4, 2003, pp. 37-38. And also: Jenny Clover, "Burundi Beyond the Transition?: The Challenges of a Return to Peace", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004, p. 70.

45. للمزيد من المعلومات حول عناصر هذه القوة وهيكلها ومهامها، انظر:

Henri Boshoff & Dara Francis, "The AU Mission in Burundi: Technical and Operational Dimension", *African Security Review*, Vol. 12, No. 3, 2003, pp. 41- 44.

46. انظر:

Henri Boshoff & Waldemar Vrey, "A Case Study for Burundi: Disarmament, Demobilisation and Reintegration during the Transition in Burundi: A Technical Analysis", ISS Monograph Series, No. 125 (Pretoria: Institute for Security Studies, August 2006), pp. 31, 35. See also: Henri Boshoff, "The United Nations Mission in Burundi (ONUB)", *African Security Review*, Vol. 13, No. 3, 2004, pp. 57-58.

47. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، رقم (S/2005/586)، 14 أيلول/ سبتمبر 2005، ص 2-3؛ وانظر أيضاً:

Waldemar Frey & Henri Boshoff, "Burundi's DDR and the Consolidation of the Peace", *African Security Review*, Vol. 14, No. 4, 2005, p. 43.

48. انظر:

Comprehensive Ceasefire Agreement between the Government of the Republic of Burundi and the Palipehutu-FNL, Dar El Salam, 7 September 2006.

49. انظر:

Henri Boshoff, Jean Marie Gasana & Richard Cornwell, "Burundi: The End of the Tunnel?", ISS Situation Report (Pretoria: Institute for Security Studies, 2 February 2009), pp. 4-6.

50. Ibid., pp. 6-7.

51. انظر:

Jamila El Abdellaoui, "Another Crossroad for Burundi: From the FNL to Peaceful Election in 2010", ISS Situation Report, 19 November 2009, pp. 5-6. See also: Henri Boshoff, "Bringing the Peace Process in Burundi to an End", in Henri Boshoff, Waldemar Vrey & George Rautenbach, *The Burundi Peace Process: From Civil War to Conditional Peace*, Monograph No. 171 (Pretoria: Institute for Security Studies, June 2010), pp. 130-132.

52. محمود أبو العينين، «السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الأفريقي»، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 20، 1998، ص 128-129.

53. انظر:

Fiona Flintan & Imeru Tamrat, "Spilling Blood over Water?: The Case of Ethiopia", in Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds), op. cit., p. 252.

54. لمزيد من المعلومات حول أسباب هذه الانتفاضة ونتائجها، انظر: بيركيت هابتي سيلاسي، **الصراع في القرن الأفريقي**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص 33-34.

55. انظر:

Seifulaziz Milas & Jalal Abdel Latif, "The Political Economy of Complex Emergency and Recovery in Northern Ethiopia", *Disaster*, Vol. 24, No. 4, 2000, p. 365.

56. Marina Ottaway, "Ethnic Politics in Africa...", op. cit., p. 313.

57. وأوضح باكستر، في أثناء حديثه عن الأورومو، أن هناك أربعة عوامل تسهل خلق الهوية القومية لدى الجماعة العرقية في ظل وجود برنامج سياسي معين، وهذه العوامل هي: وجود لغة مشتركة، ووجود قيم أصيلة ورموز مشتركة واسعة الانتشار، وسهولة الاندماج Incorporation، وأخيراً سهولة النفاذ Permeable عبر الهياكل العشائرية للجماعة. لمزيد من التفاصيل، انظر:

P. T. W. Baxter, "The Creation & Constitution of Oromo Nationality", in Katsuyoshi Fukui & John Markakis (eds), *Ethnicity & Conflict in the Horn of Africa* (London: James Currey, 1994), p. 174.

58. لمزيد من المعلومات حول هذه الجبهة، انظر:

John Young, "The Tigray People's Liberation Front", in Christopher Clapham (ed.), op. cit., pp. 36-52.

59. لمزيد من المعلومات حول نشأة هذه الجبهة، انظر:

Asafa Jalata, "The Emergence of Oromo Nationalism and Ethiopian Reaction", in Asafa Jalata (ed.), *Oromo Nationalism and the Ethiopian Discourse: The Search for Freedom and Democracy* (Asmara: The Red Sea Press Inc., 1998), pp. 4-12.

60. انظر:

Sandra Fullerton Joireman, "Opposition Politics and Ethnicity in Ethiopia: We Will All Go Down Together", *Journal of Modern African studies*, Vol. 35, No. 3, September 1997, pp. 391, 393.

61. انظر:

Asafa Jalata, *Fighting Against the Injustice of the State and Globalization: Comparing the African American and Oromo Movements* (Basingstoke; New York: Palgrave Publishers, 2001), p. 81.

62. انظر:

Kinfe Abraham, *Ethiopia From Bullets to Ballot Box: The Bumpy Road to Democracy and the Political Economy of Transition* (Lawrenceville: The Red Sea Press Inc., 1994), pp. 3-4.

63. .Marina Ottaway, *Africa's New Leaders...*, op. cit., p. 69

64. انظر:

Peter Woodward, *The Horn of Africa: Politics and International Relations* (London: I.B. Tauris Publishers, 1996), p. 101.

65. .Sandra Fullerton Joireman, op. cit., pp. 399-400

66. انظر:

L. Adele Jinadu, "Explaining and Managing Ethnic Conflict in Africa: Toward a Cultural Theory of Democracy", *African Journal of Political Science*, Vol. 9, No. 1, 2004, p. 20. See also: John M. Cohen, "Ethnic Federalism in Ethiopia", *Northeast African Studies*, Vol. 2, No. 2, 1995, pp. 157-179.

وهناك خلاف في الرأي حول مدى ملاءمة النظام الفيدرالي/ العرقي لأثيوبيا، ففي حين يؤيده البعض أمثال Adele Jinadu و Seifulaziz Milas و Jalal Abdel Latif، إذ يرون أنه مناسب لواقع الدولة الإثيوبية، وأنه سوف يحقق المزيد من الاستقرار وغياب العنف بين الجماعات العرقية المختلفة في ظل تمتعها بقدر من السيادة داخل إقليمها الخاص، فإن هناك اتجاهاً آخر يعارض هذا النظام بدعوى أنه يؤدي إلى تكريس عدم التجانس الاجتماعي وزيادة بلقنة الجماعات والقوميات والأقاليم وسيزيد من رغباتهم الانفصالية في المستقبل. لمزيد من المعلومات حول الانتقادات التي توجه لهذا النظام، انظر: جمال محمد السيد ضلع، «التغير السياسي والتحول الديمقراطي في إثيوبيا»، ورقة مقدمة إلى ندوة **مستقبل الديمقراطية في أفريقيا**، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 17-19 آذار/ مارس 2002، ص12.

67. .Sandra Fullerton Joireman, op. cit., pp. 402-403

68. انظر: Colin Legum (ed.), op. cit., p. 427. ولمزيد من المعلومات حول الوضع في إقليم الأوجادين، انظر:

Mohamud H. Khalif & Martin Doornbos, "The Somali Region in Ethiopia: A Neglected Human Rights Tragedy", *Review of African Political Economy*, Vol. 28, No. 91, 2002.

69. سامي السيد، «الانتخابات التشريعية في إثيوبيا 2005»، **آفاق أفريقية**، المجلد 6، العدد 19، شتاء 2006، ص107. وحول الأوضاع داخل أثيوبيا بعد انتخابات 2005، انظر:

Swisspeace Early Warning Program, "Ethiopia: Semi-annual Risk Assessment July to December 2005", Fast International (Berlin: Swisspeace, 2005), pp. 3-4.

70. انظر:

National Electoral Board of Ethiopia, Provisonal Result of the 4[TH] Round General Elections, 25 May 2010. Available at: http://www.electionethiopia.org/en/home.html & National electoral Board of Ethiopia, Official Results of the 23[Rd] May 2010 General Elections, 21 June 2010. Available at: http://www.electionethiopia.org/en/

71. انظر:

Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia, Speech Made by Prime Minister Meles Zenawi at the Meskel Square Rally, 25 May 2010, pp. 1, 4. Available online at: http://www.mfa.gov.et/Press_Section/pmspeech.pdf. Also European Union, Election Observation Mission-Ethiopia 2010, Preliminary Statement, Addis Ababa, 25 May 2010. Available at: http://www.eueom.eu/files/pressreleases/english/eu-eom-ethiopia-preliminary-statement-25052010_en.pdf

72. انظر:

Julia Maxted & Abebe Zegye, "Human Stability and Conflict in the Horn of Africa", in Moufida Goucha & Jakkie Cilliers (eds), *Peace, Human Security and Conflict Prevention in Africa*, Proceedings of the UNESCO-ISS Meeting Held in Pretoria 23-24 July 2001, Pretoria, Institute for Security Studies, 2001, p. 47.

73. إبراهيم أبوعوف محمد، «التنوع القبلي وآفاق الاندماج القومي»، **دراسات أفريقية**، المجلد 19، العدد 30، كانون الأول/ ديسمبر 2003، ص 21.

74. محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا**، نشرة خاصة محكّمة، رقم 59 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2000)، ص 8-9.

75. انظر:

Ibrahim Farah, Abdirashid Hussein & Jeremy Lind, "Deegaan, Politics and War in Somalia", in Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds), op. cit., p. 321.

76. انظر:

David J. Griffiths, Somali *and Kurdish Refugees in London: New Identities in the Diaspora* (Burlington; London: Ashgate Publishing Ltd., 2002), p. 28.

77. انظر:

Deon Geldenhuys, *Foreign Political Engagement: Remaking States in the Post-Cold War World* (Basingstoke: Macmillan Press Ltd., 1998), p. 124.

وهناك من يقسم السكان الصوماليين إلى مجموعتين كبيرتين هما: الصامال أو الصومال، وتضم الدير والإسحاق والهوية والدارود. والساب، وتشمل الديجل والرحانوين. لمزيد من المعلومات، انظر: نجوى الفوال، «إشكاليات الدولة في الصومال: العامل القبلي»، بحث مقدم إلى ندوة **أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون، القاهرة، 1-2 شباط/ فبراير 2000، ص 4. وتقسم إجلال رأفت الشعب الصومالي إلى ثلاث قبائل رئيسية: هي الدارود، وتتفرع عنها قبائل الماريحان والماجرتين والأوجادين؛ والإيرير، وتتفرع عنها قبائل الهوية وإسحاق والدير؛ والساب، وتضم قبائل الرحانوين. لمزيد من المعلومات، انظر: إجلال رأفت، «الأزمة الصومالية»، **المستقبل العربي**، العدد 173، تموز/ يوليو 1993، ص22.

78. David J. Griffiths, op. cit., pp. 30-31.

79. انظر:

Virginia Luling, "The Somali of the Horn of Africa", in Robert K. Hitchcock & Alan J. Osborn (eds), *Endangered Peoples of Africa and the Middle East: Struggles to Survive and Thrive* (Westport; London: The Greenwood Press, Endangered Peoples of the World Series, 2002), p. 222. See also: I. M. Lewis, "Visible and Invisible Differences: The Somali Paradox," *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 74, No. 4, 2004, p.495.

80. لمزيد من المعلومات حول التقسيم الاستعماري للأراضي الصومالية، انظر: وزارة الإعلام والإرشاد القومي، **النزاع في القرن الأفريقي** (مقديشو: وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1982)، ص9-20.

81. حول هذه الفكرة ومدى إمكانية تحقيقها، انظر: راشد البراوي، **الصومال الكبير: حقيقة وهدف** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1961)، ص113-126.

82. انظر:

Ahmed I. Samatar, "The Curse of Allah: Civic Disembowelment and the Collapse of the State in Somalia", in Ahmed I. Samatar (ed.), *The Somali Challenge: From Catastrophe to Renewal?* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994), p. 115.

83. نجوى الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، **السياسة الدولية**، العدد 112، نيسان/ إبريل 1993، ص12.

84. انظر:

Richard Cornwell, "Somalia: Fourteen Time lucky?", *ISS Paper*, No. 87, April 2004, p. 3.

85. انظر:

Robert M. Press, *The New Africa: Dispatches from a Changing Continent* (Florida: Florida University Press, 1999), pp. 154-155.

86. مثل الحركة الوطنية الصومالية (SPM)، والجبهة القومية الصومالية (SNF)، والاتحاد الإسلامي الصومالي، والحركة الديمقراطية الصومالية (SDM)، والاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي (SNDU)، والتحالف الوطني الصومالي (SNA)، وغيرها. لمزيد من المعلومات حول هذه التنظيمات وتاريخ نشأتها وأهدافها والقبائل والعشائر التي تنتمي إليها، انظر:

Daniel Compagnon, "Somali Armed Movements: The Interplay of Political Entrepreneurship & Clan-Based Factions", in Christopher Clapham (ed.), op. cit., pp. 73-89.

وانظر أيضاً: عاطف صقر، **النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي** (القاهرة: د.ن، 1996)، ص 25-39.

87. انظر:

Mike Blakley, "Somalia", in Michael E. Brown & Richard Rosecrance (eds), *The Costs of Conflict Prevention and Cure in the Global Arena* (New York: Rowan & Littlefield Publishers, 1999), p. 79.

88. انظر:

Patrick Gilkes, "Descent into Chaos: Somalia, January 1991-December 1992", in Charles Gurdon (ed.), *The Horn of Africa* (London: UCL Press Ltd., 1994), pp. 47, 49, 50.

89. انظر:

Mark Bradbury, Adan Yusuf Abokor & Haroon Ahmed Yusuf, "Somaliland: Choosing Politics Over Violence", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003, pp. 456, 459.

ولمزيد من المعلومات حول جمهورية أرض الصومال، انظر:

Asteris Huliaras, "The Viability of Somaliland: Internal Constraints and Regional Geopolitics", *Review of African Political Economy*, Vol. 20, No. 2, July 2002, pp. 157-175.

90. لمزيد من المعلومات حول أسباب الحرب الأهلية في الصومال، انظر: محمد يوسف درادكة، «تفكك الدولة في الصومال»، في: وليد عبدالحي (محرر)، **أفريقيا في عصر التحولات العالمية: أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية** (عمّان: جامعة آل البيت، 2002)، ص 333-338؛ ومحمد علي حامد، **الحرب الأهلية في الصومال: أسبابها ونتائجها** (مقديشو: د.ن، 1992)، ص 17-27؛ وحسين م. آدم، «الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال»، ترجمة نهاد جوهر، في: أكوديبا نولي (محرر)، **الحكم والسياسة في أفريقيا**، ترجمة مجموعة من الباحثين، جـ 2 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 631-637. وانظر أيضاً:

George Klay Kieh, Jr., "The Somali Civil War", in George Klay Kieh, Jr. & Ida Rousseau Mukenge (eds), op. cit., pp. 124-129.

.91 انظر:

Kenneth Menkhaus & Louis Ortmayer, "Somalia: Misread Crises and Missed Opportunities", in Bruce W. Jentleson (ed.), op. cit., p. 213.

.92 انظر:

Marc Michaelson, "Somalia: The Painful Road to Reconciliation", *Africa Today*, Vol. 40, No. 2, 2nd Quarter 1993, pp. 61-62.

.93 لمزيد من المعلومات حول الدور الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في الصومال في أثناء عملية "يونوصوم 1" و"يونوصوم 2"، وما بعدهما، انظر:

Ameen Jan, "Somalia: Building Sovereignty or Restoring Peace?", in Elizabeth M. Cousens, Chetan Kumar & Karin Wermester (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (London: Lynne Rienner Publishers, 2001), pp. 60-75. Mohammed M. Sahnoun, "Prevention in Conflict Resolution: The Case of Somalia", in Hussein M. Adam & Richard Ford (eds), *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century* (Asmara: The Red Sea Press, Inc., 1997), pp. 308-315.

وانظر أيضاً: نجوى الفوال، «المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، مرجع سابق، ص 345-383.

.94 علي إسماعيل محمد، الصومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية وأهمية وحدة الصف الوطني (القاهرة: د.ن، 1996)، ص 133.

.95 انظر:

Patrick Gilkes, "Briefing Somalia", *African Affairs*, Vol. 98, No. 393, October 1999, p. 572.

.96 عزمي محمود عاشور، «الصومال: إعادة بناء الدولة»، السياسة الدولية، العدد 142، تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ص 167.

.97 انظر: Richard Cornwell, op. cit., pp. 5-6. ولمزيد من المعلومات حول مؤتمر عرتا، انظر:

"Government Recognition in Somalia and Regional Political Stability in the Horn of Africa", *Journal of Modern African studies*, Vol. 40, No. 2, June 2002, pp. 252-254.

.98 انظر:

Ken Menkhaus, "State Collapse in Somalia: Second Thoughts", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003, pp. 418-419.

99. خليل العناني، «الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 148، نيسان/ إبريل 2002، ص 113.

100. أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص 332، 335.

101. صلاح حليمة، «فرص نجاح المصالحة الصومالية»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ص 136.

102. هيفاء أحمد محمد يونس، «المصالحة الصومالية»، **المستقبل العربي**، المجلد 28، العدد 316، حزيران/ يونيو 2005، ص 82.

103. صلاح حليمة، مرجع سابق، ص 136-137.

104. جلال عبدالمعز، «الصومال أمة تبحث عن دولة»، **آفاق أفريقية**، المجلد 5، العدد 17، ربيع 2005، ص63.

105. لمزيد من المعلومات حول هذه التحديات، انظر: صلاح حليمة، «عهد جديد في الصومال»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

106. لمزيد من المعلومات حول الصراع في شرق السودان، انظر:

Richard Cornwell, "Sudan: All Quiet on the Eastern Sudan?", *African Security Review*, Vol. 14, No. 3, 2005, pp. 53-55. Khalid Ali El Amin, "Eastern Sudan Indigenous Conflict Prevention, Management and Resolution Mechanisms: Effectiveness, Continuity and Change", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004, pp. 7-21.

وانظر أيضاً: محمد عثمان حبيب الله، «شرق السودان: بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، كانون الثاني/ يناير 2004.

107. انظر في هذا الصدد: محمد عثمان حبيب الله، «الحوار الجنوبي- الجنوبي: طموحات عظيمة ونتائج محدودة»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

108. محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا**، مرجع سابق، ص 103. ولمزيد من المعلومات حول القبائل التي تسكن جنوب السودان وأقسامها، انظر: محمد المعتصم، **جنوب السودان في مائة عام**، ملامح سودانية، رقم 1 (القاهرة: نهضة مصر، ط2، 1972).

109. محمد أبو الخير سعيد، **الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2004)، ص 21-22.

110. المرجع السابق، ص 25. ولمزيد من المعلومات حول أسباب ذلك التمرد ونتائجه، انظر:
Robert B. Edgerton, *Africa's Armies from Honor to Infamy: A History from 1791 to the Present* (Boulder: Westview Press, 2002), p. 117-119.

111. انظر:

Douglas H. Johnson, "The Sudan People's Liberation Army and the Problem of Factionalism", in Christopher Clapham (ed.), op. cit., pp. 55.

112. انظر:

Peter Nyot Kok, "Adding Fuel to the Conflict: Oil, War and Peace in the Sudan", in Martin Doornbos et al. (eds), *Beyond Conflict in the Horn: Prospects for Peace, Recovery and Development in Ethiopia, Somalia and the Sudan* (London: The Institute of Social Studies in association with James Currey Ltd., 1992), p. 105.

113. عبدالملك عودة، «مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال»، **السياسة الدولية**، العدد 109، كانون الثاني/ يناير 1992، ص 15.

114. عبدالوهاب الأفندي، «السلام الصعب في السودان»، **المستقبل العربي**، المجلد 25، العدد 286، كانون الأول/ ديسمبر 2002، ص 29-30.

115. أبيل ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض العهود والمواثيق**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992)، ص 255.

116. للمزيد من المعلومات حول هذه المرحلة، انظر: محمد علي جادين، **تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ط2، 2002).

117. عبدالوهاب الزنتاني، **أزمات السودان بين الديموقراطية والدكتاتورية** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 230.

118. هاني رسلان، «جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 150، تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ص 237.

119. محمود عابدين صالح، **الصراع على السلطة في السودان** (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000)، ص 175.

120. انظر:

Mark Bradbury, "Sudan: International Responses to War in the Nuba Mountains", *Review of African Political Economy*, Vol. 25, No. 77, September 1998, pp. 464-465.

121. انظر:

Dave Peterson, "Peaceful Change and the Rise of Sudan's Democracy Movement", *African Security Review*, Vol. 11, No. 4, 2004, p. 63.

122. هانئ رسلان، «جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات»، مرجع سابق، ص 238.

123. محمد عاشور، «السودان: تنافس المبادرات وصراع الإرادات»، في: **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1999** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000)، ص 522.

124. انظر:

Abdelwahab El-Affendi, "The Impasse in The IGAD Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peacemaking", *African Affairs*, Vol. 100, No. 401, October 2001, p. 585.

125. لمزيد من المعلومات حول هذا التجمع، انظر: حسن أبوطالب، «الصراع الداخلي في السودان»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 7، العدد 54، 1997، ص 14-21.

126. انظر:

Robert O. Collin, "Africans, Arabs, and Islamists: from the Conference Tables to Battlefield in Sudan" *African Studies Review*, Vol. 42, No. 2, September 1999, p. 121. See also: African Security Analysis Programme (ASAP), "The Sudan–IGAD Peace Process: Signposts for the Way Forward", *ISS Paper*, No. 86, March 2004, p. 3.

127. انظر:

David Hoile, *Research for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudan Peace Process 1989-2001* (London: The European-Sudanese Public Affairs Council, 2002), p. 59.

128. وبتحليل نصوص هذا الدستور يتضح أن النظام الذي أقامه ليس شكلاً فيدرالياً للدولة مقارنة بالدول الفيدرالية الحقيقية، وإنما صورة من صور اللامركزية الإدارية التي لا ترقى إلى الطموحات الاستقلالية لبعض أقاليم السودان. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر: أحمد شوقي محمود، «القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد: مساهمة بحثية دستورية»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 11، العدد 105، 2001، ص 7.

129. أحمد أبودية، «عوامل إثارة الصراع الإثني في الجنوب السوداني ومشروعات تسويته»، في: وليد عبدالحي (محرر)، مرجع سابق، ص 154، و156.

130. لمزيد من المعلومات حول هذا الاتفاق، ومواقف الأطراف المختلفة تجاهه، انظر: محمد وهيب السيد، «اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟»، **المستقبل العربي**، المجلد 25، العدد

285، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، ص 48-82. وكذلك: الطيب زين العابدين، «مفاوضات السلام السودانية وتطوراتها الحالية»، في: كمال جاه الله (محرر)، **أوراق من منتدى مركز البحوث والدراسات الأفريقية**، إصدار رقم 46 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2004)، ص 79-90. وأيضاً: «بروتوكول ماشاكوس بين حكومة السودان وحركة تحرير شعب السودان»، **آفاق أفريقية**، المجلد 3، العدد 11، خريف 2002، ص 145-152.

131. انظر:

Framework Agreement on Wealth Sharing during the Pre-Interim and Interim Period between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), Naivasha, Kenya, 7th January 2004. Internet: http://www.splmtoday.com/myln/downloads/agreement_wealth.doc

132. انظر:

Sudan Ministry of Foreign Affairs, Protocol between GOS and SPLM on Power Sharing, Naivasha, Kenya, May 26, 2004. http://www.sudanmfa.com/PROTOCOL.doc

133. انظر:

Sudan Ministry of Foreign Affairs, Protocol between GOS and SPLM on the Resolution of Conflict in Southern Kordofan/ Nuba Mountains and Blue Nile States, Naivasha, Kenya, May 26, 2004. And: Protocol between GOS and SPLM on the Resolution of Abyei Conflict, Naivasha, May 26, 2004. http://www.sudanmfa.com/PROTOCOL.doc

134. انظر:

The Nairobi Declaration on the Final Phase of Peace in the Sudan, Nairobi, 5th June, 2004. http://www.splmtoday.com/myln/downloads/all_protocol_declaration.doc

135. انظر:

Agreement on Permanent Ceasefire and Security Arrangements Modalities during the Pre-Interim and Interim Periods between GOS and SPLM/ SPLA, Naivasha, 31st December 2004.

136. لمزيد من المعلومات حول المآخذ المختلفة على الاتفاقية، انظر: حسن مكي، «تأثير التحولات السياسية في السودان»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر **مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 4 شباط/ فبراير 2006، ص 4.

137. حول تأثير موت قرنق على عملية السلام وعلى مستقبل جنوب السودان، انظر:

International Crisis Group (ICG), "Garang's Death: Implications for Peace in Sudan", *Africa Briefing*, No. 30, 9 August 2005, pp. 1-9.

وانظر أيضاً: عبدالغني أحمد إدريس، «بعد مصرع جون قرنق حق تقرير المصير لجنوب السودان.. إلى أين؟»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص 162-165.

138. انظر:

Cheryl O. Igiri & Princeton N. Lyman, "Giving Meaning to Never Again: Seeking an Effective Response to Crisis in Darfur and Beyond", *Council Special Report*, No. 5 (New York: Council on Foreign Relations, September 2004), p. 1.

139. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 392. ولمزيد من المعلومات حول أسباب الصراع في دارفور ونشأته وتطوره ونتائجه، انظر: إجلال رأفت، «الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج»، في: نادية محمود مصطفى (محرر)، **أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004)، ص 21-46؛ وصلاح فضل وهيام الإبس، **مشكلة دارفور.. والسلام في السودان** (القاهرة: مؤسسة الجمهورية-كتاب الجمهورية، تموز/ يوليو 2004)، ص 31-70؛ وطارق أحمد عثمان ومبارك محمد عبد المولى، «الصراع في دارفور: الجذور، الأسباب، تطورات الأزمة»، في: **أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص 155-178؛ ونورا عبدالقادر حسن، «التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، تموز/ يوليو 2003، ص 266-271.

140. انظر:

Nsongurua J. Udombana, "When Neutrality is a Sin: The Darfur Crisis and the Crisis of Humanitarian Intervention in Sudan", *Human Rights Quarterly*, Vol. 27, 2005, pp. 1153-1155.

141. انظر:

International Crisis Group, "Darfur Rising: Sudan New Crisis", *Africa Report*, No. 76, 25 March 2004, pp. 21-23.

142. هانئ رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ص 198-201.

143. انظر:

African Union-Peace and Security Council, Report of the Chairperson of the Commission on the Situation in Darfur (the Sudan), Addis Ababa, 45TH Meeting, 12 January 2006, p. 1.

144. لمعرفة الخلافات والانقسامات داخل حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، انظر:

International Crisis Group, "Unifying Darfur's Rebels: A Prerequisite for Peace", *Africa Briefing*, No. 32, 6 October 2005, pp. 3-4. Also: International Crisis Group, "Darfur: The Failure to Protect", *Africa Report*, No. 89, 8 March 2005, p.9-13.

انظر كذلك: بدر حسن شافعي، «أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص 168–169.

145. انظر:

African Union-Peace and Security Council, Report on the Preparation for the Seventh Round of the Inter-Sudanese Peace Talks on the Conflict in Darfur, Addis Ababa, Ethiopia, 43[RD] Meeting, 22 November 2005, pp. 3, 5.

146. لمزيد من المعلومات حول أسباب رفضهما الاتفاق ومطالب كل طرف منهما، انظر:

International Crisis Group, "Darfur's Fragile Peace Agreement", *Africa Briefing*, No. 39, 20 June 2006, pp.11-12.

147. لمزيد من المعلومات حول هذا الاتفاق وبنوده المختلفة، انظر:

Darfur Peace Agreement, Abuja, 5 May 2006. Available at: http://www.issafrica.org/AF/profiles/sudan/dpa05052006.pdf

148. انظر:

Mariam Bibi Jooma, "Darfur and the Battle for Khartoum", *Situation Report* (Pretoria: Institute for Security Studies), 4 September 2006, pp. 9-10.

149. انظر:

Human Rights Watch, *Darfur Bleeds: Militia Attacks on Civilians in Chad* (New York: Human Rights Watch, December 2006), p. 4.

150. سامي السيد أحمد، «الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص 29.

151. جمهورية السودان، المفوضية القومية للانتخابات، تفاصيل نتيجة انتخاب رئيس الجمهورية، متاحة على الرابط التالي: http://nec.org.sd/new/new/lre/raeis.htm، وتفاصيل نتيجة انتخاب رئيس حكومة الجنوب، متاحة على الرابط التالي: http://nec.org.sd/new/new/lre/raeis_s.htm

152. الطيب حاج عطية، «تداخل النزاع اليوغندي السوداني»، **دراسات أفريقية**، المجلد 17، العدد 27، حزيران/ يونيو 2002، ص 10.

153. انظر:

Meredeth Turshen, "The Political Economy of Violence against Women during Armed Conflict in Uganda", *Social Research*, Vol. 67, No. 3, Fall 2000, p. 806.

ولمزيد من المعلومات حول جيش المقاومة الوطني (الأوغندي)، انظر:

Pascal Ngoga, "Uganda: The National Resistance Army", in Christopher Clapham (ed.), op. cit., pp. 91-106.

154. بدأت هذه الإصلاحات في عام 1988 عندما صدر قرار بتشكيل لجنة دستورية مؤلفة من 21 عضواً لمراجعة الدستور (المقر عام 1967)، واستطاعت هذه اللجنة صياغة مشروع جديد للدستور تم إقراره في عام 1995. لمزيد من المعلومات حول هذا الدستور، انظر:

Oliver Furley & James Katalikawe, "Constitutional Reform in Uganda: The New Approach", *African Affairs*, Vol. 96, No. 383, April 1997, pp. 243-260.

155. انظر:

Ruddy Doom & Koen Vlassenroot, "Kony's Message: A New Koine? The Lord's Resistance Army in Northern Uganda", *African Affairs*, Vol. 98, No. 390, January 1999, pp. 10- 19.

156. انظر:

Rayam Akhavan, "The Lord's Resistance Army Case: Uganda's Submission of the First State Referral to the International Criminal Court", *The American Journal of International Law*, Vol. 99, No. 2, April 2005, pp. 406-409.

157. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، مرجع سابق، ص 220. وانظر أيضاً:

Susan Dicklitch, "A Basic Human Rights Approach to Democracy in Uganda", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 20, No. 2, July 2002, p. 208.

158. انظر:

Pal Ahluwalia & Abebe Zegeye, "Uganda: No- Party State or One- Party State?", in Pal Ahluwalia & Abebe Zegeye (eds), *African Identities: Contemporary Political and Social Challenges* (London: Ashgate Publishing Ltd., 2002), p. 138.

159. انظر:

Rayam Akhavan, op. cit., p. 410. See also: M. Baregu & L. Ramadhani, "Peace and Conflict in the Great Lakes Region Since 2004", *Conflict Trends Magazine*, 2/ 2005, p. 5.

160. انظر:

Heloise Ruaudel & Andrew Timpson, "Northern Uganda from a Forgotten War to an Unforgivable Crisis: The War Against Children", *Situation Report*, 12 December

2005, pp. 5-13. See also: "Northern Uganda's Humanitarian Tragedy: Situation update", *African security Review*, Vol. 13, No. 1, 2004, pp. 40-43.

161. انظر:

International Crisis Group, "A Strategy for Ending Northern Uganda's Crisis", *Africa Briefing*, No. 35, 11 January 2006, pp. 3-4.

162. انظر:

International Crisis Group, "Northern Uganda: Seizing the Opportunity for Peace", *Africa Report*, No. 124, 26 April 2007, pp. 1-3.

163. Ibid., pp. 5-6.

164. انظر:

John Prendergast, "Resolving the Three Headed War from Hell in Southern Sudan, Northern Uganda, and Darfur", *Africa Program Occasional Paper Series*, No. 3, February 2005, pp. 3-4.

الفصل الثاني

1. لمزيد من المعلومات حول الأسباب المختلفة للصراعات الدولية، انظر:

Joseph M. Kum, "African Interstate Conflict: A Perceptual Approach", *Journal of Peace Research*, Vol. 27, No. 4, November 1990, pp. 448-456.

2. انظر:

Thomas P. Ofcansky, "Ethiopia and Eritrea: Cry Havoc! Background to War", in Colin Legum (ed.), op. cit., p. 3.

3. أجري الاستفتاء يومي 23- 24 نيسان/ إبريل 1993 تحت إشراف الأمم المتحدة، وصوّت نحو 99.8٪ من إجمالي أصوات الناخبين الإريتريين داخل البلاد وخارجها لصالح الاستقلال. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر:

Ruth Iyob, "The Ethiopian-Eritrean Conflict: Diasporic vs. Hegemonic States in the Horn of Africa 1991-2000", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 38, No. 4, December 2000, p. 670.

4. انظر:

J. Abbink, "Briefing: The Eritrean-Ethiopian Border Dispute", *African Affairs*, Vol. 97, No. 389, October 1998, pp. 556-560.

5. انظر:

Franklin Steves, "Regime Change and War: Domestic Politics and the Escalation of the Ethiopia-Eritrea Conflict", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 16,

No. 1, 2003), p. 126. See also: Abdul Omar, "The Horn of Africa: Building Sustainable Security in a Fragile Region", *Ploughshares Monitor* (Ontario: Project Ploughshares-Institute of Peace and Conflict Studies & Conrad Grebel Collage, March 2001), p. 2.

وانظر أيضاً: فتحي الضو محمد، حوار البندقية: **الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الإريترية** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2000)، ص 163–182.

6. انظر:

Richard Cornwell, "Ethiopia and Eritrea: Fratricidal Conflict in the Horn", *African Security Review*, Vol. 7, No. 5, 1998, p. 2.

7. انظر:

Leenco Lata, "The Ethiopia-Eritrea War", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003, p. 380.

8. .Thomas P. Ofcansky, op. cit., pp. 4-5

9. لمزيد من المعلومات حول تطور الحرب بين الطرفين ومراحلها المختلفة وأحداثها اليومية، انظر:
Walta Information Center, *Chronology of the Ethio-Eritrean Conflict and Basic Documents* (Addis Ababa: Walta Information Center, 2001).

10. جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وزارة الشؤون الخارجية، بيان معالي الدكتور تقدا ألمو نائب وزير خارجية جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الصراع بين أثيوبيا وإريتريا، نيويورك، الأمم المتحدة، 23 آذار/ مارس 1999.

11. انظر:

Theodros Dagne, "The Horn of Africa: Another Humanitarian Crisis?", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 11, No. 3, Summer 2000, pp. 123-125. Also: The State of Eritrea, Ministry of Foreign Affairs, Press Release: Eritrea Accepts OAU Proposal on Technical Arrangement, Asmara, 8 August 1999.

وانظر أيضاً: الترتيبات الفنية بشأن تطبيق اتفاق إطار عمل منظمة الوحدة الأفريقية وآلياته، صحيفة **إريتريا الحديثة**، أسمرا، 8 آب/ أغسطس 1999.

12. مدلين معدي مشهور معدي، «النزاع الإثيوبي الإريتري وطرق تسويته»، في: وليد عبدالحي (محرر)، مرجع سابق، ص 176–177.

13. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1320 (2000)، 15 أيلول/ سبتمبر 2000.

14. لمزيد من المعلومات حول هذا الاتفاق ومواده المختلفة، انظر:

Agreement between the Government of Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Government of State of Eritrea, Algiers, Algeria, 12 December 2000. Available at: http://www.usip.org/library/pa/eritrea_ethiopia/eritrea_ethiopia_12122000.html

وانظر أيضاً: سامية بيبرس، «اتفاق التسوية بين إثيوبيا وإريتريا»، ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد 7، العدد 73، كانون الثاني/ يناير 2001، ص 7-8.

15. انظر:

Philip White, "The Eritrea- Ethiopia Border Arbitration", *Review of African Political Economy*, Vol. 29, No. 92, June 2002, pp. 345, 354-355.

16. انظر:

Jon Abbink, "Ethiopia-Eritrea: Proxy Wars and Prospects of Peace in the Horn of Africa", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 21, No. 3, September 2003, p. 408.

17. انظر:

Leenco Lata, op. cit., p. 384. See also: International Crisis Group, "Ethiopia and Eritrea: War or Peace?", *Africa Report*, No. 68, 24 September 2003, p. 6.

18. انظر:

International Crisis Group, "Ethiopia and Eritrea: Preventing War", *Africa Report*, No. 101, 22 December 2005, pp. 5-6.

19. انظر:

Embassy of Ethiopia, Report on the New Ethiopia Eritrea Pace Initiative Submitted to the House of Peoples' Representatives by H.E PM Meles Zenawi and Decision on The FivePoint Proposal for Resolving the Dispute between Ethiopia and Eritrea (Washington, DC: Embassy of Ethiopia, 27 November 2004). Available at: http://www.ethioipianembassy.org/pr113004.shtml

20. جاء ذلك الترحيب في القرار التالي: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1586 (2005)، 14 آذار/ مارس 2005.

21. لمزيد من المعلومات حول هذه الخيارات، انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا، رقم (S/2006/1)، 3 كانون الثاني/ يناير 2006، ص 8-10.

22. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1681 (2006)، 31 أيار/ مايو 2006.

23. سامي السيد أحمد، «المعضلة الأمنية المزمنة في القرن الأفريقي والموقف الأمريكي منها»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008**، الإصدار الخامس (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، تشرين الأول/ أكتوبر 2008)، ص 137-138.

24. ويؤكد ذلك ما صرح به أسياس أفورقي نفسه في أثناء الحرب الحدودية بين الطرفين، حينما قال في 10 كانون الثاني/ يناير 1999: إن الصراع الإريتري- الإثيوبي ليس مجرد خلاف حول الحدود ... وإلا كان من الممكن تسويته منذ زمن بعيد. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر: **سلسلة دراسات دولية معاصرة**، «النزاع الإثيوبي الإريتري(2)»، رقم 161 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أيلول/ سبتمبر 1999)، ص12.

25. البخاري عبدالله الجعلي، **حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا: النزاع الحدودي والمركز القانوني** (الدوحة: د.ن، 2000)، ص 235. ولمزيد من المعلومات حول علاقات السودان والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، انظر: محمود أبو العينين، «مواقف وسياسات القوى الإقليمية تجاه الثورة الإرترية 1962- 1991»، في: عبدالملك عودة (محرر)، **إرتريا: دراسة مسحية شاملة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص 161-164.

26. **سلسلة دراسات دولية معاصرة**، «تقرير حول قطع العلاقات بين إريتريا والسودان»، رقم 6، كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص 5.

27. محمد رضا فودة، «إريتريا: ماذا بعد الاستقلال؟»، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد 99 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، تموز/ يوليو 1995)، ص 37. يُذكر أن حركة الجهاد الإسلامي الإريتري نشأت في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1988. لمزيد من المعلومات حول نشأة هذه الحركة، والعلاقة بينها وبين النظام الحاكم في إريتريا، انظر: عبدالوهاب الطيب بشير، «التيار الإسلامي في إريتريا 1961- 1998»، بحث تكميلي لدرجة الماجستير، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1999، ص 62-64.

28. انظر:

Tesfatsion Medhanie, *Eritrea & Neighbours in the New World Order: Geopolitics, Democracy and Islamic Fundamentalism* (Hamburg: LIT Verlag, 1994), pp. 5-9.

29. انظر:

Jeffrey A. Lefebvre, "Post-Cold War Clouds on the Horn of Africa: The Eritrea-Sudan Crisis", *Middle East Policy*, Vol. 4, No. 1 & 2, September 1995, p. 36.

30. محمد أبو الخير سعيد، مرجع سابق، ص 38-40. وانظر أيضاً: إبراهيم ميرغني محمد علي، «إرتريا: التحديات الداخلية والخارجية»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003، ص 185.

31. إبراهيم أحمد نصر الدين، «العلاقات السياسية الإقليمية والدولية لدول منطقة القرن الأفريقي»، ورقة مقدمة إلى ندوة **استراتيجية القرن الأفريقي: تقدير موقف ورؤية مستقبلية 1997-2000**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا- مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 8.

32. مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، **التقرير السنوي 2002: علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2002)، ص 136.

33. جون دينق، «العلاقات السودانية-الإثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة»، ترجمة عوض السيد الكرسني، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003، ص 167-169.

34. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 237.

35. محمد علي محمود، «التحالف الوطني: الآفاق والتحديات»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد الأول تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ص 47-48.

36. خالد حنفي علي، «دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور»، في: **أزمة دارفور ...**، مرجع سابق، ص273.

37. دولة إريتريا، وزارة الشؤون الخارجية، بيان صحفي يتعلق بالرد على افتراءات الحكومة السودانية ومسؤوليها، أسمرا، 2 آب/ أغسطس 2004.

38. محمود عثمان إيلوس، «المعارضة الإريترية: إلى متى الصراع حول المشروعية»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 4، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص 15-16.

39. انظر:

International Crisis Group, "A New Sudan Action Plan", *Africa Briefing*, No. 24, 26 April 2005, p. 4.

40. بدر حسن شافعي، «تطبيع العلاقات السودانية-الإريترية.. لماذا الآن؟»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006، ص 216.

41. سامسون واسارا، «الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الأفريقي: ظاهرة تسليح المدنيين»، ترجمة محمد عاشور، **مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، العدد 5، كانون الأول/ ديسمبر 2003، ص68.

42. انظر:

J. Oloka-Onyango, "New-Breed Leadership, Conflict, and Reconstruction in the Great Lakes Region of Africa: A Sociopolitical Biography of Uganda's Yoweri Kaguta Museveni", *Africa Today*, Vol. 50, No. 3, Spring 2004, p. 41.

43. لمزيد من المعلومات حول الأسباب التي دفعت أوغندا إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان والاتهامات التي وجهتها للحكومة السودانية، انظر: **سلسلة دراسات دولية معاصرة**، «العلاقات السودانية الأوغندية»، رقم 31، حزيران/ يونيو 1995، ص 6-8. وانظر أيضاً:

Sudan Hits Back at Uganda, *Africa Economist Digest (AED)*, Vol. 16, No. 10, 8-21 May 1995, p. 10.

44. انظر:

Creative Associates International, "Multi-Layered Conflict in the Greater Horn of Africa", Paper Prepared for The Greater Horn of Africa Initiative, the United States Department of State and the United States Agency for International Development (Washington, DC: Creative Associates International, April 1996), p. 6.

45. إبراهيم أحمد نصر الدين، «الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، ورقة مقدمة إلى **ندوة العلاقات العربية- الأفريقية**، الجمعية المصرية الأفريقية للعلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية والمركز العربي الأفريقي للبحوث والدراسات، القاهرة، 1998، ص16، وانظر أيضاً: مركز الدراسات الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي السوداني 1999** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999)، ص 459.

46. انظر:

Agreement between the Government of Sudan and Uganda, Nairobi, 8 Dec. 1999. Available at: http://www.usip.org/library/pa/sudan_uganda/sudan_uganda_12081999.html

47. مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، **التقرير السنوي 2002: علاقات السودان ...**، مرجع سابق، ص 184.

48. بدر حسن شافعي، «دور أوغندا وكينيا في أزمة دارفور»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003، ص 241. ولمزيد من المعلومات عن الأسباب التي دفعت الطرفين إلى التقارب في الآونة الأخيرة، انظر: خالد حنفي علي، «السودان وأوغندا: عوامل التأزم والانفراج»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 148، نيسان/ إبريل 2002، ص 110-112.

49. انظر:

Africa Briefing, "A Strategy for Ending Northern Ugandan's Crisis ...", op. cit., pp. 4-5.

50. محمد شريف جاكو، «الصراع السياسي في جمهورية تشاد»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية ...**، مرجع سابق، ص 551 - 553.

51. جلال عبدالمعز، «الصراعات والحروب الأهلية في تشاد»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية ...**، مرجع سابق، ص 517- 524.

52. عبدالعزيز راغب شاهين، «الصراع العرقي في دارفور: دراسة أنثروبولوجية»، في: **أزمة دارفور ...**، مرجع سابق، ص 229.

53. انظر:

Human Rights Watch, *Darfur Bleeds: Recent Cross-Border Violence in Chad*, Report No. 2, February 2006, p. 2.

54. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، مرجع سابق، ص 394.

55. Human Rights Watch, *Darfur Bleeds: Recent*..., op. cit., pp. 4-6.

ولمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية، انظر:

African Union-Peace and Security Council, Report of the Chairperson of the Tripoli Agreement of 8 February 2006 between Chad and Sudan, Addis Ababa, Ethiopia, 47[TH] Meeting, 21 March 2006.

56. انظر:

Aegis Trust Ltd., "Peace Agreement and Protection: Ending the Crisis in Darfur", *Darfur Situation Report* (London; Kigali: Aegis Trust Ltd., May 17[TH] 2006), p. 5. See also: Aegis Trust Ltd, "Chad Coup Failure: Implications for Darfur", *Aegis Briefing* (London; Kigali: Aegis Trust Ltd., 17 April 2006), p. 1-2.

57. انظر:

Human Rights Watch, *Violence beyond Borders: The Human Rights in Eastern Chad*, Report No. 4, June 2006, p. 9.

58. محمد قنديل، «فرنسا والأزمة في دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص177.

59. سامي السيد أحمد، «الأدوار الإقليمية في السودان وموقفها تجاه الانتخابات السودانية»، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 48 (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، نيسان/ إبريل 2010)، ص68-69.

60. انظر:

Berouk Mesfin, "The Eritrea-Djibouti Border Dispute", *ISS Situation Report,* 15 September, 2008, pp. 2, 5, 6.

61. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 11 أيلول/ سبتمبر 2008 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، رقم S/2008/602، 12 أيلول/ سبتمبر 2008، ص4-5.

62. Berouk Mesfin, op. cit., pp. 2, 5.

63. Ibid., p. 6.

64. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 5 أيار/ مايو 2008 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة، S/2008/249 ، 5 أيار/ مايو 2008، ص 2-3.

65. انظر:

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), The UN Refugee Agency, *UNHCR Eligibility Guidelines for Assessing the International Protection Needs for Asylum-Seekers from Eritrea* (Geneva: UNHCR, April 2009), p. 7. Available at: http://www.unhcr.se/Pdf/Positionpaper_2009/Guidelines_Eritrea_April_09.pdf

66. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، S/PRST/2008/20 ، 12 حزيران/ يونيو 2008.

67. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجلسة 5924، وثيقة رقم S/PV.5924 ، 24 حزيران/ يونيو 2008، ص3-4.

68. المرجع السابق، ص 5، 6، 8، 9.

69. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الجلسة 6000، رقم الوثيقة S/PV.6000 ، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص 4-6.

70. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة، رقم S/2008/766، 5 كانون الأول/ ديسمبر 2008، ص 5-6.

71. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1862 (2009)، رقم الوثيقة S/RES/1862، 14 كانون الثاني/ يناير 2009، ص 3.

72. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 30 آذار/ مارس 2009 موجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن، رقم الوثيقة S/2009/163، 30 آذار/ مارس 2009، ص 2-3.

73. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1907 (2009)، رقم الوثيقة S/RES/1907(2009)، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

74. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 28 كانون الثاني/ يناير 2010 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة S/2010/59، 8 شباط/ فبراير 2010.

75. الأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، رسالة مؤرخة في 7 حزيران/ يونيو 2010 موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/64/806-S/2010/291، 7 حزيران/ يونيو 2010، ص 3.

76. انظر نص الاتفاقية والوثيقة التنفيذية لها على الرابط التالي:

http://www.eritreaembassy-japan.org/data/100609.pdf

77. انظر:

Clarence Tshirtereke, "On the Origins of War in Africa", *African Security Review*, Vol. 12, No. 2, 2003, pp. 86-87.

78. وتستخدم بعض الدراسات مفهوم الصراعات المحتملة Potential Conflicts للإشارة إلى الصراعات حول الموارد الطبيعية، انظر على سبيل المثال:

U.S. National Intelligence Council (NIC), "Conflict Resolution in Africa", Discussion Paper Presented at *The Africa in 2020 Workshop* (Pretoria: National Intelligence Council 2020 Project, 16 March 2004), p. 2.

79. انظر:

Michael L. Ross, "Oil, Drugs, and Diamond: How Do Natural Resources Vary in their Impact on Civil War?", Paper Produced for the International Peace Academy (IPA) Project on Economic Agendas in Civil Wars (New York: IPA, June 2002), p. 3.

80. انظر: Fiona Flintan & Imeru Tamrat, op. cit., p. 243.

81. انظر:

Debay Tadesse, "The Nile: Is It a Curse or Blessing?", *ISS Paper*, No. 174, November 2008, pp. 1-3.

82. واتفق الطرفان بمقتضى هذه الاتفاقية على توزيع مياه النيل بينهما، بحيث تحصل السودان على 4 مليارات م^3 سنوياً، وتحصل مصر على 48 مليار م^3 سنوياً. لمزيد من المعلومات، انظر:

Aaron T. Wolf, "Middle East Water Conflicts and Directions for Conflict Resolution", *Food, Agricultural, and the Environment Discussion Paper*, No. 12 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, March 1996), pp. 3-4.

83. Ibid., p. 4.

84. انظر:

J. Anthony Allan, "The Nile Basin: Evolving Approaches to Nile Waters Management", *SOAS Occasional Paper*, No. 20, June 1999, p. 2.

85. Fiona Flintan & Imeru Tamrat, op. cit., pp. 299-300.

وأشار بعض المصادر إلى قيام الحكومة الأثيوبية بالإشراف على إنشاء عدد من السدود الصغيرة على نهر النيل تقتطع من الإيرادات السنوية للنهر نحو 500 مليون متر مكعب، كما تخطط لإنشاء سدود أخرى لزيادة مياه الري والطاقة الكهربائية. ويوجد في أثيوبيا نحو 3.7 ملايين هكتار من الأرض التي يمكن زراعتها عن طريق الري، وتكمن الخطورة في أن ري نصف هذه المساحة فقط من الممكن أن يؤثر سلبياً على إيرادات النهر إلى السودان ومصر بمقدار 15٪. لمزيد من المعلومات، انظر:

Stephen D. Kiser, "Water: The Hydraulic Parameter of Conflict in the Middle East and Africa", *INSS Occasional Paper*, No. 35 (Colorado: USAF Institute for National Security, Environmental Security Series, September 2000), p. 45.

86. Fiona Flintan & Imeru Tamrat, op. cit., pp. 255, 258, 294.

87. ترجع جذور الدراسات التي قامت بها مصر حول هذه القناة إلى مطلع القرن العشرين، نظراً لحاجتها الدائمة للمياه وسعيها لضبط النهر والسيطرة عليه. وتوفر القناة (في حالة إنشائها) نحو تسعة مليارات م^3 من المياه لمصر والسودان. لمزيد من المعلومات، انظر: عبدالقادر إسماعيل، «الجذور التاريخية للمشروعات النيلية في جنوب السودان وأثرها على دولتي المصب»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر **تاريخ المشروعات النيلية الكبرى**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 24-25 أيار/ مايو 2006، ص 16، 32. وانظر أيضاً:

P. Howell, Jr., "The Impact of The Jongli Canal in the Sudan", *The Geographical Journal*, Vol. 149, No. 3, November 1983, pp. 286-289.

88. انظر:

Samson S. Wassara, "African Water Resources: Confrontation and Cooperation", in Omar Ahmed Saeed & Fatima Fadlella (eds), *Africa: Post Cold War Era* (Khartoum: International University of Africa Press, 2nd Edition, 2006), pp. 140-141.

89. لمزيد من المعلومات حول هذه المبادرة وموقف مصر منها، انظر: سالي هاني، «مبادرة حوض النيل: قراءة في الموقف المصري»، **آفاق أفريقية**، المجلد 5، العدد 17، ربيع 2005، ص 31-41.

90. أيمن السيد عبدالوهاب، «مياه النيل وإشكاليات التعاون الجماعي»، في: السيد فليفل (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003**، الإصدار الثاني (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2004)، ص232-233. وبالرغم من رواج فكرة تسعير المياه وبيعها ومعاملتها كسلعة في الآونة

الأخيرة، فإن هذه الفكرة كما روج لها العديد من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي تنصرف إلى التسعير المحلي للمياه، أي بيعها داخل حدود كل دولة على حدة وليس فيما بين الدول كما تزعم بعض دول الحوض. انظر: محمد سالمان طايع، «تسعير المياه والفكر المائي الجديد»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006، ص 20.

91. لمزيد من المعلومات حول الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه في دول حوض النيل، انظر: عايدة العلي سري الدين، **السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998)، ص 30-33.

92. محمد صفوت قابل، «نهر النيل: أداة للتعاون.. كيف؟»، في: محمد عاشور (محرر)، **التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا: الواقع والتحديات** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005)، ص 306.

93. انظر:

Debay Tadesse, "The Hydropolitics of the Nile: Climate Change, Water and Food Security in Ethiopia", in Donald Anthony Mwiturubani & Jo-Ansie Van Wyk (eds), *Climate Change and Natural Resources Conflicts in Africa*, Monograph No. 170 (Pretoria: Institute for Security Studies, 2010), p. 95.

94. محمد صفوت قابل، مرجع السابق، ص 298، 299، 301.

95. انظر:

Patricia Kameri-Mbote, *From Conflict to Cooperation in the Management of Transboundary Waters: The Nile Experience* (Geneva: International Environmental Law Research Center, 2005), p. 6. at: http://www.ielrc.org/content/a0509.pdf

وانظر أيضاً: وزارة الموارد المائية والري- قطاع مياة النيل- المكتب الوطني لمبادرة حوض النيل، **ملخص عن مبادرة حوض النيل**، القاهرة، 2009. على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/VR/Nile/1.pdf

وكذلك، وزارة الموارد المائية والري، **نبذة عن مبادرة حوض النيل**، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/VR/Nile/2.pdf

96. محمود أبو العينين، «نحو استراتيجية مصرية لتسريع المفاوضات وإنجاز الإطار القانوني»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/ 2008**، مرجع سابق، ص 452.

97. صبحي قنصوه، «مشكلة تقاسم واستخدام المياه بين دول حوض النيل»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/ 2008**، مرجع سابق، ص 406-408.

98. محمد سالمان طايع، «الموقف التفاوضي لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الإطارية»، في: محمود أبوالعينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007/ 2008**، مرجع سابق، ص 442-443، 450.

99. الحزب الوطني الديمقراطي، «علام: مصر لن توقع على أي اتفاق يخل بحقها في الاستخدامات الحالية لمياه النيل»، 19 نيسان/ إبريل 2010. على الموقع الرسمي للحزب على الرابط التالي:
http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails.aspx?NewsID=66711

100. انظر:
Debay Tadesse, "Review of Early Experience, Current Challenges and Opportunities among the Nile Basin Riparian States", in Debay Tadesse Woldemichael (ed.), *Climate Change and Trandboundary Water Resource Conflicts in Africa-Workshop Report*, Mombassa, Kenya 29-30 September 2009 (Pretoria: Institute for Security Studies, 2009), p. 11.

101. انظر:
Nile Basin Initiative, Ministers of Water Affairs and Extraordinary Meeting over the Cooperative Framework Agreement, 14 April, 2010. Availabe at:
http://www.nilebasin.org/index.php?option=com_content&task=view&id=161&Itemid=70

102. صباح موسى ومحمد عبدالحكيم، «وتتوالى ردود الأفعال على اتفاق تقاسم مياه النيل مصر: اتفاقية عنتيبي غير ملزمة لنا وتفتقد إلى المشروعية الدولية»، أفريقيا اليوم، 14 أيار/ مايو 2010. على الرابط التالي: http://www.africaalyom.com/web/Details/574-1/news.htm. وانظر أيضاً: عماد الأزرق، «تقرير إخباري: القاهرة ترفض توقيع 4 دول من حوض النيل على اتفاقية منفردة وتؤكد تمسكها بالاتفاقيات الدولية»، وكالة أنباء شينخوا، 15 أيار/ مايو 2010، على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/speak/2010-05/15/c_13296111.htm

103. ولاء الشيخ، «السودان تجمد عضويتها في مبادرة حوض النيل بسبب رفض دول المنابع التراجع عن التوقيع على الاتفاقية الإطارية.. ومصر تنتظر الاجتماع الاستثنائي»، صحيفة الدستور، القاهرة، 29 حزيران/ يونيو 2010. على الرابط التالي: http://dostor.org/politics/egypt/10/june/29/20778

104. انظر:
P. Godfrey Okoth, "The Nile River Question and the Riparian States: Contextualising Uganda's Foreign Policy Interests", *African Sociological Review*, Vol. 11, No. 1, 2007, pp. 86-87. See also: Ashok Swain, "Ethiopia, The Sudan, and Egypt: The River Nile Dispute", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 35, No. 4, December 1997, pp. 385, 388.

105. أحمد الرشيدي، «مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل»، في: أحمد يوسف أحمد (محرر)، **المشكلات المائية في الوطن العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994)، ص 166.

106. انظر:

Solomon Kebede, "Conflict and Security in the Horn of Africa", *African Perspective*, Vol. 4, No. 13, Spring 2003, pp. 29-39.

ويتفق ستيفن كيزر مع رأي سولومون كيبيدي، حيث يرى أنه على الرغم من كون مصر هي الأقوى اقتصادياً وعسكرياً من السودان وأثيوبيا، فإن التباعد الجغرافي بين مصر وإثيوبيا يجعل الأخيرة أكثر أمناً في مواجهة التهديدات المصرية، حيث لا تستطيع مصر إرسال جنودها إلى الأراضي الإثيوبية التي يسودها الجفاف وحروب العصابات وحروب الوكالة، ولذلك فإنه من المحتمل أن تلجأ مصر إلى أساليب الضغط السياسي والاقتصادي على أثيوبيا بدلاً من الضغط العسكري، للمزيد انظر: .Stephen D. Kiser, op. cit., pp. 48-49

الفصل الثالث

1. انظر:

David E. Albright, "Africa: The Quest for Independence, Development, and Security", in Haward J. Wiarda (ed.), *U.S. Foreign and Strategic Policy in the Post-Cold War Era: A Geopolitical Perspective* (Westport: Greenwood Press, 1996), p. 217.

2. انظر:

Peter J. Schraeder, "Removing the Shackles? U.S. Foreign Policy toward Africa after the End of the Cold War", in Edmond J. Keller & Donald Rothchild (eds), *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security* (London: Lynne Rienner Publishers, 1996), p. 197.

3. جوزيف رامز أمين، «الموقف الأفريقي من الإرهاب الدولي»، **آفاق أفريقية**، المجلد 2، العدد 8، شتاء 2001، ص 39– 43. وانظر أيضاً: جوزيف رامز أمين، «قراءة في جولة بوش الأفريقية»، **آفاق أفريقية**، المجلد 4، العدد 15، خريف 2003، ص 82.

4. انظر:

J. Stephen Morrison, "Somalia's and Sudan's Race to the Fore in Africa", *Washington Quarterly*, Vol. 25, No. 2, Spring 2002, p. 193.

ويرى البعض أمثال جيرالد بوسنر Gerald Posner أن تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن هو المسؤول أيضاً عن الأحداث التي وقعت في الصومال في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، وأسفرت عن مقتل 18 جندياً أمريكياً وجرح 75 آخرين بالإضافة إلى قتل مئات الصوماليين. لمزيد من المعلومات انظر:

Gerald Posner, *Why America Slept: The Failure to Prevent 9/11* (New York: Random House, 2003), pp. 50-51.

5. انظر:

Julia Nanay, "New Friends, New Enemies and Oil Politics: Causes and Consequences of the September 11 Terrorist Attacks", *Middle East Policy*, Vol. 8, No. 4, December 2004, p. 13.

6. James E. Winkates, op. cit., pp. 128-129.

7. (7) محمد الهزاط، «الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، **شؤون عربية**، العدد 114، صيف 2003، ص 169.

8. خالد حنفي علي، «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ص 209.

9. انظر:

Walter Kansteiner, "The Bush Administration and Africa", Paper Presented at Symposium of *Is Africa Important to the United States?: Perspectives from the Bush Administration*, The Africa-America Institute, Washington, DC, April 24, 2002, p. 4.

10. انظر:

George W. Bush, Jr., *The National Security Strategy of the United States of America* (Washington, DC: The White House, 17 September 2002), pp. iv-vi.

11. انظر:

Dale T. Snauwaert, "The Bush Doctrine and Just War Theory", *The Online Journal of Peace and Conflict Resolution*, Vol. 6, No. 1, Fall 2004, p. 121. See also: Jonathan Monten, "The Roots of the Bush Doctrine: Power, Nationalism, and Democracy Promotion in U.S. Strategy", *International Security*, Vol. 29, No. 4, Spring 2005, p.140.

12. خالد عبدالعظيم، «الترتيبات الأمريكية في منطقة باب المندب»، **السياسة الدولية** ، المجلد 38، العدد 152، نيسان/ إبريل 2003، ص 206.

13. J. Stephen Morrison, op. cit., p. 191.

14. انظر:

Theodros Dagne, "Africa and the War on Terrorism: The Case of Somalia", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 13, No. 4, Fall 2002, p. 68.

15. طلال محي الدين الزغبي، «التحرك الأمريكي في شرق وغرب أفريقيا: الأبعاد والأهداف الاستراتيجية والاقتصادية»، **تقديرات استراتيجية** ، العدد 190-191، أيار/ مايو 2003، ص 45-46.

16. السيد علي أحمد فليفل، «مشكلة عدم الاستقرار السياسي في القرن الأفريقي وأثرها على العمل الإسلامي بالمنطقة»، ورقة مقدمة إلى ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في أفريقيا، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2004، ص 29.

17. انظر:

Jim Lobe, "Pentagon's Footprint Growing in Africa", *Foreign Policy in Focus* (Washington, DC: Interhemispheric Resource Center & the Institute for Policy Studies, May 2003), p. 1.

18. انظر:

Andrew Feickert, "U.S. Military Operations in the Global War on Terrorism: Afghanistan, Africa, the Philippines, and Colombia", *CRS Report for Congress* (Washington, DC: The Library of Congress-Congressional Research Service, Code RL 32758, February 4, 2005), p. 7.

19. انظر:

Gilbert Khadiagala, "Kenya: Haven or Helpless Victim of Terrorism", in United States Institute of Peace, "Terrorism in the Horn of Africa", *Special Report*, No. 113 (Washington, DC: United States Institute of Peace, January 2004), p. 4.

20. طلال محي الدين الزغبي، مرجع سابق، ص 48.

21. انظر:

Joel D. Barkan, "Kenya after Moi", *Foreign Affairs*, Vol. 83, No. 1, Jan/Feb 2004, p. 6.

ولمزيد من المعلومات حول العلاقات العسكرية بين كينيا والولايات المتحدة، انظر:

Karl E. Prinslow, "Building Military Relations in Africa", *Military Review*, Vol. 77, No. 3, May-June 1997, pp. 8-16.

22. انظر:

Jakkie Cilliers, "Africa, Root Causes and the War on Terror", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006, p. 65.

23. انظر:

Peter Kagwanja, "Counter-Terrorism in the Horn of Africa: New Security Frontiers, Old Strategies", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006, pp. 82-83.

24. انظر:

Robert Tynes, "U.S Counter-Terrorism Policies in Africa are Counter to Development", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006, p. 109.

25. انظر:

Amedee Bollee, "Djibouti: From French Outpost to U.S. Base", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003, p. 484.

26. حسن علي الساعوري، «إسرائيل في القرن الأفريقي»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003، ص 135، 138.

27. يوسف روكز، **أفريقيا السوداء: سياسة وحضارة** (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص 100-101. وانظر أيضاً: جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال** (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 549. وكذلك: محمد عثمان أبوبكر، **المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية** (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1996)، ص54. وأيضاً:

Susan E. Rice, Assistant Secretary for African Affairs, "United States Interests in Africa: Post Cold War, Post-Apartheid", Speech Delivered for Rhodes Scholars Southern Africa Forum, Oxford, May 13, 1999.

28. انظر:

The Stanley Foundation, "Changing Realities in the Horn of Africa: Implications for Africa and US Policy", *Report of the Thirty-Second Strategy for Peace, US Foreign Policy Conference* (Virginia: The Stanley Foundation, 1991), p. 5.

29. Julia Maxted & Abebe Zegeye, op. cit., p. 50.

30. محمد محمود إبراهيم الديب، «المفاجأة: بترول السودان»، **رسالة المعرفة**، المجلد 13، العدد الأول، 2005، ص 111، و114-115.

31. سلمان قادم، «المصالح الأمريكية ومستقبل صناعة النفط في أفريقيا: الأدوار الخفية لشركات النفط الكبرى»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد الأول، العدد 2، آب/ أغسطس 2002، ص 55.

32. محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص 149.

33. انظر:

Daniel Volman, "The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 98, December 2003, p. 574. See also: Michael T. Klare, "Global Petro-Politics: The Foreign Policy Implications of the Bush Administration's Energy Plan", *Current History*, Vol. 101, No. 653, March 2002, p. 100.

34. للاطلاع على نسب إنتاج الولايات المتحدة واستهلاكها ووارداتها من النفط خلال الفترة 1949-2005، انظر:

Council on Foreign Relations, "National Security Consequences of U.S. Oil Dependency," *Independent Task Force Report*, No. 58 (New York: Council on Foreign Relations, 2006), p. 16.

35. انظر:

I. Anyu Ndumbe, "West African Oil, U.S. Energy Policy, and Africa's Development Strategies", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 15, No. 1, Winter 2004, pp. 99, 94-95. See also: Jean-Christophe Servant, "Africa: External Interests & Internal Insecurity- The New Gulf Oil States", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 95, March 2003.

36. انظر:

Peter M. Lewis, "Pursuing U.S. Economic Interests in Africa", *CSIS Africa Program Working Paper* (Washington, D.C: Center for Strategic and International Studies, February 2001), pp. 12-13.

ولقد تعرض قانون النمو والفرص (AGOA) في بادئ الأمر لانتقادات من جانب بعض القادة الأفارقة، مثل نيلسون مانديلا، حيث نظروا إليه كبرنامج تم تصميمه من جانب طرف واحد لتعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية في أفريقيا. ولقد عبر تابو ميبكي Thabo Mbeki، نائب رئيس جنوب أفريقيا في ذلك الوقت، في أثناء زيارته لواشنطن في عام 1998 عن الشعور Sentiment الأفريقي العام، حيث أعلن أنه يجب على الولايات المتحدة أن تفعل الكثير لصالح أفريقيا، وليس مجرد فتح الأسواق الأفريقية أمام السلع القادمة من الدول المتقدمة. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد انظر:

James Jude Hentz, "Reconceptualizing US Foreign Policy: Regionalism, Economic Development and Instability in Southern Africa", in Kevin C. Dunn & Timothy M. Shaw (eds), *Africa's Challenge to International Relations Theory* (New York: Palgrave Publishers, 2001), p. 190.

37. انظر:

Richard E. Mshomba, *Africa in the Global Economy* (London: Lynne Rienner Publishers, 2000), p. 126.

38. جلال عبدالمعز، الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية (القاهرة: د.ن، 2005)، ص 18.

39. انظر:

U.S. International Trade commission, "U.S.-Africa Trade Flows and Effects of the Uruguay Round Agreements and U.S. Trade and Development Policy", *Fifth Annual Report*, Investigation No. 332-362, Publication No. 3250, October 1999, p. iii.

40. Ibid., p. 2-5.

41. انظر:

Brian J. Hesse, *The United States, South Africa and Africa: Of Grand Foreign Policy Aims and Modest Means* (Burlington USA: Ashgate Publishing Ltd., 2001), p. 105.

42. انظر:

Brett D. Schaefer & Daniella Markhiem, "The Free Trade Future of AGOA", *Web Memo*, No. 1108 (Washington, DC: The Heritage Foundation, June 5, 2006), p. 1.

43. انظر:

United States International Trade Commission, *Export Opportunities and Barriers in African Growth and Opportunity Act-Eligible Countries*, Report Investigation No. 332-464, Publication No. 3785, October 2005, p. 1-1.

44. Ibid., pp. 4-1, 6-1, 7-1.

45. انظر:

J. Diemond, *U.S.- Africa Trade Profile* (Washington, DC: United States Department of Commerce, International Trade Administration, March 2006), p. 1.

46. انظر:

Office of the United States Trade Representative, "2005 Comprehensive Report on U.S. Trade and Investment Policy Toward Sub-Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act", *The Fifth of Eight Annual Reports* (Washington, DC: Office of the United States Trade Representative, May 2005), p. 17

47. James E. Winkates, op. cit., p. 124.

لمزيد من المعلومات حول أسباب تدهور نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأمريكية المباشرة مقارنة بعقد الثمانينيات انظر: فرج عبدالفتاح فرج، «الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا: عولمة أم استلاب للفائض الاقتصادي»، في: العولمة: آثارها على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999)، ص 231- 240.

48. انظر:

United Nations Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2005: Meeting the Challenges of Unemployment and Poverty in Africa* (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2005), p. 207.

49. J. Diemond, op. cit., pp. 13-14.

50. انظر:

United States International Trade Commission, "U.S. Trade and Investment with Sub-Saharan Africa", *Fifth Annual Report*, Investigation No. 332-415, Publication No. 3741, December 2004, pp. 2-12- 2-14.

51. ويطلق على جماعات الضغط الداخلية أحياناً مفهوم اللوبي Lobby، وهو في حقيقة الأمر وسيلة تلجأ إليها جماعات الضغط للتأثير على متخذي القرارات وخاصة في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن تأثيرها في الجماهير. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد، انظر: يوسف أحمد الحسن، «الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص 179. وانظر أيضاً:

Central European and Eurasian Law Initiative (CEELI), "Lobbying: A Concept Paper", *CEELI Concept Paper Series* (Washington, DC: CEELI, November 27, 2000), p. 1; Alan Rosenthal, *The Decline of Representative Democracy: Process, Participation, and Power in State Legislatures* (Washington, DC: CQ Press–Division of Congressional Quarterly Inc., 1998), pp. 215-217.

52. أوضحت أسافا جالاتا Asafa Jalata أن هناك واحداً وعشرين اسماً تطلق على الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية داخل الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر، وهي:

Negro, Nigger, Colored, Brown, African, Ethiopian, Free African, Children of Africa, Sons of Africa, People of Color, Colored American, Free People of Color, Blacks, Anglo African, Afric, African-American, Afro-American, Afmerican, Aframerican, Africo-America, and Afro-Saxon. See: Asafa Jalata, *Fighting Against The Injustice of* ..., op. cit., p. 29. See also: Anthony Neal, "The Naming: A Conceptualization of an African American Connotative Struggle", *Journal of Black Studies*, Vol. 32, No. 1, September 2001, pp. 50-65.

53. انظر:

United States Census Bureau, *Notes and Errata: 2000 Census of Population and Housing* (Washington, DC: U.S. Census Bureau, 2000), p. 4.

54. جانيس ج. تيري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الأهمية الخاصة**، ترجمة حسان البستاني (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص123.

55. فيصل أبو خضرا، **أميركا واليهود والصهيونيون: العلاقة الأميركية-الصهيونية ماضيها وحاضرها ومستقبلها** (الرياض: د.ن، 1992)، ص 129. ويتركز اليهود في الولايات والمدن الكبيرة ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث يعيش نحو 81٪ من إجمالي اليهود الأمريكيين في تسع ولايات فقط هي: نيويورك، ونيوجرسي، وفلوريدا، وماساشوستس، وماريلاند، وكونكتيكت، وكاليفورنيا،

وبنسلفانيا، وإلينوي. انظر في هذا الصدد: هنري فورد، **اليهودي العالمي**، ترجمة علي الجوهري (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 2001)، ص 327.

56. علي الدين هلال، **مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: أمريكا والوحدة العربية 1945–1982** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، رقم 2، 1989)، ص 51–52.

57. انظر:

John W. Dietrich, *Interest Groups and the Making of U.S. Foreign Policy in the Post-Cold War Era*, Ph.D. Thesis, The Johns Hopkins University, Baltimore, 1997, p. 28.

58. حسن بكر، «العرب واليهود في أمريكا»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 9، العدد 73، 1999، ص 7. وللمزيد من المعلومات حول إيباك وممارساتها للتأثير على عملية صنع القرار الأمريكي، انظر: إدوارد تيفنان، **اللوبي: القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسن عبدربه المصري (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 245–278.

59. سميح فرسون، «جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب»، في: أحمد بيضون (وآخرون)، **العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص211، 213، 220. وحول مسيرة اليمين الديني ومشاركته في السلطة داخل الولايات المتحدة، انظر: سمير مرقص، «اليمين الديني الأمريكي: المسيرة من التأثير القاعدي إلى المشاركة في السلطة»، في: نادية محمود مصطفى (محرر)، **السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية** (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية، 2002)، ص 147–173. ولمزيد من المعلومات حول المحافظين الجدد، انظر: أميمة عبداللطيف، **المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).

60. John W. Dietrich, op. cit., p. 28.

61. انظر:

Getachew Metaferia, *Ethiopia and the United States: History, Diplomacy, and Analysis* (New York: Algora Publishing, 2009), pp. 73-75.

62. انظر:

Naomi Chazan, "Israel and Africa: Challenges for a New Era", in The Africa Institute of the American Jewish Committee, *Israel and Africa: Assessing the Past, Envisioning the Future* (Tel Aviv: Tel Aviv University-Harold Hartog School, 2006), p. 2. Available at: http://spirit.tau.ac.il/government/downloads/IsraelAfrica.pdf

63. ياسر عبدالقادر، **التغلغل الصهيوني في أفريقيا مع إشارة للعلاقات الصهيونية الإثيوبية** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1998)، ص 70- 71.

64. انظر:

United States of America and Israel Memorandum of Agreement Concerning Assurance, Consultation, and the United States Policy on Middle East, Signed at Jerusalem and at Washington on 27 February 1976 (United Nations-Treaty Series, No. 20410, Vol. 1252, 1-20410), Article 14, p. 70. Available online at: http://untreaty.un.org/unts/60001120000/8/22/00015061.pdf

65. وترجع جذورها إلى عام 1903، حينما اتفقت الحركة الصهيونية والسلطات البريطانية المحتلة في مصر على إرسال لجنة فنية لدراسة جدوى تحويل مياه نهر النيل إلى سيناء لإنشاء مستوطنات يهودية فيها. ووضعت إسرائيل حدود أرض الميعاد المزعومة من النيل إلى الفرات، ومن هذا المنطلق بات خبراء المياه يلعبون دوراً حاسماً في السياسة التوسعية الإمبريالية التي تنتهجها وتنفذها إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بتوجيه الحرب وخطوط وقف إطلاق النار أو ما يسمونه الحدود الأمنية لإسرائيل. انظر: عصام سليمان الفراعنه، **الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1998)، ص 2، 4.

66. انظر:

(66) Nadav Morag, "Water, Geopolitics and State Building: The Case of Israel", *Middle East Studies*, Vol. 37, No. 3, July 2001, p. 186.

67. انظر:

(67) Marcel Kitissou, "Water in the Context of Africa: Geopolitics and Geo-Economics", in Marcel Kitissou & Muna Ndulo (eds), *Hydropolitics of Africa: A Contemporary Challenge* (London: Cambridge Scholars Publishing, 2007), p. 12.

68. انظر:

(68) Daniel Kendic, "Egypt and the Hydro-Politics of the Blue Nile River", *Northeast African Studies*, Vol. 6, No. 1-2, 1999, pp. 156-157. Available online at: http://muse.jhu.edu/journals/northeast_african_studies/v006/6.1kendie.pdf

69. عايدة العلي سري الدين، مرجع سابق، ص 115-116، 129.

70. انظر:

Yacob Arsano, *Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National and Regional Hydropolitics*, Ph.D. Thesis, Faculty of Arts, University of Zurich, Zurich, 2007, p. 223. See also: JOE Stork, "Water and Israel's Occupation Strategy", *MERIP Reports*, Middle East Research and Information Project, July-August, 1983, p. 23. And: Ashok Aswain, op. cit., p. 683.

71. حلمي عبدالكريم الزعبي، «الموقف الإسرائيلي من الصراع الإريتري الإثيوبي: الأسباب والدوافع وراء تفضيل إثيوبيا»، تقديرات استراتيجية، العدد 76-77 ، أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1998، ص 70. ويوجد حالياً لدى أثيوبيا العديد من المخططات والمشروعات على نهر النيل داخل أراضيها، بعضها يرجع إلى الدراسات التي أعدها مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح United States Bureau of Reclamation في الستينيات من القرن الماضي، وتعطي الحكومة الأثيوبية الأولوية إلى نوعين من المشروعات: الأول تطوير السدود الصغيرة الموجودة في أعالي النيل الأزرق وحوض عطبرة؛ والثاني إنشاء السدود الكبيرة مثل تكيزي Tekezze على نهر عطبرة، ولا يعتمد تمويل هذه المشروعات على التمويل الحكومي فقط، ولكن أيضاً على التمويل الخارجي. انظر في هذا الصدد:
Ana Elisa Cascao, "Changing Power Relations in the Nile Basin: Unilateralism vs Cooperation?", *Water Alternatives*, Vol. 2, No. 2, 2009, p. 254.

72. انظر:
Haim Divon, "MASHAV in Africa: The Israeli Government's Development Cooperation Program", in: The Africa Institute of the American Jewish Committee, *Israel and Africa: Assessing the Past, Envisioning the Future* (Tel Aviv: Tel Aviv University-Harold Hartog School, 2006), p. 16.

73. (73) يرى البروفيسور مايكل بريشر Michael Brecher، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميكجل McGill أن إسرائيل أظهرت تعاطفاً مع بعض من أسماهم ضحايا الاستغلال في أفريقيا، خاصة الذين تم اضطهادهم على أسس عرقية وإثنية. انظر في هذا الصدد:
Avi Beker, "Tikken Olam in Africa", in: The Africa Institute of the American Jewish Committee, *Israel and Africa* ..., op. cit., p. 39.

74. أحمد عمران، «مواجهة الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية وتفعيل التعاون العربي - الأفريقي»، شؤون عربية، العدد 122، صيف 2005، ص 182- 183، 185. وللمزيد من المعلومات حول التغلغل الإسرائيلي الاقتصادي والعسكري في منطقة القرن الأفريقي، انظر: محمد النحال وفارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ط2، 2003)، ص 28-41؛ ونادية سعد الدين، «التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي»، في: وليد عبدالحي (محرر)، مرجع سابق، ص 403-426؛ وأيمن أبو زيتون، «التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا وإريتريا والنظام الإقليمي العربي»، في: وليد عبدالحي (محرر)، مرجع سابق، ص 432-450؛ وأيضاً: «التعاون العسكري بين إسرائيل ودول الجوار: تركيا-إثيوبيا-إريتريا»، دراسات (نشرة محدودة التوزيع تصدر عن الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة بالقاهرة)، العدد 107، تشرين الأول/ أكتوبر 1996.

75. انظر:

Eli Fried, "Soft Power and Israel's Policy of Development Cooperation", in: The Africa Institute of the American Jewish Committee, *Israel and Africa*..., op. cit., pp. 43-53.

76. انظر:

Marta Tienda, "Demography and the Social Contract," *Demography*, Vol. 39, No. 4 (Washington, DC: Population Association of America, November 2002), p. 589.

77. محمود محمد إبراهيم أبو العينين، «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية جنوب أفريقيا: دراسة خاصة بالفترة من 1969-1977»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1981، ص 100. وللمزيد من المعلومات حول المنظمات التي أنشأها السود داخل الولايات المتحدة خلال فترة الستينيات من القرن العشرين وما بعدها، انظر المرجع نفسه، ص 99-110.

78. انظر:

Kerry L. Haynie, *African American Legislators in the American States* (New York: Columbia University Press, 2001), p. 15.

79. Ibid., p. 43.

80. انظر:

Carol M. Swain, *Black Faces, Black Interests: The Representation of African American in Congress* (Cambridge: Harvard University Press, 1993), pp. 3, 15, 193.

81. انظر:

Masipula Sithole, "Black Americans and United States Policy Toward Africa", *African Affairs*, Vol. 83, No. 340, July 1986, p. 331.

82. انظر:

Martin Kilson, "Anatomy of Black Conservatism", *Transition*, No. 59 (Durham: Duke University Press, 1993), p. 4.

83. انظر:

Karl P. Magyar, "Africa's Political and Strategic Marginalization: A United States Perspective", in Karl P. Magyar (ed.), op. cit., p.185.

84. انظر:

Chris T. Owens, "Black Substantive Representation in State Legislatures from 1971-1994", *Social Science Quarterly*, Vol. 86, No. 4, December 2005, p. 779.

.85 انظر:

Salih Booker, "Bush's Global Agenda: Bad News for Africa", *Current History*, Vol. 100, No. 646, May 2001, p. 196.

.86 انظر:

Okbazghi Yohannes, "The United States and Sub-Saharan Africa after the Cold War: Empty Promises and Retreat", *The Black Scholar*, Vol. 32, No. 1, Spring 2002,p. 26.

وتشير إحدى الدراسات إلى وجود نحو 403 منظمات خاصة بالأمريكيين الأفارقة داخل الولايات المتحدة، وتلعب هذه المنظمات أدواراً سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مهمة. انظر: رجاء إبراهيم سليم، «الأفارقة وتأثيرهم في المهجر: دراسة حالة عن الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية»، **بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين 27-29 مايو 1997**، المجلد الأول (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1998)، ص 278. وانظر أيضاً:

Michael Clough, *Free at Last: U.S. Policy Toward Africa and the End of the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992), pp. 120-121.

.87 انظر:

Peter J. Schraeder, "The Clinton Administration and Africa: A Turning Point in US Foreign Policy Toward Africa?", in Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1996-1998*, Vol. 26 (New York: Africana Publishing Company, 2002), p. 125.

.88 انظر:

Ali Mazruoi, "Africans and African Americans in Changing World Trends: Globalizing the Black Experience", in Omar Ahmed Saeed & Fatima Fadlella (eds), op. cit., pp. 11-12.

.89 انظر:

Adekeye Adebajo, "Africa, African Americans, and the Avuncular Sam", *Africa Today*, Vol. 50, No. 3, Spring 2004, p. 106.

.90 انظر:

Mahmood Mamdani, *Saviours and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (Cape Town: HSRC Press, 2009), pp. 22-25, 47.

وللمزيد من المعلومات حول الأنشطة التي قام بها ائتلاف إنقاذ دارفور، والضغوط التي مارسها على الإدارة الأمريكية، انظر: المرجع السابق، ص 48-71. وللمزيد من المعلومات عن الائتلاف، انظر الموقع الإلكتروني له على الرابط التالي: http://www.savedarfur.org/

.91 محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2006)، ص 143-144.

92. انظر:

Agreement Establishing the Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), Nairobi, 21 March 1996, pp. 5-6.

93. للمزيد من المعلومات حول الأدوار والجهود التي بذلتها الإيجاد لإحلال السلم والأمن في كل من السودان والصومال، انظر: سامي السيد أحمد محمد، «الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد): رؤية عامة»، في: محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005)، ص 39-395؛ وجمال محمد السيد ضلع، «الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) ودورها في تسوية الأزمة السودانية»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تاريخ المشروعات النيلية الكبرى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 24-25 أيار/ مايو 2006، ص 18-31.

94. انظر:

Monica Juma & Aida Mengistu, *The Infrastructure of Peace in Africa: Assessing the Peace Capacity of African Institutions*, Report Submitted by the African Program of the International Peace Academy to the Ford Foundation (New York: International Peace Academy, September 2002), p. 40.

95. انظر:

The Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), Protocol on the Establishment of a Conflict Early Warning and Response Mechanism.., op. cit., pp. 4-6.

96. انظر:

Jakkie Cilliers, "Toward a Continental Early Warning System for Africa", *ISS Paper*, No. 102, April 2005, p. 13.

97. .Peter Kagwanja, op. cit., pp. 75, 77, 81

98. انظر:

The Inter-Governmental Authority on Development, Draft Implementation Plan to Counter Terrorism in the IGAD Region (Pretoria: Institute for Security Studies, 2003). Available at:
http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unitytounion/pdfs/igad/confjun03plan.pdf

99. انظر:

The Intergovernmental Authority on Development, Report of the Second Conference on the Prevention and Combating of Terrorism in the IGAD Region, Mombasa, 18-20th October 2004, p. 2.

100. انظر:

The Intergovernmental Authority on Development, Conference to Launch an IGAD Strategy on Peace and Security: Consensus Document and Way Ahead (Khartoum: Institute for Security Studies, 1-3 October 2005), pp. 1, 4. Available at: http://www.issafrica.org/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/igad/paxstratoct05.pdf

101. انظر:

Nelson Alusala, "African Standby Force: East Africa Moves on", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004, p. 118. See also: Vanessa Kent & Mark Malan, "The African Standby Force: Progress and Prospects", *African Security Review*, Vol. 12, No. 3, 2003, pp. 71-80.

102. انظر:

The Intergovernmental Authority on Development, Proceedings of the Meeting of the Eastern Africa Chiefs of Defence Staff on the Establishment of the Eastern Africa Standby Brigade (EASBRIG), Jinja, Uganda, 16-17th February 2004, p. 2.

103. انظر:

The Intergovernmental Authority on Development, Draft Protocol for the Establishment of the Eastern Africa Standby Brigade (EASBRIG), Jinja, Uganda, 13-17th February 2004, p. 6.

104. انظر:

Jakkie Cilliers & Mark Malan, "Progress with the African Standby Force", *ISS Paper*, No. 98, May 2005, pp. 10, 12.

105. جمال محمد السيد ضلع، «الجوانب التنظيمية والوظيفية للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)»، مصر والكوميسا: تحديات الحاضر.. آفاق المستقبل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002)، ص 6.

106. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 122، 132.

107. عبدالله الأشعل، **الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003)، ص 12. وانظر: جمال محمد السيد ضلع، «الإطار القانوني-السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)»، **آفاق أفريقية**، المجلد الأول، العدد الأول، ربيع 2000، ص36- 42.

108. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 132. وانظر أيضاً: جيري تكومبوموكا وآخرون، «معوقات التكامل الاقتصادي في أفريقيا: دراسة حالة للكوميسا»، ترجمة سماح سيد أحمد، **آفاق أفريقية**، المجلد 2، العدد 7، خريف 2001، ص 67.

109. عبد المطلب عبدالحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004)، ص 11.

110. انظر:

Common Market for Eastern and Southern Africa, The Fourth Ordinary Summit of the Heads of State and Government, Nairobi, Kenya, 24-25 May, 1999. Available at: http://www.comesa.int/policy_organs/policy_1999/communique/1999/fr/view

111. انظر:

Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the COMESA Workshop on Peace and Security, Lusaka, Zambia, 27-29 March 2000.

112. انظر:

Siteke G. Mwale, Synopsis on the Second COMESA Workshop on Peace and Security, Nairobi, 19-21 February, 2001, p. 3.

113. انظر:

Common Market for Eastern and Southern Africa, Rules for Accrediting Civil Society and the Private Sector to the COMESA Programme for Peace and Security (Lusaka: COMESA Secretariat, 2005), p. 5.

114. انظر:

Bjorn Moller, "The Pros and Cons of Subsidiarity: The Role of African Regional and Subregional Organizations in Ensuring Peace and Security", *DIIS Working Paper*, No. 4 (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2005), pp. 42-43.

115. انظر:

Ngila Mwase, "Combating Poverty, Conflict, Insecurity and Disasters in the COMESA Sub-Region: The Role of NGOs", Paper Presented at the Workshop on the Role of the Civil Society in the Promotion of Peace and Security in the COMESA Sub-Region, Nairobi, Kenya, 19-21 February, 2001.

116. انظر:

Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Dissemination Workshop for Civil Society and Private Sector for the COMESA Programme for Peace and Security, Cairo, 13-15 December, 2004.

117. انظر:

Common Market for Eastern and Southern Africa, Report of the Tenth Summit of the COMESA Authority on Priority Issues, Kigali, Rwanda, 2-3 June, 2005, pp. 10-11.

118. محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، دليل المنظمات الأفريقية، مرجع سابق، ص171.

119. انظر:

East African Community (EAC), Communiqué of the 5^{TH} Extraordinary Summit of EAC Heads of State: EAC Enlargement for Peace, Security, Stability and Development of East African Region, Kampala, Uganda, 18^{th} June 2007, p. 3.

120. أحمد الرشيدي، «تجمع صنعاء وآفاق العلاقات العربية الأفريقية»، ورقة مقدمة إلى ندوة **تجمع صنعاء وآفاق العلاقات العربية الأفريقية**، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة، 6 كانون الثاني/ يناير 2005، ص 3-4.

121. أحمد حسن دحلي، «الإسلاموية والإرهاب والسلام والاستقرار في القرن الأفريقي»، ورقة مقدمة إلى **منتدى فلوتو السياسي**، بون -ألمانيا، 16 نيسان/ إبريل 2004، ص 9.

122. إدريس جابر، «تجمع صنعاء وتأثيره على الوضع الإريتري»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 5، أيار/ مايو 2006، ص 68.

123. أحمد الرشيدي، «تجمع صنعاء وآفاق العلاقات العربية الأفريقية»، مرجع سابق، ص 3، 6.

124. انظر: البيان الختامي لقمة تجمع صنعاء في دورتها الرابعة بمحافظة عدن، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2005، على الرابط: http://www.26sep.net/narticle.php?sid=11711

125. إدريس جابر، مرجع سابق، ص 72.

126. انظر:

I. William Zartman, "Guidelines for Preserving Peace in Africa", in David R. Smock & Chester A. Crocker (eds), *African Conflict Resolution: The U.S. Role in Peacemaking* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995), p.96.

127. انظر:

Timothy D. Sisk, "Institutional Capacity Building for African Conflict Management: Summary of the Discussion", in David R. Smock & Chester A. Crocker (eds), op. cit., pp. 105, 117.

128. انظر:

African Union, African Union in a Nutshell, Available online at:
http://www.africa-union.org/root/au/AboutAu/auinanutshellen.htm#interim

129. محمود أبو العينين، «حكومة الاتحاد الأفريقي: قرارات القمة والخطط التنفيذية»، في: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008، مرجع سابق، ص 15.

130. زلمي خليل زاد، «الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها عليها وعلى العالم»، في: زلمي خليل زاد (محرر)، التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة، رقم 5 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 42-43.

131. عماد جاد، «حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي»، كراسات استراتيجية، المجلد 10، العدد 93، 2000، ص 29-30.

132. محمد كمال، «التيار المسيطر داخل إدارة بوش»، ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد 8، العدد 90، حزيران/ يونيو 2002، ص 61.

133. انظر:

James Tang, *With the Grain or Against the Grain: Energy Security and Chinese Foreign Policy in the Hu Jintao Era* (Washington, DC: The Brookings Institution, Center for Northeast Asian Policy Studies, October 2006), pp. 3, 6.

134. انظر:

Peter Brookes & Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", *Backgrounder*, No. 1916, February 22, 2006, p. 2.

135. انظر:

Yitzhak Shichor, "Sudan: China's Outpost in Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, October 13, 2005, p. 9. See Also: Ian Taylor, "Beijing's Arms and Oil Interests in Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, Oct. 2005, p. 5.

136. انظر:

Council on Foreign Relations, "More than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa", *Independent Task Force Report*, No. 56 (New York: Council on Foreign Relations Inc., 2006), p. 43.

137. Ibid.

138. James Tang, op. cit., pp. 14-15.

139. انظر:

David Shinn & Joshua Eisenman, "Dueling Priorities for Beijing in the Horn of Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, October 13, 2005, p. 7.

140. Peter Brookes & Ji Hye Shin, op. cit., p. 5.

141. أحمد حجاج، «التنافس الدولي على أفريقيا: الصين تعيد اكتشاف أفريقيا»، السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006، ص 140.

142. David Shinn & Joshua Eisenman, op. cit., p. 8.

143. أحمد إبراهيم، «الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا»، آفاق أفريقية، المجلد 7، العدد 23، شتاء 2007، ص 60.

144. انظر:

Council on Foreign Relations, "More than Humanitarianism ...", op. cit., p. 41, 44.

145. انظر:

John Bellamy, "A Warning to Africa: The New U.S. Imperial Grand Strategy", *Review of the Month*, Vol. 58, No. 2 (New York: Monthly Review Press, June 2006), p. 10.

146. انظر:

Peter J. Schraeder, "African International Relations", in April A. Gordon & Donald L. Gordon (eds), *Understanding Contemporary Africa* (Boulder: Lynne Rienner Pub., 2001), p. 165. See also: Peter J. Schraeder, "The Clinton Administration...", op. cit., p. 124.

147. وتشمل تلك الأطر شبكة العلاقات الثنائية، وشبكة العلاقات الخاصة بين دول المتروبوليس والمستعمرات الأفريقية السابقة، وإطار العلاقات الجماعية المتعددة الأطراف على أساس اتفاقية لومي، وإطار الشراكة الأوربية المتوسطية، وإطار الشراكة الاستراتيجية الأوربية الأفريقية. وتتمثل ميادين العلاقات بين الطرفين في الميادين الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. للمزيد من المعلومات حول تلك الأطر والميادين وتطورها، انظر: محمود أبو العينين، «العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، السياسة الدولية، العدد 140، نيسان/ إبريل 2000، ص 13-32.

148. انظر:

European Commission, *Securing Peace and Stability for Africa: The EU-Funded African Peace Facility*, De. 125 (Brussels: European Commission, July 2004), pp. 4-5.

149. انظر:

Commission of the European Communities, *Strategy for Africa: An EU Regional Political Partnership for Peace, Security and Development in the Horn of Africa* (Brussels: Commission of the European Com., SEC (2006) 1307, 20 Oct. 2006), p. 5.

150. Ibid., pp. 4, 8, 9.

وللمزيد من المعلومات حول استراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه أفريقيا، انظر:

Office for Official Publications of the European Communities, *European Union Strategy for Africa* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2006).

151. نيفين حليم، «التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا»، في: صلاح سالم زرنوقة (إشراف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، سلسلة قضايا التنمية، العدد 18 (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000)، ص 79.

152. انظر:

International Crisis Group, "The EU/ AU Partnership in Darfur: Not Yet a Wining Combination", *Africa Report*, No. 99, 25 October 2005, pp. 6, 9.

153. انظر:

European Commission, Annual Report 2005: The European Community's Development Policy and the Implementation of External Assistance in 2004 (Brussels: European Commission-EuropeAid Cooperation Office, 2005), p. 61.

154. انظر:

African Union Commission & European Commission, Joint Declaration, Addis Ababa, 2 October 2006, pp. 1-2.

155. انظر:

Javier Solana, "Challenges for EU-China Cooperation in Africa", *China Daily*, 7 February 2007, pp. 1-3.

156. محمد نبيل فؤاد طه، «آفاق التدخلات الأجنبية في أفريقيا والقرن الأفريقي»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، 10-12 نيسان/ إبريل 2007، ص 29.

157. نيفين حليم، مرجع سابق، ص 60، 67، 82.

158. أيمن السيد شبانة، «إيران وأفريقيا»، في: محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005، مرجع سابق، ص 386،388.

159. محمد نبيل فؤاد طه، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الرابع

1. انظر:

U.S. Agency for International Development (USAID), *Greater Horn of Africa Initiative: USG Interagency Framework* (Washington, DC: USAID, 1997), p. 1. Available at: http://www.usaid.gov/regions/afr/ghai/annex_a.html

2. ويعتبر تعريف لينكو لاتا Leenco Lata للقرن الأفريقي من أكثر التعريفات تطابقاً، إلى حد كبير، مع المفهوم الأمريكي، حيث يرى أن القرن الأفريقي هو المنطقة التي تمتد من المحيط الهندي في الشرق إلى حدود تشاد في الغرب، ومن الحدود المصرية الجنوبية في الشمال إلى حدود أوغندا وكينيا في الجنوب. انظر في هذا الصدد:

Leenco Lata, *The Horn of Africa as a Common Homeland: The State and Self-determination in the Era of Heightened Globalization* (Ontario: Wilfrid Laurier University Press, 2004), p. 87.

كما ينفي جونتر سكلي Gunther Schlee الصفة الجغرافية على القرن الأفريقي، ويعتبره من الناحية الواقعية مصطلحاً سياسياً له تعريفات ضيقة تجعله مقصوراً على جيبوتي وأثيوبيا وإريتريا والصومال، وتعريفات أخرى واسعة تضيف إلى جانب الدول السابقة دولاً أخرى مثل السودان وغيرها. انظر في هذا الصدد:

Gunther Schlee, "Redrawing the Map of the Horn: The Politics of Difference", *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 73, No. 3, 2003, pp. 344-345.

3. U.S. Agency for International Development (USAID), op. cit., pp. 1-2.

4. انظر:

Ibid., p. 4. See also: Ken Menkhaus, "U.S. Assistance to Somalia: Phoenix from the Ashes?" *Middle East Policy*, Vol. 5, No. 1, January 1997, pp. 145-146.

5. للمزيد من المعلومات حول هذه الأهداف، انظر:

U.S Agency for International Development, *Breaking the Cycle of Despair: President Clinton's Initiative on the Horn of Africa-Building a Foundation for Food Security and Crisis Prevention in the Greater Horn of Africa: A Concept Paper for Discussion* (Washington, DC: USAID, November 1994).

6. انظر:

U.S. Agency for International Development, *The Greater Horn of Africa Initiative (GHAI) Strategic Plan FY 1998-FY 2002* (Washington, DC: USAID, November 1997), pp. 3, 6, 12-13.

7. انظر:

U.S. Agency for International Development, "Greater Horn of Africa (GHAI) & Regional Economic Development Services Office for East and Southern Africa (REDSO/ESA)", *Congressional Presentation* (Washington, DC: USAID, 1999), p. 1.

8. انظر:

U.S. Agency for International Development (USAID), Greater Horn of Africa Initiative: USG Interagency.., op. cit., p. 4.

9. Ken Menkhaus, "U.S. Assistance to Somalia: Phoenix..., op. cit., p. 125.

10. محمد العجاتي، «التوجهات الاستراتيجية الثقافية»، في: استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية/ الخليج/ القرن الأفريقي وكيفية استثماره لصالح الأمن القومي المصري (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، تموز/ يوليو 2000)، ص97.

11. انظر:

Lora Lannotti et al., *Regional Profile: GHAI Linking Food Security and Nutrition,* Paper Complied for USAID and the Greater Horn of Africa Initiative (Washington, DC: The Linkages Project-Academy for Educational Development, April 1998), pp. 15, 22.

12. انظر:

Greater Horn of Africa Initiative, FY 1997 Development Fund for Africa: $15,000,000. Available at: http://www.usaid.gov/pubs/cp97/afr/ghai.htm

13. انظر:

Famine Early Warning Systems Network (FEWS NET), *Greater Horn of Africa (GHA) Food Security Bulletin* (Washington, DC: FEWS NET, August 17, 2006), p. 1.

14. انظر:

Famine Early Warning Systems Network (FEWS NET), *Greater Horn of Africa Food Security Update* (Washington, DC: FEWS NET, February 2007), p. 1.

15. محمود أبو العينين، «توجهات الاستراتيجية السياسية»، في: استراتيجية التحرك الأمريكي تجاه المنطقة العربية/ الخليج/ القرن الأفريقي..، مرجع سابق، ص 73.

16. المرجع السابق، ص 106-107.

17. انظر:

Donald Rothchild, "The U.S. Foreign Policy Trajectory on Africa", *SAIS Review,* Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001, pp. 193, 199.

18. انظر:

Herman J. Cohen, "U.S.-Africa Policy as Conflict Management", *SAIS Review,* Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001, pp. 239-240, 244.

19. انظر:

U.S. Agency for International Development et al., *African Conflict Resolution Act: Interagency Progress Report for Fiscal Years 1999/2000* (Washington, DC: USAID, 2000), p. 1. See also: James E. Winkates, op. cit., p. 123.

20. انظر:

U.S. Agency for International Development et al., *African Conflict Resolution Act...*, p. 6, 8.

21. انظر:

Werner Biermann (ed.), *African Crisis Response Initiative – The New U.S. Africa Policy: A Documentation*, Social Research on Africa, Vol. 6 (Hamburg: LIT Publishers, 1999), p. 27.

22. انظر:

Mark Malan, "U.S. Response to African Crises: An Overview and Preliminary Analysis of the ACRI", *ISS Occasional Paper*, No. 24 (Pretoria: Institute for Security Studies, August 1997), p. 1. See also: Werner Biermann (ed.), op. cit., p. 5.

وانظر أيضاً: باهر شوقي، "قوة الطوارئ الأفريقية بين الأمن والتدخل"، **السياسة الدولية**، العدد 129، تموز/ يوليو 1997، ص 173-174.

23. انظر:

Warren Christopher, *In the Stream of History: Shaping Foreign Policy for a New Era* (Stanford; California: Stanford University Press, 1998), p. 469.

24. انظر:

Chris Alden, "From Neglect to Virtual Engagement: The United States and its New Paradigm for Africa", *African Affairs*, Vol. 99, No. 396, July 2000, p. 364.

25. Donald Rothchild, op. cit., p. 198.

26. انظر:

Nene Mburu, "Africa Crisis Response Initiative: Its Workability as a Framework for Conflict Prevention and Resolution", *The Online Journal of Peace and Conflict Resolution*, Vol. 5, No. 1, Summer 2003, p. 82.

27. انظر:

Paul Omach, "The African Crisis Response Initiative: Domestic Politics and Convergence of National Interests", *African Affairs*, Vol. 99, No. 394, January 2000, p. 94.

28. Chris Alden, op. cit., p. 358.

29. Ibid., pp. 361-362.

30. انظر:

Steven Metz, "African Peacekeeping and American Strategy", in Robert I. Rotberg et al., *Peacekeeping and Peace Enforcement in Africa: Methods of Conflict Prevention* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000), p. 73.

31. انظر:

Dan Henk, "Peace and Security in Africa: Contributions by the United States", *ISS Monograph Series*, No. 35, March 1999, p. 31.

32. انظر:

Eric G. Berman, "Recent Developments in US Peacekeeping Policy and Assistance to Africa", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004, p. 134.

33. انظر:

Gilbert M. Khadiagala, "The United States and Africa: Beyond the Clinton Administration", *SAIS Review*, Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001, p. 266.

34. السيد أمين شلبي، «سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي»، السياسة الدولية، العدد 144، نيسان/ إبريل 2001، ص 64-65.

35. انظر:

David H. Shinn, "Fighting Terrorism in East Africa and the Horn", *Foreign Service Journal* (Washington, DC: American Foreign Service Association, September 2004), pp. 41-42.

36. انظر:

Mark Malan, "The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa", *African Security Review*, Vol. 11, No. 3, 2002, pp. 57-58.

37. Ibid., p. 53, 59.

38. انظر:

U.S. Agency for International Development, *Status of Presidential Initiatives FY 2004* (Washington, DC: USAID-Bureau for Policy and Program Coordination, April 2005), p. 4.

39. انظر:

U.S. Department of State, *Working for Women Worldwide: The U.S. Commitment* (Washington, DC: U.S. Department of State, 2005), p. 14.

40. انظر:

Africa Bureau Information Center, *USAID in Africa* (Washington, DC: Africa Bureau Information Center, Summer 2005), p. 8.

41. انظر:

U.S. Agency for International Development, Status of Presidential..., op. cit., p. 20.

42. انظر:

U.S. Agency for International Development, *African Global Competitiveness Initiative (AGCI)* (Washington, DC: USAID, 27 February 2006). Available at: http://www.usaid.gov/locations-saharan_africa/initiatives/agci.html

43. انظر:

Brett D. Schaefer, "Creating an Africa Command: Bush Administration Makes the Right Call", *Web Memo*, No. 1349, February 7, 2007, pp. 1-4. See also: Gordon Lubold, "Africa Command: Time Might be Right for its Creation, Some Say", *Armed Forces Journal*, Vol. 143, No. 5 (Virginia: Armed Forces Journal International, December 2004), p. 12. And also: James Jay Carafano & Nile Gardiner, "U.S. Military Assistance for Africa: A Better Solution", *Backgrounder*, No. 1697 (Washington, DC: The Heritage Foundation, October 15, 2003), p. 3.

44. يذكر أن الإدارة الأمريكية أجرت مشاورات استكشافية مع عدد من الدول الأفريقية لاستضافة مقر القيادة الأمريكية الموحدة لأفريقيا "أفريكوم"، لكن تلك الخطوة أثارت قلق دول القارة التي خشيت أن تكون الولايات المتحدة تسعى لإقامة قاعدة دائمة في أفريقيا، ودرءاً لتلك المخاوف قرر البنتاجون إبقاء مقر الأفريكوم في ألمانيا. وكان السفير أنتوني هولمز، المساعد المدني للجنرال ويليام وورد قد صرح لوكالة فرانس برس في 20 أيار/ مايو 2010 أن «نقل مقر قيادة الأفريكوم إلى أفريقيا لم يعد مطروحاً».

45. انظر:

Theresa Whelan, "Why AFRICOM?: An American Perspective", *Situation Report* (Pretoria: Institute of Security Studies, 17 August, 2007), p. 1.

46. James Jay Carafano & Nile Gardiner, op. cit., p. 7.

47. انظر:

U.S. Africa Command Staff, Statement of General William E. Ward, USA Commander United States Africa Command, before the Senate Armed Services Committee and the House Armed Services Committee (Stuttgart: United States Africa Command, 17-18 March 2009), pp. 22, 29. Available at:

http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2009postureStatement.pdf

48. منها على سبيل المثال المبادرات التالية: المبادرة الرئاسية لمواجهة الملاريا التي تهدف لتوسيع برامج السيطرة على الملاريا ومنعها ومعالجتها في اثنتي عشرة دولة أفريقية، وهي أكثر دول القارة تأثراً بمرض الملاريا خلال عام 2008؛ والمبادرة الرئاسية لإنصاف وتمكين النساء وهي عبارة عن برنامج لمدة ثلاث سنوات يهدف لتحسين أوضاع النساء في أربع دول أفريقية، هي: جنوب أفريقيا، وزامبيا، وكينيا، وبنين؛ ومبادرة شراكة غابة حوض نهر الكونجو، التي تهدف لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على الغابة والحياة البرية داخلها، باعتبارها ثاني أكبر غابة استوائية في العالم. لمزيد من المعلومات حول هذه المبادرات، انظر:

U.S. Agency for International Development, *Strategic Framework for Africa* (Washington, DC: USAID, 24 February 2006), p. 10.

49. U.S. Agency for International Development, Status of Presidential..., op. cit., p. 30.

50. انظر:

Millennium Challenge Corporation (MCC), "Building Public Integrity through Positive Incentives: MCC's Role in the Fight Against Corruption", *MCC Working Paper* (Washington, DC: MCC, April 2007), p. 3.

51. انظر:

Salih Booker, William Minter & Ann-Louise Colgan, "America And Africa", *Current History*, Vol. 102, No. 664, May 2003, p. 198.

52. انظر:

Danielle J. Langton, "Africa: U.S. Foreign Assistance Issue", *CRS Issue Brief for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Services, January 26, 2006), p. 13.

53. Africa Bureau Information Center, *USAID in Africa*, Summer 2005, p. 1.

54. انظر:

Millennium Challenge Corporation (MCC), "A Partnership for Success: Millennium Challenge Corporation and Africa", *Fact Sheet* (Washington, DC: MCC, May 22, 2007), p. 1.

55. انظر:

Maurizio Carbone, "The Millennium Challenge Account: A Marginal Revolution in US Foreign Aid Policy?", *Review of African Political Economy*, Vol. 31, No. 101, September 2004, p. 538.

56. انظر:

Lee Feinstein, "Darfur and Beyond: What is Needed to Prevent Mass Atrocities", *Council Special Report*, No. 22 (New York: Council on Foreign Relations, January 2007), p. 35.

57. Ibid., pp. 35-36.

58. انظر:

David Brown, "Bush AIDS Plan Gets Drugs to 25,000 in Third World", *Washington Post*, September 14, 2004, p. A07.

59. حيث طالب الولايات المتحدة باتباع سياسة تعكس أهمية أفريقيا لديها، وتركز على ميادين مختلفة، ولا تكتمل أركانها إلا بالتركيز على حل الصراعات الأفريقية. انظر:

I. William Zartman, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 281.

الفصل الخامس

1. Bruce D. Jones, "The Arusha Peace Process..., op. cit., pp. 135-136.

2. انظر:

Lindsey Hilsum, "Rwanda: Settling Scores", *Africa Report*, Vol. 39, No. 3, May-June 1994, pp. 16-17.

3. انظر:

David Callahan, *Unwinnable Wars: American Power and Ethnic Conflict* (New York: Hill and Wang, 1997), p. 183.

وكان التوجيه الرئاسي رقم 25 يشتمل على ستة عشر شرطاً تقوم الولايات المتحدة استناداً إليها بتقديم الدعم لعمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، فإذا تحقق منها سبعة شروط تقدم الولايات المتحدة الدعم دون المشاركة بقوات عسكرية، أما إذا تحقق ثلاثة عشر شرطاً ففي هذه الحالة تشارك الولايات المتحدة بقوات عسكرية في قوات حفظ السلم، وإذا كان من المحتمل تعرض قوات حفظ السلم لعمليات قتالية ففي هذه الحالة لابد من تحقق الشروط الستة عشر كلها حتى توافق الولايات المتحدة على مشاركة قواتها العسكرية في تلك العملية. انظر في هذا الصدد:

Okbazghi Yohannes, "The United States and Sub-Saharan Africa after the Cold War: Empty Promises and Retreat," *The Black Scholar*, Vol. 32, No. 1, Spring 2002, p. 38.

4. David Callahan, *Unwinnable Wars ...*, op. cit, p. 183.

5. انظر:

Andrea Kathryn Talentino, "Rwanda", in Michael E. Brown & Richard N. Rosecrance (eds), op. cit., p. 62.

6. انظر:

Frederick H. Fleitz, Jr., *Peacekeeping Fiascoes of the 1990s: Causes, Solutions, and U.S. Interests* (Westport: Praeger Publishers, 2002), p. 155.

7. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 39.

8. David Callahan, op. cit., p. 145.

9. انظر:

Robert B. Oakley, "A Diplomatic Perspective on African Conflict Resolution", in David R. Smock & Chester A. Crocker (eds), op. cit., p. 70.

10. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 38.

11. Frederick H. Fleitz, Jr., op. cit., p. 156.

12. Francis Kofi Abiew, op. cit., p. 193.

13. صبحي قنصوه، مرجع سابق، ص 632، وكان عدد القوات التي شاركت في عملية الفيروز نحو 2500 جندي، كانوا جميعهم من القوات الفرنسية باستثناء 32 جندياً كانوا من السنغال، وقد بدأ نشر هذه القوات في 23 حزيران/ يونيو 1994. انظر في هذا الصدد:

Frederick H. Fleitz, Jr., *Peacekeeping Fiascoes of the 1990s: Causes, Solutions, and U.S. Interests* (Westport: Praeger Publishers, 2002), p. 156.

14. **نتزيمبيري عمر، اللاجئون والأمن القومي في منطقة البحيرات العظمى: دراسة تطبيقية على تنزانيا** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2001)، ص 99.

15. انظر:

Joan Kakwenzire & Dixon Kamukama, "The Development and Consolidation of Extremist Forces in Rwanda 1990-1994", in Howard Adelman & Astri Suhrke (eds), op. cit., pp. 82-84.

16. Frederick H. Fleitz, Jr., op. cit., pp. 156-166.

17. Werner Biermann, op. cit., pp. 38-39.

18. Brian J. Hesse, op. cit., p. 118.

19. انظر:

William Minter, "America and Africa: Beyond the Double Standard", *Current History*, Vol. 99, No. 637, May 2000, p. 207.

20. انظر:

Joshua Muravchik, *The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-Isolationism* (Washington, DC: The AEI Press, 1996), p. 159.

21. Andrea Kathryn Talentino, op. cit., pp. 65-66, 69.

22. انظر:

Donald Rothchild, "The U.S. Foreign Policy Trajectory..., op. cit., pp. 191, 193.

23. انظر:

Herman J. Cohen, "Africa and the Superpower-An Agenda for Peace", in Gunnar M. Sorbo & Peter Vale (eds), *Out of Conflict: From War to Peace in Africa* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitute, 1997), pp. 174-175.

24. انظر:

U.S. Agency for International Development et al., African conflict Resolution Act..., op. cit., p. 14.

25. انظر:

United States Institute of Peace (USIP), "U.S. Human Rights Policy toward Africa", *Special Report*, No. 73, August 9, 2001, p. 5.

26. انظر:

Johnnie Carson, Assistant Secretary of African Affairs, "The Great Lakes Region: Current Conditions and U.S. Policy", Testimony before the House Foreign Affairs Committee-Subcommittee on African and Global Health, Washington, DC, May 25, 2010. Available at: http://www.state.gov/p/af/rls/rm/2010/142243.htm

27. (27) محمد أنور، «المؤتمر الدولي الثاني لمنطقة البحيرات العظمى»، آفاق أفريقية، المجلد 7، العدد 23، شتاء 2007، ص 160.

28. David Callahan, op. cit., p. 138.

29. انظر:

Eric G. Berman & Katie E. Sams, *Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities* (Pretoria; Geneva: Institute for Security Studies & United Nations Institute for Disarmament Research, 2000), p. 271.

30. أيمن السيد عبدالوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 94-95.

31. عبدالله الأشعل، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة (القاهرة: د.ن، 1997)، ص 233.

32. ريمون كامل ماهر، مرجع سابق، ص 241.

33. Warren Christopher, op. cit., p. 472.

34. انظر:

Donald Rothchild, "The U.S. Foreign Policy Trajectory..., op. cit., p. 204. See also: Human Rights Watch, *Proxy Targets: Civilians in the War in Burundi* (New York: Human Rights Watch, 1998), p. 124.

35. انظر:

U.S. Agency for International Development et al., *African conflict Resolution Act...*, op. cit., p. 12.

36. جوزيف رامز أمين، «قراءة في جولة بوش»، مرجع سابق، ص 81.

37. انظر:

Donald Rothchild, "The U.S. Role in Managing African Conflicts...", op. cit., p. 45.

38. انظر:

Peter J. Schraeder, "The End of the Cold War and U.S. Foreign Policy toward the Horn of Africa in the Immediate Post-Siyaad and Post-Mengistu Eras", *Northeast African Studies*, Vol. 1, No. 1, 1994, pp. 100-101, 107-108.

39. عمر محمد الطيب، الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري (القاهرة: النهار للطبع والنشر والتوزيع، 1998)، ص 139.

40. Asafa Jalata, Fighting Against the Injustice..., op. cit., p. 91.

41. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 38.

42. Asafa Jalata, Fighting Against the Injustice..., op. cit., pp. 91-92.

43. عثمان محمد نور، «الديمقراطية في إثيوبيا: آفاق وتحديات»، دراسات القرن الأفريقي، العدد 4، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ص 83، 85.

44. Terrence Lyons, op. cit., p. 22.

45. Ibid., p. 23.

46. Ibid., p. 22-23.

47. انظر:

The White House, Office of the Press Secretary, Statement by NSC Spokeman Mike Hammer on Ethiopia Election, May 25, 2010. At: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/statement-nsc-spokesman-mike-hammer-ethiopian-elections

48. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، السودان المعاصر: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية (عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005)، ص 157-158، 161.

49. انظر:

Peter Rosenblum, "Irrational Exuberance: The Clinton Administration in Africa", *Current History*, Vol. 101, No. 655, May 2002, p. 198.

50. Paul Omach, op. cit., p. 74.

51. Ibid., pp. 89-91.

52. Ibid., pp. 92-93.

53. انظر:

Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, op. cit., pp. B 552, B 564.

54. J. Oloka-Onyango, op. cit., p. 47.

55. انظر:

Robert Biel, "Imperialism & International Governance: The Case of US Policy towards Africa", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 95, March 2003, p. 86.

56. J. Oloka-Onyango, op. cit., p. 47.

57. انظر:

John Prendergast, "The Answer to the Lord's Resistance Army", *Enough Strategy Paper*, No. 3 (Washington, DC: Enough Project, June 2007), pp. 8-9.

58. .Ibid., pp. 8, 11

59. انظر:

International Crisis Group, "Northern Uganda: Seizing the Opportunity...", op. cit., p. 6.

60. انظر:

Peter J. Quaranto, "Northern Uganda: Emerging Threats to Peace Talks", *Situation Report* (Pretoria: ISS, 13 November 2007), pp. 1-4.

61. انظر:

The House of Representatives, Resolution H. RES.542, 111[Th] Congress 1[ST] Session, June 12, 2009.

62. انظر:

One Hunderd Eleventh Congress of the United States of America, The Second Session, Lord's Resistance Army and Northern Uganda Recovery Act of 2009, S.1067, May 14, 2010. Available online at: http://frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getdoc.cgi?dbname=111_cong_bills&docid=f:s1067enr.txt.pdf

63. .Paul Omach, op. cit., p. 90

64. .Adekeye Adebajo, op. cit., p. 100

65. حسن علي أسد، «العلاقات الإريترية السودانية: بين تطلعات الشعبين واشتراطات النظام الدولي»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 5، أيار/ مايو 2006، ص 14.

66. صديق محمد أحمد مضوي، **العلاقات السودانية الإرترية: المواجهة ومحاولات الاحتواء** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005)، ص 23.

67. المرجع السابق، ص 50 – 51.

68. محمد أبو الفضل، «الخلاف بين إريتريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003، ص 246.

69. صديق محمد أحمد مضوي، مرجع سابق، ص 51.

70. المرجع السابق، ص 36.

71. المرجع السابق، ص 40، 43.

72. المرجع السابق، ص 41.

73. محمد عثمان محمد نور، «اتفاق سلام الشرق»، دراسات القرن الأفريقي، العدد 6، آذار/ مارس 2007، ص 18-20.

74. خالد حنفي علي، «السودان وأوغندا: عوامل التأزم»، مرجع سابق، ص 110. وانظر أيضاً:
J. Oloka-Onyango, op. cit., p. 41.

75. Donald Rothchild, "The U.S. Foreign Policy Trajectory…", op. cit., p. 204.

76. خالد حنفي علي، «السودان وأوغندا: عوامل التأزم»، مرجع سابق، ص 111.

77. بدر حسن شافعي، «دور كينيا وأوغندا في أزمة السودان»، مرجع سابق، ص 240.

78. انظر:

John Prendergast & Colin Thomas-Jensen, "An Axis of Peace for Darfur: The United States, France, and China", *Darfur Strategy Paper*, No. 3 (Washington, DC: Enough Project, June 2007), p. 2.

79. محمد شريف جاكو، «الصراع السياسي في جمهورية تشاد»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية، مرجع سابق، ص 548-549.

80. محمد عاشور، **دليل الدول الأفريقية** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007)، ص284.

81. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، رقم S/PRST/2006/19، 25 نيسان/ إبريل 2006.

82. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، رقم S/PRST/2007/2، 16 كانون الثاني/ يناير 2007.

83. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان من رئيس مجلس الأمن، رقم S/PRST/2007/30، 27 آب/ أغسطس 2007.

84. انظر:

Kenneth H. Bacon, "Central Africa: Looking for Stability in a Chaotic Region", Statement before the Committee on African Affairs, Committee on Foreign Relation, U.S. Senate, Washington, DC, March 20, 2007.

85. انظر:

John Prendergast, "Sudan, Chad, and Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis", Statement before the Subcommittee on African Affairs, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, Washington, D.C, March 20, 2007.

86. أحمد حجاج، «المشكلة التشادية وتداعياتها الإقليمية»، محاضرة ألقيت في إطار فعاليات المنتدى الأفريقي بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 25 شباط/ فبراير 2008.

87. انظر:

Peter J. Schraeder, "The End of the Cold War and U.S. Foreign Policy toward the Horn of Africa...", op. cit., pp. 94-95, 97. See also: Peter J. Schraeder, "The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment", *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, p. 577.

88. انظر:

Robert B. Oakley, op. cit., p. 68. See also: Sadiki Koko, "Whose Responsibility to Protect? Reflection on the Dynamics of an Abandoned Disorder in Somalia", *African Security Review*, Vol. 16, No. 3, September 2007, p. 11.

89. انظر:

Scott Peterson, *Me against my Brother at War in Somalia, Sudan, and Rwanda* (New York: Routledge, 2000), p. 51.

90. انظر:

William G. Hyland, *Clinton's World: Remaking American Foreign Policy* (London: Praeger Publishers, 1999), p. 53. See also: Peter Huchthausen, *America's Splendid Little Wars: A Short History of U.S. Engagement from the Fall of Saigon to Baghdad* (Washington, DC: The Nautical & Aviation Publishing Company of America, 2003), p. 171.

91. محمد أحمد شيخ علي، التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005)، ص 60-61.

92. المرجع السابق، ص 85.

93. Sadiki Koko, op. cit., p. 11.

94. انظر:

Peter J. Schraeder, "Removing Shackles? U.S. Foreign Policy...", op. cit., p. 197.

95. انظر:

Bjorn Moller, "The Horn of Africa and the US "War on Terror" with a Special Focus on Somalia", Paper Presented at *SIRC Conference on Post-Conflict Peace Building in the Horn of Africa*, Lund, 24-26 August 2007, p. 21.

96. Adekeye Adebajo, op. cit., p. 101.

97. Robert B. Oakley, op. cit., pp. 69-70.

98. Steven Metz, op. cit., p. 70.

99. انظر:

Karin Von Hippel, *Democracy by Force: US Military Intervention in the Post-Cold War World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 61.

100. James E. Winkates, op. cit., p. 116.

101. أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة الداخلية في الصومال: الإشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي»، في: إجلال رأفت (محرر)، **أزمة الصومال بين الداخل والخارج** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2007)، ص 25، 27-28.

102. انظر في هذا الصدد: السيد عوض عثمان، «بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 15، العدد 147، 2005. وانظر أيضاً: J.Stephen Morrison, op. cit., p. 197.

103. أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة الداخلية في الصومال: الإشكاليات والتعقيدات»، مرجع سابق، ص29. وانظر أيضاً: إكرام محمد صالح دقاش، «قراءة في دور الوساطات الإقليمية لنزاعات القرن الأفريقي»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 6، آذار/ مارس 2007، ص 96.

104. انظر:

Bjorn Moller, "The Horn of Africa and the US 'War on Terror' with…", op. cit., p.28.

105. (105) أحمد إبراهيم محمود، «الأزمة الداخلية في الصومال: الإشكاليات والتعقيدات»، مرجع سابق، ص 31-32.

106. منار الشوربجي، «الموقف الأمريكي من الصومال»، في: إجلال رأفت (محرر)، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، مرجع سابق، ص 52-53.

107. أحمد إبراهيم محمود، «الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال»، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 168، نيسان/ إبريل 2007، ص 176، 178.

108. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1725، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 3. وكان اشتراط عدم مشاركة الدول المجاورة للصومال في البعثة يعني عدم مشاركة أثيوبيا وكينيا وجيبوتي، ومن ثم أصبح نشر البعثة أمراً عسيراً على باقي دول الإيجاد -السودان وإريتريا وأوغندا- وبالتالي لم يتم نشر هذه البعثة. وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 19 كانون الثاني/ يناير 2007 نشر بعثة أوسع تشارك فيها دول أفريقية من خارج الإيجاد، وسميت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" (AMISOM)، وكما هو مقترح تتكون هذه البعثة من ثمانية آلاف جندي. وبدأ فعلياً نشر القوات التابعة للبعثة في الأراضي الصومالية في 6 آذار/ مارس 2007، وكانت القوات الأوغندية (1500 جندي) أول من وصل إلى الصومال. ولقد أيدت الولايات المتحدة نشر قوات حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعلن السفير الأمريكي في كينيا أن الولايات المتحدة سوف تقدم دعماً مالياً للمساهمة في نشر هذه القوات. وطلب قرار مجلس الأمن رقم 1772 الصادر في 20 آب/ أغسطس 2007 من الأمين العام للأمم المتحدة دراسة إمكانية تطوير خطط الطوارئ القائمة من أجل الإنشاء المحتمل لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي. انظر في هذا الصدد: سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق أفريقية، المجلد 8، العدد 25، صيف 2007، ص136-137؛ وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1772، 20 آب/ أغسطس 2007، ص6.

109. عبدالله النور، «التطورات الراهنة في الصومال ومستقبل المصالحة الصومالية»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 6، آذار/ مارس 2007، ص 62-63.

110. انظر:

Bjorn Moller, "The Horn of Africa and the US 'War on Terror' with…", op. cit., p.31.

111. Ibid.

112. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، رقم S/2008/466، 16 تموز/ يوليو 2008، ص 6.

113. لمزيد من المعلومات انظر:

United States Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, *Country Reports on Terrorism 2007* (Washington, DC: U.S. Department of State Publication, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2008).

114. انظر:

United States Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, *Country Reports on Terrorism 2008* (Washington, DC: U.S. Department of State Publication, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2009), p. 13.

115. انظر:

Fabienne Hara & Zachary Vertin, *Somalia: New U.S Moves Ill-Advised, Counter-Productive*, 26 December 2008. Available at:
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5843&L=1

116. انظر:

U.S. Senate Committee on Foreign Relations, Sub-Committee on African Affairs, Testimony by Assistant Secretary Johnnie Carson, Bureau of African Affairs U.S. Department of State, Hearing on "Developing a Coordinated and Sustainable U.S. Strategy Toward Somalia", May 20, 2009, p. 4.

117. انظر:

Paula Rogue, "US War on Terror: Failing Somalia and its Best Chance for Peace", *ISS Today*, 22 September 2009.

118. انظر:

Jennifer G. Cooke & Richard Downie, "African Conflictsand U.S. Diplomacy: Roles and Choices", *Report of CSIS Africa Program and the American Academy of Diplomacy* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, January 2010), p. 10.

119. انظر:

Mark J. Vaencia & Nazery Khalid, "The Somalia Multilateral Anti-Piracy Approach: Some Caveats", *Austral Policy Forum 09-4A* (Australia: Nautilus Institute, 16 February 2009), p. 3.

120. انظر:

Bjorn Moller, "Piracy off the Coast of Somalia", *DIIS Brief* (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, January 2009), pp. 2-3.

121. Mark J. Vaencia & Nazery Khalid, op. cit., p. 3.

122. انظر:

United States of America, National Security Council, *Countering Piracy off the Horn of Africa: Partnership & Action Plan*, Washington, DC, December 2008, pp. 3-4.

.Ibid., pp. 8-14 .123

.124 انظر:

ICC International Maritime Bureau, "Piracy and Armed Robbery against Ships", *Report for the Period 1 January-31 March 2009* (London: ICC International Maritime Bureau, April 2009), pp. 31-32.

.125 انظر:

Daniela kraslak & Andrew Stroehlein, "Somalia: The Key to Security at Sea is Stability", *The Independent*, 17 April, 2009.

.126 انظر:

Donald Rothchild, "The U.S. Role in Managing African Conflicts: Lessons from the Past", in David R. Smock & Chester A. Crocker (eds), op. cit., pp. 39-40.

.Ibid., p. 41 .127

الفصل السادس

.1 انظر:

Peter J. Schraeder, "Continuity and Change in US Foreign Policy towards Africa: Comparing the Bush and Clinton Administrations", in Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1992-1994*, Vol. 24 (New York: Africana Publishing Company, 2000), p. A 89.

وكانت الولايات المتحدة من أكثر الدول مساهمة في تكاليف إجراء الاستفتاء، حيث ساهمت بنحو 650 ألف دولار أمريكي، منها 300 ألف دولار مساهمة نقدية و350 ألف دولار مساعدات عينية. كما شاركت الولايات المتحدة بوفود عديدة لمراقبة الاستفتاء تحت مظلات حكومية أمريكية ودولية، بالإضافة إلى جهود البعثة الدبلوماسية الأمريكية في أسمرا. وبعد إجراء الاستفتاء وحصول إريتريا على استقلالها، كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اعترفت بها في أيار/ مايو 1994. انظر في هذا الصدد: نجوى أمين الفوال، «العلاقات الخارجية للدولة المستقلة»، مرجع سابق، ص227.

.Franklin Steves, op. cit., p. 119 .2

.3 انظر:

Ken Menkhaus & John Prendergast, "Conflict and Crisis in the Greater Horn of Africa", *Current History*, Vol. 98, No. 628, May 1999, p. 214.

4. انظر:

John Prendergast, "U.S. Leadership in Resolving African Conflict: The Case of Ethiopia-Eritrea", *Special Report*, No. 74 (Washington, DC: United States Institute of Peace, September 7, 2001), pp. 2, 3.

5. Ibid., p. 4.

6. انظر:

Hasan Makki Mohammed Ahmed, "Ethiopian-Eritrean Conflict 1997-1998", in Omar Ahmed Saeed & Fatima Falella (eds), op. cit., pp. 82-83.

وانظر أيضاً: محمد عاشور، "النزاع الإثيوبي-الإريتري: الأسباب الداخلية والانعكاسات الإقليمية والدولية"، في: **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1998** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999) ص503-504.

7. انظر:

Patrick Gilkes & Martin Plaut, "The War between Ethiopia and Eritrea", *Foreign Policy in Focus*, Vol. 5, No. 25, August 2000, p. 2.

8. Hasan Makki Mohammed Ahmed, op. cit., pp. 81, 82, 83, 84.

9. انظر:

John Prendergast, "U.S. Leadership in Resolving African Conflict..., op. cit., p. 4.

10. انظر:

Ulf Terlinden & Tobias Debiel, "Deceptive Hope for Peace? The Horn of Africa between Crisis Diplomacy and Obstacles to Democracy", *Journal of Peace, Conflict and Development*, Issue 4, April 2004, pp. 4-5 See also: Patrick Gilkes & Martin Plaut, op. cit., p. 3.

11. Hasan Makki Mohammed Ahmed, op. cit., p. 91.

12. Ibid., pp. 93-94.

13. انظر:

Susan E. Rice, "The Ethiopian-Eritrean War: US Policy Options", Testimony before the House International Subcommittee on Africa, Washington, DC, May 25, 1999.

14. انظر:

John Prendergast, "U.S. Leadership in Resolving African Conflict..., op. cit., p. 4.

15. انظر:

"Eritrea-Ethiopia: War Stops Following Agreement", *Africa Research Bulletin*, Vol. 37, No. 5, 16 May-15 June 2000, p. 14352.

وكان المجتمع الدولي قد تعهد في نهاية نيسان/ إبريل 2000 بتقديم 600 ألف طن من المعونات الغذائية لأثيوبيا، وكانت الولايات المتحدة باعتبارها أكبر المانحين الدوليين قد تعهدت بتقديم 505 آلاف طن من المعونات الغذائية لأثيوبيا بتكلفة بلغ مقدارها 184 مليون دولار. وكان برنامج الغذاء العالمي ينوي تقديم 250 ألف طن من المعونات الغذائية، وكذلك قرر الاتحاد الأوربي تقديم 800 ألف طن من المعونات الغذائية للقرن الأفريقي. وعلى الصعيد الإريتري، كان من المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة 40 ألف طن من المعونات الغذائية بقيمة 12 مليون دولار أمريكي؛ انظر في هذا الصدد:

Theodros Dagne, "The Horn of Africa: Another Humanitarian...", op. cit., pp. 117, 120.

16. «الاتفاق الإثيوبي-الإريتري ومستقبل الأمن في القرن الأفريقي (3)»، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 174 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2001)، ص 31-32. وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1297، 12 أيار/ مايو 2000، ص 1-2.

17. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1298، 17 أيار/ مايو 2000، ص 2، 3، 4.

18. انظر:

John Prendergast, "U.S. Leadership in Resolving African Conflict...", op. cit., p. 5.

19. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1312، 31 تموز/ يوليو 2000.

20. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1320، 15 أيلول/ سبتمبر 2000، ص 2. وانظر أيضاً:

Tim Docking, "Peacekeeping in Africa", *Special Report*, No. 66 (Washington, DC: United States Institute of Peace, February 13, 2001), pp. 7-8.

21. Ulf Terlinden & Tobias Debiel, op. cit., pp. 4-6.

22. انظر:

Madeleine K. Albright, Secretary of State, Remarks at Ethiopia/Eritrea Peace Agreement Ceremony, Algiers, Algeria, December 12, 2000. Available at:

http://www.usip.org/library/pa/eritreaethiopia/adddoc/erethioalbright12122000.html

23. «الاتفاق الإثيوبي-الإريتري ومستقبل الأمن في القرن الأفريقي (3)»، سلسلة دراسات دولية معاصرة، مرجع سابق، ص 61.

24. لمزيد من المعلومات حول هذه المؤشرات، انظر: المرجع السابق، ص 76-84.

25. Gilbert M. Khadiagala, "The United States and Africa…, op. cit., p. 267.

26. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 371-372.

27. أحمد دين صالح، «النزاع الإريتري الإثيوبي واحتمالات تجدد الحرب»، دراسات القرن الأفريقي، العدد 3، نيسان/ إبريل 2005، ص 17.

28. انظر:

H.E. Girma, Ambassador to the U.S. from the State Eritrea, "Eritrea and the Horn of Africa: U.S. Strategic Interests", Address to the Aspen Institute, Washington, DC, October 29, 2003.

29. جوزيف رامز أمين، «الموقف الأفريقي من الأزمة العراقية»، آفاق أفريقية، المجلد 4، العدد 14، صيف 2003، ص 95-96.

30. انظر:

Dan Connell, "Eritrea-Ethiopia War Looms: Washington Watches & Waits", *Foreign Policy in Focus*, January 23, 2004, pp. 2-3.

31. وأصدر مجلس الأمن الدولي قرارات كثيرة تناشد الطرفين وتدعوهم إلى تنفيذ قرار لجنة الحدود، انظر على سبيل المثال: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1622، 13 أيلول/ سبتمبر 2005.

32. انظر:

Ruth Iyob & Edmond J. Keller, *Globalization, the Horn of Africa, the US and Security Challenges*, December 5, 2006, p. 13. Available at:
http://www.globalization-africa.org/papers/32.html

33. Dan Connell, op. cit., pp. 2-3.

34. انظر:

Embassy of Ethiopia, Claims Commission Finds Eritrea Liable for Violations, Rejects Eritrean Government's Claims (Washington, DC: Embassy of Ethiopia, December 20, 2004). Available at:
http://www.ethiopianembassy.org/news122104_shtml

35. صالح يحيى الشاعري، مرجع سابق، ص 373-374.

36. المرجع السابق، ص 376-377.

37. حسن أسد، «انتقادات أمريكية لنظام أفورقي بسبب انتهاكاته المستمرة للحريات الدينية وحقوق الإنسان الأخرى»، صدى الأحداث، العدد 10 (الخرطوم: المركز الإريتري للخدمات الإعلامية، حزيران/ يونيو 2005)، ص 13.

38. المرجع السابق.

39. انظر النص الكامل لكلمة الرئيس الإريتري بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعيد الاستقلال في صحيفة إرتريا الحديثة، العدد 191، أسمرا، 25 أيار/ مايو 2005، ص 1، 3.

40. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1640، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، ص 1-3.

41. انظر:

Terrence Lyons, "Avoiding Conflict in the Horn of Africa: U.S. Policy Toward Ethiopia and Eritrea", *Council Special Report*, No. 21 (New York: Council on Foreign Relations, December 2006), pp. 8, 19.

42. Ibid., p. 20.

43. Ibid.

44. «إثر نصيحة أمريكا لرعاياها بتأجيل السفر إلى إريتريا.. العلاقات بين أسمرا وواشنطن هل دخلت نفقاً جديداً؟»، صدى الأحداث، العدد 22/ 23 (الخرطوم: المركز الإريتري للخدمات الإعلامية، حزيران/ يونيو – تموز/ يوليو 2006)، ص 11.

45. Terrence Lyons, op. cit., p. 22.

46. انظر:

Bjorn Moller, "The Horn of Africa and the US "War on Terror" with...", op. cit., p. 33.

47. انظر:

Eritrea-Ethiopia Boundary Commission, Statement by the Commission, Hague, 27 November 2006, p. 18.

والوثيقة السابقة ملحقة بالتقرير الآتي: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير الخاص للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا، رقم S/2006/992، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 5-6.

48. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1741، 30 كانون الثاني/ يناير 2007، ص 2. ولمزيد من المعلومات حول القيود التي فرضها الجانبان على البعثة وحشودهما العسكرية بالقرب من المنطقة

الأمنية المؤقتة، انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا، رقم S/2007/250، 30 نيسان/ إبريل 2007، ص 1-3.

49. «العلاقات الأمريكية الإرترية»، نافذة على الأحداث، العدد 5 (الخرطوم: مركز دراسات القرن الأفريقي، أيلول/ سبتمبر 2007)، ص 11.

50. المرجع السابق، ص 12.

51. انظر:

United States Department of State, *Country Reports on Terrorism 2007* (Washington, DC: U.S. Department of State Publication, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2008).

52. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1837، 30 تموز/ يوليو 2008.

53. انظر:

United States Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, *Country Reports on Terrorism 2008* (Washington, DC: U.S. Department of State Publication, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 2009), pp. 19-20.

54. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989-1995)»، في: إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 87.

55. انظر:

Peter J. Schraeder, *United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 254.

56. Patrick Gilkes & Martin Plaut, op. cit., p. 2.

57. انظر:

Yehudit Ronen, "Sudan and the United States: Is a Decade of Tension Winding Down?", *Middle East Policy*, Vol. 9, No. 1, March 2002, p. 95.

58. جمال حمود الضمور، العقوبات الدولية ضد السودان (عمّان: دار البيارق، 2001)، ص 99-100.

59. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان»، مرجع سابق، ص90.

60. أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان»، في: حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، أفريقيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2004)، ص236، 238.

61. عصام عبد الشافي، «الدور الأمريكي الجديد في السودان»، ورقة مقدمة إلى ندوة **مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 24-25 كانون الأول/ ديسمبر 2002، ص368.

62. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان»، مرجع سابق، ص 99-100.

63. المرجع السابق، ص 93-94.

64. Yehudit Ronen, op. cit., p. 97.

65. جمال حمود الضمور، العقوبات الدولية ضد السودان، مرجع سابق، ص 103.

66. أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة»، مرجع سابق، ص 243.

67. انظر:

Mohammed H. A. Hamad, "IGAD's Trojan Horse: Containing Sudan's Regional Ambitions", Paper Presented at the 22nd Annual Meeting of Sudan Studies Association, Georgetown University, Washington, DC, 31/7-2 August 2003, pp. 6, 11.

68. انظر:

Russell Geekie, "Update", *Africa Report*, Vol. 39, No. 4, July-August 1994, p. 7.

69. عبد الرسول النور، «دول الجوار وأثرها على العلاقات السودانية الأمريكية»، في: الصادق المهدي وآخرون، **العلاقات السودانية الأمريكية** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003)، ص91.

70. تجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989-2002»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 137.

71. حسن أبو طالب، «الصراع الداخلي في السودان»، مرجع سابق، ص 12.

72. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 1995** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص 153، وانظر نص القرار في: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1044، 31 كانون الثاني/يناير 1996، ص 1-3.

73. انظر:

The Economist Intelligence Unit (EIU), *Country Report: Sudan* (London: Economist Intelligence Unit, 1st Quarter 1996), p. 12.

74. انظر:

The Economist Intelligence Unit, *Country Report: Sudan*, 2nd Quarter 1996, p. 12.

75. J. Stephen Morrison, op. cit., p. 194.

وقال حسن الترابي حينها كان رئيساً للمجلس الوطني السوداني وأميناً عاماً لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، إن السودان لم يطرد أسامة بن لادن ولكنه خرج طوعياً بعد أن حرمته المملكة العربية السعودية من جنسيته السعودية، فقرر الرحيل عن السودان حفاظاً على العلاقات السعودية السودانية. انظر في هذا الصدد: تمام مكرم البرازي، **السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 259.

76. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1054، 26 نيسان/ إبريل 1996، ص 2-3.

77. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1070، 16 آب/ أغسطس 1996، ص 2.

78. إبراهيم نوار، «الحصار والتنمية: تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 7، العدد 60، 1997، ص 31.

79. انظر:

Robert O. Collin, "The Conflict in Southern Sudan: A Search for Common Ground", *Northeast African Studies*, Vol. 4, No. 1, 1997, pp. 33-34.

80. «الحركة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 127-128، تموز/ يوليو 2000، ص 39.

81. حسن سيد سليمان، «أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على السودان»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 152.

82. هانئ رسلان، «جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار»، مرجع سابق، ص 240.

83. انظر:

Mohamed Awad Osman, *The United Nations and Peace Enforcement: Wars, Terrorism and Democracy* (Burlington: Ashgate Publishing Company, 2002), p. 133.

84. أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة»، مرجع سابق، ص 239.

85. محمد عاشور، «زيارة الرئيس الأمريكي لأفريقيا بين الضغوط الداخلية ومساعي الهيمنة الدولية»، في: أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1998، مرجع سابق، ص 488.

86. Yehudit Ronen, op. cit., p. 101.

87. انظر:

John Davis, "Implications of Preventive Wars for Collective Security", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 15, No. 1, Winter 2004, p. 110.

88. Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, op. cit., p. B 668.

89. انظر:

Sam Brownback, "End Suffering in Sudan", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 10, No. 3, Summer 1999, pp. 4-5.

90. عبده مختار موسى، «مستقبل العلاقات السودانية-الأمريكية بعد اتفاقية السلام»، في: إجلال رأفت وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 215.

91. أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة»، مرجع سابق، ص 240. وانظر أيضاً: حسن أبوطالب، «مأزق الحل السياسي في السودان»، **السياسة الدولية**، العدد 138، تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 162.

92. انظر:

U.S. Agency for International Development et al., African Conflict Resolution Act..., op. cit., pp. 18-19.

93. زكي البحيري، «موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الصراع في جنوب السودان»، مرجع سابق، ص 324-325.

94. انظر:

Colin Legum (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, op. cit., pp. B 652, B 669.

95. J. Stephen Morrison, op. cit., p. 195.

96. نجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان»، مرجع سابق، ص 194.

97. المرجع السابق، ص 118.

98. محمد أبو الفضل، «الولايات المتحدة والمسألة السودانية»، **السياسة الدولية**، العدد 145، تموز/ يوليو 2001، ص 143.

99. لام أكول، «دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام بالسودان»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

100. حسن سيد سليمان، «أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على السودان»، مرجع سابق، ص 150.

101. انظر:

Terrence P. Lyons, "U.S. Diplomatic Strategies to Resolve Conflicts in Africa", in Jendayi E. Frazer, Jeffrey I. Herbst & Terrence P. Lyons, *Resolving Africa's Crises: U.S. Diplomacy and Support to peace Operations, Two Working Papers* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, March 2001), p. 12.

102. يُذكر أن شركة شيفرون الأمريكية هي التي اكتشفت النفط في السودان في سبعينيات القرن الماضي، وأنفقت الشركة مبالغ طائلة تقدر بملايين الدولارات حتى توصلت لهذا الاكتشاف. وأدى تجدد الصراع الداخلي في السودان بين الشمال والجنوب بعد إعلان جعفر نميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في عام 1983 إلى قيام الشركة بوقف نشاطها وانسحابها من السودان. وكانت النزعة السياسية واضحة في قرار الشركة بالانسحاب رغم إعلانها أن الكميات الموجودة في باطن الأرض لا تستدعي مواصلة التنقيب. وبخروج شركة شيفرون من السودان دخلت شركات أخرى صينية وماليزية وكندية في مجال اكتشاف واستخراج النفط السوداني، واستطاعت هذه الشركات اكتشاف عدد كبير من حقول النفط في السودان، وكان ذلك بمنزلة ضربة كبيرة لشركات النفط الأمريكية التي باتت تتجه بأنظارها وبشدة نحو النفط السوداني. انظر في هذا الصدد: سيف الدين حسن صالح، **البترول السوداني: قصة كفاح أمة** (الخرطوم: د.ن، 2004)، ص 29،33؛ وعبدالله الشيخ سيد أحمد، «مستقبل العلاقات السودانية –الأمريكية على ضوء المستجدات الاستراتيجية في الساحة الدولية والمحلية»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص202-203؛ ومجدي صبحي، «النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 150، تشرين الأول/ أكتوبر 2002، ص 244-247؛ وكريم القاضي، «النفط ووحدة السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، نيسان/ إبريل 2004، ص 186.

103. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، السودان المعاصر: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 145.

104. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 41.

105. نجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان»، مرجع سابق، ص 42. وانظر أيضاً: حسن حاج علي أحمد، «السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003، ص 66-67.

106. إبراهيم محمد آدم، «آفاق السلام في ضوء أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان»، **دراسات أفريقية**، المجلد 19، العدد 30، كانون الأول/ ديسمبر 2003، ص 88-89. وانظر أيضاً:

Donald Rothchild, "Peace Implementation in Africa: The Two-Phase Process", in Colin Legun (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, op. cit., p. A 44.

107. وكان جون قرنق قد طرح فكرة "سودان واحد ونظامان" في عام 1993 في أثناء انعقاد جولة من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في مدينة أبوجا النيجيرية، حيث قدم قرنق ورقة بعنوان «وسائل حل الصراع السوداني»، طرح خلالها خمسة نماذج لمستقبل السودان، هي: النموذج الأول، السودان الجديد العلماني الديمقراطي الموحد. النموذج الثاني، السودان الجديد في حده الأدنى، حيث تقام دولة واحدة بنظامين ويعتبر هذا النموذج مرحلة انتقالية. النموذج الثالث، السودان العربي الإسلامي. النموذج الرابع، السودان الأفريقي. النموذج الخامس، الاستقلال التام، حيث يتحول السودان إلى دولتين مستقلتين تماماً، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب. لمزيد من المعلومات حول هذه النماذج الخمسة، انظر: الواثق كمير (محرر)، **جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 44-45.

108. محمد أبو الفضل، «الولايات المتحدة والمسألة السودانية»، مرجع سابق، ص 144.

109. يوسف الشريف، **السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع** (القاهرة: دار الشروق، ط 2، 2004)، ص 47.

110. محمد أبو الفضل، «الولايات المتحدة والمسألة السودانية»، مرجع سابق، ص 145.

111. المرجع السابق، ص 146-147.

112. لام أكول، «دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام بالسودان»، مرجع سابق، ص 66.

113. هانئ رسلان، «مهمة دانفورث: ما الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية؟»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، المجلد 8، العدد 88، نيسان/ إبريل 2002، ص 41.

114. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 41.

115. يوسف الشريف، مرجع سابق، ص 65.

116. عصام عبد الشافي، «الدور الأمريكي الجديد في السودان»، مرجع سابق، ص 371-372. وانظر أيضاً نص قرار رفع العقوبات عن السودان في: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1372، 28 أيلول/ سبتمبر 2001، ص 1-2.

117. عبد الرسول النور، «دول الجوار وأثرها على العلاقات السودانية الأمريكية»، مرجع سابق، ص94.

118. مركز الدراسات السودانية، حالة الوطن: **التقرير السوداني السنوي الثالث 2001-2002** (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2002)، ص 103-104.

119. نجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان»، مرجع سابق، ص 154.

120. انظر:

John C. Danforth, "The Outlook for Peace in Sudan", Report to the President of the United States, Washington, DC, April 26, 2002, p. 6.

121. Ibid., pp. 9-16.

122. Ibid., pp. 22-33.

123. هانئ رسلان، «أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان»، السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 149، تموز/ يوليو 2002، ص 135.

124. عبدالوهاب الأفندي، «السلام الصعب في السودان»، مرجع سابق، ص 23.

125. انظر:

Eric Reeves, "Peace or War? The Moment of Truth for Sudan", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 14, No. 1, Winter 2003, p. 87.

126. حسن سيد سليمان، «أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على السودان»، مرجع سابق، ص 155.

127. Ulf Terlinden & Tobias Debiel, op. cit., p. 10.

وانظر أيضاً: بدر حسن شافعي، «الرؤية الأمريكية لأزمة السودان»، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 153، تموز/ يوليو 2003، ص 277.

128. هانئ رسلان، «موقف الولايات المتحدة من ماشاكوس وقانون سلام السودان»، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003، ص 227. وانظر أيضاً: حمدي عبدالعزيز، «دوافع السياسة الأمريكية نحو السودان.. ونتائجها»، في: إجلال رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص 191.

129. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، السودان المعاصر: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 143.

130. حسن سيد سليمان، «أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على السودان»، مرجع سابق، ص 158-159.

131. انظر:

Jemera Rone, "Sudan: Oil & War", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003, p. 509.

132. عبدالله الشيخ سيد أحمد، «مستقبل العلاقات السودانية -الأمريكية على ضوء المستجدات الاستراتيجية في الساحة الدولية والمحلية»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 192.

133. حسن آدم، «الدور الأمريكي في عملية السلام في السودان»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 74-75.

134. سالي هاني، «اتفاق السلام النهائي في السودان»، **آفاق أفريقية**، المجلد 5، العدد 16، شتاء 2005، ص10-13، 19.

135. هانئ رسلان، «الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثانية: تزايد الضغوط الخارجية»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ص 198-199.

136. نجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان»، مرجع سابق، ص 195.

137. بدر حسن شافعي، «اتفاق تقسيم الثروة في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، نيسان/ إبريل 2004، ص 183-184. ولمزيد من المعلومات حول الاتفاق، انظر نص وثيقة تقاسم الثروة الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، نيسان/ إبريل 2004، ص 190-200.

138. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، مرجع سابق، ص 395-397. وانظر أيضاً:

Leslie Ann Schafer, "Negotiating the North/ South Conflict: Sudan's Comprehensive Peace Agreement", *ISS Paper*, No. 148, July 2007, pp. 16-18.

139. حسن مكي، «اتفاقية السلام (بروتوكولات نيفاشا) والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة والمتوقعة»، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش **السودان في ظل اتفاقات السلام**، مركز البحوث والدراسات السودانية، القاهرة، 27 حزيران/ يونيو 2005، ص 6.

140. الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار 1590، 24 آذار/ مارس 2005، ص 4-6.

141. انظر:

International Crisis Group, "Sudan: Breaking the Abyei Deadlock", *Africa Briefing*, No. 47, 12 October 2007, pp. 1, 4.

وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن السودان، رقم S/2007/624، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2007، ص 2.

142. هناك الكثير من الدراسات التي تتبنى هذا الرأي، انظر على سبيل المثال: يوسف الشريف، مرجع سابق، ص 51، 55؛ وزكي البحيري، مرجع سابق، ص 332؛ وعبدالله الشيخ سيد أحمد، مرجع سابق، ص200.

143. الصادق المهدي، «مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية»، في: الصادق المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 224.

144. إبراهيم أحمد نصر الدين، «آفاق المستقبل في السودان في ظل اتفاقيات السلام وأبعاد الدور المصري»، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاش السودان في ظل اتفاقات السلام، مرجع سابق، ص 10–12.

145. إبراهيم الأمين، «دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم»، في: قضية دارفور: الأبعاد المحلية والدولية، مرجع سابق، ص 47. وأشارت بعض المصادر إلى أن الولايات المتحدة استخدمت متمردي دارفور كما استخدمت من قبل متمردي جنوب السودان كوسيلة لإضعاف النظام الحاكم في السودان والحيلولة دون استقراره، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة دعماً مالياً لجيش تحرير السودان؛ كما ساندت الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحليف التقليدي للولايات المتحدة، متمردي دارفور، سواء بالسلاح أو بالتدريب العسكري. انظر في هذا الصدد:

David Hoile, *Darfur in Perspective* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2005), pp. 25-26, 23.

146. انظر:

Joshua M. Ruteere, "The Role of International Humanitarian Law in Civil Wars: Third Parties and the African Experience", Ph.D. Dissertation, Faculty of the Graduate College of University of Nebraska, Lincoln, 2006, pp. 267-268.

147. هدى البكر، «الموقف الأمريكي من أزمة دارفور»، السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005، ص 224–226.

148. محمد النحال، «قضية دارفور في ضوء النظرية الإسرائيلية...»، مرجع سابق، ص 123.

149. أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 251. وانظر نص قرار الأمم المتحدة في: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1556، 30 تموز/ يوليو 2004. وانظر أيضاً:

Kamal Mohammed Obeid (ed.), *Darfur-The Absent Truth* (Khartoum: Sudanese Media Center, 2005), p. 168.

150. .Kamal Mohammed Obeid (ed.), op. cit., pp. 160-161

151. محمود أبو العينين، «الدور الأمريكي في أزمة دارفور»، آفاق أفريقية، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص 148–149.

152. هدى البكر، مرجع سابق، ص 227.

153. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1564، 18 أيلول/ سبتمبر 2004، ص 3-5.

154. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 31 كانون الثاني/ يناير 2005 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، رقم S/2005/60، 31 كانون الثاني/ يناير 2005، ص 2-6.

155. وقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة اختصاصاتها اعتباراً من أول تموز/ يوليو 2002. ولقد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مناهضاً للمحكمة، فبدلاً من التصديق على المعاهدة المنشئة لها قامت الإدارة الأمريكية في سابقة قانونية فريدة من نوعها بسحب توقيعها على المعاهدة في السادس من أيار/ مايو 2003. وفي الثالث من آب/ أغسطس من العام ذاته أصدر الكونجرس الأمريكي قانون حماية الجنود الأمريكيين، الذي منح الرئيس الأمريكي حق استخدام كافة الوسائل الضرورية لتحرير الجنود الأمريكيين في حالة احتجازهم من قبل المحكمة، وطالب القانون بمعاقبة الدول التي ترفض الدخول في اتفاقيات مع الولايات المتحدة لاستثناء الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة وذلك بحرمانها من المساعدات الأمريكية، كما طالب القانون بعدم مشاركة الجنود الأمريكيين في عمليات حفظ السلم الدولية ما لم يتمتعوا بحصانة ضد المحكمة الجنائية الدولية. انظر: محمد النحال، «قضية دارفور أمام مجلس الأمن: التدويل، المحاكمة، والمصالح السياسية»، في: قضية دارفور: الأبعاد المحلية، مرجع سابق، ص 99-101.

156. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1593، 31 آذار/ مارس 2005، ص 1.

157. انظر:

Sharon Wiharta, "Peace-Building: The New International Focus on Africa", in *SIPRI Yearbook 2006: Armament, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 153.

158. أحمد إبراهيم محمود، «الاتحاد الأفريقي وأبعاد الفشل في أزمة دارفور»، آفاق أفريقية، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص 85-86.

159. المرجع السابق، ص 80.

160. جمال محمد السيد ضلع، «تسوية أزمة دارفور في إطار اتفاق سلام أبوجا»، آفاق أفريقية، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007، ص 52-53.

161. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1679، 16 أيار/ مايو 2006، ص 3-4.

162. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الأفريقي وأبعاد الفشل في أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص 87.

163. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1706، 31 آب/ أغسطس 2006، ص 4-8.

164. جمال محمد السيد ضلع، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية، نشرة خاصة محكّمة في الدراسات السياسية الأفريقية، رقم 78 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، آذار/ مارس 2007)، ص 56.

165. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1769، 31 تموز/ يوليو 2007، ص 1-5.

166. انظر:

John Prendergast, Colin Thomas-Jensen & Julia Spiegel, "How to Get the UN/AU Hybrid Force Deployed to Darfur", *Enough Strategy Briefing*, No. 6 (Washington, DC: Enough Project, October 2007), pp. 1-4.

167. انظر:

Festus Aboagye, "The Hybrid Operation for Darfur: A Critical Review of the Concept of the Mechanism", *ISS Paper*, No. 149, August 2007, p. 17.

168. انظر:

Luis Moreno-Ocampo, Prosecutor's Statement on the Prosecutor's Application for a Warrant of Arrest under Article 58 against Omar Hassan Ahmed Al Bashir (Hague: International Criminal Court, Office of the Prosecutor, 14 July 2008), pp. 1-5. See Also: International Criminal Court, Office of the Prosecutor, Situation in Darfur-Summary of the Case: Prosecutor's Application for Warrant of Arrest under Article 58aAgainst Omar Hassan Al Bashir (Hague: ICC, Office of the prosecutor, 14 July 2008), pp. 1-10.

169. سامي السيد أحمد، «المعضلة الأمنية المزمنة في القرن الأفريقي...»، مرجع سابق، ص 142.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

إبراهيم أحمد نصر الدين (محرر)، **الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999).

أبيل ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض العهود والمواثيق**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992).

إجلال رأفت وآخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

إجلال رأفت (محرر)، **أزمة الصومال بين الداخل والخارج** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2007).

أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).

أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).

أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ط2، 2000).

أحمد يوسف أحمد (محرر)، **المشكلات المائية في الوطن العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994).

إدمون غريب وآخرون، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

إدوارد تيفنان، اللوبي: القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسن عبدربه المصري (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

أكوديبا نولي (محرر)، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة مجموعة من الباحثين، ج 2 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

أميمة عبداللطيف، المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).

أيمن السيد عبدالوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).

البخاري عبدالله الجعلي، حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا: النزاع الحدودي والمركز القانوني (الدوحة: د.ن، 2000).

الصادق المهدي وآخرون، العلاقات السودانية الأمريكية (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2003).

الواثق كمير (محرر)، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2005).

بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).

تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الأهمية الخاصة، ترجمة حسان البستاني (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).

جلال عبدالمعز، الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية (القاهرة: د.ن، 2005).

جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال (القاهرة: دار المعارف، 1980).

جمال حمود الضمور، العقوبات الدولية ضد السودان (عمّان: دار البيارق، 2001).

حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، أفريقيا والعولمة (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2004).

راشد البراوي، **الصومال الكبير: حقيقة وهدف** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1961).

زلمي خليل زاد (محرر)، **التقييم الاستراتيجي**، دراسات مترجمة، رقم 5 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

سيف الدين حسن صالح، **البترول السوداني: قصة كفاح أمة** (الخرطوم: د.ن، 2004).

صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلمياً** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).

صديق محمد أحمد مضوي، **العلاقات السودانية الإريترية: المواجهة ومحاولات الاحتواء** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005).

صلاح سالم زرنوقة (إشراف)، **العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000).

صلاح فضل وهيام الإبس، **مشكلة دارفور.. والسلام في السودان** (القاهرة: مؤسسة الجمهورية- كتاب الجمهورية، تموز/ يوليو 2004).

عاطف صقر، **النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي** (القاهرة: د.ن، 1996).

عايدة العلي سري الدين، **السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998).

عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

عبدالسلام إبراهيم بغدادي، **السودان المعاصر: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية** (عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005).

عبدالله الأشعل، **نظرات في القضايا الدولية** (القاهرة: د.ن، 1997).

عبد المطلب عبدالحميد، **السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004).

عبدالملك عودة (محرر)، **إرتريا: دراسة مسحية شاملة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996).

عبدالوهاب الزنتاني، **أزمات السودان بين الديموقراطية والدكتاتورية** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

عصام سليمان الفراعنه، **الأطماع المائية الصهيونية في مياه حوض النيل** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1998).

علي إسماعيل محمد، **الصومال والحركات الوطنية والأطماع الدولية وأهمية وحدة الصف الوطني** (القاهرة: د.ن، 1996).

علي الدين هلال، **مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: أمريكا والوحدة العربية 1945-1982** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات - اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999).

عماد صلاح سالم، **إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة** (أبوظبي: د.ن، 2002).

عمر محمد الطيب، **الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري** (القاهرة: النهار للطبع والنشر والتوزيع، 1998).

فتحي الضو محمد، **حوار البندقية: الأجندة الخفية في الحرب الإثيوبية الإريترية** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2000).

فيصل أبو خضرا، **أمريكا واليهود والصهيونيون: العلاقة الأمريكية-الصهيونية ماضيها وحاضرها ومستقبلها** (الرياض: د.ن، 1992).

كمال جاه الله (محرر)، **أوراق من منتدى مركز البحوث والدراسات الأفريقية**، إصدار رقم 46 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2004).

مجدي حماد، **إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1990).

محمد أبو الخير سعيد، **الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2004).

محمد أحمد شيخ علي، **التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005).

محمد المعتصم، **جنوب السودان في مائة عام**، ملامح سودانية، رقم 1 (القاهرة: نهضة مصر، ط2، 1972).

محمد النحال وفارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ط 2، 2003).

محمد عاشور (محرر)، **التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا: الواقع والتحديات** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005).

محمد عاشور، **دليل الدول الأفريقية** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007).

محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005).

محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2006).

محمد عبدالغني حسن هلال، **مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بين الوقاية منها والسيطرة عليها** (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ط2، 1996).

محمد عثمان أبو بكر، **المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية** (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 1996).

محمد علي جادين، **تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ط2، 2002).

محمد علي حامد، **الحرب الأهلية في الصومال: أسبابها ونتائجها** (مقديشيو: د.ن، 1992).

محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات: قراءة في المنهج** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004).

محمود عابدين صالح، **الصراع على السلطة في السودان** (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000).

مركز الراصد للدراسات، **قضية دارفور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005).

معهد البحوث والدراسات الأفريقية، **أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005).

نادية محمود مصطفى (محرر)، **السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية** (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية، 2002).

نادية محمود مصطفى (محرر)، **أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004).

نتزيمبيري عمر، **اللاجئون والأمن القومي في منطقة البحيرات العظمى: دراسة تطبيقية على تنزانيا** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2001).

هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى** (القاهرة: دار الكتاب الحديثة، 2002).

هنري فورد، **اليهودي العالمي**، ترجمة علي الجوهري (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 2001).

وزارة الإعلام والإرشاد القومي، **النزاع في القرن الأفريقي** (مقديشيو: وزارة الإعلام والإرشاد القومي، 1982).

وليد عبدالحي (محرر)، **أفريقيا في عصر التحولات العالمية**، أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية (عمّان: جامعة آل البيت، 2002).

ياسر عبدالقادر، **التغلغل الصهيوني في أفريقيا مع إشارة خاصة للعلاقات الصهيونية الإثيوبية** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 1998).

يوسف الشريف، **السودان وأهل السودان: أسرار السياسة وخفايا المجتمع** (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2004).

يوسف روكز، **أفريقيا السوداء: سياسة وحضارة** (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

2. التقارير

السيد فليفل (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002-2003**، الإصدار الثاني (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، ، 2004).

محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004-2005** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2006).

محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2007-2008** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

مركز الحضارة للدراسات السياسية، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1998** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999).

مركز الحضارة للدراسات السياسية، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1999** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000).

مركز الدراسات الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي السوداني 1999** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999).

مركز الدراسات السودانية، **حالة الوطن: التقرير السوداني السنوي الثالث 2001-2002** (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2002).

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 1995** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996).

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، **التقرير السنوي 2002: علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2002).

معهد الإنماء العربي، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002** (طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2003).

3. الدوريات

إبراهيم أبو عوف محمد، «التنوع القبلي وآفاق الاندماج القومي»، **دراسات أفريقية**، المجلد 19، العدد 30 (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، كانون الأول/ ديسمبر 2003).

إبراهيم محمد آدم، «آفاق السلام في ضوء أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان»، **دراسات أفريقية**، المجلد 19، العدد 30، كانون الأول/ ديسمبر 2003.

إبراهيم ميرغني محمد علي، «إرتريا: التحديات الداخلية والخارجية»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3 (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، حزيران/ يونيو 2003).

إبراهيم نوّار، «الحصار والتنمية: تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 7، العدد 60 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997).

إجلال رأفت، «الأزمة الصومالية»، **المستقبل العربي**، العدد 173 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو 1993).

أحمد إبراهيم محمود، «الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 23 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، شتاء 2007).

أحمد إبراهيم محمود، «الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال»، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 168 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل 2007).

أحمد إبراهيم محمود، «الاتحاد الأفريقي وأبعاد الفشل في أزمة دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007.

أحمد حجاج، «التنافس الدولي على أفريقيا: الصين تعيد اكتشاف أفريقيا»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006.

أحمد دين صالح، «النزاع الإريتري الإثيوبي واحتمالات تجدد الحرب»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 3 (الخرطوم: مركز دراسات القرن الأفريقي، نيسان/ إبريل 2005).

أحمد رسلان، «إدارة الأزمات الدولية: الإطار المفاهيمي والجوانب التنظيمية»، **مجلة النيل**، العدد 82 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ربيع 2003).

أحمد شوقي محمود، «القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد: مساهمة بحثية دستورية»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 11، العدد 105، 2001.

أحمد عمران، «مواجهة الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية وتفعيل التعاون العربي-الأفريقي»، **شؤون عربية**، العدد 122 (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف 2005).

أحمد فخر، «السلام .. بناء السلام وإنهاء النزاعات»، **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، المجلد الأول، العدد الأول (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2005).

إدريس جابر، «تجمع صنعاء وتأثيره على الوضع الإريتري»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 5، أيار/ مايو 2006.

إكرام محمد صالح دقاش، «قراءة في دور الوساطات الإقليمية لنزاعات القرن الأفريقي»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 6، آذار/ مارس 2007.

السيد أمين شلبي، «سياسة إدارة كلينتون الخارجية: إنجاز أم فراغ استراتيجي»، **السياسة الدولية**، العدد 144، نيسان/ إبريل 2001.

السيد عوض عثمان، «بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 15، العدد 147، 2005.

الطيب حاج عطية، «تداخل النزاع اليوغندي السوداني»، **دراسات أفريقية**، المجلد 17، العدد 27، حزيران/ يونيو 2002.

باهر شوقي، «قوة الطوارئ الأفريقية بين الأمن والتدخل»، **السياسة الدولية**، العدد 129، تموز/ يوليو 1997.

بدر حسن شافعي، «دور أوغندا وكينيا في أزمة دارفور»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003.

بدر حسن شافعي، «الرؤية الأمريكية لأزمة السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، تموز/ يوليو 2003.

بدر حسن شافعي، «اتفاق تقسيم الثروة في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، نيسان/ إبريل 2004.

بدر حسن شافعي، «أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

بدر حسن شافعي، «تطبيع العلاقات السودانية-الإريترية.. لماذا الآن؟»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006.

جلال عبدالمعز، «الصومال أمة تبحث عن دولة»، **آفاق أفريقية**، المجلد 5، العدد 17، ربيع 2005.

جمال محمد السيد ضلع، «الإطار القانوني-السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)»، **آفاق أفريقية**، المجلد الأول، العدد الأول، ربيع 2000.

جمال محمد السيد ضلع، «تسوية أزمة دارفور في إطار اتفاق سلام أبوجا»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007.

جوزيف رامز أمين، «الموقف الأفريقي من الإرهاب الدولي»، **آفاق أفريقية**، المجلد 2، العدد 8، شتاء 2001.

جوزيف رامز أمين، «الموقف الأفريقي من الأزمة العراقية»، **آفاق أفريقية**، المجلد 4، العدد 14، صيف 2003.

جوزيف رامز أمين، «قراءة في جولة بوش الأفريقية»، **آفاق أفريقية**، المجلد 4، العدد 15، خريف 2003.

جون دينق، «العلاقات السودانية-الإثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة»، ترجمة عوض السيد الكرسني، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003.

جيري تكومبوموكا وآخرون، «معوقات التكامل الاقتصادي في أفريقيا: دراسة حالة للكوميسا»، ترجمة سماح سيد أحمد، **آفاق أفريقية**، المجلد 2، العدد 7، خريف 2001.

حسن أبو طالب، «الصراع الداخلي في السودان»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 7، العدد 54، 1997.

حسن أبو طالب، «مأزق الحل السياسي في السودان»، **السياسة الدولية**، العدد 138، تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

حسن أسد، «انتقادات أمريكية لنظام أفورقي بسبب انتهاكاته المستمرة للحريات الدينية وحقوق الإنسان الأخرى»، **صدى الأحداث**، العدد 10 (الخرطوم: المركز الإريتري للخدمات الإعلامية، حزيران/ يونيو 2005).

حسن بكر، «العرب واليهود في أمريكا»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 9، العدد 73، 1999.

حسن حاج علي أحمد، «السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية إلى السياسة الداخلية»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003.

حسن علي أسد، «العلاقات الإريترية السودانية: بين تطلعات الشعبين واشتراطات النظام الدولي»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 5، أيار/ مايو 2006.

حسن علي الساعوري، «إسرائيل في القرن الأفريقي»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد 2، العدد 3، حزيران/ يونيو 2003.

حلمي عبدالكريم الزعبي، «الموقف الإسرائيلي من الصراع الإريتري الإثيوبي: الأسباب والدوافع وراء تفضيل إثيوبيا»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 76-77 (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، أيار/ مايو-حزيران/ يونيو 1998).

خالد حنفي علي، «السودان وأوغندا: عوامل التأزم والانفراج»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 148، نيسان/ إبريل 2002.

خالد حنفي علي، «موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

خالد عبدالعظيم، «الترتيبات الأمريكية في منطقة باب المندب»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 152، نيسان/ إبريل 2003.

خليل العناني، «الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 148، نيسان/ إبريل 2002.

ريمون ماهر كامل، «بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي»، **السياسة الدولية**، العدد 127، كانون الثاني/ يناير 1997.

سالي هاني، «اتفاق السلام النهائي في السودان»، **آفاق أفريقية**، المجلد 5، العدد 16، شتاء 2005.

سامسون واسارا، «الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الأفريقي: ظاهرة تسليح المدنيين»، ترجمة محمد عاشور، **مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، العدد 5 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، كانون الأول/ ديسمبر 2003).

سامي السيد أحمد، «الانتخابات التشريعية في إثيوبيا 2005»، **آفاق أفريقية**، المجلد 6، العدد 19، شتاء 2006.

سامي السيد أحمد، «الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007.

سامي السيد أحمد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، **آفاق أفريقية**، المجلد 8، العدد 25، صيف 2007.

سامي السيد أحمد، «الأدوار الإقليمية في السودان وموقفها تجاه الانتخابات السودانية»، **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 48 (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، نيسان/ إبريل 2010).

سامية بيبرس، «اتفاق التسوية بين إثيوبيا وإريتريا»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، المجلد 7، العدد 73 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني/ يناير 2001).

سليمان قادم، «المصالح الأمريكية ومستقبل صناعة النفط في أفريقيا: الأدوار الخفية لشركات النفط الكبرى»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد الأول، العدد 2، آب/ أغسطس 2002.

صلاح حليمة، «فرص نجاح المصالحة الصومالية»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

صلاح حليمة، «عهد جديد في الصومال»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

طلال محي الدين الزغبي، «التحرك الأمريكي في شرق وغرب أفريقيا: الأبعاد والأهداف الاستراتيجية والاقتصادية»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 190-191، أيار/ مايو 2003.

عبدالغني أحمد إدريس، «بعد مصرع قرنق حق تقرير المصير لجنوب السودان..إلى أين؟»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 162، تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

عبدالله النور، «التطورات الراهنة في الصومال ومستقبل المصالحة الصومالية»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 6، آذار/ مارس 2007.

عبدالملك عودة، «مستقبل جنوب السودان بين الوحدة أو الانفصال»، **السياسة الدولية**، العدد 109، كانون الثاني/ يناير 1992.

عبدالوهاب الأفندي، «السلام الصعب في السودان»، **المستقبل العربي**، المجلد 25، العدد 286، كانون الأول/ ديسمبر 2002.

عثمان محمد نور، «الديمقراطية في إثيوبيا: آفاق وتحديات»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 4، تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

عزمي محمود عاشور، «الصومال: إعادة بناء الدولة»، **السياسة الدولية**، العدد 142، تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

عماد جاد، «حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي»، **كراسات استراتيجية**، المجلد 10، العدد 92، 2000.

كريم القاضي، «النفط ووحدة السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 156، نيسان/ إبريل 2004.

ليلى مجذوب عابدين وسناء محمد الحسن، «مكافحة خطر الإرهاب الدولي المتغير»، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**، المجلد الأول، العدد 2، آب/ أغسطس 2003.

مجدي صبحي، «النفط وإنهاء الحرب الأهلية في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 150، تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

محمد أبو الفضل، «الولايات المتحدة والمسألة السودانية»، **السياسة الدولية**، العدد 145، تموز/ يوليو 2001.

محمد أبو الفضل، «الخلاف بين إريتريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 151، كانون الثاني/ يناير 2003.

محمد أنور، «المؤتمر الدولي الثاني لمنطقة البحيرات العظمى»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 23، شتاء 2007.

محمد الهزاط، «الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة»، **شؤون عربية**، العدد 114، صيف 2003.

محمد رضا فودة، «إريتريا: ماذا بعد الاستقلال؟»، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد 99 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، تموز/ يوليو 1995).

محمد سالمان طايع، «تسعير المياه والفكر المائي الجديد»، **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، كانون الثاني/ يناير 2006.

محمد عثمان حبيب الله، «شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

محمد عثمان حبيب الله، «الحوار الجنوبي- الجنوبي: طموحات عظيمة ونتائج محدودة»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

محمد عثمان محمد نور، «اتفاق سلام الشرق»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 6، آذار/ مارس 2007.

محمد علي محمود، «التحالف الوطني: الآفاق والتحديات»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد الأول، تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

محمد قنديل، «فرنسا والأزمة في دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007.

محمد كمال، «التيار المسيطر داخل إدارة بوش»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، المجلد 8، العدد 90، حزيران/ يونيو 2002.

محمد محمود إبراهيم الديب، «المفاجأة بترول السودان»، **رسالة المعرفة**، المجلد 13، العدد الأول (القاهرة: مركز تنمية البحوث، 2005).

محمد وهيب السيد، «اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟»، **المستقبل العربي**، المجلد 25، العدد 285، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا**، نشرة خاصة محكّمة، رقم 59 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2000).

محمود أبو العينين، «السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الأفريقي»، **مجلة الدراسات الأفريقية**، العدد 20 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1998).

محمود أبو العينين، «العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، **السياسة الدولية**، العدد 140، نيسان/ إبريل 2000.

محمود أبو العينين، «الدور الأمريكي في أزمة دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007.

محمود عثمان إيلوس، «المعارضة الإريترية: إلى متى الصراع حول المشروعية»، **دراسات القرن الأفريقي**، العدد 4، تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

نجوى الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، **السياسة الدولية**، العدد 112، نيسان/ إبريل 1993.

نورا عبدالقادر حسن، «التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، تموز/ يوليو 2003.

هانئ رسلان، «مهمة دانفورث: ما الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، المجلد 8، العدد 88، نيسان/ إبريل 2002.

هانئ رسلان، «أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 149، تموز/ يوليو 2002.

هانئ رسلان، «جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات»، **السياسة الدولية**، المجلد 37، العدد 150، تشرين الأول/ أكتوبر 2002.

هانئ رسلان، «الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثانية: تزايد الضغوط الخارجية»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

هانئ رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل»، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

هدى البكر، «الموقف الأمريكي من أزمة دارفور»، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 159، كانون الثاني/ يناير 2005.

هيفاء أحمد محمد يونس، «المصالحة الصومالية»، المستقبل العربي، المجلد 28، العدد 316، حزيران/ يونيو 2005.

4. الرسائل الجامعية

أحمد إبراهيم محمود عبد العاطي، «التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا: دراسة حالة للصومال منذ بداية التسعينيات»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004.

عارف عبدالقادر عبده سعيد، «التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2007.

عبدالوهاب الطيب بشير، «التيار الإسلامي في إريتريا 1961-1998»، بحث تكميلي لدرجة الماجستير، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1996.

محمد عثمان أبوبكر، «الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من 1974 إلى 1978 (5 سنوات)»، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، 2003.

محمود محمد إبراهيم أبو العينين، «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية جنوب أفريقية: دراسة خاصة بالفترة من 1969-1977»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1981.

نجلاء محمد مرعي يونس، «السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989-2002، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

يوسف أحمد الحسن، «الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.

5. المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش

حلقة نقاش السودان في ظل اتفاقات السلام، مركز البحوث والدراسات السودانية، القاهرة، 27 حزيران/ يونيو 2005.

مؤتمر تاريخ المشروعات النيلية الكبرى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 24-25 أيار/ مايو 2006.

مؤتمر العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك، مركز دراسات المستقبل، أسيوط، 10-12 نيسان/ إبريل 2007.

مؤتمر **مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 4 شباط/ فبراير 2006.

المنتدى الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 25 شباط/ فبراير 2008.

ندوة **استراتيجية القرن الأفريقي: تقدير موقف ورؤية مستقبلية 1997-2000**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا- مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1997.

ندوة **أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون، القاهرة، 1-2 شباط/ فبراير 2000.

ندوة **تجمع صنعاء وآفاق العلاقات العربية الأفريقية**، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

ندوة **التوتسي وأزمة البحيرات العظمى**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 21-22 آب/ أغسطس 2002.

ندوة **الجامعات والعمل الإسلامي في أفريقيا**، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2004.

ندوة **العلاقات العربية الأفريقية**، الجمعية المصرية الأفريقية للعلوم السياسية ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية والمركز العربي الأفريقي للبحوث والدراسات، القاهرة، 1998.

ندوة **قضية مياه النيل**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 27 تموز/ يوليو 2004.

ندوة **مستقبل الديمقراطية في أفريقيا**، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 17-19 آذار/ مارس 2002.

ندوة **مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 24-25 كانون الأول/ ديسمبر 2002.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abbink, J., "Briefing: The Eritrean-Ethiopian Border Dispute", *African Affairs*, Vol. 97, No. 389, October 1998.

Abbink, J., "Ethiopia-Eritrea: Proxy Wars and Prospects of Peace in the Horn of Africa", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 21, No. 3, September 2003.

Abdulai, Napoleon, "Negotiation and Conflict", Paper Presented at *the Third DPMF Annual Conference on Democratization, Development and Conflict in Africa*, Development Policy Management Forum, Addis Ababa, 23 -26 November 1999.

Abiew, Francis Kofi, *The Evolution of Doctrine and Practice of Humanitarian Intervention* (London: Kluwer Law International, 1999).

Aboagye, Festus, "The Hybrid Operation for Darfur: A Critical Review of the Concept of the Mechanism", *ISS Paper*, No. 149 (Pretoria: Institute for Security Studies, August 2007).

Abraham, Kinfe, *Ethiopia from Bullets to Ballot Box: The Bumpy Road to Democracy and the Political Economy of Transition* (Lawrenceville: The Red Sea Press, 1994).

Abu-Nimer, Mohammed, "Conflict Resolution, Culture, and Religion: Toward a Training Model of Interreligious Peacebuilding", *Journal of Peace Research*, Vol. 38, No. 6, November 2001.

Adam, Hussein M. & Richard Ford (eds), *Mending Rips in the Sky: Options for Somali Communities in the 21st Century* (Asmara: The Red Sea Press, 1997).

Adebajo, Adekeye, "Africa, African Americans, and the Avuncular Sam", *Africa Today*, Vol. 50, No. 3, Spring 2004.

Adedeji, Adebayo (ed.), *Comprehending and Mastering African Conflicts: The Search for Sustainable peace and Good Governance* (London: Zed Books & African Center for Development and Strategic Studies, 1999).

Adelman, Howard & Astri Suhrke (eds), *The Path of Genocide: The Rwanda Crisis from Uganda to Zaire* (London: Transaction Publishers, 1999).

Africa Bureau Information Center, *USAID in Africa* (Washington, DC: Africa Bureau Information Center, Summer 2005).

Africa Economist Digest (AED), Sudan Hits Back at Uganda, Vol. 16, No. 10, 8-21 May 1995.

Africa Research Bulletin, Eritrea-Ethiopia: War Stops Following Agreement, Vol. 37, No. 5, 16 May-15 June 2000.

Africa Research Bulletin, Vol. 39, No. 12, December 2002.

Africa Research Bulletin, Vol. 39, No. 4, April 2002.

African Security Analysis Programme (ASAP), "The Sudan-IGAD Peace Process: Signposts for the Way Forward", *ISS Paper*, No. 86, March 2004.

African Security Review, Northern Uganda's Humanitarian Tragedy: Situation Update, Vol. 13, No. 1, 2004.

Ahluwalia, Pal & Abebe Zegeye (eds), *African Identities: Contemporary Political and Social Challenges* (London: Ashgate Publishing Ltd., 2002).

Akhavan, Rayam, "The Lord's Resistance Army Case: Uganda's Submission of the First State Referral to International Criminal Court", *The American Journal of International Law*, Vol. 99, No. 2, April 2005.

Alden, Chris, "From Neglect to Virtual Engagement: The United States and its New Paradigm for Africa", *African Affairs*, Vol. 99, No. 396, July 2000.

Ali, Taisier M. & Robert Matthews (eds), *Civil Wars in Africa: Roots and Resolutions* (Montreal: McGill-Queen Press, 1999).

Allan, J. Anthony, 'The Nile Basin: Evolving Approaches to Nile Waters Management", *SOAS Occasional Paper*, No. 20 (London: SOAS Water Issues Group, June 1999).

Alusala, Nelson, "African standby Force: East Africa Moves on", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004.

Andrew, Robert & Dean Tjosvold, "Conflict Management under Different Levels of Conflict Intensity"', *Journal of Occupational Behavior*, Vol. 4, No. 3, July 1983.

Antunes, Nuno Sergio Marques, "The 1999 Eritrea-Yemen Maritime Delimitation Award and the Development of International Law", *International and Comparative law Quarterly*, No. 50, April 2001.

Antunes, Nuno Sergio Marques, "The Eritrea-Yemen Arbitration: First Stage-the Law of Title to Territorial Re-Averred", *International and Comparative law Quarterly*, No. 48, April 1999.

Arditi, George, "Role as a Cultural Concept", *Theory and Society*, Vol. 16, No. 4, July 1987.

Aubert, Vilhelm, "Competition and Dissensus: Two Types of Conflict and Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 7, No. 1, March 1963.

Backman, Carl W., "Role Theory and International Relations: A Commentary and Extension", *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, September 1970.

Bacon, Kenneth H., "*Central Africa: Looking for Stability in Chaotic Region*", Statement before the Committee on African Affairs, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, Washington, DC, March 20, 2007.

Badran, Wadouda Abd-El-Rahman, "The Role of Third Parties in Conflict between Small States: A Case Study of the United States and the Egyptian- Israeli Conflict 1967-1978", Ph.D. Thesis, Faculty of Graduate Studies and Research, Carleton University, Ottawa, 1981.

Baregu, M. & L. Ramadhani, "Peace and Conflict in the Great Lakes Region Since 2004", *Conflict Trends Magazine* (Pretoria: African Center for the Constructive Resolution of Disputes, 2/2005).

Barkan, Joel D., "Kenya after Moi", *Foreign Affairs*, Vol. 83, No. 1, January/February 2004.

Bellamy, John, "A Warning to Africa: the New U.S. Imperial Grand Strategy", *Review of the Month*, Vol. 58, No. 2 (New York: Monthly Review Press, June 2006).

Berman, Eric G. & Katie E. Sams, *Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities* (Pretoria; Geneva: Institute for security Studies & United Nations Institute for Disarmament Research, 2000).

Berman, Eric G., "Recent Developments in US Peacekeeping Policy and Assistance to Africa", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004.

Biddle, Bruce J. & Edwin J. Thomas (eds), *Role Theory: Concepts and Research* (New York: John Wiley & Sons, 1966).

Biel, Robert, "Imperialism & International Governance: The Case of US Policy towards Africa", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 95, March 2003.

Biermann, Werner (ed.), *African Crisis Response Initiative-The New U.S. Africa Policy: A Documentation*, Vol. 6 (Hamburg: LIT Publishers, Social Research on Africa, 1999).

Bjorn Moller, "The Horn of Africa and the US "War on Terror" with a Special Focus on Somalia", Paper Presented at *SIRC Conference on Post-Conflict Peace Building in the Horn of Africa*, Lund, 24-26 August 2007.

Bollee, Amedee, "Djibouti: From French Outpost to U.S. Base", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003.

Booker, Salih, "Bush's Global Agenda: Bad News for Africa", *Current History*, Vol. 100, No. 646, May 2001.

Booker, Salih, William Minter & Ann-Louise Colgan, "America and Africa", *Current History*, Vol. 102, No. 664, May 2003.

Boshoff, Henri & Dara Francis, "The AU Mission in Burundi: Technical and Operational Dimension", *African Security Review*, Vol. 12, No. 3, 2003.

Boshoff, Henri & Waldemar Vreg, "A Case Study for Burundi: Disarmament, Demobilization and Reintegration During the Transition in Burundi: A Technical Analysis", *ISS Monograph Series*, No. 125 (Pretoria: Institute for Security Studies, August 2006).

Boshoff, Henri, "The United Nations Mission in Burundi (ONUB)", *African Security Review*, Vol. 13, No. 3, 2004.

Boshoff, Henri, Jean Marie Gasana & Richard Cornwell, "Burundi: The End of the Tunnel?", ISS Situation Report, 2 February 2009.

Boshoff, Henri, Waldemar Vrey & George Rautenbach, *The Burundi Peace Process: From Civil War to Conditional Peace*, Monograph No. 171 (Pretoria: Institute for Security Studies, June 2010).

Boyle, Elizabeth Heger & Edward J. Lawler, "Resolving Conflict through Explicit Bargaining", *Social Forces*, Vol. 69, No. 4, June 1991.

Bradbury, Mark, "Sudan: International Responses to War in the Nuba Mountains", *Review of African Political Economy*, Vol. 25, No. 77, September 1998.

Bradbury, Mark, Adan Yusuf & Haroon Ahmed Yusuf, "Somaliland: Choosing Politics over Violence", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003.

Brookes, Peter & Ji Hye Shin, "China's Influence in Africa: Implications for the United States", *Backgrounder*, No. 1916 (Washington, DC: The Heritage Foundation, February 22, 2006).

Brown, David, "Bush AIDS Plan Gets Drugs to 25,000 in Third World", *Washington Post*, September 14, 2004.

Brown, Michael E. & Richard Rosecrance (eds), *The Costs of Conflict Prevention and Cure in the Global Arena* (New York: Rowan & Littlefield Publishers, 1999).

Brown, Scott, Christine Cervenak & David Fairman, "Alternative Dispute Resolution: Practitioners' Guide", *Technical Publication Series* (Washington, DC: Center for Democracy and Governance-U.S. Agency for International Development, March 1998).

Brownback, Sam, "End Suffering in Sudan", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 10, No. 3, Summer 1999.

Brownlie, Ian, *African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopedia* (London: C. Hurst & Company, 1979).

Bujra, Abdalla, "African Conflicts: Their Causes and their Political and Social Environment", *DPMF Occasional Paper*, No. 4 (Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2002).

Burton, John W., "Resolution of Conflict", *International Studies Quarterly*, Vol. 16, No. 1, March 1972.

Bush, George W., Jr., *The National Security Strategy of the United States of America* (Washington, DC: The White House, 17 September 2002).

Cahill, Kevin M. (ed.), *Preventive Diplomacy: Stopping Wars Before They Start* (New York: Routledge & The Center for International Health and Cooperation, 2000).

Callahan, David, *Unwinnable Wars: American Power and Ethnic Conflict* (New York: Hill and Wang, 1997).

Carafano, James Jay & Nile Gardiner, "U.S. Military Assistance for Africa: A Better Solution", *Backgrounder*, No. 1697, October 15, 2003.

Carbone, Maurizio, "The Millennium Challenge Account: A Marginal Revolution in US Foreign Aid Policy?", *Review of African Political Economy*, Vol. 31, No. 101, September 2004.

Carment, David, "The International Dimensions of Ethnic Conflicts: Concepts, Indicators, and Theory", *Journal of Peace Research*, Vol. 30, No. 2, 1993.

Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, *Preventing Deadly Conflict: Final Report* (Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1997).

Carson, Johnnie, "Shaping U.S. Policy on Africa: Pillars of a New Strategy", *Strategic Forum*, No. 210 (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies-National Defense University, September 2004).

Christopher, Warren, *In the Stream of History: Shaping Foreign Policy for a New Era* (Stanford; California: Stanford University Press, 1998).

Cilliers, Jakkie, & Mark Malan, "Progress with the African Standby Force", *ISS Paper*, No. 98, May 2005.

Cilliers, Jakkie, "Africa, Root Causes and War on Terror", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006.

Cilliers, Jakkie, "Toward a Continental Early Warning System for Africa", *ISS Paper*, No. 102, April 2005.

Clapham, Christopher (ed.), *African Guerrillas* (Oxford: James Currey Ltd., 1998).

Clapham, Christopher, "Rwanda: The Perils of Peacemaking", *Journal of Peace Research*, Vol. 35, No. 2, March 1998.

Clark, John F. & David E. Gardinier (eds), *Political Reform in Francophone Africa* (Boulder: Westview Press, 1997).

Cliffe, Lionel & Abebe Zegeye, "Human Stability and Conflict in the Horn of Africa", *African Security Review*, Vol. 11, No. 1, 2002.

Clough, Michael, *Free at Last?: U.S. Policy Toward Africa and the End of the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992).

Clover, Jenny, "Burundi Beyond the Transition?: The Challenges of a Return to Peace", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004.

Cohen, Herman J., "U.S./Africa: Finding Friends in Congress", *Africa Report*, Vol. 40, No. 2, March-April 1995.

Cohen, Herman J., "U.S.-Africa as Conflict Management", *SAIS Review*, Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001.

Cohen, Herman J., *Intervening in Africa: Superpower Peacemaking in a Trouble Continent* (London: Macmillan Press Ltd., 2000).

Cohen, John M., "Ethnic Federalism in Ethiopia", *Northeast African Studies*, Vol. 2, No. 2, 1995.

Collin, Peter, *Dictionary of Government and politics* (Cambridge: Peter Collin Publishing Ltd., 2nd ed., 1997).

Collin, Robert O., "Africans, Arabs, and Islamists: From The Conference Tables to Battlefield in Sudan", *African Studies Review*, Vol. 42, No. 2, September 1999.

Collin, Robert O., "The Conflict in Southern Sudan: A Search for Common Ground", *Northeast African Studies*, Vol. 4, No. 1, 1997.

Commission of the European Communities, Strategy for Africa: An EU Regional Political Partnership for Peace, Security and Development in the Horn of Africa (Brussels: Commission of the European Communities, SEC (2006) 1307, 20 October 2006).

Connell, Dan, "Eritrea-Ethiopia War Looms: Washington Watches & Waits", *Foreign Policy in Focus* (Washington, DC: Interhemispheric Research Center, The Institute for Policy Studies, January 23, 2004).

Cornwell, Richard, "Ethiopia and Eritrea: Fratricidal Conflict in the Horn", *African Security Review*, Vol. 7, No. 5, 1998.

Cornwell, Richard, "Somalia: Fourteen Time Lucky?", *ISS Paper*, No. 87, April 2004.

Council on Foreign Relations, "More Than Humanitarian: A Strategic U.S. Approach Toward Africa", *Independent Task Force Report*, No. 56 (New York: Council on Foreign Relations, 2006).

Council on Foreign Relations, "National Security Consequences of U.S. Oil Dependency", *Independent Task Force Report*, No. 58 (New York: Council on Foreign Relations, 2006).

Cousens, Elizabeth M., Chetan Kumar & Karin Wermester (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (London: Lynne Rienner Publishers, 2001).

Crawford, Donna & Richard Bodine, "Conflict Resolution Education: A Guide to Implementing Programs, Schools, Youth-Serving Organizations and Community and Juvenile Justice Settings", *Program Report* (Washington, DC: Office of Juvenile and Delinquency Prevention-U.S. Department of Justice & Safe and Drug-Free Schools Program-U.S. Department of Education, October 1996).

Creative Associates International, *Multi-Layered Conflict in the Greater Horn of Africa*", Paper Prepared for the Greater Horn of Africa Initiative, the United States Department of State and the United States Agency for International Development (Washington, DC: Creative Associates International, April 1996).

Cumings, Bruce, "Is America an Imperial Power?", *Current history*, Vol. 102, No. 667, November 2003.

Dagne, Theodros, "Africa and the War on Terrorism: The Case of Somalia", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 13, No. 4, Fall 2002.

Dagne, Theodros, "The Horn of Africa: Another Humanitarian Crisis?", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 11, No. 3, Summer 2000.

Danforth, John C., "*The Outlook for Peace in Sudan*", Report to the President of the United States, Washington, DC, April 26, 2002.

Dark, K. R. & A. L. Harrs, *The New World and the New World Order: US Relative Decline, Domestic Instability in the Americas and the End of the Cold War* (Basingstoke: Macmillan Press Ltd., 1996).

Davis, John, "Implications of Preventive Wars for Collective Security", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 15, No. 1, Winter 2004.

Delpech, Therese, "The Imbalance of Terror", *Washington Quarterly*, Vol. 25, No. 1, Winter 2002.

Dicklitch, Susan, "A Basic Human Rights Approach to Democracy in Uganda", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 20, No. 2, July 2002.

Diehl, Paul F., Daniel Druckman & James Wall, "International Peacekeeping and Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 42, No. 1, February 1998.

Diemond, J., *U.S.-Africa Trade Profile* (Washington, DC: United States Department of Commerce-International Trade Administration, March 2006).

Dietrich, John W., "Interest Groups and the Making of U.S. Foreign Policy in the Post-Cold War Era", Ph.D. Thesis, The Johns Hopkins University, Baltimore, 1997.

Docking, Tim, "Peacekeeping in Africa", *Special Report*, No. 66 (Washington, DC: United States Institute of Peace, February 13, 2001).

Doom, Ruddy & Koen Vlassenroot, "Kony's Message: A New Koine? The Lord's Resistance Army in Northern Uganda", *African Affairs*, Vol. 98, No. 390, January 1999.

Doornbos, Martin et al (eds), *Beyond Conflict in the Horn of Africa: Prospects for Peace Recovery and Development in Ethiopia, Somalia and the Sudan* (London: The Institute of Social Studies in association with James Currey Ltd., 1992).

Doyle, Michael W. & Nicholas, "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis", *American Political Science Review*, Vol. 94, No. 4, December 2000.

Druckman, Daniel, "Turning Points in International Negotiation: A Comparative Analysis", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 45, No. 4, August 2001.

Dunn, Kevin C. & Timothy M. Shaw (eds), *Africa's Challenge to International Relations Theory* (New York: Palgrave Publishers, 2001).

East African Community (EAC), Communiqué of the 5[TH] Extraordinary Summit of EAC Heads of State: EAC Enlargement for Peace, Security, Stability and development of East African Region, Kampala, Uganda, 18[TH] June 2007.

Edgerton, Robert B., *Africa's Armies from Honor to Infamy: A History from 1791 to the Present* (Boulder: Westview Press, 2002).

El-Abdellaoui, Jamila, "Another Crossroad for Burundi: From the FNL to Peaceful Election in 2010", ISS Situation Report, 19 November 2009.

El-Affendi, Abdelwahab, "The Impasse in the IGAD Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Peacemaking", *African Affairs*, Vol. 100, No. 401, October 2001.

El-Amin, Khalid Ali, "Eastern Sudan Indigenous Conflict Prevention, Management and Resolution Mechanisms: Effectiveness, Continuity and Change", *African Security Review*, Vol. 13, No. 2, 2004.

Emerson, Steven, *American Jihad, the Terrorists Living Among us* (New York: the Free Press, 2002).

European Commission, Annual Report 2005: The European Community's Development Policy and the Implementation of External Assistance in 2004 (Brussels: European Commission-EuropeAid Cooperation Office, 2005).

European Commission, Securing Peace and Stability for Africa: The EU-Funded African Peace Facility, De. 125 (Brussels: European Commission, July 2004).

Falkenrath, Richard A., "The 9/11 Commission Report", *International Security*, Vol. 29, No. 3, Winter 2004.

Feickert, Andrew, "U.S. Military Operations in the Global War on Terrorism: Afghanistan, Africa, the Philippines, and Colombia", *CRS Report for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, Code RL 32758, February 4, 2005).

Feinstein, Lee, "Darfur and Beyond: What is Needed to Prevent Mass Atrocities?", *Council Special Report*, No. 22 (New York: Council on Foreign Relations, January 2007).

Fisher, Ronald J., "Third Party Consultation as a Method of Intergroup Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 27, No. 2, June 1983.

Fisher, Ronald J., *Interactive Conflict Resolution* (New York: Syracuse University press, 1997).

Fleitz, Frederick H., Jr., *Peacekeeping Fiascoes of the 1990s: Causes, Solutions, and U.S. Interests* (Westport: Praeger Publishers, 2002).

Forster, Peter G., Michael Hitchcok & Francis F. Lyimo, *Race and Ethnicity in East Africa* (London: Macmillan Press Ltd., 2000).

Fox, Jonathan, "Correlated Conflicts: The Independent Nature of Ethnic Strife", *Harvard International Review*, Winter 2004.

Framework Agreement on Wealth Sharing during the Pre-Interim and Interim Period between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM), Naivasha, Kenya, 7th January 2004.

Frazer, Jendayi E., Jeffrey I. Herbert & Terrence P. Lyons, "*Resolving Africa's Crises: U.S. Diplomacy and Support to Peace Operations*", Two Working Papers (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, March 2001).

Frey, Waldemar & Henri Boshoff, "Burundi's DDR and the Consolidation of Peace", *African Security Review*, Vol. 14, No. 4, 2005.

Fukui, Katsuyoshi & John Markakis (eds), *Ethnicity & Conflict in the Horn of Africa* (London: James Currey Publishers, 1994).

Furley, Oliver & James Katalikawe, "Constitutional Reform in Uganda: The New Approach", *African Affairs*, Vol. 96, No. 383, April 1997.

Geekie, Russell, "Update", *Africa Report*, Vol. 39, No. 4, July-August 1994.

Geldenhuys, Deon, *Foreign political Engagement: Remaking States in the Post-Cold War World* (Basingstoke; Macmillan Press, Ltd., 1998).

George, Alexander L., "Strategies for Preventive Diplomacy and Conflict Resolution: Scholarship for Policymaking", *PS: Political Science and Politics*, Vol. 33, No. 1, March 2000.

Gilkes, Patrick & Martin Plaut, "The War between Ethiopia and Eritrea", *Foreign Policy in Focus*, Vol. 5, No. 25, August 2000.

Gilkes, Patrick, "Briefing Somalia", *African Affairs*, Vol. 98, No. 393, October 1999.

Girma, H.E., Ambassador to the U.S. from the State Eritrea, "Eritrea and the Horn of Africa: U.S. Strategic Interests", Address to the Aspen Institute, Washington, DC, October 29, 2003.

Gordon, April A. & Donald L. Gordon (eds), *Understanding Contemporary Africa* (Boulder; London: Lynne Rienner Publishers, 2001).

Goucha, Moufida & Jakkie Cilliers (eds), *Peace, Human Security and Conflict Prevention in Africa* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2001).

Greater Horn of Africa (GHA) Food Security Bulletin, No. 26 (Washington, DC: Famine Early Warning Systems Network, August 2004).

Green, December & Lura Luehrman, *Comparative Politics of the Third World: Linking Concepts and Cases* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003).

Griffiths, David J., *Somali and Kurdish Refugees in London: New Identities in the Diaspora* (Burlington; London: Ashgate Publishing Ltd., 2002).

Gurdon, Charles (ed.), *The Horn of Africa* (London: UCL Press Ltd., 1994).

Hamad, Mohammed H., "IGAD's Trojan Horse: Containing Sudan's Regional Ambitions", Paper Presented at *the 22nd Annual Meeting of Sudan Studies Association*, Georgetown university, Washington, DC, 31 July-2 August 2003.

Haynie, Kerry L. *African American Legislators in the American States* (New York: Columbia University Press, 2001).

Henk, Dan, "Peace and Security in Africa: Contributions by the United States", *ISS Monograph Series*, No. 35, March 1999.

Hesse, Brian J. *The United States, South Africa and Africa: Of Grand Foreign Policy Aims and Modest Means* (Burlington USA: Ashgate Publishing Ltd., 2001).

Hill, Barbara J., "An Analysis of Conflict Resolution Techniques: From Problem Solving Workshops to Theory", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 26, No. 1, March 1982.

Hilsum, Lindsey, "Rwanda: Settling Scores", *Africa Report*, Vol. 39, No. 3, May-June 1994.

Hippel, Karin Von, *Democracy by Force: US Military Intervention in the Post-Cold War World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

Hitchcock, Robert K. & Alan J. Osborn (eds), *Endangered Peoples of Africa and the Middle East: Struggles to Survive and Thrive* (Westport; London: The Greenwood Press, Endangered Peoples of the World Series, 2002).

Hoile, David, *Darfur in Perspective* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2005).

Hoile, David, *Research for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudan Peace Process 1989-2001* (London: The European-Sudanese public affairs council, 2002).

Hourela, Katherine, "Darfur's Slow Relief", *OpenDemocracy* (London: OpenDemocracy Ltd., 10 May 2006).

Howell, P., Jr., "The Impact of the Jongli Canal in the Sudan", *The Geographical Journal*, Vol. 149, No. 3, November 1983.

Huchthausen, Peter, *America's Splendid Little Wars: A Short History of U.S. Engagement from Fall of Saigon to Baghdad* (Washington, DC: The Nautical & Aviation Publishing Company of America, 2003).

Huliaras, Asteris, "The Viability of Somaliland: Internal Constraints and Regional Geopolitics", *Review of African Political Economy*, Vol. 20, No. 2, July 2002.

Human Rights Watch, *Darfur Bleeds: Militia Attacks on Civilians in Chad* (New York: Human Rights Watch, December 2006).

Human Rights Watch, *Darfur Bleeds: Recent Cross-Border Violence in Chad*, Report No. 2, February 2006.

Human Rights Watch, *Proxy Targets: Civilians in the War in Burundi* (New York: Human Rights Watch, 1998).

Human Rights Watch, *Violence beyond Border: The Human Rights in Eastern Chad*, Report No. 4, June 2006.

Hyland, William G., *Clinton's World: Remaking American Foreign Policy* (London: Praeger Publishers, 1999).

Igiri, Cheryl O. & Princeton N. Lyman, "Giving Meaning to Never Again: Seeking an Effective Responses to Crisis in Darfur and Beyond", *Council Special Report*, No. 5, September 2004.

International Crisis Group, "A New Sudan Action Plan", *Africa Briefing*, No. 24 (Nairobi; Brussels: International Crisis Group, 26 April 2005).

International Crisis Group, "A Strategy for Ending Northern Ugandan's Crisis", *Africa Briefing*, No. 35, 11 January 2006.

International Crisis Group, "Darfur Rising: Sudan New Crisis", *Africa Report*, No. 76, 25 March 2004.

International Crisis Group, "Darfur: The Failure to Protect", *Africa Report*, No. 89, 8 March 2005.

International Crisis Group, "Darfur's Fragile Peace Agreement", *Africa Briefing*, No. 39, 20 June 2006.

International Crisis Group, "Ethiopia and Eritrea: Preventing War", *Africa Report*, No. 101, 22 December 2005.

International Crisis Group, "Ethiopia and Eritrea: War or Peace?", *Africa Report*, No. 68, 24 September 2003.

International Crisis Group, "Garang's Death: Implications for Peace in Sudan", *Africa Briefing*, No. 30, 9 August 2005.

International Crisis Group, "Sudan: Breaking the Abyei Deadlock", *Africa Briefing*, No. 47, 12 October 2007.

International Crisis Group, "The EU/AU Partnership in Darfur: Not yet a Wining Combination", *Africa Report*, No. 99, 25 October 2005.

International Crisis Group, "Unifying Darfur's Rebels: A Prerequisite for Peace", *Africa Briefing*, No. 32, 6 October 2005.

International Peace Academy (IPA), "Empowering Local Actors: The UN and Multi-Track Conflict Prevention", *IPA Policy Report* (New York: International Peace Academy, December 2001).

Intriligator, Michael D., "Research on conflict Theory: Analytic Approach and Areas of Applications", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 26, No. 2, June 1982.

Iyob, Ruth & Edmond J. keller, *Globalization, the Horn of Africa, the US and Security Challenges*, 5 December 5, 2006. Available at: http://www.globalization-africa.org/papers/32.html

Iyob, Ruth, "The Ethiopian-Eritrean Conflict: Diasporic vs. Hegemonic States in the Horn of Africa 1991-2000", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 38, No. 4, December 2000.

Jackson, Richard, "Successful Negotiation in International Violent Conflict"', *Journal of Peace Research*, Vol. 37, No. 3, May 2000.

Jalata, Asafa (ed.), *Oromo Nationalism and the Ethiopian Discourse: The Search for Freedom and Democracy* (Asmara: The Red Sea Press, Inc., 1998).

Jalata, Asafa *Fighting Against the Injustice of the State and Globalization: Comparing the African American and Oromo Movements* (Basingstoke; New York: Palgrave Publishers, 2001).

Jentleson, Bruce W. (ed.), *Opportunities Missed, Opportunities Seized: Preventive Diplomacy in the Post-Cold War World* (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 1999).

Jinadu, L. Adele (ed.), *The Political Economy of Peace and Security in Africa: Ethnocultural and Economic Perspectives* (Harare: AAPS Books, 2000).

Jinadu, L. Adele, "Explaining and Managing Ethnic Conflict in Africa: Toward Cultural Theory of Democracy", *African Journal of Political Science*, Vol. 9, No. 1, 2004.

Joireman, Sandra Fullerton, "Opposition Politics and Ethnicity in Ethiopia: We Will All Go Down Together", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 35, No. 3, September 1997.

Jooma, Mariam Bibi, "Darfur and the Battle for Khartoum", *Situation Report* (Pretoria: Institute for Security Studies, 4 September 2006).

Joseph, Richard (ed.), *State, Conflict, and Democracy in Africa* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999).

Journal of Modern African studies, Government Recognition in Somalis and Regional Political Stability in the Horn of Africa, Vol. 40, No. 2, June 2002.

Juna, Monica & Aida Mengistu, *The Infrastructure of Peace in Africa: Assessing the Peace Capacity of African Institutes*, Report Submitted by the African Program of the International Peace Academy to the Ford Foundation (New York: International Peace Academy, September 2002).

Kagwanja, Peter, "Counter-Terrorism in the Horn of Africa: New Security Frontiers, Old Strategies", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006.

Kansteiner, Walter, "The Bush Administration and Africa", Paper Presented at Symposium of "*Is Africa Important to the United States?: Perspectives from the Bush Administration*" (Washington, DC: The Africa-America Institute, April 24, 2002).

Kanter, Arnold & Linton F. Brooks (eds), *U.S. Intervention Policy for the Post-Cold War World: New Challenges and New Responses* (New York: W. W. Norton, 1994).

Karadawi, Ahmed, "The Smuggling of the Ethiopian Falasha to Israel through Sudan", *African Affairs*, Vol. 90, no. 358, January 1991.

Kebede, Solomon, "Conflict and Security in the Horn of Africa", *African Perspective*, Vol. 4, No. 13, Spring 2003.

Keller, Edmond J. & Donald Rothchild (eds), *Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security* (London: Lynne Rienner Publishers, 1996).

Kelman, Herbert C. & Stephen P. Cohen, "The Problem-Solving Workshop: A Social-Psychological Contribution to the Resolution of International Conflicts", *Journal of Peace Research*, Vol. 13, No. 2, 1976.

Kent, Vanessa & Mark Malan, "The African Standby Force: Progress and Prospects", *African Security Review*, Vol. 12, No. 3, 2003.

Keylor, William, *The Twentieth-Century World: An International History* (Oxford: Oxford University Press, 3rd Edition, 1996).

Khadiagala, Gilbert M., "The United States and Africa: Beyond the Clinton Administration", *SAIS Review*, Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001.

Khalif, Mohamud H. & Martin Doornbos, "The Somali Region in Ethiopia: A Neglected Human Rights Tragedy", *Review of African Political Economy*, Vol. 28, No. 91, 2002.

Kieh, George Klay, Jr. & Ida Rousseau Mukenge (eds), *Zones of Conflict in Africa: Theories and Cases* (London: Praeger Publishers, 2002).

Kiko, Sadiki, "Whose Responsibility to Protect? Reflection on the Dynamics of an Abandoned Disorder in Somalia", *African Security Review*, Vol. 16, no. 3, September 2007.

Kilson, Martin, "Anatomy of Black Conservatism", *Transition*, No. 59 (Durham: Duke University Press, 1993).

Kiser, Stephen D., "Water: The Hydraulic Parameter of Conflict in the Middle East and Africa", *INSS Occasional Paper*, No. 35 (Colorado: USAF Institute for International Security, Environmental Security Series, September 2000).

Klare, Michael T., "Global Petro-Politics: The Foreign Policy Implications of the Bush Administration's Energy Plan", *Current History*, Vol. 101, No. 653, March 2002.

Klarevas, Louis, "W Version 2.0: Foreign Policy in the Second Bush Term", *The Fletcher Forum of World Affairs*, Vol. 29, No. 2, Summer 2005.

Knight, Richard, "Expanding Petroleum Production in Africa", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 96, June 2003.

Krueger, Michael A. (ed.), *Africa Resolution Paper: The Greater Horn of Africa*, Paper Submitted to the Gross Examination Debate Association (CEDA), Washington, DC, May 2000.

Kum, Joseph M., "African Interstate Conflict: A Perceptual Approach", *Journal of Peace Research*, Vol. 27, No. 4, November 1990.

Kurth, James, "Confronting the Unipolar Moment: The American Empire and Islamic Terrorism", *Current History*, Vol. 101, No. 659, December 2002.

Kwiatkowska, Barbara, "The Eritrea-Yemen Arbitration: Landmark Progress in the Acquisition of Territorial Sovereignty and Equitable Maritime Boundary Delimitation", *Ocean Development & International Law*, Vol. 32, No. 1, January 2001.

Langton, Danielle J., "Africa: U.S. Foreign Assistance Issue", *CRS Issue Brief for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Services, January 26, 2006).

Lannotti, Lora et al., *Regional Profile: GHAI Linking Food Security and Nutrition, Paper Complied for USAID and the Greater Horn of Africa Initiative* (Washington, DC: The Linkages Project-Academy for Education Development, April 1998).

Lata, Leenco, "The Ethiopia-Eritrea War", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003.

Lata, Leenco, *The Horn of Africa as a Common Homeland: The State and Self-determination in the Era of Heightened Globalization* (Ontario: Wilfrid Laurier University Press, 2004).

Lefebvre, Jeffrey A., "Post-cold War Clouds on the Horn of Africa: The Eritrea-Sudan Crisis", *Middle East Policy*, Vol. 4, No. 182, September 1995.

Legum, Colin (ed.), *Africa Contemporary Record 1992-1994*, Vol. 24 (New York: Africana publishing Company, 2000).

Legum, Colin (ed.), *Africa Contemporary Record 1996-1998*, Vol. 26, 2002.

Legum, Colin (ed.), *Africa Contemporary Record 1998-2000*, Vol. 27, 2004.

Lemarchand, Rene, *Burundi: Ethnic Conflict and Genocide* (Cambridge: Woodrow Wilson Center Press & Cambridge University Press, 1996).

Levi, A. M. & A. Benjamin, "Focus and Flexibility in a Model of Conflict Resolution", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 21, No. 3, September 1977.

Lewis, I. M., "Visible and Invisible Differences: The Somali Paradox", *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 74, No. 4, 2004.

Lewis, Peter M., "Pursuing U.S. Economic Interests in Africa", *CSIS Africa Program Working Paper* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, February 2001).

Lind, Jeremy & Kathryan Sturman (eds), *Scarcity and Surfeit: The Ecology of Africa's Conflicts* (Pretoria: Institute of Security Studies, 2002).

Lobe, Jim, "Pentagon's Footprint Growing in Africa", *Foreign Policy in Focus*, May 2003.

Lubold, Gordon, "Africa Command?: Time might be Right for its Creation, Some Say", *Armed Forces Journal*, Vol. 143, No. 5, December 2004.

Lyons, Terrence, "Avoiding Conflict in the Horn of Africa: U.S. Policy toward Ethiopia and Eritrea", *Council Special Report*, No. 21, December 2006.

Magid, Alvin, "Role Theory, Political Science, and African Studies", *World Politics*, Vol. 32, No. 2, 1981.

Magyar, Karl P. (ed.), *United States Interests and Policies in Africa: Transition to a New Era* (London: Macmillan Press Ltd., 2000).

Malan, Mark, "The Post 9/11 Security Agenda and Peacekeeping in Africa", *African Security Review*, Vol. 11, No. 3, 2002.

Malan, Mark, "U.S. Response to African Crises: An Overview and Preliminary Analysis of the ACRI", *ISS Occasional Paper*, No. 24 (Pretoria: Institute for Security Studies, August 1997).

Mamdani, Mahmood, *Saviours and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (Cape Town: HSRC Press, 2009).

Marshall, Monty G. & Ted Robert Gurr, *Peace and Conflict 2005: A Global Survey of Armed Conflict, Self-Determination Movements and Democracy* (Maryland: Center for International development and conflict Management, 2005).

Mason, Simon A., "From Conflict to Cooperation in the Nile Basin: Interaction between Water Availability, Water Management in Egypt and Sudan, and International Relations in Eastern Nile Basin: Conflict Sensitive Interviewing and Dialogue Workshop Methodology", Doctoral Thesis, Swiss Federal Institute of Technology, Zurich, 2004.

Mburu, Nene, "Africa Crisis Response Initiative: Its Workability as a Framework for Conflict Prevention and Resolution", *The Online Journal of Peace and Conflict Resolution*, Vol. 5, No. 1, Summer 2003.

McGarry, John & Brendan O'Leary (eds), *The Politics of Ethnic Conflict Regulation* (London: Routledge Publishers, 1996).

Medhanie, Tesfatsion, *Eritrea & Neighbours in the New World Order: Geopolitics, Democracy and Islamic Fundamentalism* (Hamburg: LIT Verlag, 1994).

Menkhaus, ken & John Prendergast, "Conflict and Crisis in the Greater Horn of Africa", *Current History*, Vol. 98, No. 628, May 1999.

Menkhaus, Ken, "State Collapse in Somalia: Second Thoughts", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003.

Menkhaus, Ken, "U.S. Assistance to Somalia: Phoenix from the Ashes?" *Middle East Policy*, Vol. 5, No. 1, January 1997.

Merriam-Webster Incorporated, *Merriam-Webster's Collegiate Dictionary* (Massachusetts: Merriam-Webster Incorporated, 10th ed., 1999).

Metaferia, Getachew, *Ethiopia and the United States: History, Diplomacy, and Analysis* (New York: Algora Publishing, 2009).

Michaelson, Marc, "Somalia: The Painful Road to Reconstruction"', *Africa Today*, Vol. 40, No. 2, 2nd Quarter 1993).

Milas, Seifulaziz & Jala Abdel Latif, "The Political Economy of Complex Emergency and Recovery in Northern Ethiopia", *Disaster*, Vol. 24, No. 4, 2000.

Millennium Challenge Corporation (MCC), "A Partnership for Success: Millennium Challenge Corporation and Africa", *Fact Sheet* (Washington, DC: MCC, May 22, 2007).

Millennium Challenge Corporation (MCC), "Building Public Integrity through Positive Incentives: MCC's Role in the Fight Against Corruption", *MCC Working Paper* (Washington, DC: MCC, April 2007).

Minter, William, "America and Africa: Beyond the Double Standard", *Current History*, Vol. 99, No. 637, May 2007.

Moller, Bjorn, "The Pros and Cons of Subsidiarity: The Role of African regional and Subregional Organizations in Ensuring Peace and Security", *DIIS Working Paper*, No. 4 (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2005).

Monten, Jonathan, "The Roots of the Bush Doctrine: Power, Nationalism, and Democracy Promotion in U.S. Strategy", *International Security*, Vol. 29, No. 4, Spring 2005.

Moore, Will H., "Ethnic Minorities and Foreign Policy", *SAIS Review*, Vol. 22, No. 2, Summer-Fall 2002.

Morrill, Constance F., "Reconciliation and the Gacaca: The Perceptions and Peace-Building Potential of Rwanda Youth Detainees", *The Online Journal of Peace and Conflict Resolution*, Vol. 6, No. 1, Fall 2004.

Morrison, J. Stephen, "Somalia's and Sudan's Race to the Fore in Africa", *Washington Quarterly*, Vol. 25, No. 2, Spring 2002.

Mshomba, Richard E., *Africa in the Global Economy* (London: Lynne Rienner Publishers, 2000).

Muravchik, Joshua, *The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-Isolationism* (Washington, DC: The AEI Press, 1996).

Mwale, Siteke G., *Synopsis on the Second COMESA Workshop on Peace and Security*, Nairobi, 19-21 February 2001.

Mwanasali, Musifiky, "Early Warning System and Conflict Prevention", Paper Presented at the Third DPMF Annual Conference on *Democratization, Development and Conflict in Africa*, Development Policy Management Forum, Addis Ababa, 23-26 November, 1999.

Mwase, Ngila, "Combating Poverty, Conflict, Insecurity and Disasters in the COMESA Sub-Region: The Role of NGOs", Paper Presented at the *Workshop on the Role of the Civil Society in Promotion of Peace and Security in the COMESA-Sub-Region*, Nairobi, Kenya, 19-21 February, 2001.

Mwiturubani, Donald Anthony & Jo-Ansie Van Wyk (eds), *Climate Change and Natural Resources Conflicts in Africa*, Monograph No. 170 (Pretoria: Institute for Security Studies, 2010).

Mwaura, Ciru & Susanne Schmeidl (eds), *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa* (Asmara: The Red Sea Press, Inc., 2002).

Nan, Susan Allen, *What is Track-One Diplomacy?* (Colorado: Intractable Conflict Knowledge Base project, 2003). Available at: www.beyondintractability.org

Nanay, Julia, "New Friends, New Enemies and Oil Politics: Causes and Consequences of the September 11 Terrorist Attacks", *Middle East Policy*, Vol. 8, No. 4, December 2004.

National Intelligence Council (NIC), "Conflict Resolution in Africa", Discussion Paper Presented at *the Africa in 2020 Workshop* (Pretoria: National Intelligence Council 2020 Project, 16 March 2004).

National Intelligence Council (NIC), "External Relations and Africa", Discussion Paper Presented at *the Africa in 2020 Workshop*, National Intelligence Council 2020 Project, Pretoria, 16 March 2004.

Ndumbe, J. Anyu, "West African Oil. U.S. Energy Policy, and Africa's Development Strategies", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 15, No. 1, Winter 2004.

Neal, Anthony, "The Naming: A Conceptualization of an African American Connotative Struggle", *Journal of Black Studies*, Vol. 32, No. 1, September 2001.

Neiman, Lionel J. & James W. Hughes, "The Problem of the Concept of Role - A Re-survey of the Literature", *Social Forces*, Vol. 30, No. 2, December 1951.

Newbury, Catharine, "Ethnicity and the Politics of History in Rwanda", *Africa Today*, Vol. 45, No. 1, January- March 1998.

Nicholson, M. B., "The Resolution of Conflict", *Journal of the Royal Statistical Society*, Vol. 130, No. 4, 1967.

Obeid, Kamal Mohamed (ed.), *Darfur-The Absent Truth* (Khartoum: Sudanese Media Center, 2005).

Office of Publications of the European Communities, European Union Strategy for Africa (Luxembourg: Office for Office publications of the European Communities, 2006).

Office of the United States Trade Representative, "2005 Comprehensive Report on U.S. Trade and Investment Policy Toward Sub-Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act", *The Fifth of Eight Annual Reports* (Washington, DC: Office of the United States Trade Representative, May 2005).

Omach, Paul, "The African Crisis Response Initiative: Domestic Politics and Convergence of National Interests", *African Affairs*, Vol. 99, No. 394, January 2000.

Omar, Abdul, "The Horn of Africa: Building Sustainable Security in a Fragile Region", *Ploughshares Monitor* (Ontario: Project Ploughshares-Institute of Peace and Conflict Studies & Conrad Grebel Collage, March 2001).

Onyango, J. Oloka, "New-Breed Leadership, Conflict, and Reconstruction in the Great Lakes Region of Africa: A Sociopolitical Biography of Uganda's Yoweri Kaguta Museveni", *Africa Today*, Vol. 50, No. 3, Spring 2004.

Osman, Mohamed Awad, *The United Nations and Peace Enforcement: Wars, Terrorism and Democracy* (Burlington: Ashgate Publishing Company, 2002).

Ottaway, Marina, *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction?* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

Owens, Chris T., "Black Substantive Representation in State Legislatures from 1971-1994", *Social Science Quarterly*, Vol. 86, No. 4, December 2005.

Pearson, Frederic S., "Dimensions of Conflict Resolution in Ethnopolitical Disputes", *Journal of Peace Research*, Vol. 38, No. 3, May 2001.

Peck, Connie, *The United Nations as a Dispute Settlement System: Improving Mechanisms for the Prevention and Resolution of Conflict* (London: Kluwer Law International, 1996).

Peele, Gillian et al (eds), *Developments in American Politics* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2006).

Peterson, Dave, "Peaceful Change and the Rise of Sudan's Democracy Movement", *African Security Review*, Vol. 11, No. 4, 2004.

Peterson, Scott, *Me Against My Brother at War in Somalia, Sudan, and Rwanda* (New York: Routledge, 2000).

Plaut, Martin, "Yemen & Eritrea: Friends Once More", *Review of African Political Economy*, Vol. 25, No. 78, December 1998.

Posner, Gerald, *Why America Slept: The Failure to Prevent 9/11* (New York: Random House, 2003).

Prendergast, John & Colin Thomas-Jensen & Julia Spiegel, "How to Get the UN/Au Hybrid Force Deployed to Darfur", *Enough Strategy Briefing*, No. 6 (Washington, DC: Enough Project, October 2007).

Prendergast, John & Colin Thomas-Jensen, "An Axis of Peace for Darfur: The United States, France, and China", *Darfur Strategy Paper*, No. 3 (Washington, DC: Enough Project, June 2007).

Prendergast, John, "Resolving the Three War from Hell in Southern Sudan, Northern Uganda, and Darfur", *Africa Program Occasional Paper series*, No. 3 (Washington, DC: Woodrow Wilson international Center for Scholars, February 2005).

Prendergast, John, "*Sudan, Chad, and Central African Republic: The Regional Impact of the Darfur Crisis*", Statement before the Subcommittee on African Affairs, Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, Washington, DC, March 20, 2007.

Prendergast, John, "The Answer to the Lord's Resistance Army", *Enough Strategy Paper*, No. 3 (Washington, DC: Enough Project, June 2007).

Prendergast, John, "U.S. Leadership in Resolving African Conflict: The Case of Ethiopia-Eritrea", *Special Report*, No. 74,(Washington, DC: United States Institute of Peace, September 2001).

Prinslow, Karl E., "Building Military Relations in Africa", *Military Review*, Vol. 27, No. 3, June 1997.

Prunier, Gerard, *The Rwanda Crisis 1959-1994: History of a Genocide* (London: Hurst & Company, 1995).

Quaranto, Peter J., "Northern Uganda: Emerging Threats to Peace Talks", *Situation Report*, 13 November 2007.

Rabie, Mohamed, *Conflict Resolution and Ethnicity* (London: Praeger Publishers, 1994).

Raymond, Gregory A., "Democracies, Disputes, and Third-Party Intermediaries", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38, No. 1, March 1994.

Reeves, Eric, "Peace or War? The Moment of Truth for Sudan", *Mediterranean Quarterly*, Vol. 14, No. 1, Winter 2003.

Reid, Richard, "Old Problems in New Conflicts: Some Observations on Eritrea and its Relations with Tigray, from Liberation Struggle to Inter-State War", *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 73, No. 3, 2003, p. 372.

Reisman, W. Michael, "Eritrea-Yemen Arbitration (Award, Phase II: Maritime Delimitation)", *The American Journal of International Law*, Vol. 94, No. 4, October 2000.

Reisman, W. Michael, "The Government of the State of Eritrea and the Government of the Republic of Yemen", *The American Journal of International Law*, Vol. 93, No. 3, July 1999.

Reychler, Luc & Thania Paffenholz (eds), *Peace-Building: A Field Guide* (London: Lynne Rienner Publishers, 2001).

Rice, Susan E., "*The Ethiopian-Eritrean War: U.S. Policy Options*", Testimony before the House International Subcommittee on Africa, Washington, DC, May 25, 1999.

Rice, Susan E., "*United States Interests in Africa: Post Cold War, Post-Apartheid*", Speech Delivered for Rhodes Scholars Southern Africa Forum, Oxford, May 13, 1999.

Rice, Susan, "U.S. National Security Policy Post-9/11: Perils and Prospects", *The Fletcher Forum of World Affairs*, Vol. 28, No. 1, Winter 2004.

Rone, Jemera, "Sudan: Oil & War", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 97, September 2003.

Ronen, Yehudit, "Sudan and the United States: Is a Decade of Tension Winding Down?", *Middle East Policy*, Vol. 9, No. 1, March 2002.

Ropers, Norbert, "Roles and Functions of Third Parties in Constructive Management of Ethnopolitical Conflicts", *Berghof Occasional Paper*, No. 14 (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, November 1997).

Rosenblum, Peter, "Irrational Exuberance: The Clinton Administration in Africa", *Current History*, Vol. 101, No. 655, May 2002.

Rosenthal, Alan, *The Decline of Representative Democracy: Process, Participation, and Power in State Legislatures* (Washington, DC: CQ Press-Division of Congressional Quarterly Inc., 1998).

Ross, Michael L., *Oil, Drugs, and Diamond: How Do Natural Resources Vary in their Impact on Civil War?*, Paper Produced for the International Peace Academy Project on Economic Agendas in Civil Wars (New York: International Peace Academy, June 2002).

Rotberg, Robert I. et al., *Peacekeeping and peace Enforcement in Africa: Methods of Conflict Prevention* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000).

Rothchild, Donald, "The U.S. Foreign Policy Trajectory on Africa", *SAIS Review*, Vol. 21, No. 1, Winter-Spring 2001.

Rothman, Jay & Marie L. Olson, "From Interests to Identities: Toward a New Emphasis in Interactive Conflict Resolution, *Journal of Peace Research*, Vol. 38, No. 3, May 2001.

Ruaudel, Heloise & Andrew Timpson, "Northern Uganda from a Forgotten War to an Unforgivable Crisis: the War Against Children", *Situation Report*, 12 December 2005.

Rummel, R. J., *Understanding Conflict and War*, Vol. 2 (California: Sage Publications, 1976).

Ruteere, Joshua M., "The Role of International Humanitarian Law in Civil Wars: Third Parties and the African Experience", Ph.D. Dissertation, Faculty of the Graduate College of University of Nebraska, Lincoln, 2006).

Saeed, Omar Ahmed & Fatima Fadlella (eds), *Africa: Post Cold War Era* (Khartoum: International University of Africa Press, 2nd Edition, 2006).

Salamon, Hagar, "Blackness in Transition: Decoding Racial Constructs through Stories of Ethiopian Jews", *Journal of Folklore Research*, Vol. 40, No. 1, 2003.

Samatar, Ahmed I. (ed.), *The Somali Challenge: From Catastrophe to Renewal?* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).

Sambanis, Nicholas, "Do Ethnic and Nonethnic Civil Wars have the Same Causes?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 45, No. 3, June 2001.

Schaefer, Brett D. & Daniella Markhiem, "The Free Trade Future of AGOA", *Web Memo*, No. 1108 (Washington, DC: The Heritage Foundation, June 5, 2006).

Schaefer, Brett D., "Creating an Africa Command: Bush Administration Makes the Right Call", *Web Memo*, No. 1349, February 7, 2007.

Schafer, Leslie Ann, "Negotiating the North/South Conflict: Sudan's Comprehensive Peace Agreement", *ISS Paper*, No. 148, July 2007.

Schlee, Gunther, "Redrawing the Map of the Horn: The Politics of Difference", *Africa: Journal of the International African Institute*, Vol. 73, No. 3, 2003.

Schmidt, Stuart M. & Thomas A. Kochan, "Conflict: Toward Conceptual Clarity", *Administrative Science Quarterly*, Vol. 17, No. 3, September 1972.

Schnabel, Albrecht, "Challenges of Operational Conflict Prevention: From Proactive to Reactive Prevention", Paper Presented at United Nations University (UNU) Global Seminar on "*Systems and Procedures for Conflict Prevention and Resolution*", Shimane (Japan), 3-6 August, 2002.

Schraeder, Peter J., "The End of the Cold War and U.S. Foreign Policy toward the Horn of Africa in the Immediate Post-Siyaad and Post-Mengistu Eras", *Northeast African Studies*, Vol. 1, No. 1, 1994.

Schraeder, Peter J., "The Horn of Africa: US Foreign Policy in an Altered Cold War Environment", *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 4, Autumn 1992.

Schraeder, Peter J., *United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism*, Crisis, and Change (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

Servant, Jean-Christophe, "Africa: External Interests & Internal Security: The New Gulf Oil States", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 95, March 2003.

Shichor, Yitzhak, "Sudan: China's Outpost in Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, October 2005.

Shinn, David H. & Joshua Eisenman, "Dueling Priorities for Beijing in the Horn of Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, October 2005.

Shinn, David H., "Avoiding a Water War in the Nile Basin", *Director's Colloquia Series* (Washington, DC: Los Alamos National Laboratory, March 16, 2006).

Shinn, David H., "China's Approach to East, North and the Horn of Africa", Testimony Before the U.S.-China Economic and Security Review Commission on: *China's Global Influence: Objectives and Strategies,* U.S. Senate, Washington, DC, July 21, 2005.

Shinn, David H., "Fighting Terrorism in East Africa and the Horn", *Foreign Service Journal* (Washington, DC: American Foreign Service Association, September 2004).

Sidiropoules, Elizabeth, "Democratisation and Militarisation in Rwanda: Eight Years after the Genocide", *African Security Review*, Vol. 11, No. 3, 2002.

Sithole, Masipula, "Black Americans and United States Policy Toward Africa", *African Affairs*, Vol. 83, No. 340, July 1986.

Smock, David R. & Chester A. Crocker (eds), *African Conflict Resolution: The U.S. Role in Peacemaking* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995).

Snauwaert, Dale T., "The Bush Doctrine and Just War Theory", *The Online Journal Peace and Conflict Resolution,* Vol. 6, No. 1, Fall 2004.

Solana, Javier, "Challenges for EU-China Cooperation in Africa", *China Daily*, 7 February 2007.

Sorbo, Gunnar M. & Peter Vale (eds), *Out of Conflict: From War to Peace in Africa* (Uppsala: Nordiska Afrikainstitute, 1997).

Spanglar, Brad, *Settlement, Resolution, Management and Transformation: An Explanation of Terms*, September 2003. Available at: http://www.beyondintractability.org/m/meaning_resolution.jsp

Steele, J. L., "Conflict Resolution", *Operational Research Quarterly*, Vol. 27, No. 1, Part 2, 1976.

Stern, Paul C. & Daniel Druckman (eds), *International Conflict Resolution after the Cold War* (Washington, DC: National Academy Press, 2000).

Steves, Franklin, "Regime Change and War: Domestic Politics and the Escalation of the Ethiopia-Eritrea Conflict", *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 16, No. 1, 2003.

Storey, Andy, "Structural Adjustment, State Power & Genocide: The World Bank & Rwanda", *Review of African Political Economy*, Vol. 28, No. 89, September 2001.

Swain, Ashok, "Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute", *Journal of Modern African Studies*, Vol. 35, No. 4, December 1997.

Swain, Carol M., *Black Faces, Black Interests: The Representation of African American in Congress* (Cambridge: Harvard University Press, 1993).

Swanstrom, Niklas (ed.), *Conflict Prevention and Conflict Management in Northeast Asia* (Washington, DC; Uppsala: Central Asia- Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2005).

Swanstrom, Niklas L. P. & Mikael S. Weissmann, "Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration", *Concept Paper* (Washington, DC; Uppsala: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Summer 2005).

Swisspeace Early Warning Program, "Ethiopia: Semi-Annual Assessment July to December 2005", *Fast International* (Berlin: Swisspeace Early Warning Program, 2005).

Tang, James, *With the Grain or Against the Grain?: Energy Security and Chinese Foreign Policy in the Hu Jintao Era* (Washington, DC: the Brookings Institution, Center for Northeast Asian Policy Studies, October 2006).

Taylor, Ian, "Beijing's Arms and oil Interests in Africa", *China Brief*, Vol. 5, No. 21, October 2005.

The Economist Intelligence Unit (EIU), *Country Report: Sudan* (London: Economist Intelligence Unit, 1st Quarter 1996).

The Economist Intelligence Unit (EIU), *Country Report: Sudan*, 2nd Quarter 1996.

The Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), Draft Implementation Plan to Counter Terrorism in the IGAD Region (Pretoria: Institute for Security Studies, 2003).

The Inter-Governmental Authority on Development (IGAD), Protocol on the Establishment of Conflict Early Warning and Response Mechanism for IGAD Member States, Khartoum, 9 January, 2002.

The Intergovernmental Authority on Development, Conference to Launch an IGAD Strategy on Peace and Security: Consensus Document and Way Ahead (Khartoum: Institute for Security Studies, 1-3 October 2005).

The Intergovernmental Authority on Development, Draft Protocol for the Establishment of the Eastern Africa Standby Brigade (EASBRIG), Jinja. Uganda, 13-17th February 2004.

The Intergovernmental Authority on Development, Proceedings of the 9th Summit of the Assembly of Heads of State and Government of the Intergovernmental Authority on Development (IGAD), Khartoum, 10-11 January 2002.

The Intergovernmental Authority on Development, Proceedings the Meeting of the Eastern Africa Chiefs of Defence Staff on the Establishment of the Eastern Africa Standby Brigade (EASBRIG), Jinja, Uganda, 16-17th February 2004.

The Intergovernmental Authority on Development, Report of the Second Conference on the Prevention and Combating of Terrorism in the IGAD Region, Mombasa, 10-20th October 2004.

The International Bank for Reconstruction and Development, *Can Africa Claim the 21st Century* (Washington, D.C: The World Bank, 2000).

The International Journal of Marine and Coastal Law, Current Legal Developments-Red Sea: Award of the Arbitral Tribunal in the First Stage of Eritrea/Yemen Proceedings, Vol. 14, No. 1, March 1999.

The Stanley Foundation, "Changing Realities in the Horn of Africa: Implications for Africa and US Policy", *Report of the Thirty-Second Strategy for Peace, US Foreign Policy Conference* (Virginia: The Stanley Foundation, 1991).

Thomae, Hans, "Conceptualizations of Responses to Stress", *European Journal of Personality*, Vol. 1, No. 3 September 1987.

Thomas, Kenneth W., "Conflict and Conflict Management: Reflections and Update", *Journal of Organizational Behavior*, Vol. 13, No. 3, May 1992.

Thompson, W. Scott et al (eds), *Approaches to Peace: An Intellectual Map* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1991).

Tienda, Marta, "Demography and the Social Contract", *Demography*, Vol. 39, No. 4, November 2002.

Tshirtereke, Clarence, "On the Origins of War in Africa", *African Security Review*, Vol. 12, No. 2, 2003.

Turshen, Meredeth, "The Political Economy of Violence against Women during Armed Conflict in Uganda", *Social Research*, Vol. 67, No. 3, Fall 2000.

Tynes, Robert, "U.S. Counter-Terrorism Policies in Africa are Counter to Development", *African Security Review*, Vol. 15, No. 3, 2006.

U.S. Agency for International Development et al., *African Conflict Resolution Act: Interagency Progress Report for Fiscal Years 1999/2000* (Washington, DC: USAID, 2000).

U.S. Agency for International Development, "Greater Horn of Africa (GHA) & Regional Economic Development Services Office for East and Southern Africa (REDSO/ESA)", *Congressional Presentation* (Washington, DC: USAID, 1999).

U.S. Agency for International Development, *African Global Competitiveness Initiative (AGCI)* (Washington, DC: USAID, 27 February 2006). Available at: http://www.usaid.gov/location-saharan_africa/initiatives/agci.html

U.S. Agency for International Development, *Breaking the Cycle of Despair: President Clinton's Initiative on the Horn of Africa-Building a Foundation for Food Security and Crisis Prevention in the Greater Horn of Africa: A Concept Paper for Discussion* (Washington, DC: USAID, 1994).

U.S. Agency for International Development, *Greater Horn of Africa Initiative: USG Interagency Framework* (Washington, DC: USAID, 1997).

U.S. Agency for International Development, *Greater Horn of Africa Initiative: Results Review and Resource Request*, March 1997.

U.S. Agency for International Development, *Status of Presidential Initiatives FY 2004* (Washington, DC: USAID-Bureau for Policy and Program Coordination, April 2005).

U.S. Agency for International Development, *Strategic Framework for Africa* (Washington, DC: USAID, 24 February 2006).

U.S. Agency for International Development, *The Greater Horn of Africa Initiative (GHAI) Strategic Plan FY 1998 – FY 2002* (Washington, DC: USAID, November 1997).

U.S. Department of State, *Working for Women Worldwide: The U.S. Commitment* (Washington, DC: U.S. Department of State, 2005).

U.S. International Trade Commission, "U.S. Trade and Investment with Sub-Saharan Africa", *Fifth Annual Report*, Investigation No. 332-415, Publication No. 3741 (Washington, DC: U.S. International Trade Commission, December 2004).

U.S. International Trade Commission, "U.S.-Africa Trade Flows and Effects of the Uruguay Round Agreements and U.S. Trade and Development Policy", *Third Annual Report*, Investigation No. 332-362, Publication No. 3067, October 1997).

U.S. International Trade Commission, "U.S.-Africa Trade Flows and Effects of the Uruguay Round Agreements and U.S. Trade and Development Policy", *Fifth Annual Report*, Investigation No. 332-362, Publication No. 3250, October 1999.

U.S. International Trade Commission Report, "Export Opportunities and Barriers in African Growth and Opportunity Act-Eligible Countries", Investigation No. 332-464, Publication No. 3785, October 2005.

U.S. Office of the Treasury, *The 2006 Financial Report of the United States Government* (Washington, DC: Office of the Treasury, 2006).

Udombana, Nsongura J., "When Neutrality is a Sin: The Darfur Crisis and the Crisis of Humanitarian Intervention in Sudan", *Human Rights Quarterly*, Vol. 27, 2005.

United Nations Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2005: Meeting the Challenges of unemployment and Poverty in Africa* (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2005).

United States Census Bureau, *Notes and Errata: 2000 Census of Population and Housing* (Washington, DC: U.S. Census Bureau, 2000).

United States Institute of Peace (USIP), "Terrorism in the Horn of Africa", *Special Report*, No. 113, January 2004.

United States Institute of Peace (USIP), "U.S. Human Rights Policy toward Africa", *Special Report*, No. 73, August 9, 2001.

Volman, Daniel, "The Bush Administration & African Oil: The Security Implications of US Energy Policy", *Review of African Political Economy*, Vol. 30, No. 98, December 2003.

Wallerstein, Immanuel, *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World* (New York: The New Press, 2000).

Walta Information Center, *Chronology of the Ethio-Eritrean Conflict and Basic Documents* (Addis Ababa: Walta Information Center, 2001).

Whelan, Theresa, "Why AFRICOM? An American Perspective", *Situation Report*, 17 August 2007.

White, Philip, "The Eritrea-Ethiopia Border Arbitration", *Review of African Political Economy*, Vol. 29, No. 92, June 2002.

Wiarda, Haward J. (ed.), *U.S. Foreign and Strategic Policy in the Post-Cold War Era: A Geopolitical Perspective* (Westport: Greenwood Press, 1996).

Wolf, Aaron I., "Middle East Water Conflicts and Directions for Conflict Resolution", *Food, Agricultural and Environment Discussion Paper*, No. 12 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, March 1996).

Wolpe, Howard et al., "Rebuilding Peace and State Capacity in War-Torn Burundi", *The Round Table*, Vol. 93, No. 375, July 2004.

Woodhouse, Tom, "Conflict Resolution and Peacekeeping: Critiques and Responses", *International Peacekeeping-Frank Cass*, Vol. 7, No. 1, Spring 2000.

Woodward, Peter, *The Horn of Africa: State Politics and International Relations* (London: I.B. Tauris Publishers, 1996).

Yalem, Ronald J., "Controlled Communications and Conflict Resolution", *Journal of Peace Research*, Vol. 8, No.3/ 4, 1971.

Yohannes, Okbazghi, "The United States and Sub-Saharan Africa After the Cold War: Empty Promises and Retreat", *The Black Scholar*, Vol. 32, No. 1, Spring 2002.

Zartman, I. William & J. Lewis Rasmussen (eds), *Peacemaking in International Conflict: Methods & Techniques* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1977).

Zartman, I. William, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1989).

Zorbas, Eugenia, "Reconciliation in Post-Genocide Rwanda", *African Journal of legal Studies*, Vol. 1, No. 1, May 2004.

نبذة عن المؤلف

سامي السيد أحمد: حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة عام 2008، ويعمل حالياً مدرساً مساعداً للعلوم السياسية بقسم السياسة والاقتصاد في معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ويشغل أيضاً منصب سكرتير تحرير **التقرير الاستراتيجي الأفريقي** الذي يصدر سنوياً عن مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة، وذلك منذ الإصدار الثالث في عام 2006 وحتى الآن.

نشر له عدد من البحوث، من أهمها: «التحول الديمقراطي في كينيا»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، **أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)؛ و«الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد): رؤية عامة»، في: محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، **التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق** (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005)؛ و«الميدان السياسي والأمني للتكامل المصري السوداني في المرحلة الراهنة»، في: محمود أبو العينين (محرر)، **مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، 2007)؛ و«الموقف المصري الليبي من الصراع بين الشمال والجنوب في السودان»، في: حسين مراد (محرر)، **العلاقات المصرية الليبية عبر العصور** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008)؛ و«برامج وآليات السلم والأمن داخل المنظمات الإقليمية الأفريقية: دراسة حالة للكوميسا والإيكواس»، **آفاق أفريقية**، المجلد 6، العدد 20 ، ربيع 2006؛ و«الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور»، **آفاق أفريقية**، المجلد 7، العدد 24، ربيع 2007؛ و«موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، **آفاق أفريقية**، المجلد 8، العدد 25، صيف 2007.

قواعد نشر الكتب
لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث التي تتناول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية أو الإعلامية أو المعلوماتية المتصلة بمنطقة الخليج العربي خصوصاً، والعالم العربي عموماً، والتي تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية.

2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً، وأن يكون مستوفياً للشروط العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.

4. يتراوح حجم الكتاب بين 50 - 60 ألف كلمة (250 - 300 صفحة مطبوعة)، بما في ذلك الملاحق، والهوامش، والمراجع.

5. يقدم مؤلف الكتاب نسخة واحدة من نص الكتاب، مطبوعة ومدققة وخالية من الأخطاء الإملائية والطباعية.

6. يرفق المؤلف بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل.

7. يرفق المؤلف موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه (إن وجدت).

8. يتم وضع الجداول والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.

9. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، "عنوان البحث"، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الكتاب أو مضمونه.

12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية قدرها ثمانية آلاف دولار أمريكي (8000$)، وعشر نسخ كإهداء من الكتاب عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم نص كتابه خلال شهر من تاريخ تسلم النص.

2. تخضع نصوص الكتب لمراجعة هيئة التحرير بالمركز خلال ستة أسابيع.

3. إذا حاز الكتاب الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل الكتاب إلى محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في موضوعه.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، على أن يقوم بذلك خلال مدة أقصاها شهران.

6. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها – كلياً أو جزئياً، أو نشرها مترجمة بلغة أخرى – دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير ملزم بإرجاع نصوص الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة تعذر نشرها.

السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة

الدور والاستجابة

تعد منطقة القرن الأفريقي من أكثر مناطق القارة الأفريقية التي تعاني زخماً في الصراعات والنزاعات داخل الدول وفيما بينها. وفي ظل تنامي أوضاع عدم الاستقرار والاضطراب التي اجتاحت المنطقة عقب انتهاء الحرب الباردة، ودخول قوى دولية جديدة إليها، واكتشاف النفط داخلها، زاد اهتمام السياسة الأمريكية بالمنطقة والانخراط في شؤونها. كما أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة التركيز على القرن الأفريقي، فاعتبرته منطقة محورية في سياساتها الرامية إلى محاربة الإرهاب. وقد سعى هذا الكتاب إلى رصد وتحليل وتقييم السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي وصراعاتها منذ العام 1991.

إن غاية هذا الكتاب لا تتجلى فقط في تأكيد الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي، باعتبار أنها بمنزلة الخاصرة للعالم العربي، وذات التأثير الحيوي في الأمن القومي العربي، القُطري والجماعي؛ بل تتجلى أيضاً في التشديد على الحاجة إلى دور عربي فاعل في سياسات القرن الأفريقي، دور يأخذ على عاتقه مسؤولية المبادرة إلى تعزيز الاستقرار والانخراط الإيجابي في حل صراعات المنطقة، بالاستفادة من تصورات القوى الدولية الأخرى وممارساتها وعواقب سياستها تجاه المنطقة، وفي مقدمها السياسة الأمريكية.

ISBN 978-9948-14-342-0

